باقر ياسين

الاجتثاث

و

دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق

من الألف الثالث قبل الميلاد
إلى الألف الثالث بعد الميلاد

الاجتثاث

و

دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق

من الألف الثالث قبل الميلاد

إلى الالف الثالث بعد الميلاد



باقر ياسين

الاجتثاث

و

دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق

من الألف الثالث قبل الميلاد

إلى الالف الثالث بعد الميلاد

دار اراس للطباعة والنشر

شارع گولان – اربيل

اقليم كردستان العراق

البريد الألكتروني aras@araspress.com

الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com

الهاتف: 35 49 224 66 (0) 00964

تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

باقر ياسين

الاجتثاث و دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق

منشورات اراس رقم: ١٢٨٣

الطبعة الاولى ٢٠١٢

كمية الطبع: ١٥٠٠ نسخة

مطبعة اراس – اربيل

رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٦٣٤ – ٢٠١٢

الاخراج الداخلي والغلاف: اراس أكرم

التصحيح: أوميد البنا

ردمك:

ISBN: 978-9966-487-51-5

ليس إهداءً

بل أمنية صادقة . . .

يخبرنا التاريخ كل يوم أن الاجتثاث والتسلط العقائدي وفرض الرأي الواحد هو السيف الذي تحكّمَ برقاب أهل العراق منذ الألف الثالث قبل الميلاد وحتى الآن دون توقف..

نتمنى لو يتمكن العراقيون أن يزيحوا هذا السيف عن رقابهم ويتمسكون بمنهج العفو والتسامح والمحبة والصلح والسلم الاجتماعي... فهو طريق الخير للجميع في بلادٍ تزخر بالخيرات والأمجاد العريقة...

الكاتب

٢٠١٢



الفهرس

المقدمة

لعل أكثر الطبائع البشرية القائمة على سلوك التفرد والاستئثار وحب التملك وفرض الهيمنة والاستحواذ والرغبة في التحكم والسيطرة وفرض الرأي الواحد والاستعلاء والتسلط العقائدي السياسي والاقتصادي والثقافي والميل نحو تهميش الآخرين أو إلغائهم هي من أكثر البديهيات المعروفة في الكون والشائعة في تاريخ السلوك البشري. غير أن فهم دوافع هذه النزعات والطبائع وتشخيص أساليب التعامل معها أو السيطرة عليها أو توجيهها أو الحد من تأثيراتها السلبية المدمرة هي من أصعب الأمور والحلول والمعالجات المطلوبة.

وعلى الرغم من الآراء التي ترى بأن هذه الطبائع لا تختص بمكان أو زمان أو شعب بذاته بل هي جزء من البداهات الكونية الموجودة حيثما وجد البشر في كل زمان ومكان إلا أننا ما زلنا نعتقد بوجود عدد من الخصائص الاستثنائية التي تتميز بها الشعوب والمجتمعات التي نشأت وعاشت في وادي الرافدين والتي يشكل الشعب العراقي والعراقيون آخر المشاهد في امتدادها التاريخي.

لذلك ونتيجة لما تعرّض له المجتمع العراقي خلال تاريخه الطويل على يد الدكتاتوريات العقائدية وموجات الاجتثاث المتعاقبة من قسوة وشراسة واضطهادات عدوانية وبصورة خاصة في الفترات المتأخرة من تاريخ العراق الحديث، وبسبب التنفيذ القسري لبرامج الأحزاب المركزية ومناهجها الفئوية المتشددة القائمة على فرض الرأي الواحد والعزل السياسي والثقافي والإرهاب الفكري والأمني المعتمد على التخويف والكراهية والتنكيل والقتل والعقوبات التعسفية اللامعقولة التي حولت العراق والعراقيين إلى حقل رخيص للتجارب المستهترة بأرواح الناس وحقوق البشر، نقول بسبب ذلك كله فإن الواجب قد أصبح يحتم على جميع المفكرين والمثقفين والسياسيين العراقيين أن يبحثوا باستقصاء واستفاضة كاملة في تاريخ وطبيعة هاتين الظاهرتين الدكتاتوريتين /الاجتثاث/ و/التسلط العقائدي/ في العراق وسبل إيقاف تأثيرهما التدميري داخل المجتمع

العراقي والمساهمة في رفع مستوى الوعي الجماعي عند العراقيين لمنع تكرار وعودة الممارسات الدكتاتورية الكارثية في البلاد.

ولعل هذا هو ما دفعنا لإنجاز هذا الكتاب الذي تعمدنا أن نكشف فيه وعلى نحو موثّق أكثر الأحداث والوقائع المخزية والصادمة المتعلقة بتاريخ هاتين الظاهرتين وما خلفتاه وراءهما من مصائب وويلات وخسائر بشرية وتخلف حضاري خلال تحكمهما بمصير أهل العراق عبر القرون المتلاحقة.

ولم نكن نتوقع قبل إنجاز بحوث هذا الكتاب أن يكون التاريخ العراقي قد اختزن كل ذلك الحشد الكبير من الاحداث المأساوية ذات الصلة بنظرية الاجتثاث الجماعي والفردي، كما لم نكن نتوقع أن تكون دكتاتوريات العقيدة الواحدة بهذه الكثرة والكثافة والتواصل والشراسة المتناهية.

إن تحكم نزعة الاستبداد في سلوك الحاكم والمغالاة في تقدير دوره في التاريخ قد دفع بعض الحكام للاعتقاد بان التاريخ إنما يبدأ بهم وينتهي عندهم وأنهم هم الذين يحددون مسار التاريخ وهم الذين يصنعون أحداثه ووقائعه وهم الذين يتحكمون بحتمية أقداره، ومثل هذا الاعتقاد كان يدفعهم على الدوام لإرتكاب المزيد من التصرفات الاستبدادية فائقة القسوة والبشاعة ويبرر لهم الإقدام على تنفيذ موجات دموية شنيعة من الاجتثاث وفرض الرأي الواحد والتسلط والعزل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بحق الآلاف من البشر.

وقد عرضنا في الفصل الأول، أبرز الطبائع والآليات الإجرائية والقوانين العامة التي تعمل وفقها وبموجبها نظريات الاجتثاث في التاريخ كما سلطنا الضوء على المظاهر التي يمكن أن تتكرر أو تعاد خلال التطبيق العملي والممارسة الواقعية وضرورة ارتباط الاجتثاث بالزمان والمكان وبنوع الشعار التصفوي المطلوب تنفيذه مع التغير الدائم وعدم الثبات لشعارات الاجتثاث على مر الأزمان.

إن وصف نظرية الاجتثاث في التاريخ على هذا النحو التفصيلي وتحديد آليات تنفيذها المفترضة كما أوردناه في الفصل الأول هو بحث ضروري وهام لتوعية وتحصين المجتمع العراقي بكل فئاته وأفراده ضد نظرية الاجتثاث والسحق التي يمكن أن تتجه نحو أية فئة كانت، كما يمكن أن يساهم في منع الاندفاع والانسياق في تأييد أو تشجيع أية موجة من موجات الاجتثاث الجماعي التي لا يمكن لأحد أن يعلم متى

وكيف ستنطلق في المستقبل لتتسبب في وقوع المزيد من الضحايا العراقيين الأبرياء قبل مرور الزمن الكافي لتثبيت وترسيخ أسس الحياة الديمقراطية في البلاد.

ولعل من أغرب التطورات في التاريخ العراقي الحديث وأكثرها إثارة للاهتمام هي أن تنشأ في العراق خمس دكتاتوريات عقائدية متعاقبة خلال قرن واحد من الزمان وهي الدكتاتوريات التي قامت في القرن العشرين المنصرم، والتي كانت كافية أن تشل حركة المجتمع العراقي وتوقف تطوره الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي والفكري وتخرّب ما تبقى من قيمه الصحيحة المتوارثة، وتمنع إنجاز أي تقدم كان يمكن أن يتحقق في البلاد على أي مستوى من المستويات، إضافة إلى ما خلّفته من خسائر مادية وبشرية مفجعة.

وقد استعرضنا بشيء من التفصيل تاريخ كل واحدة من تلك الدكتاتوريات وأهم ما تميزت به من أحداث ووصوفات ونشاطات ومآسٍ دموية شنيعة مع إبراز القاسم المشترك الذي ميّزها جميعاً وهو فرض التسلط السياسي ذي الطبيعة العقائدية العدوانية وتطبيق منهج الاجتثاث والعزل السياسي ضد الآخرين من غير الموالين لها.

وكان من الطبيعي بعد أن استعرضنا الأحداث الدموية التصفوية والمظالم الشنيعة التي أحدثتها تلك الدكتاتوريات الخمس بالتعاقب، أن ننتقل لإستعراض مظاهر التخريب النفسي والسلوكي الذي خلفته أنظمة التسلط العقائدي في حياة الشعب العراقي وعرض الظواهر المؤسفة والمخجلة التي ما زال الجميع يصطدمون بها ويستغربونها في سلوك الكثيرين ويعانون منها ويدينونها على المستوى النفسي والأخلاقي والسلوكي والتي تبدو غير مألوفة بل ومرفوضة ومدانة ظاهرياً لكنها موجودة ومنتشرة وقائمة ومتحكمة.. بعد أن تحولت إلى جزء من الأمر الواقع المعاش الذي يصعب إلغاؤهُ أو تغييره ما لم يوضع موضع التنفيذ برنامج بنيوي وتربوي هادف وثابت وطويل المدى لإعادة تصحيح ما خربته تلك الدكتاتوريات من طبائع أهل البلاد.

وكان من المؤلم أن تختتم تلك التضحيات والمعاناة المريرة التي عاشها شعب العراق خلال عقود القرن الماضي تحت رحمة الدكتاتوريات المتعاقبة وبالأخص دكتاتورية الحزب الواحد المتسلط بتلك الفجيعة المؤلمة التي واجهت وفاجأت الجميع في العراق ونقصد بذلك قرار الولايات المتحدة (غير المعلن) بتطبيق نظرية الفوضى الخلاقة في العراق وإقامة النظام السياسي البديل الذي يمثل ويلبي متطلبات وأخلاقيات وقوانين

هذه النظرية الغربية المدمرة فكان لزاماً أن نفرد بحثاً كاملاً في التعريف بهذه النظرية والمفهوم العقائدي الذي تعتمده وتتبناه في التنفيذ وهذا الأمر اقتضى أن نقوم بإجراء مطابقة واقعية معززة بالشواهد بين ما يعيشه ويراه العراقيون كل يوم من مظاهر مخيفة من الدمار والخراب والانقسام والصراع والفساد المنتشر في كل مكان (رغم إرادة المخلصين في البلاد ورغبتهم بالإصلاح) وبين مقتضيات نظرية الفوضى الخلاّقة التي تتطلب وتقتضي مثل هذا الخراب والفساد والانقسام والتفسّخ.

وقد حاولنا في النهاية أن نحدد بعض معالم الحلول المنطقية للخروج من هذا المأزق الخطير الذي فرضته الولايات المتحدة على بلادنا رغم أنف الجميع...

الكاتب

٢٠١٢

الفصل الأول

الاجتثاث

محتويات الفصل:

أولاً: التعريف والمفهوم السياسي والاجتماعي للاجتثاث.

ثانياً: الصفات المشتركة لعمليات الاجتثاث في العراق.

ثالثاً: أمثلة تاريخية مختارة من أحداث الاجتثاث في العراق.

١- اجتثاث المدن العراقية في فجر التاريخ

٢- اجتثاث الأنباط في البصرة في عهد الحجاج

٣- اجتثاث ٦٠٠٠ عراقي في يوم واحد

٤- موجة اجتثاث الزنادقة

٥- اجتثاث البرامكة في العصر العباسي

٦- اجتثاث من لا يؤمن بخلق القرآن عام ٨١٣ م

٧- اجتثاث الزط في العراق عام ٨٣٣ م

٨- الفرس والعثمانيون يجتثون السنة والشيعة العراقيين بالتناوب

٩- اجتثاث أهل الموصل في بغداد عام ١٨١٠ م

١٠- اجتثاث المماليك في العراق عام ١٨٣١ م / القتل على الهوية

١١- اجتثاث الآشوريين في العراق عام ١٩٣٣ م

١٢- فكرة اجتثاث الجنس الكردي في العراق/ المشروع الافتراضي

١٣- عمليات الاجتثاث في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين

الفصل الأول

الاجتثاث

أولاً: التعريف والمفهوم السياسي والاجتماعي للاجتثاث:

الاجتثاث في اللغة = الاقتلاع، وَجَثَّ الشيءَ قَلَعَهُ واجتثَّهُ اقْتَلَعَهُ[1].

أما بالمعنى السياسي والاجتماعي فإننا نرى أن كلمة الاجتثاث تعني العزل والإبعاد والتصفية والتهميش وربما الإبادة لذلك فإن معنى كلمة الاجتثاث بهذه الدلالات السياسية إنما يُوحي بالقسوة والصرامة والانتقام والتسلط.

وإذا أريد لثقافة الاجتثاث أن تكون نظرية اجتماعية أو سياسية سائدة ومنفذة فهي لا بد وأن تكون ملازمة ومرافقة بالضرورة لنظرية التسلط العقائدي الفئوي التي يمكن أن تُفرض على المجتمع في فترة من الفترات، ولعلها الشكل الأكثر بدائية وتخلفاً من أشكال النزوع الغريزي العدواني في السلوك البشري الذي يرتكز ويعتمد بالدرجة الأولى على الرغبة في الهيمنة والسيطرة والاستحواذ والتسلط والانفراد وفرض الإرادة واستخدام وسائل القوة والإرغام.

ونطبق الاجتثاث بمستواه الجماعي في أي مجتمع من المجتمعات لتحقيق أهداف وغايات محددة سياسية أو دينية أو عنصرية أو قومية أو عسكرية أو استراتيجية أو اقتصادية.

أما في التاريخ العراقي فإننا كلما أردنا أن نتعرف على المبتكر الأول لمنهج الاجتثاث الجماعي وجدنا من كان أسبق منه في ذلك ببضعة عقود أو قرون، وكلما عثرنا على جهة ظننا أنها كانت هي الرائدة في تطبيق الاجتثاث وجدنا جهة أخرى كانت قد سبقتها في ذلك المسار... حتى تأكد لنا أن تنفيذ منهج الاجتثاث ونعني به ثقافة التسلط قد غرس جذوره في صفحات السلوك البشري في العراق، لما يقرب من بضعة آلاف من السنين.

---

1. مختار الصحاح – للرازي – ص٩٣ – المكتبة الأموية – بيروت دمشق.

ولقد بدا لنا أيضاً أننا نستطيع أن نعثر على هذا النوع من السلوك الاجتثاثي الجماعي حتى في العلاقات الأولى التي كانت سائدة بين دول وممالك ومدن فجر السلالات في وادي الرافدين في الألف الثالث قبل الميلاد والتي تعتبر البدايات الأولى للحضارة الإنسانية كما بدا لنا أيضاً أن أعداداً هائلة من البشر - وأكثرهم من الأبرياء - كانوا قد قتلوا أو أبيدوا في وادي الرافدين بسبب التطبيق الدموي لموجات الاجتثاث حتى يكاد لا يخلو قرن واحد في تاريخ هذه البلاد من وجود موجة واحدة أو أكثر من موجات الاجتثاث الجماعي التي طبقت ونفذت لدواعي وأسباب ودوافع متعددة ومختلفة (حقيقية أو وهمية) - عقائدية أو سياسية - أو اجتماعية - أو دينية - أو اقتصادية - أو قومية - أو طائفية تغيرت وتبدلت بتغيّر العصور والأزمان.

لقد تبيّن لنا أن مفهوم الاجتثاث يعتمد بالدرجة الأولى على شعار فرض الإرادة أو العقيدة، وبسط الهيمنة والتسلط لصالح فئة واحدة في المجتمع صادف أن توفرت لديها وسائل القوة المادية وعوامل السيطرة على المجتمع في فترة من الفترات والتي تتمثل - بالسلطة - والمال - والجيوش.

وعلى العموم فإن الاجتثاث الجماعي بالمفهوم المعاصر هو شعار دكتاتوري يستهدف بالدرجة الأولى حياة البشر ووجودهم وعيشهم وحريتهم وفكرهم، وهو في الغالب الشعار التنفيذي لدكتاتوريات التسلط العقائدي في جميع مراحل التاريخ وعلى نحوٍ متعاقب ومتناوب ومتبدل.

ورغم أن شعار الاجتثاث قد طبق ونفذ في التاريخ العراقي تحت مسميات ومبررات وشعارات وحجج ودوافع مختلفة ومتبدلة إلا أن مفهوم الاجتثاث ودلالاته ومعانيه وآثاره ونتائجه بقيت ثابتة تكاد لا تتغيّر في جميع العصور وهي دلالات لا تخرج عن معاني القهر والاستعلاء والتحكم والتفرد والعزل والتسلط وفرض الإرادة الفوقية والتهميش (السياسي - القومي - الديني - الثقافي - الطائفي... الخ) مع استخدام وسائل القوة القاهرة في تنفيذ تلك المفاهيم والدلالات كالقتل والإبادة الجماعية والتهجير السكاني والحصار والسجن وقطع الأرزاق والاستعباد.

ثانياً: الصفات المشتركة لعمليات الاجتثاث في العراق:

لقد قمنا بمراجعة شاملة اعتمدت على الرصد والتشخيص والمقارنة الموضوعية والتاريخية لأكثر أحداث الاجتثاث في تاريخ العراق وقد استطعنا أن نحدد أبرز الملامح

والمعاني والأوصاف المشتركة بين موجات الاجتثاث التي نفذت أو طبقت في وادي الرافدين منذ الألف الثالث قبل الميلاد وحتى اليوم.

وسنحاول هنا أن نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها في تشخيص الصفات العامة والملامح المشتركة الثابتة لموجات الاجتثاث الجماعي التي قامت أو التي يمكن أن تقوم مستقبلاً في هذه البلاد.

لقد تبيّن لنا أن عمليات الاجتثاث الجماعي في التاريخ العراقي تتميّز بالمعالم والأوصاف التالية:

١- إن عملية الاجتثاث تكون دائماً ذات أهداف وشعارات محددة بالزمان والمكان وتكون على شكل موجة عارمة متسرعة مشحونة بالحماس والتصعيد والتشدد لا تلبث أن تخف أو تتراجع أو تتوقف بعد أن تكون قد خضّبت البلاد والعباد والمدن بالدماء والأحزان والمظالم والعداوات الثأرية، ومن النادر أن يطول تطبيق موجة الاجتثاث من الناحية الزمانية فهي مرهونة بقضية معينة في وقت معين وبناءً على ذلك فإنها في الغالب تكون ذات طابع مؤقت وانفعالي وثأري ومرتبطة بفترة زمانية حتى لو استغرق تنفيذها بضع سنوات، وعليه فإن الضحايا الذين يسقطون في أيّة عملية اجتثاث يكونون ضحايا لتلك الموجة بذاتها وذلك الزمان بذاته أي في تلك الموجة التي ربما لا تتكرر في زمان آخر، لذلك فهؤلاء هم ضحايا الشعار المحدد في الزمان المحدد. أما من ينجو منهم ويتجاوز المحنة ويسلم من الموت فإنه يعيش بعد انتهاء الموجة حياةً طبيعية في ذات المجتمع وذات البلاد فالضحايا الذين قتلوا مثلاً في موجة اجتثاث الزنادقة في العصر العباسي الأول في عهد الخليفة المهدي سقطوا ضحايا لتلك الموجة من الاجتثاث في تلك الفترة الزمانية بالذات، بينما عاش بعد فترة قصيرة من الزمن وفي ذات الدولة العباسية أشخاص وشعراء هم أكثر زندقة من الذين أعدموا بتهمة الزندقة أيام المهدي دون أن يتعرض لهم أحد بالمساءلة أو السجن أو القتل بل أكثر من ذلك فقد أصبح بعضهم صديقاً للحاكم أو نديماً للخليفة في السهر واللهو والشراب وهذا يؤكد أن مثل هذه الموجات من الاجتثاث هي موجات غير ثابتة وغير دائمة لا في الزمان ولا في التطبيق العملي.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً أن القوميين والبعثيين الذين أعدموا أو سحلوا على يد الشيوعيين في أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ وما بعدها في العراق كان يمكن أن يعيشوا حياةً

أمنة بعد انتهاء موجة الاجتثاث التي قادها الشيوعيون ضد البعثيين والقوميين وكذلك الشيوعيون الذين قتلوا أو أعدموا أو أبيدوا على يد الحرس القومي خلال موجة الاجتثاث العارمة التي نُفّذَتْ ضدهم في شباط ١٩٦٣ كان يمكنهم أن يعيشوا حياةً طبيعية أمنة بعد انتهاء تلك الموجة المجنونة من الاجتثاث الدموي، وبالفعل فقد تحولَ بعض الشيوعيين الذين نجوا من الموت في تلك الموجة إلى أصدقاء للنظام القائم وأجروا الحوارات والجلسات المطولة مع النظام ومع صدام حسين بالذات في فترة لاحقة وصار بعضهم يدخل ويخرج إلى قصور الرئاسة في بغداد ويحظى بكل احترام، بعد بضع سنوات قليلة من تلك الموجة من الاجتثاث التي سحقت المئات من الشيوعيين.

كذلك جرى هذا الأمر ذاته مع أعضاء حزب الدعوة وبعض التنظيمات الإسلامية الذين نجوا من الموت والإعدام والإبادة بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ وانتهاء موجة الاجتثاث الجهنمية التي أدارها ضدهم نظام صدام حسين قبل سقوطه، ومن مات منهم فقد ذهب ضحية تلك الموجة من الاجتثاث التي انتهت وزالت بسقوط النظام.

٢ إن موجات الاجتثاث خلال التطبيق لا تعرف الثبات أو التوقف عند مستوى واحد مهما استغرقت من الزمن فهي إما أن تزيد أو تنقص لذلك فهي تسير في حركة دائمة إما نحو التوسع والتصاعد والغلو والشدة وأما أن تسير نحو التراجع والاضمحلال والتلاشي والسبب في ذلك أن عملية الاجتثاث هي في الأساس شكل من أشكال النشاط الانتقامي، ولعل من أطول موجات الاجتثاث في التاريخ العراقي من حيث المدة الزمنية هي الموجة التي ظهرت في العصر العباسي الوسيط والتي سمّيت بنظرية خلق القرآن والتي سنتحدث عنها لاحقاً حيث تواصل تطبيقها طيلة عهد المأمون وعهد المعتصم وعهد الواثق. ولم تتوقف إلاّ عندما جاء إلى الحكم الخليفة المتوكل الذي لم يكن يؤمن بهذه النظرية أو يهتم بتطبيقها، فأوقف العمل بها ونهى المتوكل الناس عن الكلام في القرآن، وأطلق من كان في السجون من أهل البلدان ومن أُخذ في خلافة الواثق، فخلّاهم جميعاً وكساهم، وكتب إلى الآفاق كتباً ينهى عن المناظرة والجدل فأمسك الناس[٢].

وقد توجه المتوكل نحو تطبيق موجة اجتثاث جديدة أخرى تنسجم مع آرائه وقناعاته حيث كان يؤيد الناصبيّين وهم الجماعة الذين ناصبوا الإمام علي الكره والبغض

٢. تاريخ اليعقوبي الجزء ٢ ص٤٨٤ دار صادر – بيروت.

والعداء فتولى تطبيق موجة اجتثاث صارمة ضد أتباع ومحبي علي بن أبي طالب وأولاده، وبدأ بهدم قبر الإمام الحسين ومنع الناس من زيارته ثم قتل يعقوب ابن السكيت إمام البلاغة في العصر العباسي لأنه رفض شتم علي بن أبي طالب، وبذلك توقفت موجة الاجتثاث القديمة التي كانت قائمة ضد الذين لا يؤمنون بنظرية خلق القرآن وتحولت إلى موجة اجتثاث موجهة نحو أتباع علي بن أبي طالب ومحبيه في العراق، وهكذا تلقى العراقيون موجة جديدة من الاجتثاث لا تختلف عن سابقتها في المضمون ولكن بعنوان جديد.

٣- إن تطبيق منهج الاجتثاث في أي زمان ومكان يخلق المبرر والدافع لقيام النشاطات السرية بين صفوف الفئات التي تتعرض للاجتثاث حيث يضطر هؤلاء لتنظيم أنفسهم بتكتلات وتشكيلات سرية للحفاظ على وجودهم أولاً وربما من أجل الإعداد لموجة اجتثاث انتقامية ارتدادية قادمة ينفذونها ضد خصومهم ثانياً. وهذا ما حصل فعلاً في الإعداد السري للثورة العباسية ضد الدولة الأموية، وهو ما حصل في الإعداد لثورة الزنج في البصرة في القرن الرابع الهجري ضد الحكم العباسي. وهو ما حصل في الإعداد لإسقاط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨م بعد عمليات الاجتثاث التي نفذها ذلك النظام ضد الشيوعيين وباقي الوطنيين العراقيين وهو ما حصل عند الإعداد لإسقاط نظام عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ بعد عمليات الاجتثاث والحصار ضد القوميين والبعثيين، وهو ما حصل في جميع الانقلابات والانتفاضات الناجحة منها والفاشلة في العراق.

٤- لم تكن الدوافع السياسية هي وحدها التي وقفت وراء عمليات الاجتثاث في التاريخ، بل كانت هناك دوافع وأسباب أخرى قومية أو دينية أو عنصرية أو فئوية أو اجتماعية أو طائفية، إلاّ أن أغلب تلك العمليات التي شهدها التاريخ في العراق كانت تتمكز على أسباب ودوافع عقائدية وترى في تلك الدوافع مبرراً كافياً لمباشرتها عمليات الاجتثاث وتطبيقها ضد الخصوم بغض النظر عن النتائج.

وحتى عندما يكون المشرفون على عملية الاجتثاث غير مقتنعين بصحة المبررات التي تعلن على الناس عن أسباب قيامهم بحملة الاجتثاث ومعرفتهم حق المعرفة بأنها أسباب وهمية فإنهم يستمرون في تنفيذ الاجتثاث بكل حماس لأنه يمثل أحد أشكال الاستعلاء

وفرض السيطرة والتسلط العقائدي الذي يرغبون بإشاعته وتطبيقه وتعميمه في البلاد. كما يرمز لتحقيق الانتصار والغلبة على الآخرين عن طريق الإرغام، لقد كانت مبررات حمورابي المعلنة عن تدميره لملكة ماري عام ١٧٦٢ قبل الميلاد[٣] وإحراقها وتخريب القصر الملكي الذي كان يعد من عجائب الدنيا فيها هي: الانصياع لمشيئة كل من الإله إنليل والإله أنو بتخريب مملكة ماري فقام هو بتدميرها تنفيذاً وتلبيةً لإرادة الآلهة، وبذلك فإن البشر والأشخاص الذين قتلوا أو هجروا أو نكّل بهم في مملكة ماري كانوا ضحايا لغضب الآلهة إنليل وأنو وليسوا ضحايا لحمورابي وحملته العسكرية على المدينة كما يريد أن يقنعنا وهذا التبرير بالتأكيد هو كذبة مفضوحة وسبب سخيف غير مقنع.

وقد جرى مثل هذا الأمر تقريباً في جميع اعمال الاجتياح والاجتثاث التي نفذها ملوك الدول في ممالك فجر السلالات منذ الألف الثالث قبل الميلاد ضد بعضهم البعض في وادي الرافدين حيث قدمت تبريرات إلهية دينية غيبية سماوية ولم تذكر الأسباب الدنيوية الحقيقية لتلك الموجات من الاجتثاث والاجتياح والتي تتمثل برغبتهم الذاتية في فرض السيطرة والتسلط على المدن الأخرى ونهب ثرواتها.

٥- إن تطبيق أية عملية من عمليات الاجتثاث السياسي أو الاجتماعي أو الديني في البلاد يولّد في الغالب موجة اجتثاث عكسية مضادة لاحقة بعد مدة من الزمن قد تطول أو تقصر وتكون – على الأرجح – ذات طبيعة انتقامية وانفعالية وثأرية وتستخدم أعلى أشكال الاضطهاد والتنكيل والعنف والتشفّي وتتخللها أحداث بالغة الوحشية.

إن مجموع الاعمال العسكرية التصفوية التي نفذتها نينوى في العهود الآشورية ضد أكثر الممالك والبلدان والمدن المحيطة بها والتي اتسمت بالاجتثاث الشرس والإبادة الجماعية للسكان والتنكيل والتهجير والمظالم الشنيعة، قد سببت بعد فترة من الزمن إلى قيام حلف بابلي ميدي شن حملة اجتثاث مرعبة ضد نينوى أدى إلى احتلالها وحرقها وتدميرها كلياً وإبادة شعبها وأبنيتها حتى تعذر التعرف على موقعها بعد تخريب أبنيتها وبعثرة حجارتها فخرجت من التاريخ إلى الأبد.

وكذلك موجات الاجتثاث الرهيبة المتتالية التي حصلت في العراق بين الفعل ورد الفعل والتي سنتحدث عنها لاحقاً.

---

٣. الدكتور عبد الله الحلو–سوريا القديمة –التاريخ العام –ص-٣٩٠ - مطابع ألف باء الأديب–دمشق.

٦- إن جميع الذين مارسوا الاجتثاث ونفذوه في جميع مراحل التاريخ العراقي ربما كانوا يعتقدون أنهم على حق وأن لديهم ما يكفي من المبررات والأسباب التي تدفعهم لتطبيق الاجتثاث ضد خصومهم، وفي أغلب الأحيان كانت حملات الاجتثاث تنتهي نهاية غير محمودة وتتسبب في وقوع خسائر بشرية ومادية وحضارية مؤسفة وكثيراً ما تفشل في تحقيق الغاية أو الهدف الذي انطلقت من أجله، كما أنها تخلّف ثارات وأحقاداً وبشراً موتورين يفتشون عن فرصة للانتقام على مدى السنين وهي بذلك تعمل على تخريب حالة السلم الاجتماعي في البلاد، وقد ترتد عملية الاجتثاث على القائمين بها والمشرفين على تنفيذها فتكون وبالاً عليهم وسبباً في سقوطهم واجتثاثهم.

وكما يعتقد المنفذون للاجتثاث بأنهم يمتلكون الحق في تطبيق الاجتثاث فإن جميع الذين يتعرضون للاجتثاث أفراداً كانوا أو جماعات يعتقدون بأنهم مظلومون يتعرضون لإضطهاد لا مبرر له.

ولعل من العسير أو المستحيل أن يستطيع أحد إقناع طرف عراقي يمارس الاجتثاث بأنه يقوم بعمل خاطئ أو سيء أو مدمر كما ولا يمكن التوصل معه إلى حل أو قناعة يلغي بموجبها حملة الاجتثاث التي يمارسها وينفذها ولا يتوقف عن ذلك حتى يصل إلى النهاية المأساوية أو الطريق المسدود وبعد فوات الأوان وعند ذاك ربما يكون الآخرون قد بدأوا بإجتثاثه والتنكيل به...

وفي العراق يأخذ مبدأ العزّة بالإثم والإصرار على إرتكاب الخطأ والاستمرار في اجتثاث الآخرين مركز الصدارة في أي حوار أو جدال يدور مع المتورطين في حملة من حملات الاجتثاث...، أن الاحتمال المرجح في موقف الفرد العراقي هو استمراره في اللجاجة والإصرار على مواصلة الاجتثاث حتى النهاية دون الالتفات أو الإصغاء لأية نصيحة في هذا الشأن...!

٧- لا يقتصر الاجتثاث على عزل الإنسان أو تهميشه أو إبعاده عن المشاركة في النشاطات الحياتية الفعّالة والمؤثرة بل يتجاوز ذلك إلى إهانة العقائد والنظريات الإيمانية والاعتداء على المعابد وتدمير رموز العبادات والطقوس الخاصة بكل دين أو عقيدة وتحطيم الهياكل والتماثيل والنصب والشعائر الدينية الخاصة باتباع الدين أو العقيدة التي تتعرض للاجتثاث.

ومن أقدم الأمثلة على هذا النوع من الاجتثاث ما قام به الملك السومري (لوكال زاكيزي) ملك مملكة أومّا (٢٣٦٥ - ٢٣٤٠ قبل الميلاد) ضد مملكة لَنش المجاورة حيث شن ضدها غزواً مدمراً (فلم يترك بها معبداً إلا هدمه ولا أثراً من آثار الحضارة إلا أزاله وكما فعل بالمعابد والآثار فعل بالأهلين فقد تركهم بين قتيل وجريح غصت بجثثهم الطرقات)[٤].

وكما هو معروف فإن المملكتين أومّا ولكش هما من الممالك القديمة التي قامت في وادي الرافدين في الألف الثالث قبل الميلاد وهكذا فالاجتثاث الذي نفذه لوكال زاكيزي قد شمل المعابد والآثار والرموز الدينية، إضافة إلى البشر ومن الأمثلة على ما يمكن أن تتعرض له المعابد والرموز والطقوس الدينية خلال عمليات الاجتثاث ما تعرض له اليزيديون في قرى الشيخان في أواخر العهد العثماني - عام ١٨٩٢م من حملة اجتثاث مرعبة استهدفت الضغط عليهم لترك دينهم والانتقال إلى الدين الإسلامي وحين رفضوا الاستجابة لذلك أرسل العثمانيون كتيبة من الجند إلى تلك القرى القريبة من الموصل فنهبوها واستاقوا المواشي وسبوا النساء والأطفال وذبحوا من رجالها خلقاً كثيراً وأضرموا النار في أربعة من القرى فاحترقت بأهلها وماشيتها كما هدموا قباب الأضرحة واستولوا على السناجق وهي (تماثيل سبعة ترمز إلى طاووس ملك يسمى واحدها سنجقاً ويتكون مما يشبه الشمعدان يقف فوقه طائر وبجانب ذلك ما يشبه الكأس)[٥] كما استولى العثمانيون على كل ما يرمز لمقدسات اليزيديين وأرسلوها إلى بغداد حيث احتفظ بها في خزانة الجيش. وهكذا يتبيّن لنا أن الرموز الدينية قد تعرضت للاجتثاث أيضاً وليس البشر وحدهم في هذه الموجة من الاجتثاث.

كما ويمكن أن تتعرض للاجتثاث أيضاً مفاهيم الفكر والثقافة والتعليم والتربية وكافة صنوف الأعمال الإبداعية والفنية كالبحوث والكتابة والمؤلفات والدراسات والنقد والنثر والشعر والمسرح والموسيقى والرسم والغناء والنحت وغيرها.

ومن الأمثلة القديمة التي بين أيدينا على هذا النوع من الاجتثاث ما حصل للشاعر والمفكر الصوفي الشهير الحسين بن منصور الحلاّج في العصر العباسي، فبعد أن هددوا أصحاب الحلاج ليشهدوا ضده بأنه ادّعى الألوهية، وبعد أن عجزت لجنة من

---

٤. الدكتور ثروت عكاشة- الفن العراقي القديم ص١٦ -المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت

٥. د. جورج حبيب - اليزيدية بقايا دين قديم ص٩٠.

الفقهاء يمثلون جميع المذاهب عن مواجهته في النقاشات الفكرية والعقائدية التي جرت معه تقرر الحكم عليه بالإعدام، وقد تم تنفيذ الإعدام به في بغداد بطريقة وحشية بقطع يديه وقطع رجليه ورأسه وإحراق جثته وإلقاء رماده في دجلة ونصب الرأس على الجسر.... وبعد إعدامه واجتثاث جسده صدر في بغداد قرار حكومي (بأن لا تشترى كتب الحلاج ولا تباع)[6] وهذا القرار يعني اجتثاث فكر الحلاج والآراء التي كان ينادي بها وخصوصاً نظريته في الناسوت واللاهوت والتي تتلخص بأن صفات الله يمكن أن تتجسد في مخلوقاته. إن ذلك القرار الذي صدر من السلطات الحاكمة في بغداد في ذلك العصر في بداية القرن الرابع الهجري ٣٠٩ هـ قد تجاوز اجتثاث جسد الحلاج المفكر والشاعر والإنسان إلى اجتثاث آرائه وكتاباته وأفكاره وكتبه وذلك بمنع كتبه من التداول وتحريم بيعها أو شرائها.

إن ذلك القرار الذي أصدرته السلطة العباسية في بغداد أيام المقتدر هو صفحة مخزية من صفحات الاجتثاث الفكري في تاريخ العراق.

وفي نهاية القرن العشرين في عهد الرئيس صدام حسين صدر قانون يسمى (قانون السلامة الفكرية) وهذا القانون يختص في تحديد مدى انطباق أو تلاؤم أو توافق أو انسجام أي بحث أو دراسة أو مقال أو كتاب أو صحيفة أو أية رسالة بحثية جامعية مع أفكار حزب البعث في العراق أو مع أقوال الرئيس صدام حسين وآرائه، ويشمل هذا القرار جميع العاملين في القطاع الثقافي والعاملين في النشاط التربوي بحيث لا يجوز أن يعمل في مجال التربية أو التعليم أي شخص مهما كانت مؤهلاته بوظيفة مدرس أو أستاذ جامعي إذا لم يكن منتمياً لحزب البعث كما يمنع كل من كان لديه أقارب ينتمون لأحزاب وحركات سياسية معادية للحزب الحاكم أو أن أحداً من أقاربه المقربين هرب إلى خارج العراق أو إحدى الدول التي يمارس فيها النشاط المعادي للنظام في العراق.

وقد أسند قبول أو رفض أي إنتاج فكري أو ثقافي أو إبداعي من أي نوع كان إلى لجنة حزبية مختصة مخولة بصلاحيات قطعية واسعة تقوم بفحص كل ما له علاقة بالنشاط الفكري وتقرر مصيره ولها الحق بقبول أو رفض أي إنتاج فكري لا يتجاوب مع الشروط والضوابط آنفة الذكر...

---

٦. ابن كثير - البداية والنهاية ج١١ ص١٦٢، دار إحياء التراث العربي.

لقد كان ذلك القانون الذي بقي نافذاً حتى نهاية القرن العشرين صفحة مخزية أخرى في تاريخ الثقافة والفكر في وادي الرافدين كما مثّل صفحة واقعية من التطبيق العملي للإجتثاث والتسلط العقائدي في مجال الفكر والثقافة، ومن المؤسف أن تكون المعالجة والإجراءات وردّة الفعل في مجال التربية والتعليم بعد سقوط الدكتاتورية المتسلطة في العراق لا تختلف كثيراً في المضمون والمحتوى عن تلك الموجة السابقة من الإرهاب الفكري التي التزمها عهد صدام حسين ذاته في مجال الثقافة والحرية الفكرية والتعليم والتربية. حيث تشير الإجراءات المتخذة في قطاع التعليم بأن الموقف الرسمي للدولة يتجه نحو اجتثاث جميع البعثيين وأنصار النظام السابق دون تمييز وإبعادهم عن مهنة التعليم في كافة المراحل التدريسية وذلك لمنعهم من التأثير أو التحريض السلبي في عملية التعليم والتربية والنشاط الفكري وبذلك تقع السلطة الجديدة في ذات الخطأ الجسيم الذي وقع فيه النظام السابق بانتهاجه أسلوب الاجتثاث في مجال التعليم والتربية.

إننا ومن وجهة نظر علمية وموضوعية محايدة نقول:

لم يكن من حق البعثيين من أنصار النظام السابق في العراق أن يغضبوا أو يعترضوا على عمليات الاجتثاث التي شملت اتباعهم الذين زرعوهم عنوة في قطاع التربية والتعليم في السابق بعد أن اجتثوا كل الآخرين من المستقلين أو اتباع الأحزاب الأخرى لأنهم كانوا هم البادئون بالاجتثاث وفرض التسلط الحزبي على قطاع التربية والتعليم في العراق... والبادئ أظلم في كل الأحوال.

كذلك نقول لم يكن من حق أنصار النظام الجديد بعد عام ٢٠٠٣م أن يقوموا بتنفيذ عملية اجتثاث جديدة تشمل كل العاملين في قطاع التربية والتعليم من اتباع النظام السابق لأن مثل هذا الإجراء في الاجتثاث لا يختلف عن الاجتثاث السابق وسيعيدنا إلى نقطة الصفر مرة أخرى وسوف يفتح الباب في المستقبل لحملات اجتثاث يتولاها آخرون وهكذا مما سيدمر كلياً الوضع التربوي والتعليمي في العراق.

إن الحل الصحيح والموضوعي لهذه القضية الحيوية ليس بالاجتثاث والطرد التعسفي وقطع الأرزاق بل في وضع أسس وضوابط إدارية وقوانين ثابتة ومنهجية صادرة من أعلى الهيئات التشريعية من أجل أن نحمي عملية التربية والتعليم في البلاد ونصونها من تلاعب الأهواء والميول الحزبية والسياسية ونبعد عنها التطرف والتحزّب والفئوية.. مع ضرورة فرض عقوبات صارمة ومشددة ضد أية محاولة فردية أو جماعية يقوم بها أعضاء الهيئات التدريسية في كل المستويات للتدخل الحزبي والسياسي في قطاع

التربية والتعليم.

إن الخطأ لا يجوز أن يُعالج بخطأ آخر شبيه به.

لقد تغير وغاب أبطال الاجتثاث من القادة والمسؤولين وأعضاء الحزب الحاكم في العهد السابق وتغيَّر وغاب كذلك ضحايا الاجتثاث من المظلومين المقهورين الذين تعرضوا للاجتثاث والتنكيل على يد العهد السابق، غير أن عملية الاجتثاث بقيت سارية ونافذة ومطبقة ولم يتغيَّر فيها شيء سوى أسماء الأشخاص وأدوارهم فمن كان جباراً متسلطاً يمارس الاجتثاث والاضطهاد أصبح معزولاً مطروداً ومعرضاً للاجتثاث والاضطهاد. أما ضحايا الاجتثاث بالأمس فقد أصبحوا هم الذين يقررون قوائم الاجتثاث الجديدة ويحددون أسماء الممنوعين والمعزولين والمجتثين.

إن تاريخ الاجتثاث في العراق تاريخ تعيس مليء بالمظالم والأحقاد والضغائن والكراهية والتصرفات القائمة على الانتقام التصفوي، وهو بمجموع أحداثه يشكل مسلسلاً تدميرياً متواصلاً لم يتوقف منذ قرون عديدة وهو السبب في جميع الانتكاسات والإخفاقات الحضارية والمدنية التي واجهت العراق من كل جانب كما أن الاجتثاث كان السبب أيضاً وراء كل النزاعات الدموية المدمرة.

ولا بد للعراقيين من التفكير الجدي لإيقاف مسلسل الاجتثاث والاجتثاث المضاد وهو المسلسل الذي لا يمكن أن ينتهي ويتوقف إذا لم يواجه بإرادة عراقية حقيقية وبصدق خالص وتصميم ثابت وشجاع يلتزم به الجميع من حكام ومعارضة لإسقاط نظرية الاجتثاث والسير في طريق العفو والتسامح والارتفاع بالمعالجة إلى المستويات العالية من التطبيق الجدي للديمقراطية الحرة في قطاع الثقافة والفكر والتعليم والتربية لكي نودع إلى الأبد منهج الاجتثاث المقيت ضد أي طرف كان، والانتقال إلى معالجة المعضلات بطريقة أخرى غير طريق الاجتثاث والاستعلاء العقائدي والتفرد بالرأي الواحد.

إن أعظم قائد في التاريخ استطاع أن يعالج بنجاح قضية الاجتثاث والاجتثاث المضاد ويوجد لها الحل العملي والواقعي النافذ والحاسم والناجز هو الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

لقد أسقط كل الثارات والأحقاد القديمة المتجمعة في النفوس واستبدلها بشعار العفو والتسامح الصادق وعَرَضَ كل ذلك للتنفيذ العملي في ساعة الانتصار الحاسم الذي حققه جيشه الزاحف وهو يدخل مكة منتصراً في الوقت الذي كان يستطيع فيه بإشارة بسيطة منه أن يجتث ويبيد كل أعدائه الذين آذوه وحاربوه وقتلوا أعز أهله وأصحابه

وأنصاره وعذبوهم أشد عذاب.

إن عبارته الخالدة التي قالها في تلك الظروف الحاسمة /ألا كل دم في الجاهلية موضوع/ وقوله /اذهبوا فأنتم الطلقاء/[7] ما زالت تصلح عبر القرون والسنين أن تكون خطة ودرساً لكل القادة والحكام والأحزاب والشعوب يتعلمون منها إذا أرادوا أن يقيموا المصالحة الوطنية الحقيقية في أي بلد من بلدان الأرض.

ولعل العراقيين هم أحوج الشعوب اليوم للتمسك بتعاليم النبي العظيم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم والاهتداء بسيرته وبالذات حاجتهم إلى الصبر والتحمل والتسامح والقضاء على نزعة الاجتثاث والاجتثاث المضاد في المجتمع العراقي.

٨- بعد دراسة الأشكال التطبيقية لموجات الاجتثاث في التاريخ العراقي تبيّن لنا أننا نستطيع تقسيم تلك الموجات من الاجتثاث إلى نوعين:

أ) الاجتثاث الابتدائي.

ب) الاجتثاث الارتدادي.

أ- الاجتثاث الابتدائي: هي عملية واسعة من الاجتثاث التصفوي تتبناها وتنفذها في المجتمع فئة تلتزم (في الغالب) بتطبيق نظرية التسلط العقائدي المعتمدة على عقيدة أو نظرية أو دين أو طائفة أو تنظيم حزبي أو حركي أو وجهة نظر حياتية واحدة... الخ وتقوم بالعمل على نشرها وتعميمها وفرضها على أوسع نطاق وربما سعت لتحويلها إلى قانون أو عرف سائد أو نافذ وناظم للحياة في المجتمع.

أما الصفة التي تميز هذا النوع من الاجتثاث الابتدائي فهي أن الفئة التي تلتزمه وتتبناه وتنفذه لم يسبق لها خوض صراعات قديمة سابقة مع الفئات أو القوى أو الأطراف أو البشر الذين تقوم باجتثاثهم وسحقهم أو عزلهم وتهميشهم لذلك فإن موجة الاجتثاث الابتدائي تحاول أولاً أن تبدأ بالتبشير بنظريتها ومفاهيمها وقيمها العقائدية وتبذل جهداً لإقناع الناس بها ثم لا تلبث أن تنتقل سريعاً للمرحلة التالية وهي إشهار العداء دون تباطؤ أو تأخير ضد جميع المعترضين أو الرافضين لنظريتها أو أطروحاتها وبالأخص المقاومين لها أو من يمتلكون بديلاً نظرياً وفكرياً يتمسكون به وسرعان ما تبدأ خطوات الاجتثاث العدائية المتصاعدة تأخذ طريقها للتنفيذ والتي ربما لا تقف عند

٧. تاريخ اليعقوبي – الجزء الثاني ص٦٠ – دار صادر بيروت.

الحدود المعقولة.

وفي الاجتثاث الابتدائي يكون موقف القبول أو الرفض الذي يظهره الآخرون تجاه العقيدة أو النظرية المنتصرة هو الأساس في تحديد إجراءات الاجتثاث التي توضع موضع التنفيذ وليس الانتقام لإحداث أو ثارات سابقة لأن تلك الثارات غير موجودة أساساً في أغلب الأحيان.

ومن الأمثلة العملية والواقعية التي يمكن الاستشهاد بها على حملات الاجتثاث الابتدائي في التاريخ العراقي حملة الاجتثاث التي بادر بها الأمويون ضد أتباع الإمام علي وبني هاشم في العراق والتي شملت العباسيين أيضاً حيث لم يسبق لهؤلاء (بني هاشم والعباسيين) أن قاموا بحملة اجتثاث سابقة ضد الأمويين حتى ذلك الوقت.

وكذلك حملة الاجتثاث التي نفذها العباسيون ضد مَنْ لا يؤمنون بنظرية خلق القرآن في العصر العباسي الوسيط والتي تبناها كل من المأمون والمعتصم والواثق.

وكذلك يمكن الاستشهاد بحملة الاجتثاث التي نفذها نظام البكر وصدام حسين ضد الحركة الإسلامية وحزب الدعوة في العراق في أواخر القرن العشرين قبل انفجار وتصاعد العداء بينهما حيث لم يسبق للإسلاميين أن شنّوا حملة اجتثاث ضد البعثيين.

ب - الاجتثاث الارتدادي:

وهي عملية الاجتثاث التي تقوم وتنشأ بعد زوال أو توقف موجة سابقة من الاجتثاث كانت مستمرة ثم توقفت نتيجة انقلاب سياسي أو نتيجة الحرب أو تلاشي القوة أو ضعف في النفوذ أو تغير في ميزان القوى أو تدهور في القوة أو موت الحاكم أو عزله أو غياب الزعيم أو الإمام أو صاحب النظرية المتسلطة المفروضة بقوة الجماعة أو الطائفة أو الحزب... الخ فيكون نتيجة ذلك انتقال السلطة ووسائل القوة المادية ومركز القرار فجأة إلى جهة سياسية أو اجتماعية أخرى، وإذا صادف أن جاء هذا الانتقال أو التغيير لصالح الفئة التي كانت تتعرض للاجتثاث والسحق فإنها ستتولى على الفور تنفيذ عملية اجتثاث ارتدادية جديدة انتقامية عارمة وفائقة العنف وتكون مضادة لأشخاص وأفكار الحملة السابقة ومعاكسة لها في الاتجاه، وتعمل في الغالب على تسفيه العقيدة أو النظرية أو الآراء التي كانت سائدة وشائعة في السابق وتطرح عقيدة ونظرية وتبشر بآراء وشعارات جديدة مخالفة. لذلك فإن عملية الاجتثاث الارتدادي تكون في الغالب انتقامية وهذا هو ما حصل بالضبط عند انتصار العباسيين وسقوط

الدولة الأموية على إثر الهزيمة التي مُنِيَ بها الجيش الاموي الذي كان يقوده آخر الخلفاء الامويين مروان بن محمد ،الملقب (مروان الحمار) في المعركة الفاصلة التي جرت على نهر الزاب أمام الجيش العباسي الذي كان يقوده عبد الله بن علي عم الخليفة أبو العباس السفاح فبدأت عملية اجتثاث انتقامية كاسحة ضد الأمويين في جميع المدن والأقاليم في العراق وخارج العراق.

ومن الأمثلة كذلك على موجات الاجتثاث الارتدادي، موجة الاجتثاث التي نفذها الشيوعيون والوطنيون العراقيون ضد رموز واتباع النظام الملكي بعد عام ١٩٥٨ وموجة الاجتثاث الدموي التي نفذها القوميون والبعثيون العراقيون ضد الشيوعيين عام ١٩٦٣ ثأراً لعمليات العزل والتنكيل التي كان قد نفذها الشيوعيون ضدهم في وقت سابق.

كما أن موجة الاجتثاث التصفوي التي نفذها الإسلاميون ضد البعثيين من أتباع نظام صدام حسين بعد عام ٢٠٠٣ تدخل أيضاً في إطار الاجتثاث الارتدادي بعد أن عاني الإسلاميون من موجة طويلة الأمد من الاجتثاث الشرس نفذها نظام صدام حسين بحقهم... وهكذا.

وبناءً على كل ما تقدم فقد اصبح بإمكاننا أن نقول: إن موجات الاجتثاث الارتدادية تحمل حجماً أكبر من الانتقام والرغبة في التنكيل وحجماً أقل من التبشير العقائدي النظري الفلسفي بسبب طبيعة المشاغل والمهام التي ينصرف نحوها اتباع الموجة الارتدادية في الاجتثاث، بينما نجد أن موجات الاجتثاث الابتدائي تحمل قسطاً أكبر من التبشير والإقناع العقائدي وحجماً أقل من الانتقام التصفوي الذي غالباً ما يتأخر تنفيذه بانتظار استنفاذ وسائل الإقناع والتطويع الرضائي بين المواطنين من أبناء البلاد للخضوع إلى العقيدة المتسلطة أو الرأي المتسلط.

ثالثاً: أمثلة تاريخية مختارة من أحداث الاجتثاث في العراق:

ندرج فيما يأتي عدداً من أحداث الاجتثاث التي نفذت وطبقت في الواقع العراقي وقد اخترنا أن تكون مأخوذة من فترات تاريخية متباينة تمتد من الألف الثالث قبل الميلاد وحتى العصور المتأخرة والحديثة كما حرصنا أن تكون مؤكدة وموثقة تاريخياً:

١

اجتثاث المدن العراقية في فجر التاريخ

إذا كنا نريد أن نعثر على أقدم عملية اجتثاث في تاريخ البشرية فربما توجب علينا أن نبحث في الطقوس الجنائزية التي كانت تُجرى لدفن الملوك أو القادة السومريين في مرحلة فجر السلالات الأولى من تاريخ بلاد الرافدين وذلك في بدايات الألف الثالث قبل الميلاد، حيث كان يسود الاعتقاد في الديانات التي كانت سائدة عند السومريين الأوائل بوجود حياة ثانية بعد الموت بشكلها المادي المألوف، لذلك فقد جرت العادة أن يحتفظ السومريون بجميع الأدوات والمقتنيات الثمينة وكل مستلزمات الراحة والرفاهية التي كان يستخدمها الملوك في حياتهم الدنيوية، ويضعونها إلى جانب جثث ملوكهم في القبر، كذلك كانوا يدفنون مع الملك جميع أفراد الحاشية من الأتباع والموظفين والإداريين والمساعدين والخدم المحيطين بالملك من نساء ورجال، ليقوموا على خدمته في الحياة الأخرى الافتراضية القادمة...

وقد عثرت بعثات التنقيب على أعداد من الجثث المدفونة بجانب قبور الملوك السومريين لأشخاص مجهولين مع أدوات تدل على الرفاهية والثراء «فقد وُجِدَ ثمانون من الأتباع المدفونين مع سيدهم ويمسك كل واحد منهم كأساً... ووجدت على مدخل قبر بوأبي خمس عشرة جثة، وفي غرفة ملحقة بالقبر تسع وخمسون جثة»[٨].

«ولقد برهنت هذه القبور الملكية في أور أن فترة السلالات القديمة درجت فيها العادة أن الحاكم أو أحد أفراد أسرته بعد موته كان يدفن معه وصيفه أو خادمه، ففي أحد المدافن وجدت بقايا ما لا يقل عن ثمانين شخصاً من الأتباع، والموقع الوحيد الذي ظهرت فيه حتى الآن حالة مماثلة هو "كيش" حيث اكتشف أنه تم دفن عدة أفراد في قبر واحد الأمر الذي يدل على دفن الخدم مع الميّت»[٩].

---

٨. د. عيد مرعي، بلاد ما بين النهرين، ص٣٥.

٩. د. عبد الله الحلو، سوريا القديمة، الكتاب الأول، ص١٦٦، مطابع ألف باء، الأديب، دمشق.

أما المؤرخ أرنولد توينبي فإنه يضع ولو بإشارات عابرة بعض الاحتمالات والتوقعات خلال وصفه لتلك الجنائز الكثيرة التي عثر عليها وهي تحيط بالملوك السومريين والتي تضم جثثاً لأتباع وموظفين ومساعدين وخدماً وأفراداً من الحاشية كانوا قد دفنوا مع الملك ليقوموا بخدمته في الحياة الافتراضية الأخرى حيث يقول في وصف ذلك أن الملك «كان يسير معه لا الثيران التي تجر العربة الملكية فحسب بل جماعة من الأتباع من الجنسين لخدمته في حياة أخرى افتراضية، وهؤلاء، إما أنهم يقتلون أو أنهم ينتحرون تطوعاً في نهاية الطقوس الجنائزية للملك»[10].

ورغم أن تطبيق تلك الطقوس القاسية لم يكن ينفّذ لأهداف عدوانية أو غايات عسكرية أو سياسية، إلا أن تطبيقها العملي كان يقتضي ممارسة الاجتثاث القسري، وربما تم فرض ذلك بالقوة إذا تطلّب الأمر (أي إجبار كافة أفراد الجماعة العاملين في القصر الملكي على قتل أنفسهم عند وفاة الملك).

إن تكرار هذه الطقوس عند موت كل ملك أو ملكة ربما هو الذي أسس البدايات الأولى لسلوك الاجتثاث التسلطي وجعله مظهراً اعتيادياً مقبولاً وشائعاً في مجتمعات وادي الرافدين،... وهو شكل من أشكال السلوك الاستبدادي القهري المستند إلى العقيدة الواحدة السائدة (أي عقيدة الدين الذي يقول بوجود حياة ثانية وفق تلك المواصفات البدائية الساذجة) في تلك العصور السحيقة في القدم.

وهنا نجد من المفيد أن نسأل بعض الأسئلة البسيطة التي تتعلق بموضوع بحثنا في الاجتثاث فنقول:

– ما هي الطريقة التي كان يتم فيها إنهاء حياة هذا العدد الكبير من البشر الموجودين في القصر والتابعين للملك؟ (وهي العملية التي تتكرر كلما مات ملك أو ملكة كما ذكرنا آنفاً....)

– وهل انتحروا جميعاً طوعاً وبإرادتهم بتجرّعهم السم بعد موت الملك كما تفترض بعض الآراء التاريخية (ربما استناداً إلى وجود ثمانين جثة من الأتباع مدفونين مع سيدهم ويمسك كل واحد منهم كأساً، فافترضوا أنهم انتحروا بتجرعهم السم) أم أنهم ماتوا قتلاً عندما قامت جهة رسمية موجودة في القصر بقتلهم وإزهاق أرواحهم عند وفاة الملك؟؟

---

١٠. أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، ج١، ص٧٥، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.

– وماذا يمكن أن يحدث لو افترضنا أنهم – أو بعضهم – رفضوا الانتحار وامتنعوا عن قتل أنفسهم بعد وفاة الملك؟

– فهل كانوا سيجبرون على الانتحار بالقوة؟

– وإذا كان الأمر كذلك فهل بإمكاننا القول أن تلك الأساليب في الموت القسري الذي تعرض له أتباع الملوك وأفراد حاشيتهم وخدمهم بإزهاق الأرواح عمداً في بدايات الألف الثالث قبل الميلاد في وادي الرافدين هي أقدم شكل من أشكال سلوك الاجتثاث المنظم في التاريخ؟

قد لا يستطيع أحد منّا الإجابة الصريحة على أي واحد من تلك الأسئلة المثيرة آنفة الذكر غير أن قتل أولئك الموظفين والأتباع والمساعدين والخدم وأفراد الحاشية المحيطين بالملك بتلك الطريقة القهرية وموتهم الجماعي في وقت واحد هي عملية اجتثاث دموية جماعية أكيدة ومتكررة كان يتوجب تنفيذها وإتمامها في كل مرة لكي تنجز وتنفّذ الطقوس الجنائزية التي تفرضها العقيدة الواحدة السائدة لدفن الملك المتوفى في بلاد الرافدين في تلك العصور القديمة في بدايات الألف الثالث قبل الميلاد...

إن هذه الوقائع التي تحدثنا عنها ليست تحليلاً ظنياً أو وصفاً افتراضياً تقريبياً نجتهد به من قبلنا بل هي حقائق تاريخية مؤكدة ومسجلة ومثبتة تتحدّث عنها كتب التاريخ العلمية ومصادره الرصينة.

ولنا أن نتخيّل كيف كانت انعكاسات تلك الوقائع على أساسات الوعي الثقافي لإنسان وادي الرافدين وما هو حجم تأثيرها على مواقفه من نظرية الاجتثاث الجماعي منذ تلك العصور المغرقة بالقدم وحتى اليوم...

ولعل ما يحز في النفس أن نكون مجبرين على الظن بأن العراقيين – أو أهل العراق القدامى - أو سكان وادي الرافدين – ربما هم وحدهم الذين تفردوا بهذا السلوك الاجتثاثي الدموي الشرس في قتل واجتثاث جميع أتباع الملك ومساعديه وحاشيته ودفنهم مع الملك عند موته.

فعلى الرغم من ظهور وشيوع نفس الاعتقاد بوجود حياة ثانية عند المصريين القدامى في حضارة وادي النيل العظيمة (وهي الحضارة القريبة من حضارة وادي الرافدين في الموقع الجغرافي والمعاصرة لها في الزمن)، إلا أنهم لم يجبروا الموظفين المساعدين والأتباع وأفراد الحاشية والخدم الموجودين في قصور ملوكهم على قتل أنفسهم كلما

توفي ملك أو ملكة ليقوموا بدفنهم إلى جانب الملك المتوفى كما فعل سكان وادي الرافدين العراقيين، بل كانوا يضعون إلى جانب الملك المتوفى مقتنياته الشخصية الثمينة ليستخدمها في الحياة الأخرى ويحرصون أن لا يتضرر جثمانه لكي تعود عليه روحه التي ستفارقه عند الموت دون أن تشعر بالغربة والنفور من جثمانه عند عودتها إليه إذا تعرض الجثمان للأذى والتخريب - حسب اعتقادهم - كما يقومون بوضع كمية من الثمار والحبوب ومحاصيل الخصب الضرورية للحياة بجانبه كما توضع إلى جانبه أيضاً نماذج مصغرة وملوّنة لعدد من الصنّاع والعمال والخدم ومجسم لمركب شراعي صغير ليستخدمه في الحياة الثانية[11] «وكان يودع مع التابوت بالإضافة إلى المقتنيات الشخصية كالأسلحة والمرايا وعدد كبير من النماذج المصغّرة الملوّنة التي تمثل البيوت وأهراء الغلة والعمال والصنّاع الممثلين وهم ماضون في عملهم والخدم وهم يحملون الطعام والقوارب الصغيرة بأشرعتها ومجاذيفها...»[12]

ومن جانب أخر فإن ما يعزز الاعتقاد بوجود منهج الاجتثاث الجماعي في فترات سحيقة في القدم في العراق هو الصراعات التصفوية المتسلسلة شبه المتواصلة التي حكمت العلاقة البينية التي كانت سائدة بين دول وممالك ومدن فجر السلالات في وادي الرافدين في بدايات الألف الثالث قبل الميلاد وهي الفترة السحيقة بالقدم التي نشأت وتكونت فيها البدايات الأولى للحضارة البشرية، وسنحاول هنا أن نلتقط باختصار شديد أبرز الأحداث التي دلّت على مفهوم الاجتثاث السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي في تلك العصور القديمة ليكون ذلك جزءاً من مقدمات بحثنا في موضوع الاجتثاث في العراق.

حيث تكاد تجمع أكثر بحوث التاريخ الموثقة بأن بلاد الرافدين وبالأخص الجزء الجنوبي منها قد شهدت نشوء عدد من الممالك والدول التي انتشرت في السهل الجنوبي الرسوبي المتكون بفعل الغرين والطمى الذي كدسته أنهار العراق على مدى عشرات الآلاف من السنين وقد سميت تلك العصور الأولى من بداية الالف الثالث قبل الميلاد بعصور فجر السلالات حيث كانت كل مدينة تحكم من قبل إحدى السلالات المعروفة، كما أطلق عليها أيضاً عصور دول المدن لأن سلطة الدولة ونفوذها كانت

١١. د. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، حضارة وادي النيل، ص٣٥ إلى ص.٩٨

١٢. نفس المصدر، ص. ١٢٢

تقتصر على المدينة الواحدة ذات الكيان المستقل عن غيرها.

وقد تميّز عصر السلالات بسيادة نفوذ السومريين سياسياً وحضارياً وكانت أشهر المدن التي أقاموها مدينة كيش وأوروك (الوركاء حاليا) واور (وهي تل المقبر حالياً) ولكش وأوما.

وكانت تلك الدول المدن تتصارع فيما بينها على السيادة والنفوذ في المنطقة وقد مدّت سيطرتها ونفوذها على حساب جاراتها من المدن الأخرى وكان ذلك يتم من خلال الغزو والاحتلال والسيطرة والابتلاع والاجتثاث وليس عن طريق الاتحاد والاتفاق الرضائي، ولننظر كيف قامت كل واحدة من تلك المدن التي ذكرناها آنفاً باجتثاث وابتلاع أخواتها المدن الأخرى تباعاً وإبادتها، وكيف أنهت دورها السياسي والمدني:

فمدينة كيش قامت بنشر نفوذها وسيادتها على كل بلاد سومر في بداية الألف الثالث قبل الميلاد وكان آخر ملوكها أورزبابا الذي طرده سرجون الأكدي عن الحكم في عام ٢٣٥٠ قبل الميلاد.

أما أوروك فقد تولت السيطرة على باقي المدن السومرية بعد تراجع وغياب نفوذ مدينة كيش وانتهاء سيطرتها ومن ملوكها جلجامش الذي حكم في حوالي ٢٧٠٠ قبل الميلاد. أما مدينة لكش: فقد قامت بدور كبير في مسلسل التصارع بين مدن فجر السلالات حيث أخضعت لنفوذها وسيادتها كلاً من أور وأوروك وكيش وأوما وكان ذلك في عهد ملكها أورنانشي، كما بلغت أوج قوتها في عهد ابنه اياناتوم الذي أخضع جميع بلاد سومر لنفوذه.

أما مدينة أوما: فقد قامت بغزو مملكة لكش وتدميرها بين أعوام ٢٣٦٥ – ٢٣٤٠ قبل الميلاد في عهد ملكها لوكال زكيزي (وكلمة لوكال تعني الملك)[١٣] الذي (لم يترك بها معبداً إلا هدمه ولا أثراً من آثار الحضارة إلا أزاله وكما فعل بالمعابد والآثار فعل بالأهلين فقد تركهم بين قتيل وجريح غصت بجثثهم الطرقات، وإمعاناً منه في التنكيل حمل معه تماثيل الآلهة استخفافاً واستهتاراً)[١٤].

وقد نستطيع أن نتعرف على حجم الاجتثاث والسحق الذي تعرضت له مملكة لكش

---

١٣. الدكتور عبد الله الحلو، سوريا القديمة، الكتاب الأول، التاريخ العام، ص١٧٠، مطابع ألف باء. الأديب، دمشق.

١٤. د. ثروت عكاشة، الفن العراقي القديم، ص١٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

على يد مملكة أوما وملكها الظالم عندما نقرأ مقطعاً من قصيدة قالها شاعر من مدينة لكش اسمه دنجر أداموا وجدت محفورة على لوح طيني يقول فيها:

واحسرتاه على ما أصاب لكش وكنوزها

ما أشد ما يعاني الاطفال من بؤس

أي مدينتي متى تستبدلين بوحشتك أنساً؟[١٥]

إن ما تعرضت له مدينة لكش كانت عملية اجتثاث وإبادة رهيبة نفذها الملك لوكال زاكيزي الذي حكم في عام ٢٣٧٥ قبل الميلاد، وقد عرف عن هذا الملك قسوته ونزوعه الدموي ولم تقتصر سيطرة مدينة أوما على مدينة لكش فحسب بل استولت وسيطرت على المدن الأخرى مثل أوروك وكيش. غير أن نهاية هذا الحاكم الظالم كانت تعيسة حيث قام الملك سرجون الأكدي باحتلال مملكته وأخذه أسيراً بعد أن وضعه في قفص ووضع القفص أمام معبد انليل في مدينة نيبور تحت أعين الناس... إنه الاجتثاث والتنكيل والتشفي بأعلى المستويات من القسوة.

أما مدينة أور فقد تعرضت للدمار والاحتلال على يد الأموريين وسيق ملكها أسيراً كذلك وندب الشعراء مدينتهم أيضاً[١٦].

كان كل ذلك هو بعض مما جرى في الألف الثالث قبل الميلاد أما في الألف الثاني قبل الميلاد فإننا نشهد صراعات اجتثاثية تصفوية مشابهة حيث قامت دولة لارسا في عهد ملكها ريم سين باحتلال دولة إسين وسيطرت على بلاد سومر وأكاد.

-وشهد هذا العصر قيام بابل في عهد ملكها حمورابي (١٧٥٩ قبل الميلاد) بسلسلة من الهجمات لاحتلال المدن والممالك الصغيرة المحيطة بمملكته حيث قضى على تلك الممالك على التوالي مثل لارسا ومالجو واشنونا وهذه الأخيرة قام بتخريبها أكثر من مرة. ولكي نُبرز صفة الاجتثاث في عملية التخريب التي نفذها حمورابي ضد اشنونا نذكر النص التالي الذي ورد في مدونات (مذكرات) حمورابي عن أيام حكمه والذي يذكر فيه كيف قام بتخريب اشنونا بتسليط كميات هائلة من المياه عليها فاجتثها كلياً حيث يذكر النص:

---

١٥. د. ثروت عكاشة، الفن العراقي القديم، مصدر سابق، ص١٩.

١٦. نفس المصدر، ص١٩.

(لقد تم لحمورابي بالحكمة التي أعطاها إياه مردوك[17]

تخريب أشنونا بمقادير هائلة من المياه....)

ومن الممكن أن نفهم من هذا النص أن حمورابي ربما أقام سدوداً في بعض الأماكن تسببت في أحداث فيضانات مدمرة خربت اشنونا (ومن الواضح أن اشنونا قد انتهت كقوة سياسية لها شأن منذ ذلك الوقت)[18]... وهذا يعني أن حمورابي قد اجتث اشنونا واقتلعها من الوجود.

أما مملكة ماري فقد قام حمورابي في الربع الأول من الألف الثاني قبل الميلاد (بتهديم أسوار المدينة وتدمير القصر الملكي وإشعال النيران في المدينة وتحويلها إلى أنقاض فاختفت عن المسرح السياسي تلك المدينة التي كانت لحقبٍ طويلة سيدة حوض الفرات الأوسط)[19].

ويذكر حمورابي في مذكرات حكمه بأنه قام بتخريب مدينة ماري ومدينة مالجوم بناءً على مشيئة كل من الإله آنو والإله إنليل «بناءً على مشيئة كل من آنو وإنليل قام حمورابي بتخريب أسوار ماري و أسوار مالجوم»[20].

ولعل بإمكاننا أن نلاحظ انطلاقاً من النص السابق بأن المبررات والأسباب التي كان يعلنها ويتذرع بها الحكام والملوك والأباطرة لتنفيذ أية عملية اجتثاث جماعية تستهدف مدينة أو شعباً أو قوماً أو فئة أو مجموعة بشرية يريد الحاكم عزلها أو تدميرها أو إبادتها أو التخلص منها إنما هي مبررات وحجج خرافية غيبية وهمية وليست واقعية أو اجتماعية فهي تعتمد على الادعاء بأن ما يقوم به الملك أو الحاكم إنما هو خضوع لأوامر وتوجيهات آلهية صدرت إليه من الإله الفلاني أو الفلاني الذي طلب منه تنفيذها وفي كثير من الأحيان لا يتردد الحاكم عن ذكر أسماء الآلهة التي أعطت الأوامر... كما يدعي بأن ما قام به ليس برغبةٍ منه بل نزولاً عند الإرادة الإلهية التي فرضت عليه ذلك، ويتبيّن هذا مثلاً في الحجة التي أوردها حمورابي لتبرير هجومه على مملكة ماري المسالمة وتدميرها وإخراجها من التاريخ إلى الأبد في النص آنف الذكر.

---

١٧. مردوك أو مردوخ هو كبير الالهة عند البابليين.

١٨. د. عبد الله الحلو، سوريا القديمة، التاريخ العام، ص٢٨٩، مطابع ألف باء، الأديب، دمشق.

١٩. نفس المصدر السابق، ص٢٩٠.

٢٠. نفس المصدر السابق، ص٢٩١.

أما في العصور الحديثة فإن تبرير عمليات الاجتثاث يعتمد إلى درجة كبيرة على أسباب وشعارات تتغيّر بتغيّر الأزمان ونوع الأنظمة الحاكمة وعقائدها وبما يتناسب مع الثقافة السائدة والقناعات المنتشرة بين الناس في كل مرحلة من المراحل كالاتهام بالخروج عن تعاليم الدين السائد أو الإساءة للاهداف القومية أو الوحدوية أو الإضرار بالعقيدة الاشتراكية أو بتهمة الرجعية والعمالة للأجنبي أو الخيانة الوطنية ومعاداة أهداف الشعب... أو الخروج على أهداف (الثورة) الفلانية والفلانية مع تكرر تاريخ حصول كل ثورة وهي تواريخ أصبحت لكثرتها أشبه بالمفكرة السنوية (الروزنامة)....، وهكذا رغم اختلاف العناوين والتسميات والشعارات التي يتم بسببها تنفيذ عمليات الاجتثاث الجماعي بين العصور القديمة والعصور الحديثة إلا أن الهدف والمضمون بقي واحداً وهو العزل والاجتثاث وفرض السيطرة والتسلط.

أما الآشوريون فقد واصلوا تطبيق منهج الغزو والاحتلال والاجتثاث ضد مدن وممالك المنطقة. فقد احتلوا بابل وضموها لسلطان نينوى وحين ثار أهل بابل على الآشوريين جهّز سنحاريب ملك الآشوريين جيشاً كبيراً احتل به بابل ثم دمرها تدميراً شديداً وقام بإحراقها ونهب كنوزها، وكان هذا هو المنهج السائد بين دول وممالك وادي الرافدين. وبعد مقتل سنحاريب أصبح ابنه شاروكين ملكاً على آشور فعيَّن ابنه الأكبر شمش شموكين ملكاً على بابل بينما عين ابنه الأصغر -آشور بانيبال- ولياً للعهد وبعد موت الأب شاروكين تمرد شمش شموكين ملك بابل والأخ الأكبر على سلطة أخيه الأصغر ورفض الخضوع له فزحف أخوه آشور بانيبال بجيش نحو بابل وقام بتطويقها وحصارها إلا أن أخاه شموكين رفض التسليم وقام بإحراق مدينة بابل بعد أن قتل جميع العبيد والنساء والجواري والخدم والمحظيات وأفراد الحاشية والخيول وأحرق القصر الملكي ثم انتحر... وبهذه الطريقة فقد اجتث جميع الموجودين في بابل وكان ذلك بحدود عام ٦٤٨ قبل الميلاد أي في الألف الأول قبل الميلاد.

(ومما أوغر صدور الشعوب المقهورة وأدى إلى ثوراتهم المتعددة قسوة القادة الآشوريين في معاملة أسراهم ورعايا مستعمراتهم فلقد عُزِيَ إليهم انهم كانوا يأتون على أسراهم قتلاً ويقطعون رؤوس الرجال منهم ويعلقونها على أسوار المدينة أو ينزلون بهم ألواناً من التعذيب ويبيعونهم عبيداً)[٢١].

---

٢١. د. ثروت عكاشة، الفن العراقي القديم ص-٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

ونظراً لاستمرار الآشوريين في سياستهم المتشددة في الغزو والاحتلال ضد أكثر دول وممالك ومدن وادي الرافدين والبلدان الإقليمية المحيطة لوادي الرافدين فقد تشكل حلف عسكري بين بابل وميديا لمواجهة الآشوريين ودحرهم فطبقت جيوش هذا الحلف على نينوى عاصمة الآشوريين وإبادتها إبادة مرعبة وذلك في عام ٦١٢ قبل الميلاد حيث تم سحقها وتخريبها وحرقها وتهديم أبنيتها.

وإذا كانت كلمة الاجتثاث في القاموس اللغوي تعني الاقتلاع كما ذكرنا ذلك في مكان آخرمن هذا الكتاب فإن ما تعرضت له مدينة نينوى عام ٦١٢ قبل الميلاد على يد التحالف البابلي الميدي هو الاجتثاث بعينه حيث اقتلعت هذه المدينة من الوجود بعد أن سحقت كلياً وتم تهديم ابنتيها وبعثرة أحجار مبانيها وقتل سكانها وتهجير المتبقين على قيد الحياة فتم تسويتها بالأرض حتى أن القائد الإغريقي زينفون الذي مر بها، بعد فترة لاحقة لم يستطع التعرف حتى على مكانها فخرجت من التاريخ إلى الأبد[٢٢].

وكانت مدينة آشور قبلها بعامين ٦١٤ قبل الميلاد قد تم اجتثاثها أيضاً وأبيدت هي الأخرى (وتعرضت للنهب والتدمير، أما سكانها فقتل قسم كبير منهم وهُجِّر من بقي على قيد الحياة)[٢٣] هكذا إذن واجهت المدن والممالك في العراق عمليات الاجتثاث الجماعي في تلك العصور القديمة التي سبقت الميلاد.

والآن وبعد أن استعرضنا باختصار شديد وعابر وانتقائي جميع هذه الشواهد التاريخية التي اخترناها من فترات سحيقة في القدم من تاريخ وادي الرافدين نستطيع أن نقول بأن هذه البلاد كانت مسرحاً لعمليات نشيطة من الاجتثاث والابتلاع والإبادة بين المدن والممالك والدول التي نشأت وقامت وازدهرت فيها منذ فجر التاريخ في بداية الألف الثالث قبل الميلاد.

كانت هذه البدايات الأولى للاجتثاث منذ فجر التاريخ في الألف الثالث قبل الميلاد في وادي الرافدين (العراق الحالي).

وسنتابع ذكر عدد من الوقائع الاخرى - كنماذج مختارة - من أحداث الاجتثاث التي حصلت في بلاد العراق في الفترات التاريخية اللاحقة.

---

٢٢. فيليب حتي، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الادنى، ج١، ص٧٠، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

٢٣. د. عيد مرعي، تاريخ بلاد الرافدين، ص١٢٥.

٢

اجتثاث الأنباط في البصرة

في عهد الحجاج

الأنباط قبائل عربية قديمة استطاعوا في فترة تاريخية تأسيس دولة ومعالم حضارية في جنوبي بلاد الشام قضى عليها الرومان عام ١٠٦ للميلاد وفي حديث لإبن عباس أنه قال: "نحن معاشر قريش من النبط"[٢٤].

أما في العراق فقد سكن الأنباط منطقة البطائح وتواجدوا في المنطقة الممتدة بين البصرة والكوفة.

وفي العهد الأموي أيد الانباط الثورة التي إنطلقت في العراق ضد حكم الحجاج والتي كانت بقيادة عبد الرحمن بن الأشعث، وكانت الثورة قد حظيت بدعم وإسناد الجيوش البصرية والكوفية وقد إنطلقت بسبب مظالم الحجاج وقسوته الشديدة ضد أهل العراق، وبعد أن فشلت الثورة أرسل الحجاج رسالة إلى عامله على البصرة يطلب منه أن يقوم بنفي كل الأنباط إلى خارج العراق باعتبارهم مفسدة للدين والدنيا. حيث يقول في رسالته (إذا أتاك كتابي فانف من قبلك النبط فانهم مفسدة للدين والدنيا) فهو يأمره أن يجتث الأنباط من البصرة. فقام ذلك المسؤول بتنفيذ أمر الحجاج ونفى الأنباط من البصرة ولم يستثن منهم غير عدد قليل جداً من الفقهاء وقرّاء القرآن، فلما علم الحجاج بهذا الاستثناء كتب له رسالة تأنيبية صارمة يطلب منه فيها أن يقوم عند استلامه الرسالة باستدعاء الأطباء، وينام بين أيديهم ويطلب منهم أن يفحصوا عروقه ويتتبعوها عرقاً عرقاً فإذا وجدوا بينها عرقاً نبطياً فعليه أن يقطعه. وهذا يعني أن عليه أن لا يترك شخصاً نبطياً واحداً على أرض البصرة حيث يقول (إذا قرأت كتابي فأدْعُ من قِبلك من الأطباء، فنم بين أيديهم ليَفْقُوا عروقك فإذا وجدوا فيك عرقاً نبطياً فاقْطَعْهُ).

---

٢٤. تاج العروس.

إنه لمن غير المعقول أن يطلب حاكم على العراق اجتثاث أهل العراق والأنباط بعضٌ منهم.

وحين قرر الحجاج أن ينفي الأنباط من العراق طلب أن يُنقَشَ على يد كل واحد منهم إسم البلاد التي يتوجب أن يُرحِّل إليها، ولعله اتخذ هذا الإجراء الحاقد لكي يستطيع أن يتتبع كل واحد من الأنباط المهجَّرين التين يمكن أن يخالفوا أوامر الإبعاد والتهجير ويعودوا ثانية إلى العراق.

كان هذا التهجير والاجتثاث القسري يطبّق على العراقيين في القرن الثامن الميلادي / القرن الأول الهجري خلال ولاية الحجاج في العصر الأموي/ أما في القرن العشرين، أي بعد إثني عشر قرناً من زمن الحجاج فقد تم التوسع في النقش ورسم الوشم وحفر العلامات في جسم الإنسان العراقي حيث كانت السلطات العراقية في عهد الرئيس صدام وبأوامر من الشرطة والمخابرات تنقش علامة خاصة ومميّزة على جبين كل جندي عراقي يتخلف عن الإلتحاق بجبهة الحرب مع إيران وذلك بوضع قطعة حديد محمية بالنار على جبينه فتترك فيه علامة ثابتة لا تمحى ولا تزول وهذه عقوبة ابتدائية لمن يتخلف في المرة الأولى. أما إذا عاد وتخلف عن الإلتحاق بالجبهة مرة أخرى فتقطع أذنهُ، أما العراقي الذي يتعرض للرئيس بالانتقاد أو الشتم أو الاستهزاء فيقطع لسانه بعملية جراحية يحضرها طبيب ومخدِّر وتنفذ أحياناً في الشارع العام وأمام الجمهور لإيصال رسالة التاديب لكل مَنْ لم يتأدَّبْ!!

هكذا تلقى شعب العراق خلال العصور التاريخية المختلفة من بعض حكامه الدمويين دروساً في الطقوس الهمجية التي تطبق في المجتمع البدائي الرعوي خصوصاً تلك الطريقة التنكيلية الشرسة التي يتصرف بها الراعي مع الحيوانات المتمردة التي يملكها.

إن واقعة إجتثاث الأنباط هي من الأحداث المهملة والمنسية في صفحات التاريخ العراقي وربما لم يتنبه لها كثير من المتعلمين أو المثقفين في العراق. لكنها في كل الأحوال صفحة سوداء من صفحات الظلم والقهر التي تسلطت وطبقت بالقوة على الآلاف من العراقيين في ذلك الزمان فأذاقتهم الإذلال والتهجير والتشريد والغربة والجوع والتشتت العائلي وقطع الأرزاق والحنين للأهل والوطن.

إننا اليوم نتعاطف ونتذكر أولئك العراقيين الذين طردوا أو هجِّروا أو هربوا اضطراراً من العراق في أعوام السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن

العشرين وما بعدها وحتى اليوم، سواءً الآلاف من المعارضين السياسيين العراقيين الذين فرّوا خوفاً من بطش النظام منذ السبعينيات أو عشرات الآلاف من الأكراد العراقيين الذين تشردوا بعد الصفقة السياسية التي وقعها صدام حسين مع شاه إيران في الجزائر، أو آلاف العراقيين الشيعة الذين طردتهم السلطة العراقية وألقت بهم على الحدود مع إيران في الثمانينيات أو الذين قتلوا في عمليات الاجتثاث الدموي بعد انهيار الانتفاضة عام ١٩٩١ أو آلاف العراقيين من مؤيدي النظام الدكتاتوري الذين تعرضوا للاجتثاث بعد عام ٢٠٠٣م بعد أن كانوا البادئين بالاجتثاث ضد غيرهم من العراقيين.

نقول إننا اليوم نتذكر ونتعاطف مع آلام هؤلاء جميعاً وربما نعرف تفاصيل معاناتهم في الهجرة ونتذكر قصص المذلة والجوع والحنين للوطن وكل العذابات التي عانوها وتعرضوا لها في الابتعاد عن الوطن لأن إحداثها ما زالت ماثلة في ذاكرتنا وخواطرنا ولأنها ما زالت قريبة منا في الزمن، لكننا لا نتأثر ولا نتذكر ولا نتعاطف مع آلام ومعاناة أولئك الآلاف من العراقيين المنسيين الذين تم اجتثاثهم وتهجيرهم في أزمان وقرون سابقة من التاريخ العراقي سواء كان منهم الأنباط (وهم موضوع بحثنا هنا) أو غيرهم من العراقيين الذين سقطوا ضحايا لموجات الإجتثاث المتتالية الأخرى.

ولا بد لنا من الإشارة أن عملية اجتثاث الأنباط في البصرة لم تكن موجة اجتثاث مستقلة قائمة بذاتها بل كانت جزءاً من عملية اجتثاث كبيرة وواسعة نفذها الحجاج بعد انتصاره في معركة (دير الجماجم) وقضائه على ثورة عبد الرحمن بن الأشعث الذي قتل وأرسل رأسه للحجاج حيث هرب أكثر الذين اشتركوا في تلك الثورة العراقية من قادة ووجهاء وعلماء دين وشعراء واختفوا في البلدان والمدن البعيدة، وتولى الحجاج إبادة المشتركين بتلك الثورة فبدأ أولاً بقتل وإجتثاث الموجودين داخل العراق ممن استطاع اعتقالهم تباعاً ثم انتقل لملاحقة الذين فرّوا إلى الخارج فكتب رسائل إلى الولاة وقادة الجيهات لإرسال الهاربين والمختفين عن الأنظار فجلبهم وقام بإعدامهم جميعاً، وبذلك استطاع إجتثاثهم بالتتابع، وكان آخر من استدعاه وقام بإعدامه هو سعيد بن جبير العالم والفقيه المعروف.

وعلى العموم فقد تخضّب العراق بالدم نتيجة تلك الموجة المرعبة من الاجتثاث التي أدارها الحجاج ضد المعترضين على حكمه فكانت صفحة مؤلمة من صفحات الاجتثاث في العراق.

٣
اجتثاث ٦٠٠٠ عراقي في يوم واحد

كان عبدالله ابن الزبير المقيم في مكة قد عين أخاه مصعب بن الزبير والياً على العراق من قبله فجهّز مصعب جيشاً كبيراً في البصرة وتحرك به نحو الكوفة حيث كان المختار بن عبيدالله الثقفي وأتباعه يسيطرون على الكوفة سيطرة تامة وقد سبق للمختار أن طرد والي الكوفة التابع لعبدالله بن الزبير المدعو عبدالله بن مطيع ورفع شعاره المعروف (يا لثارات الحسين) وقام بتتبع جميع الأشخاص والقادة والرجال الذين اشتركوا في قتل الإمام الحسين في كربلاء وشن من أجل ذلك غارات اجتثاثية متتالية وتتبعهم في كل مكان في العراق وكان يقطع رؤوسهم ويرسلها تباعاً إلى محمد ابن الحنفية أخو الإمام الحسين المقيم في مكة تنفيذاً لشعاره الاجتثاثي الثأري، «وقد ظفر برؤوس كبار منهم كعمر بن سعد بن أبي وقاص أمير الجيش الذين قتلوا الحسين وشمر بن ذي الجوش أمير الألف الذين ولوا الحسين وسنان بن أبي أنس وخولي بن يزيد الأصبحي وخلق غير هؤلاء»[٢٥]، كما قتل عبيدالله بن زياد والي العراق المسؤول عن واقعة كربلاء[٢٦].

وقد توجه مصعب وجيشه نحو الكوفة للاصطدام بجيش المختار وجرت معركة شرسة بين الطرفين أسفرت عن مقتل المختار وهزيمة جيشه فتفرّق أتباعه حيث توجه ثمانية آلاف منهم نحو قصر الكوفة فحاصرهم مصعب هناك لمدة أربع أشهر. وقد طلب هؤلاء الأسرى من مصعب أن يُبقي على حياتهم ويعفي عنهم ويطلق سراحهم وذكروا له أنهم لم يكونوا طرفاً في النزاع الذي كان قائماً بين المختار وعبدالله بن الزبير ولا يعرفون عن تفاصيل الخلاف شيئاً كما طلبوا من مصعب أن لا يقتلهم ويحتفظ بهم فلعله احتاجهم في معاركه القادمة مع أعدائه فرَقَّ قلبه لهم وقرر أن يعفي عنهم ويطلق

٢٥. البداية والنهاية لإبن كثير، الجزء ٨ ص-٣٢٠ . وقد نقلنا النص كما هو بما في تلك العبارات المفككة، دار إحياء التراث العربي.

٢٦. الكامل في التاريخ، لإبن الأثير. ج٢، ص٦٩١، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

سراحهم إلا أن عدداً كبيراً من قادة جيشه وأتباعه وأعداداً من أشراف أهل الكوفة والمتنفذين فيها هددوا مصعباً بأنهم سيتركونه وينفصلون عنه إذا هو لم يقتل جميع الأسرى من أتباع المختار المحاصرين وخيّروه إما أن يختارهم أو يختار الأسرى العراقيين أتباع المختار (فأمر مصعب بالقوم جميعاً فقتلوا وكانوا ستة آلاف)[٢٧] وهناك إشارات بأن مصعباً قد قتل جميع هؤلاء الأسرى في يوم واحد حيث يذكر ابن كثير (أن مصعباً لَقِيَ عبدالله بن عمر بن الخطاب فسلّم عليه فقال ابن عمر: من أنت؟ فقال أنا ابن أخيك مصعب بن الزبير فقال له ابن عمر نعم، أنت القاتل سبعة آلاف من أهل القبلة في غداة واحدة (أي في يوم واحد)؟ عشْ ما استطعت.فقال له مصعب: إنهم كانوا كفرة سحرة فقال ابن عمر: والله لو قتلتَ عدلهم (أي ما يعادلهم) غَنَماً من تراث أبيك لكان ذلك سَرَفاً...)[٢٨]. والأمر الغريب وغير المفهوم في واقعة قتل الأسرى إن أهل الكوفة المعروفين بولائهم لآل البيت – كما هو شائع على الأقل كانوا من أكثر المتحمسين لاجتثاث وإبادة الأسرى من أتباع المختار الذين شنوا الغارات ضد قتلة الإمام الحسين وتتبعوهم في كل مكان حيث طلبوا من مصعب ضرورة قتل الأسرى من أصحاب المختار. إن الخارطة السياسية والسلوكية وربما حتى البايولوجيه في تحديد الولاء والعداء في العراق تعطي في كثير من الاحيان نتائج ومؤشرات عجائبية غير مفهومة كما هو الحال في هذا الموقف الغريب. ومهما يكن عدد العراقيين الذين قتلوا في هذه الموجة المرعبة من الاجتثاث سواء أكانوا ثمانية آلاف أو ستة آلاف أو حتى إذا كانوا نصف هذا العدد فإن هذه الواقعة المهملة والمنسيّة في ثنايا التاريخ العراقي إنما هي صفحة مخزية في تاريخ الاجتثاث السياسي في العراق، كما أنها في ذات الوقت واحدة من ثلاث صفحات متتالية في الاجتثاث الدموي:

الأولى: قيام الأمويين بقتل وإجتثاث الإمام الحسين وكل أتباعه وجميع الذكور من أفراد عائلته.

والثانية: قيام المختار باجتثاث وقتل كل من شارك بكارثة كربلاء.

والثالثة: قيام مصعب بن الزبير بإجتثاث المختار وجيشه وجميع الأسرى من أتباعه... وهكذا.

---

٢٧. تاريخ الطبري، المجلد الخامس، ص٢٢٥، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٢٨. البداية والنهاية، لابن كثير، الجزء ٨، ص٣١٩، دار إحياء التراث العربي.

٤

موجة اجتثاث الزنادقة

كانت سياسة (أبو جعفر المنصور) - الخليفة العباسي الثاني- القائمة على الشدة والقسوة والاغتيالات الفردية والتصفيات الدموية ضد الخصوم والمعارضين، قد خلّفت وراءها الكثير من الثورات والتمردات والأزمات والأحقاد ضد المنصور ومن جاء بعده وضد الحكم العباسي عموماً، فكما هو معروف وشائع فإن المنصور قد نفذ مجموعة من الإغتيالات الفردية والتصفيات الدموية ضد عدد من قادة الثورة العباسية وضد العلويين (وهم أتباع الإمام علي وذريته وأنصاره ومؤيديه)[٢٩] حيث قتل محمد بن عبد الله الملقب (ذو النفس الزكية) وهو من أحفاد الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب كما قتل أخاه إبراهيم بن عبد الله في الكوفة، أما أخوهم الثالث وهو إدريس بن عبد الله بن الحسن فقد فرَّ من سلطة المنصور وذهب إلى بلاد المغرب في شمال إفريقيا وأسس هناك الدولة التي سميت بدولة الادارسة وقد تخوّف العباسيون بعد ذلك من توسع نفوذ تلك الدولة فلجأ هارون الرشيد إلى اغتيال إدريس بن عبد الله حيث دس له السم هناك وقتله.. وهكذا يجد القارئ أن ذراع الاجتثاث العراقية قد امتدت إلى أقصى الأرض العربية في المغرب لتقتل أحد المناوئين للنظام العباسي في بغداد رغم أنه من أحفاد الإمـام الحـسن بن علي بن أبي طالب، ورغم الفـارق في الزمـان والمكان إلا أن هذه الواقعة التاريخية ربما ذكرتنا بإقدام السلطات العراقية على اغتيال السيد مهدي

٢٩. اغتال أبو جعفر المنصور العباسي - عدداً من قادة العباسيين الذين ساهموا مساهمة كبيرة في نجاح وانتصار الثورة العباسية ومن أبرز من قتلهم المنصور - أبو سلمة الخلال القائد الميداني للثورة العباسية في الكوفة أيام الكفاح السري ضد الحكم الأموي وهو من الموالين لآل البيت وكان يسمى وزير آل البيت بعد انتصار العباسيين وقد اغتاله المنصور بطريقة خسيسة.. كما اغتال أبو مسلم الخراساني وهو القائد العسكري البارز الذي ساهم بدور كبير في انتصار العباسيين في خراسان. كما قتل عمه عبدالله بن علي القائد العسكري العباسي الذي هزم الجيش الأموي على نهر الزاب وأسقط الدولة الأموية.

الحكيم في السودان خلال حكم الرئيس صدام حسين.

كذلك فقد سحق المنصور بلا رحمة كل الحركات والثورات التي انطلقت ضد حكم العباسيين في أكثر من مكان، وكان من نتائج تلك السياسة الدموية المتشددة ظهور عدد من الثورات والحركات السياسية ذات الطابع الفكري والسياسي التي بدأت في عهد المنصور واتسعت في عهد المهدي مثل حركة – المسلميّة – وهي الحركة التي ظهرت بعد مقتل (أبو مسلم الخراساني) على يد المنصور والتي تعتقد بأن الخراساني (لم يمت ولن يموت حتى يظهر ويملأ الأرض عدلاً ورحمة)[٢٠] وحركة المقنّع الذي قاد تمرداً في خراسان وسمي بالمقنع لأنه كان يلبس قناعاً من ذهب ليحجب وجهه المشوّه، حيث يصفه ابن الأثير بأنه (كان رجلاً أعور قصيراً من أهل مرو ويسمى حكيماً وكان اتخذ وجهاً من ذهب فجعله على وجهه لئلا يُرى فسمي: المقنّع وادعى الألوهية)[٢١]. والحركة الراوندية (نسبة إلى قرية راوند) التي تعتقد بتناسخ الأرواح وأن روح آدم حلّت بالأنبياء ثم انتقلت إلى أبي مسلم الخراساني،... وحركات أخرى مثل الخرميّة - والمزدكية - التي تتوافق مبادؤهما مع مبادئ – المسلمية – في الولاء لأبي مسلم الخراساني الذي كان قد استوعب هذه الحركات وهي في بدايتها ثم حشدها لتأييد الحركة العباسية في الصراع ضد الدولة الأموية، يضاف إلى ذلك الحروب والمعارك التي لم تتوقف بين العباسيين والخوارج ومنهم الأباضية بصورة خاصة.

وبناءً على كل ما تقدم فقد ورث الخليفة المهدي ابن المنصور تركة ثقيلة من الحركات المعادية للعباسيين والمناوئة لخطهم ومنهجهم السياسي إضافة إلى انتشار واسع لمعتقدات غريبة مع أفكار وآراء بدت مناقضة للعقيدة الإسلامية بسبب مقولاتها ومضامينها المنحرفة عن روح الإسلام ومنهجه في التوحيد والرسالة النبوية.

وربما كان هذا هو الأساس الذي خلق الأرضية المناسبة لانطلاق التهمة التي سميت فيما بعد بالزندقة والتي كان من نتائجها الحملة الدموية الواسعة التي نفذتها الدولة العباسية ضد من سموهم بالزنادقة وهي الحملة التي ادعت في الظاهر صفة الدفاع عن مبادئ الدين الإسلامي.

وقد تبنّى الخليفة المهدي تنفيذ الحملة الواسعة لاجتثاث الزنادقة وإبادة كل من يتهم

---

٢٠. التاريخ العباسي – السياسي والحضاري –، د. إبراهيم أيوب، ص٣٧.

٢١. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، جزء ٥، ص١٠٦، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

بالزندقة بعد أن وجد نفسه وجهاً لوجه في الصراع المباشر مع هذه الأفكار والعقائد والآراء الغريبة لذلك كان المهدي هو (أول من أمر بتصنيف كتب الجدل في الرد على الزنادقة والملحدين)[٣٢] ويبدو أن المهدي شعر بالحاجة الملحة إلى وجود الأدلة الجدلية والاستدلالات المنطقية والحجج العقلية المقنعة ليستخدمها في حربه التي شنّها لاجتثاث الزنادقة أو لإقناع البعض منهم بالإبتعاد عن عقائد الزندقة ونظرياتهم الإلحادية المناقضة للإسلام.

ورغم اختلاف آراء المؤرخين والمفكرين في أسباب ودوافع الحملة الدموية التي بدأها الخليفة المهدي في حربه ضد الزنادقة، إلا أن هذه الحملة قد اتسمت بالتسرع والقسوة والقتل على الشبهة ودون التدقيق بالأدلة والشهود وتفذت في بعض الأحيان بطريقة الانتقام والتشفي وبدوافع كيدية وانفعالية ووشايات كاذبة مدسوسة لذلك فقد سقط فيها عدد من الأبرياء من شعراء ومفكرين وكتّاب (وقد تباينت الآراء حول المقصود بالزندقة في ذلك العصر فتارةً تعني الشك والإلحاد وفساد العقيدة والخروج عن روح الدين، وتارة أخرى تعني الماجنين لإفراطهم في شرب الخمر والمجون وطوراً تعني الأشخاص غير المرغوب فيهم سياسياً)[٣٣].

وفي الوصية الشفهية التي تحدث فيها الخليفة المهدي مع إبنه الهادي نراه يوصيه بضرورة تتبع الزنادقة وقتلهم وعدم التهاون معهم، ويشرح لإبنه الأسباب والمبررات التي توجب على الخليفة ضرورة مطاردة الزنادقة وإبادتهم، وإذا صحت هذه الوصية بالصيغة التي يوردها ابن الأثير في كتابه "الكامل في التاريخ" فإن المهدي وفق مضمون ما ورد في تلك الوصية كان صادقاً مع قناعاته الحقيقية ومع ما أعلنه للناس وما تصرف به تجاه الزنادقة لأنه كما يبدو كان مقتنعاً ومؤمناً فيما اعتقده عنهم حسب ما شرحه لإبنه الهادي عن طباعهم وأخلاقهم وسلوكهم ومعتقداتهم مما عرفه أو سمعه من معلومات عن الزندقة والزنادقة، حتى يبدو في وصفه وكأنه يتحدث عن المجوسية والمانوية وليس شيئاً آخر حيث يقول للهادي: إذا صارت أمور الخلافة بيدك فتهيأ لهذه العصابة واستعد لقتالها لأنها تدعو الناس لأمور تبدو في الظاهر وكأنها أمور جيدة لكنها تنحرف بها إلى بعض المعتقدات الغريبة مثل تحريم أكل اللحوم وتحريم مس الماء

---

٣٢. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٢٧١.

٣٣. التاريخ العباسي السياسي والحضاري، الدكتور إبراهيم أيوب، ص٥٢، الشركة العالمية للكتاب.

الطاهر والابتعاد عن قتل الحشرات والهوام، ثم تميل بعد ذلك لعبادة أمرين اثنين، النور، والظلمة، وتبيح إرتكاب المحرمات كالزواج من الأخوات والبنات، والاغتسال بالبول ونهب الأطفال في الشوارع لذلك عليك أن تحضّر المشانق وتجرد سيفك لقتلهم لأنك إذا قتلتهم ستتقرب إلى الله بهذا العمل، كما يخبره بأنه رأى في المنام جده العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وقد قلده سيفين لقتل الذين يؤمنون بالاثنين النور والظلمة.

ولا نعلم من أين جاء المهدي بهذه المعلومات الغريبة عن الزنادقة ومعتقداتهم مثل الاغتسال بالبول ونهب الأطفال من الطرقات على الرغم من أن بعض ما قاله للهادي هو من الأمور الشائعة والصحيحة عن عقائد المجوس والمانويين.

ولعل من المفيد أن نذكر للقارئ نص الكلام الذي قاله المهدي لابنه الهادي والذي جاء أشبه ما يكون بالوصية حيث يقول نصاً:

(قيل وكان المهدي قد قال للهادي يوماً، وقد قدّم إليه زنديق فقتله وأمر بصلبه: يا بني إذا صار الأمر إليك فتجرد لهذه العصابة - يعني أصحاب ماني فإنها تدعو الناس إلى ظاهر حسن كإجتناب الفواحش والزهد في الدنيا والعمل للآخرة ثم تُخرجُها من هذا إلى تحريم اللحوم ومَسِّ الماء الطهور وتَرْكِ قَتْل الهوام تحرّجاً، ثم تخرجُها إلى عبادة إثنين: أحدهما النور والآخر الظلمة، ثم تبيح بعد هذا نكاح الأخوات والبنات، والإغتسال بالبول وسرقة الأطفال من الطرق لينقذوهم من ضلال الظلمة إلى هداية النور، فارفعْ فيها الخشب وجرِّد السيف فيها، وتقرّب بامرها إلى الله، فإني رأيت جدّي العباس في المنام قلدني سيفين لقتل أصحاب الاثنين)[٣٤].

وتأسيساً على تلك القناعات آنفة الذكر فقد توجه المهدي نحو محاربة الزندقة والزنادقة وانصرف لقتلهم حيثما وجدوا وحيثما استطاع الوصول إليهم كما أباح قتلهم على التهمة وقد (جدُّ المهدي في تتبّع الزنادقة وإبادتهم والبحث عنهم في الآفاق والقتل على التهمة)[٣٥] حتى أنه خلال غزوة الروم ١٦٣ هـ وعندما وصل إلى حلب أمرَ أن يجمعوا له من كان في تلك المناطق من الزنادقة (فجُمِعُوا فَقَتَلَهُمْ وقطّع كتبهم بالسكاكين)[٣٦].

٣٤. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، جزء ٥، ص١٦١، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٥. تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ص٢٧٣.

٣٦. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، جزء ٥، ص١٢١، دار المعرفة بيروت، لبنان.

كما قام بتشكيل مؤسسة إرهابية منحها صلاحيات عرفية هي أشبه بالمجلس العرفي العسكري المعروف في التاريخ العراقي الحديث أو لعلها أشبه بالمحاكم الميدانية، وتختص هذه المؤسسة بالنظر في أمور الزنادقة وأعطاها صلاحيات واسعة تجيز قتل وإعدام كل العناصر والأشخاص الذين يحالون إليها بتهمة الزندقة حقاً أو باطلاً كما عيّن شخصاً مسؤولاً عن تنفيذ حملة الاجتثاث المرعبة وقد أطلق عليه اسم – صاحب الزنادقة – (وكان المتولي لأمر الزنادقة الكلوذاني)[٢٧] وهو عمر الكلوذاني وحين توفي هذا الشخص تولى المنصب مكانه محمد بن عيسى بن حمدويه فقتل من الزنادقة خلقاً كثيراً[٢٨].

وكما هو شأن الناس في كل زمان فقد انتشرت الوشايات الكيدية وشاعت الدسائس الشخصية التسقيطية ورفعت إلى المسؤولين في الدولة الكثير من التهم ضد أشخاص أبرياء كان الهدف منها الإيذاء والتنكيل، واندفعت اللجنة المكلفة باجتثاث الزنادقة باتخاذ قرارات تنفيذية متسرعة فسقط الكثير من الأبرياء وتخضبت البلاد بالدم بسبب تلك الحملة الحماسية الواسعة في الاجتثاث التصفوي.

وكان من بين الأبرياء المعروفين الذين سقطوا في هذه الحملة الشاعر بشار بن برد صاحب الشخصية المرحة، الذي قتله المهدي ظلماً بتهمة الزندقة ثم بكى عليه بعد أن اكتشف بأن المعلومات التي رفعت إليه عن بشار كانت كاذبة ومزوّرة ومدسوسة حيث نظموا على لسانه أبياتاً من الشعر في هجاء المهدي وكان بشار من أصدقاء المهدي ونديمه في مجالس الشراب والنساء والطرب التي كان يحضرها الخليفة سراً، وكذلك قُتل ظلماً بتهمة الزندقة أيضاً وهو بريء الشاعر صالح بن عبد القدوس الذي عرف بالزهد وطاعة الله والأمر بمحاسن الأخلاق، فقد رفعت عنه إلى الخليفة وشايات تتهمه بالزندقة فاستدعاه المهدي وفي رواية أخرى استدعاه الرشيد وأراد قتله لكنه أُعجب ببلاغته وحسن فصاحته وتضمينه معاني القرآن والاحاديث النبوية والحِكَم في شعره، وقد عفا عنه عندما قرأ له أبياته الشعرية التي يقول فيها:

لا يفعل الأعداء في جاهلٍ ... ما يفعل الجاهل في نفسه

والشيخ لا يترك أخلاقه ... حتى يوارى في ثرى رمسه

فأطلق سراحه وأخرجه لكنه عندما اقترب من الخروج ناداه مرة أخرى وردّه إليه

٢٧. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، جزء ٥، ص١٣٥، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٨. نفس المصدر، ص١٣٩.

ليقول له ألم تقل:

والشيخ لا يترك أخلاقه حتى يوارى في ثرى رمسه

قال نعم.

قال الخليفة: كذلك أنت لا تدع أخلاقك حتى تموت فأمر بقتله فقتل...! وقد دافع ابن المعتز في كتابه (طبقات الشعراء) بقوة عن هذا الشاعر المفكر مستبعداً تهمة الزندقة عنه حيث يقول (أما الرجل فله في الزهد في الدنيا والترغيب في الجنة والحث على طاعة الله عزّ وجل والأمر بمحاسن الأخلاق وذكر الموت والقبر ما ليس لأحد وكان شعره أمثالاً وحكماً)[٣٩].

ولكن ما النفع من تلك الإفادة التي قدمها ابن المعتز بعد مقتل صالح بن عبد القدوس ودفنه فقد كانت وربما ما زالت نزعة الاجتثاث والتسقيط والتسلط والانفعال والتسرع هي السائدة والمتحكمة في العقل العراقي.

وقد استمرت هذه الموجة من الاجتثاث طيلة حكم المهدي وابنه الهادي، كما توجد إشارات في كتب التاريخ إلى أن الخليفة هارون الرشيد ابن المهدي قد واصل هو الآخر تنفيذ تلك الموجة من الاجتثاث الدموي المرعب، وقتّل ممن يسمونهم الزنادقة أعداداً كثيرة حيث يقول ابن كثير في البداية والنهاية (تتبّع الرشيد خلقاً من الزنادقة فقتل منهم طائفة كثيرة)[٤٠].

وعلى العموم فقد كانت حملة الاجتثاث الدموية ضد الزنادقة من المحطات السلبية المؤلمة في التاريخ العراقي بسبب التسرع في التنفيذ والقتل على الشبهة وسقوط الكثير من الأبرياء والمظلومين فيها.

---

٣٩. طبقات الشعراء، لابن المعتز، ص٩٠ - ٩١، مطبعة دار المعارف بمصر.

٤٠. البداية والنهاية لابن كثير، جزء ١٠، ص١٧١، دار إحياء التراث العربي.

٥

اجتثاث البرامكة في العصر العباسي

من الأحداث الشهيرة والمعروفة في التاريخ العراقي عملية اجتثاث البرامكة في العصر العباسي على يد الخليفة هارون الرشيد، وهي عملية واسعة تردد صداها طيلة أجيال متعاقبة من التاريخ العباسي وما زالت في ذاكرة الناس حتى الوقت الحاضر والسبب في شهرة هذه العملية كونها استهدفت أشخاصاً متنفذين وبارزين في الدولة العباسية في أزهى عصور قوتها وعظمتها خلال خلافة هارون الرشيد.

والبرامكة هم عائلة فارسية معروفة قدمت خدمات كثيرة لمساعدة العباسيين منذ الفترة الأولى التي كانوا يعدون فيها بالسر لثورتهم على الحكم الأموي «ولما بلغت الدعوة العباسية خراسان تحمّس لها خالد بن برمك وصار من أكبر دعاتها، وعند نجاح الثورة استعان به أبو العباس الخليفة العباسي الأول بعد وفاة أبي سلمة الخلال فاستمر خالد بن برمك حتى خلافة أبي جعفر المنصور الذي ولاّه فارس ثم الموصل»[٤١].

ثم قام أشخاص آخرون من العائلة البرمكية في مرحلة لاحقة بمساعدة الخلفاء العباسيين في إدارة شؤون الخلافة والحكم وقد أظهر الكثير من أعضاء هذه العائلة كفاءة عالية وحكمة وقدرة إدارية مرموقة خصوصاً خلال الأزمات والخلافات المستعصية التي كانت تحصل بين القادة العباسيين وبالأخص في موضوع الحكم وولاية العهد والسيطرة على مركز الخلافة.

كان الخليفة المهدي بن المنصور قد أوصى بالخلافة بعد وفاته إلى ابنيه الهادي ثم الرشيد، وبعد أن استلم الهادي الخلافة حاول خلع أخيه هارون الرشيد من ولاية العهد

---

٤١. د. إبراهيم أيوب، التاريخ العباسي السياسي والحضاري، ص٦٢، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان.

وتحويلها إلى إبنه جعفر الذي كان صغيراً بالسن، وبدأ بالتهيئة لتنفيذ ذلك وواصل الضغط على هارون لإجباره على التنازل وهناك بعض الإشارات في كتب التاريخ بأن هارون الرشيد قد بدأ يعيش الانطواء والعزلة وأوشك على التنازل تنفيذاً لرغبة أخيه الخليفة الهادي غير أن يحيى البرمكي قد وقف إلى جانب هارون بقوة وشجعه على الصمود وعدم الاستسلام ورَفْض الخضوع لرغبة الخليفة الهادي في خلعه عن ولاية العهد. ومن جانب آخر قام يحيى بدور نشيط لإقناع الهادي بعدم تنحية الرشيد وكان يسوق له الحكم والمواعظ والأمثلة العقلانية حتى استطاع إقناعه بالعدول عن تنحية الرشيد أو على الأقل تأجيل هذا الأمر فكان له الفضل الأول في مجيء الرشيد للحكم في بغداد.

ويحيى البرمكي هو الشخص الذي كان الخليفة المهدي – أبو الهادي والرشيد – قد سبق له أن عينه مرافقاً لهارون وكلفه بملازمته ورعايته وتربيته والاهتمام بشؤونه وتوجيهه في أموره الحياتية لذلك فقد لازمه ورافقه وساعده في الكثير من الأعمال والمهمات التي كُلف بها الرشيد في حياة والده المهدي وحتى الغزوات والحروب التي قادها هارون في شبابه بتكليف من والده المهدي كان يحيى إلى جانبه حتى أصبح بمثابة الأستاذ والأب والموجه لهارون قبل أن يكون خليفة.

ولما علم الخليفة الهادي في وقت لاحق بالدور الخفي الذي لعبه يحيى البرمكي في تشجيع هارون على المداهنة ورفض التنازل «أمر بإلقاء القبض عليه تمهيداً لقتله لكن المنية عاجلت الخليفة الهادي قبل أن يحقق غرضه فتوفي وله من العمر ٢٦ سنة»[٤٢]، فنجا يحيى البرمكي من الموت المؤكد...

وكان لذلك الاحتضان والالتزام والإخلاص والتدبير الذي أظهره يحيى البرمكي تجاه هارون أثره الكبير في نفسه ومشاعره حتى صار يناديه (يا أبي).

وبعد الموت المفاجئ للخليفة الهادي تولى هارون الرشيد الخلافة فأخرج يحيى البرمكي من السجن وكافأه مكافأةً كبيرة فاقت كل الحسابات قائلاً له «يا أبتِ أنت أجلستني في هذا المجلس ببركتك ويُمنك وحسن تدبيرك، وقد قلدتك الأمر، ودفع خاتمهُ له»[٤٣].

---

٤٢. المصدر السابق، ص٦٠.

٤٣. مروج الذهب، للمسعودي، ص٢٤٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ويقول الطبري أن هارون الرشيد قد قلد يحيى البرمكي الوزارة قائلاً له «قد قلدتك أمر الرعية وأخرجته من عنقي إليك، فاحكم في ذلك بما ترى من الصواب، واستعمل من رأيت، واعزل من رأيت، وامضِ الأمور على ما ترى ودفع إليه خاتمه»[٤٤].

ويتبيّن لنا من خلال هذا النص كم كانت ثقة الرشيد بالبرامكة كبيرة وعالية فهو قد سلّم ليحيى البرمكي أمور الخلافة كلها وحكّمه فيها عن طيب خاطر، ومثل هذا التصرف وهذا القرار كما سنرى لاحقاً هو الذي أسس لنكبة البرامكة واجتثاثهم في وقت لاحق على يد الرشيد ذاته.

إن تسليم أمور البلاد ومصير الحكم بهذه الطريقة الاعتباطية الانفعالية العاطفية المتعجلة غير المحدودة كان لا بد وأن يقود إلى أحد أمرين:

فأما أن يخرج الرشيد من السلطة ويُطرد من الحكم ويزول سلطانه.

وأما أن يقوم باجتثاث البرامكة وتصفيتهم ليستعيد حكمه وسلطته.

وبعد أن استلم يحيى الوزارة بهذه الصلاحيات الكبيرة التي منحها الرشيد بإرادته الطوعية احتل أولاد يحيى الأربعة – الفضل – وجعفر – ومحمد – وموسى، المناصب الهامة في الدولة العباسية ونالوا ثقة الرشيد وإعجابه فعينهم ولاةً على بلدان وأقاليم هامة في الدولة وبذلك تهيأت لهم سبل الثروة والرخاء والجاه والسلطان ثم أصبحوا من كبار الأثرياء وملاك الأراضي والإقطاعيات، وتتحدث كتب التاريخ عن ثرواتهم الأسطورية ورخائهم وقصورهم ونفوذهم وسلطانهم الذي ليس له حد وكذلك هباتهم وكرمهم وهداياهم التي راحوا يوزعونها يميناً وشمالاً بلا حساب، كما اقتنوا الخدم والحشم والحاشية والحراس والدور والضياع والبساتين والأراضي وبانت مظاهر الترف والبزخ والغنى على كل واحد منهم، وصارت عطاياهم مضرب الأمثال.

وفي مرحلة لاحقة شعر الرشيد بأن هؤلاء قد أصبحوا ينافسونه في كل شيء وبالأخص في الحكم والصلاحيات والنفوذ، فقرر إزاحتهم ولكن بالطريقة العراقية أي بواسطة الاجتثاث والقتل والتصفية ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة وهو الديدن العراقي الذي لم يتوقف عبر القرون والسنين.

ورغم انشغال المؤرخين والكتّاب والباحثين في التفتيش عن الأسباب التي دفعت

---

٤٤. تاريخ الطبري، ج٧، ص-١٩٠، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

الرشيد لاجتثاث البرامكة وتصفية وجودهم إلا أننا سوف لن ننشغل في هذا البحث بالأسباب والمبررات التي قادته إلى ذلك الإجراء بل سنحاول أن نتعرّف – بحكم متطلبات بحثنا – على طبيعة الإجراءات التي اتخذها الرشيد في عملية اجتثاث البرامكة باعتبارها إحدى الوقائع التاريخية الهامة بين عمليات الاجتثاث في التاريخ العراقي.

تشير جميع المصادر تقريباً بأن الرشيد عندما عاد من الحج عام ١٨٧ هـ / ٨٠٣ م كان غاضباً ومتوتراً، والسبب في ذلك أنه اطلع خلال وجوده في مكة على تفاصيل القصة التي حاول الجميع إخفاءها عنه وهي إقدام صديقه جعفر البرمكي ابن يحيى البرمكي على معاشرة العباسة أخت الرشيد معاشرة الأزواج دون علم الرشيد رغم أن الرشيد كان قد زوجها لجعفر زواجاً شكلياً دون معاشرة من أجل أن يحل لها حضور مجلس الرشيد خلال وجود جعفر البرمكي في المجلس لأن الرشيد كان يأنس لحضورهما معاً في مجلسه، وتجمع الروايات بأن العباسة قد حملت من تلك المعاشرة وأنجبت طفلاً وأرسلت الطفل إلى مكة بيد الحاضنات وبقي هناك تحت رعاية الحاضنات، وما كان للرشيد أن يطلع على تفاصيل هذا الموضوع أو يعلم به لولا الخلاف الذي نشب بين العباسة أخت الرشيد وبعض النساء من الخدم والحاضنات مما دفع بإحداهن للوشاية بالموضوع وإبلاغ الرشيد، وفي مكة وخلال وجوده في الحج استفسر الرشيد عن صحة هذا الموضوع فتأكد له صحة وقوعه.

وفجأة وبدون سابق عتاب أو إنذار يستدعي الرشيد فور عودته من مكة خادمه المدعو مسرور ويطلب منه أن يقطع رأس جعفر بن يحيى صديقه الموثوق ويأتيه بالرأس، وعندما تردد الخادم في تنفيذ الامر الصاعق هدد الرشيد بقطع رأس الخادم فما كان منه إلا أن ذهب إلى الدار المجاورة وقطع رأس جعفر وجاء به إلى الرشيد وبذلك بدأت حملة الاجتثاث المرعبة ضد البرامكة في كل مكان دون أن تتوقف فقد أصدر الرشيد بلاغاً فورياً بالقبض على يحيى البرمكي وأولاده الباقين وجميع أفراد أسرته وصادر أموالهم كلها وحجز وكلائهم ثم أرسل الكتب والأوامر بإلقاء القبض على البرامكة في بغداد وغيرها «وأرسل الرشيد من ليلته البرد[٤٥] للاحتياط على البرامكة[٤٦] جميعهم في

---

٤٥. البرد = جمع بريد أي الرسائل المرسلة بالبريد.

٤٦. للاحتياط على البرامكة = وضعهم تحت الحيطة أي لاعتقالهم جميعاً.

بغداد وغيرها فـنخـنوا كلهم عن آخرهم فلم يفلت منهم أحد»[47]، وبذلك تم اعـتـقـال البرامكة جميعاً في كل البلاد.

وعلى أثر ذلك انقلب الناس عليهم كالعادة وتنكروا لهم وشمتوا بهم بينما بكى آخرون عليهم وأسفوا لنكبتـهم وحزنوا لمأساتهم وقالوا فيهم شـعراً وقصـائد الرثاء، وتناقل الكثيرون الإشاعات والإخباريات الكيدية الكاذبة عنهم.

وقد أرسل الرشيد جثة صديقه جعفر بعد قطع رأسـه مع رسالة إلى المدعو السندي يطلب منه فيها أن يشطر الجثة إلى نصفين فشطرها ووضع شطراً على الجسر الأعلى وشطراً على الجسر الأسفل أما الرأس فنصب على الجسر الأوسط[48].

وعندما سـافر الرشـيد إلى خراسان بعد فترة أمر بحرق بقايا جثة جعفر وإلقاء رمـادها في دجلة، أمـا الباقون من البرامكة فقد واجه كل واحد منهم نوعاً من العذاب والمصير المؤلم..!

وقيل أن يحيى البرمكي وأولاده الفضل بن يحيى ومحمد بن يحيى قد حبسوا في دير القائم على شـاطئ الفرات من الجانب الغربي في طريق الرقة[49] «وقد مـات يحيى وابنه الفضل في داخل الحبس»[50].

ومـهمـا يكن من أمر فإن قرار اجتثاث البرامكة وإنزال النكبة بهم وتصفيتهم إدارياً وسياسـياً ومـالياً كان قراراً سياسـياً لأسباب تتعلق كما نرى بشـعور الخليفة هارون الرشـيد بأن البرامكة أصـبـحـوا يشكلون خطراً جـدياً على سلطتـه ودولتـه ونفـوذه وصلاحياته وبدا له أن توسـع نفوذهم وسلطانهم وشـهرتهم وثرواتهم كان على حسـاب سلطته مما دفعه للبطش بهم وتدمير نفوذهم ومصادرة أملاكهم وثرواتهم. غير أن الأمر الذي لا يمكن إنكاره أن نكبة البرامكة واجتثاثهم على يد الرشيد قد اشتملت على حجم كبير من الانفعال والغضب والتسرع، ولعل هذا الأمر هو الذي رجّح الأخبار المتواترة التي ذكرتها أكثـر المصـادر التـاريخـيـة من أن هارون الرشـيد قد ندم على مـا فـعل بالبرامكة «ورُوِيَ أن الرشيد كان يقول لعن الله من أغراني بالبرامكة فما وجدت بعدهم

---

٤٧. ابن كثير، البداية والنهاية، الجزء ١٠، ص٢٠٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٨. الطبري، جزء ٧، ص٢٤٠، منشورات دار الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٤٩. الطبري، جزء ٧، ص٢٤١، منشورات دار الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٥٠. د. فيليب حتي، تاريخ العرب، ص٣٦١، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

لذةً ولا راحة ولا رجاء»[51].

وقد قيل أن الرشيد لم يكن يعرف السبب الذي دفعه لاجتثاث البرامكة وتصفيتهم، ويذكر المؤرخ ابن كثير نقلاً عن ابن الجوزي أن الرشيد ينكر معرفته بالأسباب التي دفعته لاجتثاث البرامكة «ويذكر ابن الجوزي أن الرشيد سُئلَ عن سبب قتله البرامكة فقال: لو أعلم أن قميصي يعلم ذلك لأحرقته»[52].

وعلى العموم فقد نفذ الرشيد عملية الاجتثاث (ونوديَ في بغداد أنْ لا أمانَ للبرامكة ولا لِمَنْ آواهم»[53].

ولعل بإمكاننا أن نتذكر كم تكرر صدور ما يشبه هذا النداء أو هذا الإنذار أو هذا البيان في تاريخ بغداد وتاريخ العراق فهو بيان يتكرر وينطلق في بغداد كلما جاءت موجة جديدة من موجات الاجتثاث أو الإبادة أو التنكيل ضد فئة أو مجموعة سياسية أو اجتماعية أو دينية أو ضد حزب أو ملةٍ من الملل.. فقد انطلق مثل هذا النداء أو الإنذار قبل نكبة البرامكة عندما أريد اجتثاث الزنادقة وانطلق كذلك بعد نكبة البرامكة عندما أريد اجتثاث كل من لا يؤمن بخلق القرآن، وانطلق أيضاً عندما قررت الدولة العثمانية اجتثاث المماليك وإبادتهم في العراق عام ١٨٣١م، وصدر مثل هذا البيان أو النداء ضد نوري السعيد وأتباع النظام الملكي عام ١٩٥٨، وصدر مثل هذا البيان ضد الشوّاف وحركته الانقلابية الفاشلة عام ١٩٥٩، وصدر مثله أيضاً في البيان رقم ١٣ في يوم ٨ شباط ١٩٦٣م والذي طالب بإبادة الشيوعيين..!

أما في نهاية القرن العشرين فقد تحول هذا البيان التقليدي الروتيني الكارثي المتكرر في التاريخ العراقي إلى قانون رسمي حيث شرّع نظام الرئيس صدام حسين قانوناً يقضي بإعدام كل من يثبت انتماؤه إلى حزب الدعوة في العراق مع التنكيل بأقاربه حتى الدرجة الرابعة وسيبقى ذلك القانون وصمة عار في تاريخ التشريعات القانونية في بلاد شهدت ظهور أولى القوانين في تاريخ البشرية.

وفي بداية الألف الثالث بعد الميلاد شُرِّع قانون آخر سمي قانون اجتثاث البعث وهو يبيح اجتثاث وعزل كل من يثبت انتماؤه إلى حزب البعث بمستوى قيادي معيّن، وهو ما

---

٥١. البداية والنهاية، لابن كثير، الجزء ١٠، ص٢٠٨، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٢. البداية والنهاية، لابن كثير، الجزء ١٠، ص٢٠٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٣. المصدر السابق، ص٢٠٦.

زال ساري المفعول.

وفي إطار الفهم النظري العقائدي المجرد في شأن هذا الموضوع نقول: لو أن السياسيين العراقيين والمسؤولين عن إدارة الدولة العراقية بعد سقوط الدكتاتورية عام ٢٠٠٣ قد أحالوا إلى المحاكم جميع الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ومخالفات من أعضاء الحزب الحاكم في النظام السابق دون استثناء وأنزلوا الأحكام العادلة بكل من يستحق العقوبة مهما كان عددهم لكان أفضل بكثير من أنْ يسجَّل في تاريخ النظام الديمقراطي البرلماني التعددي لعنة الاجتثاث سيئة الصيت التي سبق أن رافقت جميع الدكتاتوريات في التاريخ العراقي. لذلك ما زال العراق حتى الآن بحاجة إلى عهد تلغى فيه نظرية الاجتثاث والاجتثاث المضاد من أساسها لكي تتوقف إلى الأبد مثل تلك البيانات الدموية المخزية التي أشرنا إليها سابقاً في سياق هذا البحث.

٦

اجتثاث من لا يؤمن بخلق القرآن

عام ٨١٣ م

منذ وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم عام ٦٣٢م وحتى ولاية الخليفة المأمون بن هارون الرشيد عام ٨١٣م كانت النظرية السائدة في بلاد المسلمين أن القرآن هو كلام الله الأزلي الذي أوحاه وأنزله على الرسول محمد بواسطة جبريل لذلك فإن كلمات القرآن وآياته وجمله وعباراته لم تتقل من فم إلى فم أو من مخلوق إلى مخلوق قبل وصولها إلى الرسول محمد أي أنها كما يقول الشاعر أحمد شوقي (لم تتصل قيل من قيلت له بفم)[٥٤] أي لم يقلها أو ينطق بها مخلوق له فم ولسان. لذلك فإن القرآن وفق هذا الفهم ليس مخلوقاً بل هو أزلي قديم وقد منع المسلمون قبل ظهور نظرية خلق القرآن التحدث بالرأي القائل بأن القرآن مخلوق، وقيل أن عبد الملك بن مروان قتل رجلاً كان يجاهر بالرأي القائل بأن القرآن مخلوق.

غير أن فرقة المعتزلة كانت قد اعتمدت في وقت لاحق النظرية القائلة بأن القرآن مخلوق وليس أزلياً ودليلها على ذلك أن جبريل هو الذي نقله إلى النبي محمد ومعنى ذلك أنه نقل أمراً مخلوقاً واعتبرت أن قول علماء المسلمين بأن القرآن قديم أو أزلي يعني أنهم قد ساووا بين الله وبين ما أنزله من القرآن وهذا خطأ حسب رأي المعتزلة لأن القرآن إذا كان أزلياً فمعنى ذلك أن الله لم يخلقه ولم يخترعه بينما الآية الكريمة تقول (إنا جعلناه قرآناً عربياً) فكل ما جعله الله فقد خلقه والأزلي الوحيد هو الله، وهم يرون أن القرآن مُحْدَث وكل مُحْدَثٍ مخلوق لذلك فالقرآن حسب رأي المعتزلة مخلوق ولا يجوز المساواة في الأزلية والقدم بين الله وبين القرآن[٥٥]... الخ وهذه قضية نظرية

---

٥٤. هذا شطر من بيت شعر لأحمد شوقي في قصيدته الشهيرة "نهج البردة"

٥٥. نقلنا هذه الأسطر باختصار وتصرف من رسالة الخليفة المأمون إلى نائبه على بغداد إسحاق بن إبراهيم الخزاعي والتي يطلب فيها منه أن يمتحن الناس بقضية خلق القرآن وقد وردت ملخصة في كتاب تاريخ الخلفاء للسيوطي، ص٣٠٨.

فلسفية عميقة في غاية التعقيد.

وقد استطاعت فرقة المعتزلة أن تحدث خرقاً خطيراً في جسم الدولة العباسية عندما كسبت إلى صفوفها شخصاً مهماً من أعضاء الأسرة العباسية الحاكمة هو المأمون ابن الرشيد ولم يكن المأمون في ذلك الوقت خليفة بل ولياً للعهد ولا نعلم إن كان سعي المعتزلة لإقناع المأمون بنظريتهم وكسبه إلى صفوفهم قد جاء بمحض الصدفة أو أنه كان تكتيكاً استباقياً واعياً بعيد المدى من أجل إيصال نظريتهم في وقت لاحق إلى مركز القيادة والحكم والقرار أي إلى منصب الخلافة وتحويلها من خلال ذلك، لتكون هي النظرية الرسمية المطاعة والمعتمدة في الدولة الإسلامية المترامية الأطراف حيث يتمكن الخليفة وبسهولة من فرضها على جميع المسلمين في كافة البلدان والأمصار. وبذلك يتم تسريع انتشارها وسريانها بشكل هائل بين المسلمين حين تتحول إلى نظرية رسمية للدولة.

وهذا ما حصل بالفعل بعدئذٍ.. فحين تولى المأمون الخلافة رسمياً وكان ملتزماً بهذه النظرية قبل توليه الخلافة كما ذكرنا آنفاً وجّه كتاباً إلى جميع الولاة والقادة والمسؤولين وكبار موظفي الدولة في جميع الولايات الإسلامية بضرورة امتحان الناس في قضية خلق القرآن فمن لم يؤمن بخلق القرآن يعزل من منصبه ووظيفته مهما كانت مرتبته (وإن كان له رزق من بيت المال قطع وإن كان مفتياً منع من الإفتاء وإن كان شيخ حديث رُدِع عن الإسماع والأداء)[56] فكانت موجة اجتثاث هائلة مركزها بغداد اهتزت لها الأمة من أقصاها إلى أقصاها وقد عوقب عدد كبير من الناس ممن لم يستجيبوا لهذا التوجيه بقطع الرأس والسجن كما سيق عدد آخر مخفورين من بلدانهم إلى المأمون لمحاورتهم.

وقد استمر تطبيق هذه النظرية وإجبار الناس على الإيمان بها تحت طائلة العقوبة فترة طويلة من الزمن حيث طبقت على نحو رسمي وقسري طيلة عهد المأمون والمعتصم والواثق وكان كل واحد من هؤلاء الخلفاء يوصي خليفته عند وفاته بضرورة التمسك بقضية خلق القرآن والالتزام بها وقد عانى الناس من ذلك الكثير وعوقب عدد ممن رفضوا الاقتناع بتلك النظرية عقوبات قاسية. حيث ضُرِبَ الإمام أحمد بن حنبل

---

٥٦. ابن كثير، البداية والنهاية جزء ١٠، ص٢٩٩، دار إحياء التراث العربي.

زعيم المذهب الحنبلي بالسياط حتى سال منه الدم وتعددت جراحاته[57] كما أُعدم أحمد بن نصر الخزاعي أحد رواة الحديث المعروفين في العصر العباسي أعدمه الخليفة الواثق بعد جلسة من (الحوار الديمقراطي!) لم يستطع فيها الواثق من إقناعه بأن القرآن مخلوق حيث أصر الخزاعي بأن القرآن هو كلام الله الازلي فطلب الواثق إحضار النطع وهي آلة الإعدام المعروفة في ذلك العهد وربط الخزاعي عليها وقطع رأسه[58] لقد كانت الدولة مصرّة على اجتثاث وإبادة كل من لا يؤمن بنظرية خلق القرآن ولنا أن نتخيّل كم كان عدد الذين أظهروا الإيمان بخلق القرآن كذباً ورياء وتملقاً للدولة، فكانت موجة عاتية من موجات الاجتثاث الفكري والعقائدي في التاريخ العراقي.

ولعل من بين الأحداث المخزية التي حدثت خلال تطبيق هذه الموجة من الاجتثاث هو أن حاكم البيزنطيين كان قد أرسل رسالة إلى الخليفة الواثق يقترح فيها أن تتبادل الدولتان البيزنطية والعربية الأسرى الموجودين لدى كل طرف فوافق الواثق على ذلك وتم إنشاء جسرين على نهر اللامس وهو نهر صغير في شمال سوريا الحالية[59] يقع على الحدود بين الدولتين واتفق الطرفان أن يعبر في كل مرة عدد من المسلمين الأسرى لدى البيزنطيين مقابل عدد مماثل من الأسرى البيزنطيين لدى العرب غير أن الخليفة الواثق أرسل من بغداد لجنة حكومية أشبه باللجنة الأمنية فيها (أحمد بن سعيد بن مسلم بن قتيبة الباهلي وخاقان الخادم وأمرهما أن يمتحنا أسرى المسلمين بخلق القرآن فمن قال أن القرآن مخلوق وأن الله لا يُرى في الآخرة فودي به [أي تتم مبادلته] وأعطي ديناراً ومن لم يقل ذلك ترك في أيدي الروم)[60] فوقفت تلك اللجنة على الجسر لتسأل كل مسلم عائد من الأسر عن موضوع خلق القرآن فمن أجاب بالموافقة رحبوا به ومن رفض أعادوه إلى الروم وقالوا لهم شأنكم به، وقد تم تبادل ٤٦٠٠ أسيراً في تلك العملية غير أن التصرف أنف الذكر الذي جرى مع المسلمين الذين رفضوا القول بخلق القرآن كان صفحة مخزية ومخجلة من صفحات الاجتثاث في

---

٥٧. د. إبراهيم أيوب، التاريخ العباسي السياسي والحضاري، ص٩٦.

٥٨. هناك بعض التفاصيل عن الحوار الانفعالي المثير الذي جرى بين الواثق وبين احمد بن نصر الخزاعي قبل إعدامه ورد في الطبري جزء ٨ ص-١٢٠ دار الأعلمي والكامل في التاريخ ج٥، ص٧-٥٠، والبداية والنهاية لابن كثير، دار إحياء التراث العربي، جزء ١٠ ص٣٣٥.

٥٩. الكامل في التاريخ لابن الأثير جزء ٥، ص-٥١٠، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٦٠. الكامل في التاريخ لابن الأثير، الجزء الخامس، ص-٥١٠، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

تاريخ العراق ويمكن للمرء أن يتخيّل كيف كان شعور الأسرى المسلمين الذين سبق لهم أن أسروا عند البيزنطيين وهم يجاهدون من أجل نشر الإسلام عندما رَفَضَهُم إخوانهم المسلمون وامتنعوا عن مبادلتهم لأنهم لم يوافقوا على رأي الحكومة بأن القرآن مخلوق وكيف عادوا خائبين أذلاء ليعيشوا تحت رحمة البيزنطيين لانهم لم يسايروا موجه الاجتثاث التي تبنّتْها الدولة في بغداد في قضية فلسفية نظرية عويصة لعلهم لم يفهموها ولم يعرفوا عنها شيئاً..

ومن باب المقارنة فقد يكون من المناسب هنا أن نتذكر الواقعة المؤسفة التي تحدث بها السياسيون العراقيون في أواخر الخمسينات عن عبد السلام عارف بعد إسقاط النظام الملكي عام ١٩٥٨ بفترة قصيرة حيث سألوا عبدالسلام أن الملا مصطفى البارزاني اللاجئ في الاتحاد السوفيتي قد أرسل برقية يطلب فيها هو وأتباعه العودة إلى العراق فماذا نجيبه؟ قال عبدالسلام عارف: بسيطة.. قولوا له برو[٦١].. وهكذا فإن منهج الاجتثاث والعزل والتسلط هو واحد في جميع العصور والأزمان...!

وأخيراً فإنه ربما كان يتوجب علينا أن نذكر في هذا الباب بأن تطبيق نظرية خلق القرآن بالطريقة التعسفية القهرية التي نفذت بها إنما تمثل إحدى دكتاتوريات العقيدة الواحدة في التاريخ العراقي والتي نفذت برنامجها العقائدي بواسطة منهج الاجتثاث الصارم. فالاجتثاث في هذه الحالة ليس هو النظرية بل الأسلوب الذي نفذت السلطة بواسطته نظرية خلق القرآن وهي النظرية الواحدة السائدة المنتصرة في تلك الأيام.

---

٦١. برو – كلمة كردية ومعناها اذهب أو انقلع.

٧

اجتثاث الزط في العراق عام ٨٣٣ م

في عهد المعتصم

حدثت في عهد المأمون في العصر العباسي الأول ثورة في البصرة تسمى ثورة الزط قام بها جماعة الزط وهم خليط من السكان المحليين الفقراء الذين سبق لهم أن نزحوا من شمال غرب الهند واستوطنوا شواطئ الخليج العربي وأطراف البصرة وخلال انشغال الدولة العباسية في الصراع الذي حصل بين الأمين والمأمون قويت شوكة الزط فاستولوا على البصرة وقطعوا الطريق إليها فأرسل المأمون عدة حملات عسكرية دون أن تتمكن من القضاء عليهم لأنهم كلما شعروا بقدوم الجيش العباسي نحوهم كانوا يتفرقون وينتشرون في المناطق الخالية وفي الأرياف، وحين يصل الجيش فإنه لا يجد لهم أثراً يتكر، ثم بعد ذلك يقومون بالتجمع والتكتل وإعلان الثورة بعد عودة الجيش إلى بغداد، وفي فترة من الفترات وصلت الأمور بهم أن فرضوا الضرائب على السفن الداخلة إلى العراق واستمر الوضع كذلك حتى تولى المعتصم الخلافة عام ٨٣٣ للميلاد فأرسل جيشاً بقيادة (عجيف بن عنبسة) القائد العسكري العباسي الشهير فقام بفرض طوق واسع حول كل المنطقة المحيطة بالبصرة ثم بدأ بتضييق الطوق عليهم بالتدريج واجتثاثهم تباعاً وقتل عدداً كبيراً منهم حتى اعتقلهم جميعاً هم ونساؤهم وأطفالهم وكل أفراد عوائلهم ثم قام بشحنهم بحاويات أو زوارق نهرية كبيرة كالحيوانات وساقهم إلى بغداد وكان عدد الذين اعتقلهم ٢٧٠٠٠ سبعة وعشرون ألفاً بين رجال ونساء وأطفال، وهذا العدد كبير جداً قياساً لتلك الأيام. وحين وصلوا إلى بغداد أوقفت الزوارق في دجلة وقام الخليفة المعتصم باستعراضهم بزورق خاص ثم أمر بنقلهم إلى حدود الدولة البيزنطية فوضعوا على الثغور في قرية (عين زربة) في أقصى الحدود مع الدولة البيزنطية وبعد مدة تسرب الشك لدى الروم البيزنطيين حول الهدف والغاية من وجود هؤلاء الغرباء وسكنهم المفاجئ على حدودهم وربما ساورتهم

المخاوف الأمنية بشأنهم فقاموا بالهجوم المباغت عليهم وتطويقهم وأسرهم ونقلهم جميعاً إلى داخل بلاد الأناضول وأسكنوهم في أقصى منطقة على حدود بحر البسفور مقابل الساحل الأوروبي.. وبمرور الزمن صار أفراد من هؤلاء يعبرون إلى الطرف الأوروبي ويعودون ثم بالتدريج انتقل معظمهم إلى الطرف الأوروبي بهدف العيش ونظراً لضيق مصدر الرزق وعدم وجود مهن لديهم يكسبون رزقهم منها في أوروبا فقد تحولوا إلى مجاميع متنقلة يمتهنون الغناء والموسيقى في السهرات الليلية وإحياء التقاليد الشعبية الغريبة على الأوربيين لقاء الارتزاق ببعض العطايا والمكرمات حتى تحولوا بمرور السنين وجيلاً بعد جليل إلى الظاهرة المعروفة التي يسمونها اليوم الغجر الأوربيين. وحتى هذا اليوم فإن اسمهم الشائع والمعروف في أوروبا باللغة الأجنبية هو TZIGANE[62] وتلفظ الكلمة باللغة العربية (تزيكان) بتضخيم الكاف وهي كلمة من حيث الصوت واللفظ قريبة من كلمة (الزط) مع ملاحظة التحريف والتحوير الذي جرى على اللفظ بمرور السنين عند نقلها إلى اللغة الأوروبية وهكذا حولت نزعة الاجتثاث في العراق ثوار الزط في البصرة إلى غجر متنقلين في أوروبا.

وهنا ربما توجب على العراقيين أن يتبصّروا ويدركوا ماذا فعل الاجتثاث بهم، لقد كانت الدولة العباسية تستطيع أن تخصص لهؤلاء أرزاقاً من بيت المال وتسكنهم في أي منطقة من العراق يحتفظون فيها بكرامتهم ويعيشهم وكان بإمكانها أن تمنعهم من العودة إلى البصرة. دون الحاجة إلى كل تلك الوسائل اللاإنسانية القاسية من الاجتثاث الشرس التي واجهوا بها الزط وشرّدوهم على هذا النحو المخزي وقد لا تكون ملومين إذا قلنا أن العراقي يميل على الدوام لاختيار الحد الأقصى من الحلول القسرية القاسية المشددة في أكثر المشكلات الحياتية التي تواجهه.

إن نظرية الاجتثاث التي شردت ثوار الزط في البصرة وحولتهم بمرور الزمن إلى غجر أوربيين يتفرج عليهم سكان المدن والسواح في أوروبا وهم يقيمون حفلات الغناء والرقص والموسيقى في السهرات والليالي هي نفسها النظرية التي أبادت.واجتثت ثوار الزنج ٨٧٠م – ٨٨٣م وتسببت في سقوط ما يقرب من نصف مليون قتيل في تلك الثورة دون أن يكلف أحد في الدولة العباسية نفسه ليسأل الثوار عن سبب قيامهم

٦٢. ورد في القاموس الفرنسي المسمى La Rousse أن معنى كلمة TZ.GANE هي اسم الغجر الأوربيين.

بالثورة أو ما هي مطالبهم وهل يمكن تلبيتها أم لا!؟

وهي نفسها – نظرية الاجتثاث – في العراق التي طبقت عدة مرات وعلى شكل موجات دموية قتلت وشردت أعداداً كبيرة من الاكراد العراقيين بدوافع سياسية وقومية في الأربعينيات من القرن العشرين في ظل العهد الملكي وحتى أواخر ذلك القرن ودفعت بهم للفرار إلى إيران وتركيا وروسيا وبلدان أخرى، وهي نفسها – أي نظرية الاجتثاث – التي قذفت بالآلاف من العراقيين بدوافع فئوية وألقت بهم على الحدود الإيرانية في أواخر القرن العشرين في عهد الرئيس صدام حسين ليتحول الكثير منهم في إيران إلى عاطلين غرباء أذلاء يتعاطون التهريب والتزوير وعمليات النصب والاحتيال وبيع الممنوعات في الأسواق الإيرانية وممارسة الأعمال اللاقانونية ولا نقصد طبعاً العراقيين الذين استطاعوا أن يمارسوا التجارة الشريفة خلال فترة الغربة.

كما أدت موجات الاجتثاث الأخرى ضد المعارضين السياسيين إلى لجوء هؤلاء إلى مختلف البلدان واضطرارهم للعيش هناك في ظروف حياتية سيئة دون أن يظهر النظام أية محاولة جدية صادقة للعفو والتسامح الحقيقي عنهم بل واصل تهديدهم والضغط على عوائلهم وقطع أرزاقهم سنين طويلة مما اضطرهم في النهاية للاتصال بالدول الأجنبية والقبول بالاحتلال الأجنبي لبلادهم حتى تحول بعضهم بدافع الثأر والانتقام إلى أدلاء لدبابات الجيوش الأجنبية التي احتلت بغداد وأسقطت نظام الرئيس صدام مما نتج عنه اجتثاث الحزب الحاكم وإبادة المئات من كوادره وأعضائه وهروب الآلاف منهم إلى خارج العراق.

ونظرية الاجتثاث ذاتها هي التي يصر النظام الجديد بعد سقوط صدام عام ٢٠٠٣ على تطبيقها وهي التي تدفع بآلاف العراقيين من اتباع النظام السابق الذين هربوا من العراق إلى التسكع الآن على أبواب الدول الخارجية ومخابراتها وبالأخص المجاورة التي تسعى لاستغلال غربتهم وحاجتهم ليكونوا جزءاً من ألوان اللوحة الطائفية المقيتة التي يجري إعدادها في المنطقة بطريقة صامتة وبطيئة.

لقد آن الأوان للعراقيين إسقاط نظرية الاجتثاث وإيقاف تطبيقها – ضد أي كان وفي أي زمان كان والتحول عنها إلى دولة عصرية يحاسب فيها القانون النافذ بصرامة كل من يتطاول على حقوق الآخرين وحرياتهم وبذلك يتساوى الجميع ولا يحتاجون أن يجتث بعضهم بعضاً.

٨

الفرس والعثمانيون

يجتثون السنة والشيعة العراقيين بالتناوب

من الحقائق المؤكدة تاريخياً والمثبتة علمياً ووثائقياً أن الدولتين الفارسية والعثمانية قد تناوبتا على حكم العراق واحتلاله أكثر من ثلاثة قرون متواصلة من الزمان، وخلال تلك المدة الطويلة جرى بين الدولتين صراع تصادمي مرير عسكري وسياسي من أجل إحكام السيطرة الكلية على الحكم والسلطة والدولة في العراق والانفراد في فرض الهيمنة والنفوذ الثابت والدائم عليه.

وبسبب الاختلاف في الالتزام المذهبي الرسمي بين الدولتين، الدولة الفارسية التي تحولت إلى المذهب الشيعي في عهد الشاه إسماعيل الأول عام ١٥٠١م وبين الدولة العثمانية التي التزمت بالمذهب السني، وبسبب حماس كل من الدولتين لنشر مذهبها وفرضه على الآخرين في تلك العصور المظلمة من التخلف والأمية والجهل وتدني الثقافة المدنية وانتشار الوسائل والأساليب البدائية في التعبير عن الالتزام الديني والعقائدي والمذهبي على كل المستويات فقد انساقت الدولتان في صراع طائفي مذهبي دموي معيب ومدمرٍ كانت ساحته الرئيسية بلاد العراق، أما الضحايا الذين كان يتوجب أن يسقطوا ويبادوا في ذلك الصراع المخزي فهم العراقيون من السنة والشيعة، وقد جرى الصراع لاحتلال العراق على نحوٍ متناوب مما تسبب في تصعيد أساليب الانتقام الدموي المتبادل الخالي من الرحمة بين الطرفين وظهور نزعة الاجتثاث والإبادة الجماعية لدى قادة الدولتين على نحو مرعب، فمرة ينتصر الفرس ويلحقون العراق وأهل العراق بدولتهم لبضعة عشرات من السنين ويقومون بعمليات كاسحة من الاجتثاث الدموي التصفوي ضد أبناء الطائفة السنية في العراق، ومرة ثانية ينتصر العثمانيون ويلحقون العراق وأهل العراق بدولتهم ويقومون بعمليات إجتثاث وإبادة دموية ثأرية واسعة ضد الشيعة كما سنرى ذلك في النصوص والاستشهادات التي

سوف نستعين بها لإثبات ذلك.

ورغم أننا لا نريد ولا نرغب في التوسع بالحديث في هذا الموضوع المحزن والمؤسف إلا أن لجوء الأطراف المتنازعة في أي صراع طائفي إلى استخدام أسلوب الاجتثاث (الذي هو موضوع بحثنا هنا) هو الذي دفعنا للحديث والبحث في موضوع الصراع الطائفي الذي جرى في عهود السيطرة الفارسية والعثمانية المتناوبة على العراق والاستشهاد ببعض الأمثلة التاريخية الصارخة التي حدثت خلال صراع الدولتين ونزاعهما الطائفي الدموي من أجل تأكيد صحة ما ذهبنا إليه من تفسير في هذا الشأن من أن بلاد العراق قد تحولت واقعياً إلى ساحة لذلك الصراع الطائفي واسع النطاق الذي تصاعد بين فارس الشيعية وتركيا السنيّة على مدى أكثر من ثلاثة قرون والذي لم يكن بإرادة عراقية بل كان يدار بقرار وبإرادة فارسية وعثمانية.

ورغم ضخامة الأحداث الطائفية التي مارستها الدولتان ودمويتها الشنيعة التي كانت تبدو وكأنها كافية لإشعال حرب أهلية طائفية دائمة ومتواصلة بين العراقيين، إلا أن المقاومة العفوية التلقائية الغريزية الخفية الثابتة التي أظهرها المجتمع العراقي قد أوقفت التأثير المدمر لذلك الصراع وحافظت على الوحدة الموضوعية لنسيج المجتمع العراقي والتلاحم الواقعي بين السنة والشيعة في العراق.

ودون أن نلجأ إلى التعظيم والتباهي وعبارات الدعم المعنوي وبدون التفاخر الفارغ أو العنجهية وتمجيد الذات فإن بإمكاننا القول بكل موضوعية تاريخية بأن العراقيين عموماً (السنة والشيعة) بإمكانهم التفاخر بالمقاومة الصامتة والثابتة والواعية والشجاعة التي أبدوها عفوياً في مقاومة الحروب الطائفية والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي لشعبهم طيلة القرون الثلاثة المظلمة من الاحتلال البغيض الذي فرضته الدولتان الفارسية والعثمانية بالتناوب على بلادهم... إنها مأثرة اجتماعية تاريخية يجب الاعتزاز بها على مستوى الشعب العراقي بأكمله. كما يجب التذكير بها ونشر تفاصيلها ليتمكن الشعب العراقي من السنة والشيعة التفاخر بها والتمسك بدلالاتها الرافضة للطائفية. ولا بد من الاعتراف بأن «العنف الدموي المذهبي المنفذ بقوة الجيوش الخارجية الغازية كان يضغط بلا هوادة لتفتيت الوحدة الداخلية لشعب العراق ويسعى لتمزيق التلاحم والترابط العضوي بين سكان هذه البلاد»[٦٣].

---

٦٣. كتابنا – تاريخ العنف الدموي في العراق – ص٢٠١ – دار الكنوز الأدبية – بيروت.

وسوف نقصر استشهاداتنا على حادثتين مزدوجتين متناوبتين أي أربعة وقائع من أحداث الاجتثاث الطائفي بين الفرس والعثمانيين من بين الكثير والعديد من الأحداث المتبادلة المكررة والمتشابهة التي نفذتها الدولتان في العراق.

«في عام ١٥٠٨م استطاع الشاه إسماعيل (الصفوي) أن يفتح بغداد... ويقتل الكثير من أهل السنّة وينبش قبر أبي حنيفة»[٦٤] وبعد أربع سنوات تولى عرش السلطة العثمانية في أسطنبول «رجل شديد المراس لا يقل عن الشاه إسماعيل في تعصبه المذهبي وتعطشه للدماء هو السلطان سليم»[٦٥] «فقد أعلن السلطان سليم نفسه حامياً لأهل السنة وزعيماً لهم واستحصل من بعض رجال الدين فتوى تجيز قتل الشيعة باعتبارهم مارقين عن الإسلام ثم وضع خطة للقضاء على جميع الشيعة الساكنين في داخل حدوده»[٦٦] ويذكر الدكتور علي الوردي حادثة في منتهى الغرابة والشناعة نقلها عن كتاب إدوارد س كريسي – تاريخ الأتراك العثمانيين – بخصوص خطة السلطان سليم في إبادة الشيعة حيث يقول أن السلطان سليم نظّم نمطاً من الشرطة السرية وأرسل أفرادها في شتى أرجاء البلاد العثمانية – الأسيوية والأوروبية – «بغية إحصاء عدد الشيعة فيها وقد تبيّن له أن عددهم يناهز السبعين ألفاً بين رجل وامرأة وطفل وبعد أن تأكد للسلطان من عددهم ومبلغ تركزهم في الأماكن المختلفة أرسل جنوداً في تلك الأماكن بنسبة عددهم ثم أوعز إلى أولئك الجنود أن يلقي كل واحد منهم القبض على مَنْ يقربه من الشيعة في وقت معيّن وتم عندئذٍ قتل أربعين ألفاً من الشيعة بينما أودع الباقون في السجن المؤبد»[٦٧].

ثم قام العثمانيون بعد ذلك باحتلال بغداد في عام ١٥٣٤م في عهد السلطان سليمان القانوني دون مقاومة.

بعد أحداث ومعارك كثيرة متناوبة عاد الإيرانيون فاحتلوا بغداد في عهد الشاه عباس في تشرين الثاني عام ١٦٢٣م وكان هذا الشاه القادم بجيشه إلى بغداد يحمل

---

٦٤. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، ص٤٣، دار كوفان للنشر، لندن.

٦٥. نفس المصدر، ص٤٥

٦٦. نفس المصدر، ص٤٥.

٦٧. نفس المصدر ص٤٥ ٤٦.

فكرة طائفية بغيضة ينوي تنفيذها كما يبدو «بعدم إبقاء أيٍّ سنّي حياً»[٦٨] في بغداد «فقد هدم مرقدي أبي حنيفة والشيخ عبد القادر ثم وزع دفاتر لتسجيل أهل السنة من سكان بغداد بقصد القضاء عليهم جميعاً»[٦٩].

وقد استطاع أحد وجهاء الشيعة العراقيين وهو السيد درّاج سادن الحضرة الحسينية في كربلاء ونقيب سادات بغداد القيام بعمل نوعي شجاع حيث أدخل أسماء المئات من العوائل السنيّة في بغداد بكل أفرادها مع قوائم أسماء العوائل الشيعية فأنقذهم من موت محقق في تلك المحنة الطائفية المفروضة على العراق من الخارج، وهذا العمل الذي أقدم عليه هذا العراقي الرائع هو نموذج نوعي للمقاومة السلبية العظيمة التي أبداها المجتمع العراقي بدافع طوعي عفوي لمقاومة الطائفية والصراعات المذهبية، فلم يكن هناك حزب أو جبهة أو إمام قد أعطى التوجيهات والأوامر للسيد درّاج باتخاذ هذا الموقف العظيم، رغم أن هذا العراقي الباسل السيد درّاج لم يسلم من الموت فقد قتله الوالي العثماني درويش محمد وصادر أمواله عندما عاد العثمانيون واحتلوا بغداد بعد ١٤ عاماً من ذلك التاريخ...

ومرة أخرى نقول إن القتل الطائفي الجماعي المنظم في بغداد لم يكن بإرادة عراقية كما لم يتم بتنفيذ عراقي.

وكان السبب المباشر الذي ساعد الإيرانيين للإقدام على احتلال بغداد تلك التصرفات الرعناء الطائشة المتعجّلة، والتكتيكات الساذجة الغبية التي نفذها حاكم العراق الدموي آنذاك المدعو بكر صوباشي الذي اختلف مع العثمانيين وقتل مندوب السلطان العثماني في بغداد وخاف من غضبهم ومن انتقام جيوشهم فأرسل رسلاً إلى إيران يحملون مفاتيح مدينة بغداد إلى الشاه عباس عارضاً عليه تقديم الولاء له بشرط أن يبقى حاكماً على بغداد، وعندما انتهى الخلاف بينه وبين العثمانيين وجد نفسه في ورطة مع الإيرانيين الذين كانوا يزحفون بجيوشهم باتجاه العراق بناءً على العرض الذي كان قد قدمه بكر صوباشي للشاه عباس...! إضافة إلى ذلك وبرعونة كبيرة وبدون تقدير

---

٦٨. ستيفن لونكريك – أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث – ص٧٨ ترجمة جعفر الخياط – مطبعة أوطان بغداد.

٦٩. د. علي الوردي – لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث – ج١ – ص٧٠ – دار كوفان للنشر – لندن.

لخطورة الموقف - ولا يعرف غير الله على ماذا كان يعتمد - قام بكر صوباشي ببعض التصرفات المستهترة التي أغلقت الباب أمام أي حل تفاوضي حيث أبلغ الإيرانيين رسالة فيها الكثير من التحقير والاستهانة والتعالي.

وخلال الحصار الذي فرضه الشاه عباس على بغداد قبل دخولها كان بكر صوباشي المذكور يصلب الإيرانيين الموجودين في بغداد معلقين إلى أسفل من أسوار بغداد.

وفور دخول الجيش الإيراني بقيادة الشاه عباس لبغداد تم إعدام بكر صوباشي بعد تعذيب شديد حضره الشاه وشارك بالتعذيب ابن صوباشي المدعو محمد الذي كان أبوه قد كلفه بالدفاع عن بغداد فقام هذا الابن بالتفاوض سراً مع الإيرانيين وفتح لهم ليلاً أحد أبواب بغداد (باب الطلسم) فدخل الجيش الإيراني وانتشر صباحاً في بغداد وابتدأت المذابح[٧٠]... وكما جلب حاكم العراق الدموي المستبد بكر صوباشي لبغداد وللعراقيين عام ١٦٢٣م مصيبة كبرى بالجيوش الجرارة التي لا يستطيع مواجهتها فقد جلب حاكم العراق صدام حسين بعد ٣٨٠ ثلاثمائة وثمانين عاماً مصيبة أكبر لبغداد وللعراقيين في عام ٢٠٠٣م تمثلت بالجيوش الجرارة التي احتلت العراق وبغداد بغض النظر عن الاهداف والدوافع والأسباب ودون أن تكون لديه قدرة على مواجهتها أيضاً.

ورغم الوعود التي أعطاها الشاه بالأمان إلا أن ذلك الامان كما يبدو كان أماناً مغشوشاً وكاذباً «فقد طلب جميع الأسلحة وقبض على جميع الجنود والآلاف من السكان السنيين (السنّة) واستعمل التعذيب للأغنياء وضحى مئات أو ألوف من الناس بأنفسهم في سبيل عقيدتهم، ثم بيع ألوف من الناس والأطفال كالعبيد فاختفوا في إيران إلى الأبد»[٧١] كما هدم قبر أبي حنيفة وعبد القادر الكيلاني كما ذكرنا آنفاً.

ولا بد أن يكون القارئ قد تنبّه إلى المعاني والدلالات الطائفية المذهبية في هذه الأعمال المخزية التي أقدم عليها الشاه عباس خلال احتلاله لبغداد.

كان لهذا الانتصار الإيراني وضياع بغداد من يد الدولة العثمانية أثره القاسي على القيادة في أسطنبول وجرت هجمات ومعارك متبادلة لم تحقق شيئاً حاسماً في الصراع بين الدولتين.

لم يتقبّل العثمانيون هذه الخسارة الجسيمة فبدأت الاستعدادات العسكرية من أجل

---

٧٠. ستيفن لونكريك مصدر سابق، ص٧٨.

٧١. نفس المصدر، ص٧٨.

التحضير لاحتلال العراق واستعادة بغداد من يد الإيرانيين، وكانت تلك الاستعدادات العسكرية ضخمة للغاية وواسعة النطاق وكان كل شيء فيها يتم تحت إشراف السلطان مراد الأول ومتابعته الشخصية المباشرة.

وفي حقيقة الأمر لم يكن الصراع بين الفرس والعثمانيين من أجل السيطرة على العراق وامتلاكه بالأمر الجديد فقد كان هذا الصراع قائماً منذ عصور قديمة سابقة تمتد إلى ما قبل الإسلام عندما قامت دولتا المناذرة والغساسنة لتكونا خطاً أمامياً في الصراع بين الدولة البيزنطية والدولة الفارسية الساسانية.

غير أن الصراع الجديد بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية للسيطرة على حكم العراق قد أخذ طابعاً طائفياً في إطار الدين الإسلامي «وكان العراق في هذا العهد كما كان في أيام البيزنطيين موضع نزاع بين القسطنطينية وفارس – كل يريد امتلاكه»[٧٢]. لقد أقسم السلطان مراد المعروف بالشدة والقسوة بأنه سوف ينقذ بغداد من أيدي العجم ويعمر من جديد قبراً للشيخ عبد القادر الكيلاني يليق بمقامه[٧٣].

نقلت المدافع والمعدات العسكرية الضخمة واستكملت الاستعدادات لاحتلال بغداد ووصل السلطان مراد بجيوشه قرب المدينة «وفرض الحصار عليها، وأمر أن تنصب خيمته الخاصة على شاطئ دجلة أمام قبر أبي حنيفة دون أن يذهب لزيارته إذ قال: إنني أخجل من زيارته قبل أن أفتح بغداد»[٧٤].

ونرجو من القارئ الانتباه، إلى المعاني والدلالات الطائفية أيضاً وتسعير مشاعر الانتقام وروح التجييش والتحريض المذهبي في تصرفات السلطان العثماني في النصوص والجمل الواردة آنفاً.

وفي نهاية السنة الميلادية من عام ١٦٣٨م بدأ السلطان العثماني مراد الهجوم لاحتلال بغداد وشهدت المعارك إصرار الطرفين على الصمود، الجيش العثماني والجيش الإيراني في السيطرة على بغداد. وبعد يومين كاملين من القتال الضاري للاستيلاء على إحدى الثغرات في سور بغداد انكشف الموقف لصالح العثمانيين وبدأت

---

٧٢. د. فيليب حتي، تاريخ العرب ص٨٣٤، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٧٣. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. ج١، ص٨٢، دار كوفان للنشر، لندن.

٧٤. نفس المصدر، ص٨٢.

قوات السلطان مراد بالتدفق إلى داخل بغداد فطلب قائد الحامية الإيراني المدعو بكتاش خان الاستسلام هو وحاميته وحين أحضروه أمام السلطان قبّل الأرض بين يديه واعتذر عن مقاومته الطويلة، فعفا عنه السلطان مراد وطلب منه تسليم المدينة فوافق على ذلك وأبلغ قواته بالتسليم غير أن خطأً حصل في ترتيب الهدنة أدى إلى تجدد إطلاق النار من المدفعية والجنود مما أدى إلى حدوث موجة عارمة من القتل والانتقام والفوضى، وأُزهقت في معارك الشوارع أرواحٌ عديدة لكبار الضباط وحصدت المدفعية عشرين ألف قتيل إيراني[٧٥] ويصف الدكتور علي الوردي تلك المذبحة بأنها لا تقل في بشاعتها عن أفظع مذابح التاريخ[٧٦].

وبعد أيام من تلك المذبحة وقعت حادثة مفجعة أخرى جددت مشاهد الدم والموت، فقد انفجر مخزن للبارود فجأة فسبب أضراراً جسيمة بالأرواح بينهم ثلاثمائة قتيل من الانكشاريين الأتراك، مما أثار غضب السلطان واعتبر ذلك عملاً عدائياً مقصوداً فأمر بالذبح العام في بغداد!! وجيء بألف شخص من الأسرى التعساء بين يدي السلطان فأمر بقطع رؤوسهم فقطعت حالاً، ومن المحتمل أن هذه المذبحة لم يفرق فيها كثيراً بين العرب والفرس لأن عدد المقتولين كان عظيماً يقدر بثلاثين ألفاً حسب ما كتبه مؤرخو الباب العالي «وقد اختلف المؤرخون هنا أيضاً فيمن شملهم الذبح فالمؤرخ كريسي يذكر أن الذبح شمل سكان بغداد وربما قصد الشيعة منهم»[٧٧].

إن هذه الأحداث التي عرضنا جانباً منها هنا على سبيل الاستشهاد هي جزء صغير جداً من مسلسل الصراع الطائفي الذي تواصل عدة قرون بين الفرس والعثمانيين فوق أرض العراق، وفي سنوات أخرى لاحقة جرت أحداث ووقائع لا تقل قسوة وشناعة ودموية عما ذكرناه من أمثلة في هذا المسلسل الطائفي المدمر.

ويستطيع القارئ أن يتبين كم هو ضئيل وهامشي دور العراق وأهل العراق في هذه الأحداث الطائفية المقيتة التي كانت تجري بين الدولتين الجبارتين رغم أنها كانت تجري فوق أرض العراق.

وعلى العموم فقد قامت كل من الدولة الفارسية والدولة العثمانية باجتثاث آلاف العراقيين من أبناء الطائفتين السنية والشيعية على نحو متناوب.

---

٧٥. ستيفن لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، مصدر سابق، ص٩٨.

٧٦. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، ص٨٤، داركوفان، لندن.

٧٧. نفس المصدر، ص٨٤.

٩

اجتثاث أهل الموصل في بغداد عام ١٨١٠ م

القتل على الهوية

لعل من أغرب وأعجب حوادث الاجتثاث في التاريخ العراقي موجة الاجتثاث والمطاردة والتنكيل التي تعرض لها أهل الموصل الساكنين في بغداد وذلك بصدور أمر رسمي من والي بغداد العثماني سليمان باشا الصغير (بأن لا يقيم ببغداد أحد من أهل الموصل ولو كان ساكناً فيها منذ أربعين سنة)[٧٨].

. ورغم أهمية هذا الحدث التاريخي ودلالته النوعية إلا أن المؤرخين والمفكرين العراقيين لم يفردوا له أية أهمية ولم يتوقفوا عنده ولم يسلطوا الضوء عليه بحدود ما نعلم...

إن أهمية هذا الحدث التاريخي المهمل في زوايا النسيان هو أن أية عملية من عمليات الاجتثاث في الواقع العراقي يمكن أن تصل إلى أبعاد ومستويات غير منطقية وغير مسبوقة ولا معقولة ولا تتوقف عند حد حتى لو أدت إلى تهديد وحدة المجتمع العراقي أو قيام الحرب الأهلية أو زرع الكراهية والفتنة والأحقاد بين سكان المدن العراقية أو قومياته أو أديانه أو طوائفه أو طبقاته الاجتماعية.

إن موجة الاجتثاث التي سنتحدث عنها كانت لأسباب سياسية محضة، وقصة هذه الموجة ووقائعها جرت على النحو التالي:

لقد اغتيل الوالي العثماني علي باشا عام ١٨٠٧م بطعنة خنجر في خاصرته سددها له أحد الموثوقين المقربين منه كان يصلي الصبح إلى جانبه في المسجد، فتولى أمر الولاية مؤقتاً سليمان باشا الذي لقب فيما بعد بسليمان باشا الصغير وهو ابن أخت الوالي القتيل، وقد اجتمع الوجهاء والعلماء وزعماء المماليك في بغداد وأرسلوا عريضة

---

٧٨. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، ص٢١٣، دار كوفان للنشر، لندن.

إلى السلطان يسترحمون فيها إصدار قرار (فرمان) بتثبيت سليمان باشا في منصبه كوالي أصيل، وبالفعل فقد صدر (الفرمان) بتعيين سليمان باشا والياً على بغداد. ويذكر ساطع الحصري أن المبالغ التي أرسلها سليمان باشا مع العريضة لعبت دوراً حاسماً في هذا القرار. وبالتأكيد فإن المبالغ الضخمة التي أرسلها ليسترضي أسياده هي مبالغ عراقية أخذت من أموال العراقيين الذين طالما نُهبوا وما زالوا يُنهَبون على مر الأيام والسنين والقرون.

ولم يكن السلطان العثماني ولا رجال القيادة في أسطنبول متحمسين لتعيين سليمان باشا والياً على بغداد في بداية الأمر لاسباب عديدة منها أنهم كانوا يرغبون بإنهاء حكم المماليك في العراق وسليمان باشا هو واحد من أولئك المماليك.

وبعد فترة قصيرة من ولايته أُتهم سليمان باشا بأنه يميل لتأييد المذهب الوهابي، وكانت هذه من التهم الخطيرة والبغيضة في نظر الدولة آنذاك. وقد روّج تلك التهمة ضده بعض خصومه المتضررين من إصلاحاته وذلك لإضعافه والنيل منه. وقد نجحت تلك الحملة أخيراً في تشويه سمعة الوالي سليمان باشا حيث صار رجال الدولة في أسطنبول يتحينون الفرصة لعزله عن الولاية خصوصاً بعد أن توقف عن إرسال الأموال المطلوبة إلى أسطنبول.

وعندما قام سليمان باشا بتوجيه حملة عسكرية إلى أورفه وماردين لتأديب بعض القبائل العاصية هناك وصلت إلى العاصمة العثمانية عرائض من سكان المناطق التي مرّت بها الحملة يشكون فيها من أعمال القتل والنهب على أيدي الجنود، وهكذا فقد توفرت الأسباب الكافية لدى رجال الحكم في العاصمة العثمانية لإزاحة سليمان باشا من منصبه وقد بدأ العمل بالفعل على إسقاطه، وكانت القرارات في تلك الفترة المتأخرة من عمر الدولة العثمانية الضعيفة تتخذ عن طريق الدسائس والحيل والمؤامرات والغيلة وتلفيق الأكاذيب. فأرسلوا له شخصاً اسمه (حالت أفندي) قادماً من الموصل كان معروفاً بإتقان الدسائس والمؤامرات، وعندما التقى بالوالي سليمان باشا خيّره أما أن يدفع المبالغ المطلوبة منه بانتظام أو التخلّي عن ولاية بغداد، فلم يهتم سليمان باشا بما قاله (حالت أفندي).

وكان سليمان باشا معتمداً على القوة العسكرية الموالية له في بغداد كما أنه استطاع إذ يكسب محبة الأهالي في بغداد نتيجة قيامه ببعض الإصلاحات.

ونتيجة لذلك فقد قرر (حالت أفندي) أن يبدأ بالعمل على إسقاط سليمان باشا من الموصل، ويقال أن سليمان باشا كان قد أساء إلى أهل الموصل وأغضب وجهاءها وشجع العشائر لقتالهم ونهب قراهم، وأباح لهم دماءهم (ولذا كان أهل الموصل من أشد الناس عداوة لسليمان باشا فسَعَوا لتوسيع النفرة بينه وبين (حالت أفندي) وشجعوا على قتاله)[79].

جهّز (حالت أفندي) حملة عسكرية للزحف على بغداد وانضم إليها أهل الموصل وعشائر كبيرة كما انضم إليهم عبدالرحمن باشا بابان وأتباعه من الأكراد وتوجه هذا الجيش نحو بغداد.

وكان سليمان باشا قد أعد من جانبه جيشاً كبيراً سار به باتجاه الشمال فوقف الجيشان مقابل بعضهما في منطقة قريبة من بعقوبة استعداداً للقتال.

وخلال وجود سليمان على رأس جيشه بالقرب من بعقوبة، حدثت في بغداد اضطرابات محلية وكان المحرض الاساسي فيها رجل من الأغوات من أهل الموصل اسمه عبد الرحمن آغا الموصلي (وهو جد الأسرة الأورفلية المعروفة في بغداد)[80] وكان على اتصال (بحالت أفندي)، وصار يجمع أهل الموصل الساكنين في بغداد ويحرضهم ضد سليمان باشا ثم هاجم قلعة بغداد واحتلها وقتل رئيس الانكشارية فيها.

ولما وصلت الأخبار إلى سليمان باشا عما حصل في بغداد عاد بجيشه مسرعاً واستعاد القلعة كما استعاد السيطرة على بغداد ثم صار يطارد أهل الموصل في بغداد وينتقم منهم وأصدر أمراً بأن لا يبقى أحد في بغداد من أهل الموصل حتى ولو كان مقيماً فيها منذ زمن بعيد وعندما قبض على البعض منهم ضربهم بالسياط وسجنهم (فاختفى من بغداد كل الموصليين وقد تمكن الكثير منهم أن يفرّوا من المدينة)[81].

وهكذا فقد كانت التهمة التي يطارد بسببها الإنسان في بغداد هي انتماؤه للموصل كمدينة وليس لأي سبب آخر. وهكذا يتبيّن للقارئ أن موجات الاجتثاث في العراق لا تقف عند حد ومن الممكن أن تتجه نحو آفاق لا معقولة.

---

٧٩. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، ص٢١٢. دار كوفان لندن.

٨٠. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج١، ص٢١٢، دار كوفان، لندن.

٨١. د. علي الوردي، نقلاً عن ياسين العمري في كتابه (غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر)، الموصل، ١٩٤٠.

إن سبب الاجتثاث في هذه الوقائع هو سياسي صرف وليس لأي أسباب أخرى.

أما بقية القصة فقد استغل (حالت أفندي) انشغال سليمان باشا باضطرابات بغداد فتقدم بجيشه نحو العاصمة وجرت معركة فاصلة بين الجيشين قرب منطقة الاعظمية، كان في الطرف الأول (حالت أفندي) وجيشه القادم من الشمال من منطقة بعقوبة وفي الطرف الثاني كان يقف سليمان باشا وجيشه الموجود في بغداد وكان ذلك في الشهر العاشر من عام ١٨١٠م وانتهت المعركة بنصر واضح لسليمان باشا وبات ليلته وهو واثق من النصر الذي أصبح مؤكداً غير أنه استيقظ في صباح اليوم الثاني فوجد جيشه قد تخلى عنه بالكامل وترك معظم الجنود خط الجبهة خلال الليل وحجتهم في ذلك أنهم سمعوا بأن حالت أفندي لديه فرمان من الدولة وهم لا يريدون أن يعصوا خليفة المسلمين...!

وإذا كان الموضوع يتعلق بالعراقيين فهذا الموقف يبدو طبيعياً ومألوفاً جداً فالعراقي يميل للوقوف مع الحكومة إذا كان الوقوف ضدها يتطلب الصدام وخوض القتال وتحمل المخاطر.

وفجأة وجد سليمان باشا نفسه محاطاً بثلاثين رجلاً فقط لا أكثر يقفون معه فاتجه بهم جنوباً، وعبر نهر ديالى وهناك اغتاله بعض الأعراب من عشيرة الدفافعه وهم فرع من عشيرة شمّر طوقه، وجاؤوا برأسه إلى حالت أفندي. وبالتأكيد فإنهم جاؤوا بالرأس ليقبضوا الإكرامية أو الجائزة وليس لأسباب عقائدية أو مبدئية في كل الأحوال فثمر (حالت أفندي) بسلخ الرأس وإرساله إلى أسطنبول ولا نعلم هل ملأوا الرأس المقطوع بالتبن أم لا حيث كانت العادة الجارية في ذلك الوقت أن يُحشى الرأس المقطوع بالتبن إذا تم سلخه وذلك زيادة بالإهانة والتنكيل بصاحبه من جهة وتجنباً للروائح الكريهة التي تنبعث منه عندما يبدأ بالتعفن من جهة ثانية.

وكان يتوجب بالضرورة أن يمر رأس سليمان باشا بالموصل خلال نقله إلى أسطنبول (ولما مرّ الرأس بالموصل فرح الناس به شماتةً فكان يوم مرور الرأس بالموصل يوماً مشهوداً)٨٢.

وقد يكون من أسباب ذلك الفرح أن وصول الرأس المقطوع كان يعني الإعلان

٨٢. د. علي الوردي، ج١، ص٢١٤، نقلاً عن ياسين العمري.

الرسمي لتوقف موجة الاجتثاث والمطاردة ضد أهل الموصل في بغداد.

ولعل بإمكاننا أن نتخيل لو قدّر للوالي سليمان باشا الصغير أن ينتصر على (حالت أفندي) ويثبّت حكمه في بغداد فإن حملة المطاردة والاجتثاث ضد أهل الموصل في بغداد كانت ستطول وتستمر لسنين أخرى أو على الأقل طيلة حكمه في بغداد.

إن اجتثاث أهل الموصل أو أي مدينة أخرى ومنعهم من السكن في بغداد أو غيرها هو عمل يهدد في الصميم مفهوم المواطنة ويؤسس للكراهية والتفرقة بين المواطنين في مناطق البلاد المختلفة ضد بعضهم البعض ويثير في نفوس الناس الشكوك والهواجس والخوف من وجود نوايا للسلطة باجتثاثهم أو تهميشهم ويشجعهم على الانسياق وراء التفسيرات التي تلائم مشاعرهم وتخوفاتهم وتتوافق مع هواجسهم حتى الافتراضية أو الوهمية أو الخاطئة، إن كانت سياسية أو طبقية أو دينية أو قومية أو طائفية... الخ

وبسبب حساسية هذا الموضوع في ظروف العراق المعاصرة فقد نجد أنفسنا مدفوعين لتذكر وقوف الآلاف من العراقيين ضد الإجراءات والقوانين أو الأوامر الإدارية التي قررتها السلطات العراقية في أعوام السبعينات فيما يتعلق بالشروط والضوابط المطلوبة للسكن في بغداد. ورغم أن القيود التي فرضتها السلطة آنذاك كانت تبدو واقعية ومنطقية حيث حددت تسجيل النفوس لعام ١٩٥٧ هو الأساس في قبول أو رفض الإقامة والسكن في مدينة بغداد من العراقيين نقول رغم ذلك فإن الآلاف من العراقيين قد شككوا بنوايا السلطة واتهموها بأنها تمارس عملية اجتثاث خفية ومغلفة ومدروسة ضد فئة من الشعب واعتبروا أن المقصود بذلك إبعاد سكان المحافظات الجنوبية عن الإقامة أو التواجد في بغداد لدوافع أمنية وفئوية وسياسية.

ورغم محاولات السلطة لتفسير موقفها وشرح الأسباب الموضوعية والقانونية للإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن إلا أننا نستطيع أن نقول بأن السلطة قد فشلت في إقناع مئات الآلاف من العراقيين أو زحزحتهم عن قناعاتهم السلبية المتشككة غير المعلنة وتفسيرهم الخاص لتلك الإجراءات وتلك الأوامر الإدارية. وكل ذلك ربما كان يعود للثقة المزعزعة بين الشعب والنظام في العراق.

١٠

اجتثاث المماليك في العراق

عام ١٨٣١م

سيطر المماليك على الحكم في العراق قرابة القرن من الزمان حيث بدأ حكمهم في عام ١٧٤٩ عندما تسلم سليمان باشا (أبو ليلة) ولاية العراق، وانتهى في عام ١٨٣١م عندما عزل آخر ولاتهم داوود باشا وأرسل إلى أسطنبول بصفة المتهم.

ومماليك العراق في الأصل هم مجاميع من الأطفال والأولاد الصغار من جميلي الوجوه كانوا يُشترون ويستجلبون من جورجيا وداغستان وبلاد الشركس في العهد العثماني. ثم يوضعون في مدارس خاصة ليتعلموا القراءة والكتابة والسباحة والفروسية، وليتقنوا فنون القتال وخدمة أسيادهم وعندما يتخرجون كان العثمانيون يدخلونهم في سلك الجيش وفي الوظائف الحكومية ومنها الوظائف الهامة والحساسة.

وكان أول من اعتنى بشراء المماليك واستقدامهم في العراق الوالي العثماني حسن باشا الذي أراد أن يجعل له جنداً مختصين به وموالين له ويتعصّبون لأوامره وقراراته، فأرسل إلى بلاد القفقاس ليشتري الصبيان من هناك، وعندما يكبر هؤلاء تباعاً وبسبب قربهم من الولاة والباشوات وكبار المسؤولين في الدولة، وبسبب مرافقتهم لكبار القوم وعملهم في مكاتبهم وبيوتهم فإن المسؤولين يلجأوون إلى تعيينهم في مناصب خطيرة للغاية باعتبارهم موثوقين ومؤتمنين وبالأخص في مناصب الجيش ومراتبه القيادية، ومما يجدر ذكره أن الكثير من الولاة وكبار المسؤولين العثمانيين كانوا يتمتعون باقتناء أولئك الشباب اليافعين من صغيري السن ذوي الوجوه والأجسام الجميلة لاستخدامهم في أغراض شتى منها المساعدة في الأمور المكتبية والإدارات وقضاء الشؤون الخاصة، ومع توالي الأيام والسنين ونتيجة لما حظي به أولئك الشباب من تدليل ورعاية واهتمام من رؤسائهم وبسبب كثرة عددهم وقدراتهم الفائقة في الكفاءة الذهنية والجسدية

والإدارية ونجاحهم في تنفيذ المهمات الصعبة والمعقدة فقد سيطروا تباعاً على أخطر المراكز والمناصب في الجيش والدولة، ومن خلال هذا الطريق استطاعوا في النهاية السيطرة الكلية في فترة لاحقة على الحكم في العراق ووضعوا الدولة العثمانية أمام الأمر الواقع وأجبروها على الاعتراف بوجودهم فصاروا جزءاً من الدولة العثمانية، وصارت أسطنبول تصدر الفرمانات "القرارات" لتعيينهم ولاة على العراق الواحد بعد الآخر. وبالمقابل فقد تحاشى الولاة المماليك في العراق – وربما في باقي الولايات العثمانية- الاصطدام بسلطة الباب العالي أو التمرد على أوامر السلطان أو تحدي إرادته.

وكان من أبرز حكامهم في العراق الوالي سليمان باشا الكبير وسلمان باشا الصغير وداوود باشا غير أن العلاقة بين أسطنبول أي مركز القرار السلطاني وبين المماليك في العراق بقيت أشبه بالهدنة القلقة ينتابها الكثير من الشكوك والتذمر وعدم الرضا.

وفي العقود الأخيرة من حكم المماليك كانت أسطنبول في أكثر الأحيان تنتظر حتى يتم حسم الصراع بين القادة المماليك المتخاصمين المتنافسين على الحكم في بغداد ثم بعد ذلك تقوم بمباركة المملوك المنتصر في ذلك الصراع الدموي في الغالب والذي يتأجج كلما توفي أو قتل الوالي السابق في بغداد حيث يجتمع أعيان المدينة وعلماؤها فيكتبون عريضة استرحام إلى السلطان يطلبون فيها أن يصدر أمره بتعيين المملوك الغالب وتثبيته والياً على العراق فيرسل السلطان قراره (فرمانه) بالتعيين... ويتبيّن لنا من خلال ذلك أن مصدر القرار وأساسه قد أصبح في بغداد وأن موافقة السلطان اللاحقة وقراره قد أصبح في أكثر الأحيان شكلياً وإجراءاً روتينياً مفهوماً وبسبب ذلك فقد شهد الصراع من أجل منصب الولاية في العراق قيام سلسلة من المكائد والمؤامرات الشخصية وأعمال الغدر والاغتيال وقصص الاحتيال المثيرة والغريبة.

وقبل أن نتحدث في وقائع حملة الاجتثاث التي بدأ تنفيذها ضد المماليك من عام ١٨٣١م في العراق نجد من المفيد الإشارة إلى بعض الإجراءات التي حصلت في بغداد والتي سبقت هذه العاصفة الدموية التي أبادت المماليك في العراق عن بكرة أبيهم.

كان الانكشاريون قد أعلنوا التمرد والعصيان في وقت سابق في العاصمة أسطنبول ضد السلطان العثماني محمود الثاني وزحفوا على سراي الدولة في العاصمة فكلف السلطان وحدة عسكرية بقيادة ضابط يدعى إبراهيم ويلقّب (قرهْ جهنّم) أي جهنم

السوداء فحاصرت جموع الانكشاريين في أسطنبول وأمطرتهم بقصف مدفعي كثيف ومركّز جعلهم وسط نارٍ من جهنم الحمراء، وبعد ذلك أصدر السلطان العثماني (فرماناً) قراراً سلطانياً بإبادة الانكشاريين في جميع الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية وهذا القرار كان يشمل العراق بطبيعة الحال باعتباره إحدى ولايات الدولة العثمانية. وعندما وصل القرار إلى بغداد تقاعس الوالي المملوكي – داوود باشا – عن تنفيذه واكتفى بتجميع الانكشاريين وتوجيه النصائح لهم بضرورة إطاعة السلطان وتنفيذ أوامره فكان هذا الموقف من الأسباب الهامة التي خلقت القطيعة بين السلطان العثماني محمود الثاني والوالي داوود باشا.

وبعد فترة أرسل السلطان محمود إلى بغداد شخصاً موثوقاً من قبله اسمه (صادق أفندي) وكلفه سراً بمهمة التخلص من داوود والي العراق بأية وسيلة. وصادف أن عَرَفَ داوود بهذه المهمة السرية فأقدم على اغتيال مبعوث السلطان صادق أفندي فجراً في غرفة نومه ودون ضجة[٨٢]. ثم قام بعد ذلك بتنفيذ مجموعة من الحيل والتكتيكات الساذجة لإقناع أسطنبول بأن صادق أفندي قد أصيب بالكوليرا وتوفي نتيجة لذلك..!

وعندما عرفت أسطنبول بعد فترة بأن صادق أفندي لم يمت بالكوليرا وأن داوود هو الذي أقدم على قتله حصل زلزال من الغضب في مركز القيادة العثمانية وقرر السلطان توجيه حملة عسكرية بقيادة علي رضا باشا – والي حلب – للقضاء على داوود باشا. وبعد مجموعة من التطورات والمعارك والمفاجآت المثيرة والتقلبات في مواقف سكان بغداد سيطر علي رضا على العاصمة بغداد التي كانت تغطس بأوحال الفيضان وتعاني من انتشار الطاعون والكوليرا والجثث المتعفنة في الشوارع، وكان ذلك في عام ١٨٣١م.

وتظاهر علي رضا باشا عند دخوله لبغداد بأنه يرغب بمصالحة المماليك والاعتماد عليهم، لذلك ومن أجل تطمينهم وعدهم بعشرات التعيينات والوظائف والأراضي، ويبدو أن علي رضا كان يعد لاجتثاث المماليك وإبادتهم في مجزرة شاملة كان يهيء لها. فوجه الدعوة للجميع بعد ثلاثة أيام من دخوله لبغداد لحضور اجتماع عام لسماع قراءة قرار السلطان بتعيينه والياً على العراق. وكان أكثر المدعوين إلى ذلك الاجتماع من

---

٨٢. هناك تفاصيل مثيرة عن هذه الحادثة في كتاب ستيفن لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص٣١٧، يمكن للقارئ متابعتها هناك إن أراد.

المماليك كما حضر أيضاً بعض أعيان بغداد ووجهائها.

ويبدو أنه كان قد وزّع قبل موعد الحفل عدداً كافياً من الجنود – الألبان – المدربين جيداً على أسطح وشرفات وأروقة المكان الذي جرى فيه الحفل. وبعد تناول القهوة نهض شخص اسمه (علي آغا) وطلب من الجنود أن يقتل كل منهم من كان قريباً منه من المماليك وبدأ هو بالتنفيذ فقتل بسيفه المملوك الذي كان بجانبه.

ومن أجل أن يأخذ القارئ صورة دقيقة عن مجريات تلك المجزرة الاجتثاثية الرهيبة والفاصلة في التاريخ العراقي سوف ننقل مقطعاً مما ذكره الكاتب ستيفن لونكريك في وصفه المثير لتلك المذبحة حيث يقول نصاً:

(وفي اليوم الثالث بحسب العادة، دعي الجميع لسماع قراءة الفرمان بصورة رسمية وكانت الدار التي جرت فيها الحفلة مكتظة بخيرة الجند. وقد وقف في الساحة من بقي حياً من المماليك الذين لم يفر منهم خارج المدينة إلا نفر قليل ممن أوجسوا خيفة على أنفسهم. فقرئ الفرمان وعاد الباشا إلى حجرة في الداخل فكان ذلك بمثابة إشارة انقضّ بموجبها جماعة من الألبان على الأغوات المماليك وقتلوا القسم الأعظم منهم ببنادقهم الخفيفة ثم نبحوا البقية عن آخرهم. وأما الذين اعتقلوا منهم فقتلوا في مكان آخر من المدينة. ومن بعد ذلك قرئت الأوامر الرسمية الصادرة من أسطنبول التي تسوّغ هذه الأفعال الوحشية مع ما كان فيها من حكمة، وطُلبَ كل مملوك داخل المدينة وخارجها حتى أن المماليك المنتقمين الذين كانوا قد رافقوا الباشا إلى بغداد، كالجواسيس، والوكلاء الذين ساعدوه في الحصار وكانوا يتمتعون بكثير من عطفه، قضيَ عليهم أجمعين فتوسدوا التراب، ووجدَ نفر قليل منهم – بعد على الأصابع ملجأً أمناً مدة طويلة في البقاع النائية من الباشوية أملاً منهم لأن يفوزوا بعفوٍ متأخر. ثم وزعت أمتعة الأغوات المقتولين وبيع قسم منها فدخلت قيمتها وارداً للخزانة الحكومية... فتلاشت سلالة المماليك إلى الأبد)[٨٤].

ولكي يتوضح لنا حجم ومعالم تلك المجزرة الاجتثاثية المرعبة التي شهدها العراق في الثلث الأول من القرن التاسع عشر ١٨٣١م، لا بأس من التوقف عند بعض الجمل الواردة في النص التاريخي الخطير آنف الذكر لتسليط بعض الإضاءة والتفسير

---

٨٤. ستيفن لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص٢٣٠، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد.

بشأنه، حيث أننا نؤرخ لحادث كبير ونوعي ومثير في التاريخ العراقي الحديث ينسجم مع سياق بحثنا عن الاجتثاث رغم عدم اهتمام العراقيين بهذا الحادث وعدم الانصراف لدراسته كما يجب بحدود ما نعلم.

إننا نجد في النص السابق العبارات التالية:

– (وقد وقف في الساحة مَنْ بقي حياً من المماليك الذين لم يفر منهم خارج المدينة إلا نفر قليل ممن أوجسوا خيفة على أنفسهم).

والمقصود بعبارة من بقي حياً من المماليك، أن عدداً كبيراً منهم كانوا قد قتلوا في المعركة التي حصلت خلال حصار بغداد واقتحامها من قبل الجيش القادم بقيادة علي رضا، وهؤلاء الباقون على قيد الحياة قد حضروا الحفل مخدوعين بتطمينات ووعود علي رضا باشا التي عرضها عند انتصاره ودخوله بغداد.

– كما نجد العبارة التالية (ثم ذَبحوا البقية عن آخرهم)

وهذه العبارة تعني أن القسم الأعظم من المماليك في ذلك التجمع قد تم قتلهم بالرصاص أمام البقية الباقية الذين لم يصبهم الرصاص فقد تم ذبحهم عن آخرهم أي قتلوا ذبحاً وليس بالرصاص كما يفهم من العبارة.

– ثم نجد العبارة التالية: (أما الذين اعتقلوا منهم فقتلوا في مكان آخر من المدينة) والمقصود إما الذين اعتقلوا من المماليك في أماكن مختلفة أخرى غير مكان الحفل فقد تم قتلهم في مكان آخر من المدينة.

– ونجد أيضاً العبارة التالية: (وطُلِبَ كل مملوك داخل المدينة وخارجها) وهذا يعني أن كل مملوك في داخل مدينة بغداد وخارجها (أي في عموم العراق) قد أصبح مطلوباً للدولة بناءً على تلك الأوامر الرسمية الصادرة من أسطنبول بهذا الشأن والتي قرنت في الحفل وبذلك أصبح أمر القبض على كل المماليك في العراق ساري المفعول.

كذلك نجد العبارة التالية: (حتى أن المماليك المنتقمين الذين كانوا قد رافقوا الباشا إلى بغداد كالجواسيس، والوكلاء الذين ساعدوه في الحصار قُضيَ عليهم أجمعين فتوسدوا التراب) وهذا يعني أن قرار القتل والاجتثاث كان يشمل حتى المماليك الذين تعاونوا مع الدولة وقدموا لها الخدمات لذلك فلا فائدة ترتجى من أي مجهود يقوم به المملوك في تلك الظروف للبقاء حياً، وتلك هي إحدى الآليات المخيفة التي تتجه نحوها

الأحداث عندما تبدأ أية موجة من الاجتثاث بالتنفيذ في أي زمان كان.

كما نجد العبارة التالية: (ثم وُزِّعَتْ أمتعة الأغوات المقتولين وبيع قسم منها)

بالتأكيد لم يكن لدى أغوات المماليك في ذلك الحفل أية أمتعة لأنهم جاؤوا لحضور حفل رسمي يحضره الوالي، فكلمة الأمتعة هنا ربما كان المقصود بها المقتنيات الشخصية الثمينة الخاصة بكل واحد منهم كالساعات الثمينة والسلاسل الذهبية والأقلام والعملة المحمولة بالجيب وعلب حفظ التنباك المرصعة بالذهب وغلايين التدخين العاجية وبعض الثياب الغالية... الخ وهذا يدل على أن المماليك الذين قتلوا قد تم نهبهم بعد القتل، وتلك الصفة يمكن أن تلازم أية موجة من الاجتثاث في أي زمان حيث يصبح كل شيء مباحاً تحت قوانين الاجتثاث الهمجية.

وفي إشارة إلى ذات الحادث نجد نصاً آخراً في كتاب الدكتور علي الوردي – لمحات اجتماعية، الجزء الأول يقول في وصف تلك المجزرة: (وقبل أن يتمكن المماليك من انتضاء سيوفهم للدفاع عن أنفسهم، قضي عليهم جميعاً وكان من بين القتلى أشخاص كانوا قد انشقوا عن جماعتهم وانضموا إلى جانب علي رضا باشا قبل دخوله بغداد فلم يشفع لهم ذلك عنده وصدر الأمر بعدئذٍ بقتل جميع المماليك أينما وجدوا)[٨٥].

ويبدو لنا من هذا النص أن السرعة التي نفذت بها المذبحة لم تسمح للمماليك حتى بسحب سيوفهم من إغمادها للدفاع عن أنفسهم فسقطوا جميعاً قتلى.

كما يشير هذا النص بوضوح أن قراراً رسمياً قد صدر بقتل المماليك وإبادتهم في كل مكان وأينما وجدوا.

وكان أول شخص نفذ فيه أمر الإبادة الاجتثاثي بعد تلك المجزرة ببضعة أيام هو صالح بك وهو ابن سليمان باشا الكبير الذي لم يحضر الحفل الدموي بسبب المرض حيث أسرع إليه الجنود وكان راكباً جواده فانهالوا عليه طعناً بالسكاكين وخرّ إلى الأرض صريعاً، فقطعوا رأسه وتركوا جثته عارية في أحد أزقّة بغداد[٨٦].

وعلى العموم فقد أبادت هذه المجزرة الطبقة الحاكمة في العراق عن بكرة أبيهم وهي عملية اجتثاث مهلكة لا تبقي ولا تذر أخرجت المماليك من التاريخ إلى الأبد. وربما لم

---

٨٥. د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، ص٢٨١، دار كوفان، لندن.
٨٦. نفس المصدر ص. ٢٨١

يكن في مقدور أحد من المماليك في تلك الأيام العصيبة أن يبقى على قيد الحياة في أي مكان في العراق مـا دامت الدولة هي التي قـررت إبادتهم ومـوتهم. وهنا لا بد لنا أن ندرك جميعاً الخطورة الكبيرة التي تتمثل بموجات الاجتثاث السياسي الدموية التي نجدها تتكرر على نحو متواصل في التاريخ العراقي كما سنرى، ففي ظل هذا النوع من موجات الاجتثاث التصفوي السياسي يكاد يستوي مصير الأفراد من أتباع الجماعة المطلوب اجتثاثها وإبادتها - إنْ كانوا ديناً أو طائفة أو قومية أو عقيدة أو تنظيماً - ويتعذّر على أي واحد منهم إيجاد الطريقة التي يمكنه بها أن يبقى على قيد الحياة أو على الأقل إبعاد الأذى والتنكيل عن نفسه وعن عائلته حيث يتساوى في المصير الشخص الشرير مع الخيّر والعدواني مع المسالم والجاهل مع العالم، والكبير مع الصغير لأن أوامر الاجتثاث عمياء لا تعرف الرحمة ولا تميّز بين الضحايا في أغلب الأحيان وهي تتجه لسحق فئة بذاتها من البشر دون التوقف عند التفاصيل والمبررات فلا شفيع إزاءها يمكن أن يَشفَع ولا عذر أمـامـها يمكن أن يَمْنَعْ، ويصبح من العبث التفتيش عن وسائل وإعذار لإقناع الطرف المنتصر القابض على زمام الاجتثاث بوجوب وضع الضوابط للتفريق بين الأفراد.

ولعل من المؤسف أن تكون موجة اجتثاث المماليك - التي لا مفر لنا من ذكرها -هي جزء من تاريخ بغداد وتاريخ الشعب العراقي لكنها في كل الأحوال تصلح أن تكون درساً وعبرة لكل العراقيين.

وإذا استطعنا أن نطلق العنان لذاكرتنا وخواطرنا وأفكارنا ونحن نبحث في عملية اجتثاث المماليك في العراق والأسلوب الغادر الذي نفذت فيه المجزرة دون أن يتمكن أحد من الحاضرين الإفلات من الموت، وتذكرنا أيضاً الإبادة التي تعرض لها أمراء بني أمية عام ٧٥٠م في الجلسة الدموية التي دعا إليها أبو العباس السفاح حيث لم يستطع أحد منهم الإفلات أيضاً، وإذا تذكرنا اجتثاث ستة آلاف عراقي من اتباع المختار في يوم واحد كانوا أسرى في معسكر قرب الكوفة تم قتلهم جميعاً وهـم يتوسلون للإبقاء على حياتهم ولم يتمكن أحد منهم من الإفلات أيضاً، وإذا تذكرنا مـا حصل للملا مصطفى البارزاني في عام ١٩٧٢م في الجلسة التي أراد مدير المخابرات العراقية اغتياله فيها بتفجير عبوة ناسفة كان يحملها أحد ضيوفه من علماء الدين والتي حاول فيها إبادة جميع الحاضرين في تلك القاعة التي كان مقدراً أن لا ينجو أحد فيها من

الموت لولا مشيئة القدر.

وإذا تذكرنا ما حصل للقياديين البعثيين من أعضاء المؤتمر القطري الذي دعا إ الرئيس صدام حسين عام ١٩٨٢م وتولى فيه اجتثاث الأعضاء البعثيين المشك بولائهم وإرسال معظمهم إلى خطوط النار على الجبهة مع إيران، نقول إذا تذكرنا الأحداث المتتالية وغيرها مما حصل في العراق خلال العديد من القرون فربما استط أن نقول بأن حشر مجموعة من البشر أو استدراجهم في مكان محدد والإيعاز للحر والموالين باستحكامهم أو قتلهم أو إذلالهم هو منهج عراقي يكاد يكون موصوفاً التاريخ.

(وبعد انتهاء المجزرة صدرت الاوامر أيضاً بمصادرة أموال المماليك وثروا وأملاكهم وأرسلتْ أسطنبول شخصاً خبيراً بالأمور المالية والحسابات اسمه عا أفندي الدفتري وراح المنافقون من جماعة الوالي يطاردون أقارب المماليك وعائلا ونسائهم ويعذبونهم لكي يقروا بالأملاك والثروات وأماكن الكنوز المدفونة وضر بالفلقة حتى النساء وكووا أجسادهن بالحديد المحمي...).

وهنا نطلب من القارئ التوقف قليلاً: لنسأله بعض الأسئلة المترادفة المجردة الأسباب والدوافع والمبررات:

ألا تذكّرنا هذه الأسطر القليلة السابقة وما تضمنته من عبارات مخزية تصف جرى ضد أهالي وأقارب وعوائل المماليك الذين تم قتلهم واجتثاثهم، وتصف أع التنكيل والمطاردة والانتقام ومصادرة البيوت والأموال والأملاك والعقارات وك النساء بالحديد المحمي وضربهن بالفلقة...؟ ألا تذكّرنا هذه الأسطر بما جرى لعو وأقارب وأهالي المحسوبين على النظام الملكي عام ١٩٥٨م؟

ألا يذكّرنا ذلك بما جرى لعوائل وأقارب القوميين والناصريين والبعثيين العراقيين ١٩٥٩ على يد الشيوعيين؟

ألا يذكرنا ذلك بما جرى لعوائل وأقارب الشيوعيين العراقيين عام ١٩٦٣م؟

ألا يذكرنا ذلك بما جرى لعوائل وأقارب عشرات الآلاف من الأكراد العراقيين على الحكومات المتعاقبة؟

ألا يذكرنا ذلك بما جرى لعوائل وأقارب الإسلاميين وأعضاء حزب الدعوة عام ٧٧

وما بعدها في بغداد وعلى يد نظام صدام حسين بصورة خاصة؟

ألا يذكرنا ذلك بما جرى ويجري حتى الآن لعوائل وأقارب البعثيين المحسوبين على نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م وما بعدها؟

إن الجواب سيكون بالتأكيد:

نعم! يذكرنا بكل ذلك... لأن مسلسل الاجتثاث الجماعي في العراق ما زال يعرض وينفذ ويطبّق على أوسع نطاق في الحياة السياسية منذ أيام السومريين وحتى اليوم، ولا أحد من العراقيين في كل العهود السياسية المتتالية والمتعاقبة يقتنع أو يقبل بإيقاف مسلسل الاجتثاث في البلاد ولا أحد يقبل أيضاً أن يعفو ويتسامح عن اجتثاث سابق قد تعرض له هو وأتباعه، وللحقيقة والإنصاف لا بد أن نذكر بأن الأكراد قد أعلنوا بكل جرأة وشجاعة عن تسامحهم وعفوهم عما لحق بهم من عمليات القتل والاجتثاث والإبادة في العهود السابقة رغم سقوط ما يقرب من مائة وسبعين ألف شهيد كردي منهم في الصراع ضد الدكتاتورية، ولا بد أن يبقى ذلك الموقف التاريخي من التسامح والعفو درساً بليغاً يمكن الاستشهاد به في أي بحث يتعلق بموضوع الاجتثاث في تاريخ العراق. وعلى العموم فلا أحد يستطيع التكهن إذا استمر منهج الانتقام سائداً إلى متى سوف يستمر عرض مسلسل الاجتثاث في بلاد العراق[٨٧].

---

٨٧. كتابنا تاريخ العنف الدموي في العراق، ص٢٤٤، دار الكنوز الأدبية.

١١

اجتثاث الآشوريين في العراق

عام ١٩٣٣

في البداية نعترف بأننا لا نمتلك معلومات حيادية كافية موثوق بها عن هذا الموضوع الخطير، ولا بد أن نذكر منذ البداية أيضاً أن موضوع الآشوريين[٨٨] قد تعرض إلى الكثير من الإساءة والتشويه والظلم والتجني والتشويش، لذلك سنحاول هنا – بحدود ما نستطيع – فرز وإسقاط الأخبار والآراء المنحازة والكاذبة والحاقدة وإخضاع المعلومات الأخرى للفحص والتدقيق لعلنا ننجو من الوقوع في الخطأ ونتجنب الإساءة لهذا الشعب المظلوم، كما سنحاول تسليط الضوء على أبرز الدلالات المؤكدة والأحداث والوقائع التي لا تحتاج إلى تفسير أو تحليل أو تأويل، وسنكتفي بقراءة تلك الأحداث قراءة تاريخية محايدة فهي كما نعتقد كافية لإعطائنا المقدار اللازم للتدليل على أن ما جرى ضد الآثوريين عام ١٩٣٣، كان هو عملية اجتثاث جماعية واضحة المعالم قد تعرض لها هذا الشعب العريق.

إن مواقف وبيانات السلطة الحكومية في العراق آنذاك كانت كلها تدين الآثوريين وتهجم عليهم وتصفهم بشتى الأوصاف السلبية، كما تحاول التستر على ما جرى وعرض الوقائع بشكل متحاز وتبريري، كما جرى من جانب آخر التشكيك بمواقفهم الوطنية بسبب تأييد إنكلترا والغرب لحقوقهم باعتبارهم أقلية غير مسلمة يعيشون في عالم تحكمه الأنظمة الإسلامية.

ودون أن نخوض في تفاصيل الأحداث الصغيرة التي تعرضت للمد والجزر والتداخل وجدنا أن أفضل ما يمكن أن نعمله لتسهيل فهم الموضوع هو أن نعرض التطورات

٨٨. تستخدم كلمة آثوريين للدلالة على الآشوريين ولكي لا يرتبك القارئ فإن كلمة الآثوري والآشوري هي بمعنى واحد وتدل على ذات الشعب سليل الملوك العراقيين الآشوريين العظام، سنحاريب وأسرحدون وآشوربانيبال وآشورناصربال وغيرهم.

والوقائع والأحداث التي بين أيدينا على شكل نقاط محددة وفق ما يلي:

١- إن المقصود بعملية الاجتثاث التي تعرض لها الآثوريون هي الأحداث التي جرت في عام ١٩٣٣ خلال وزارة السيد رشيد عالي الكيلاني الأولى ولا بد من الإشارة إلى بعض الأحداث والتطورات التي سبقت هذا التاريخ لإعطاء فكرة عن خلفية المشهد الذي كانت تعيشه المنطقة خلال تلك الفترة في بدايات القرن العشرين.

٢- في بدايات القرن العشرين كانت الإمبراطورية العثمانية تعاني من الضعف والتفكك الشديد حتى أطلقت الدول الغربية عليها في ذلك الوقت اسم (الرجل المريض) وعند قيام الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ كان موقف الدولة العثمانية هو الانحياز ضد دول الحلفاء.

٣- عندما بدأت القوات البريطانية باحتلال العراق عام ١٩١٤ بدخولها من البصرة بدأت القوات التركية بالانسحاب والتراجع بعد تعرضها لخسائر متتالية في المعارك العسكرية العديدة التي نشبت بين البريطانيين والاتراك في أكثر المدن العراقية، وبعد احتلال الإنكليز بغداد انسحبت القوات التركية إلى شمال بغداد بصورة متسارعة متجهة نحو تركيا، وكانت هناك بعض الفرق التركية الضخمة منتشرة في المناطق الشرقية شمال بغداد باتجاه الأراضي الإيرانية فصدر لها الأمر بالانسحاب السريع إلى غرب دجلة لتستطيع أن تأخذ طريقها إلى تركيا حتى لا تقع في الأسر إذا بقيت خلف القوات البريطانية المتقدمة شمال بغداد.

٤- المناطق الجبلية الشاسعة التي تقع شرق الهضبة التركية والتي تضم أجزاءً من بلاد أرمينية وبُحيرة فان وأورومية وبعض أراضي أذربيجان الإيرانية ومعظم مناطق كردستان والمناطق الحدودية التركية العراقية والتركية الإيرانية وبعض المناطق القريبة من الحدود الروسية كان يعيش فيها بالإضافة إلى الشعب الكردي والأتراك والإيرانيين أقوام أخرى مثل الأرمن والآثوريين والكلدان وآخرين، لذلك فعند تقدم القوات البريطانية شمال بغداد باتجاه تركيا وتقدم القوات الروسية باتجاه أرمينيا وإيران وتركيا واحتلالهم لمدينة (وان) تحولت هذه المنطقة أنفة الذكر بأكملها إلى منطقة اضطرابات وتحولات في ميزان القوى.

لقد كانت مرحلة تحولات خطيرة شهدت تغييرات عالمية فاصلة في العروش والحكام والحدود والأمم والقوميات.

٥- كان من الطبيعي على أثر الاندحارات العسكرية التي واجهتها الجيوش التركية في أكثر من مكان وضعف السطوة التركية أن تقوم بعض القوميات المسحوقة والمضطهدة بالتحرك للمطالبة بحقوقها القومية والمدنية والخلاص من السيطرة العثمانية وهذا ما حصل بالنسبة للأكراد والأرمن والآثوريين في تلك الفترة.

٦- كان من الطبيعي أن تقوم الدول التي تحارب العثمانيين بإظهار التعاطف والدعم والاسناد لهذه الشعوب والقوميات التي بدأت تتحرك للخلاص من السيطرة العثمانية والحصول على بعض حقوقها القومية والمدنية لذلك بادر كل طرف من أطراف الصراع العسكري لتجنيد وتجييش وحشد ما يستطيع من البشر والأقوام ودعم وتحريض الشعوب والأقليات القومية ضد العثمانيين في المناطق التي كانت تشهد المعارك والحروب والنزاع العسكري.

٧- نتيجة لذلك الوضع فقد تحرك الأرمن وتحرك الآثوريون في المناطق الشرقية لولاية الأناضول ويبدو أنهم تلقوا بعض الدعم والمساعدة من الجيوش الأجنبية فوجهت الحكومة التركية قوات عسكرية كبيرة تساندها القبائل المعادية للآثوريين وفتكت بهم فتكاً ذريعاً.

٨- على أثر ذلك، وبسبب تفكك الجيش الروسي وتراجعه بعد قيام الثورة الروسية في اكتوبر عام ١٩١٧ /ثورة لينين/ اضطر الآثوريون للنزوح إلى الأراضي الإيرانية، وكونوا هناك في شمال أورومية قوة محاربة تحت قيادة أغا بطرس الذي سمى نفسه (القائد الأعلى للقوات الآثورية)، وقد قامت الفرقة الخامسة التركية بمهاجمتهم فتشتتوا في اتجاهات مختلفة، ثم قام الأتراك بطرد الآثوريين جميعاً من تركيا فسافر قسم منهم إلى أمريكا وانضم ٢٠٠٠٠ عشرون ألفاً إلى الجيش الإنكليزي في إيران والعراق واشتغل آخرون في أعمال عسكرية قرب بعقوبة (٥٠كم/ شرق بغداد).

وقد أثبت الآثوريون الذين انضموا إلى الجيش الإنكليزي الذي شكلته بريطانيا باسم الجيش الليفي كفاءة عالية في القتال والانضباط والالتزام بالروح العسكرية النظامية مما أثار إعجاب البريطانيين ودفعهم للتمسك بهم في تنفيذ المهام العسكرية الصعبة كما رفضت بريطانيا تسريحهم رغم تسريح أكثر المتطوعين الآخرين في الجيش الإنكليزي.

٩- يرى بعض المستشرقين الأوربيين ومنهم الإنكليز أن الآثوريين هم بقايا الآشوريين الذين أقاموا الإمبراطورية الآشورية العراقية الشهيرة التي هزت العالم بقوتها وعظمتها وانتصارات جيوشها الجرارة في الألف الثاني والألف الأول قبل الميلاد وهذا ما يعلنه وما يؤكده الآثوريون أنفسهم على الدوام، بينما ترى الحكومة العراقية في عهد الملك فيصل الأول غير ذلك حيث تعتبرهم شعباً غريباً لا تربطه بالعراق روابط قوية من الوطنية وقد أورد التقرير البريطاني عن سير الإدارة في العراق في ذلك الوقت وصفاً لمثل هذا الرأي حيث يقول نصاً «وينظر العراقيون أن هذا الشعب بصفة شعب غريب ذي دين غريب لا تربطه بالعراق روابط قوية من الوطنية والإخلاص وليس له الحق في رعاية الحكومة العراقية له رعاية خاصة»[٨٩].

وهذا التقرير كان يصف موقف الحكومة العراقية بكل تأكيد، ويمكن العثور على مثل هذه المعاني والآراء العدائية أنفة الذكر ضد الآثوريين في البيانات الرسمية التي أصدرتها الحكومة العراقية عام ١٩٣٣ كما سنرى لاحقاً خلال تفجر الصراع بين الحكومة والآثوريين.

١٠- دام الحكم العثماني في العراق ما يقرب من خمسة قرون (٥٠٠ خمسمائة عام)، لذلك عندما سقط الحكم العثماني في عام ١٩١٧ لم يكن أحد يعرف جميع حدود العراق على وجه الدقة حيث لم تكن الحدود معروفة ومحددة ومتفق عليها في أكثر من مكان آنذاك، وهذا ما تسبب لاحقاً في نشوء عدد من المشاكل الحدودية بين العراق والدول المجاورة وظهور الخلافات في تحديد مصير وتابعية بعض المناطق ومن ذلك مشكلة الموصل وبير الزور وشط العرب وزين القوس وبيزفول والكويت وغيرها مما استدعى توقيع اتفاقات دولية لتقرير حدود العراق في أكثر من مكان... واستناداً إلى ذلك الوضع الهش وغير المحدد دولياً وجغرافياً الذي أعقب إخراج القوات التركية من العراق فقد رأت بريطانيا أن ترفع (تمد) الحدود العراقية في الشمال إلى أعلى أي باتجاه تركيا لإدخال أكبر مساحة من الجبال والقرى التي كان يسكنها الآثوريون إضافة إلى المناطق الآثورية في العراق ومحاولة ضم مساحات شاغرة تقع في شمال دهوك والعمادية والجبال الشمالية لإسكان

---

٨٩. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص١٤٤، مطبعة العرفان بصيدا، سوريا، ١٩٣٩م.

الآثوريين المشتتين الذين لم تكن أوطانهم في إيران، وأصدرت الحكومة البريطانية بياناً بذلك[٩٠] إلا أنها اشترطت في ذلك البيان أن تتعهد الحكومة العراقية بتنفيذ ما يلي:

١) أن تملّك الحكومة العراقية الأراضي الشاغرة المذكورة أعلاه للآثوريين بدون ثمن وبشروط مناسبة.

٢) أن تمنح الحكومة العراقية للآثوريين الذين سيتم إسكانهم بهذه الطريقة شيئاً كثيراً من الحرية في إدارة شؤونهم المحلية إذا تم أخذ تلك المناطق من الحكومة التركية.

وقد وافقت الحكومة العراقية على تنفيذ الشرطين الآنفين.

١١- لم تستطع بريطانيا تأمين الأراضي والمناطق التي فكرت بإضافتها إلى العراق لإسكان الآثوريين فتعرقل مشروع إسكان الآثوريين خصوصاً وأن الحكومة العراقية لم تكن متحمسة عموماً لموضوع الآثوريين بل وتشكك بولائهم أو إخلاصهم للعراق، ولا يستبعد أن تكون الحكومة آنذاك متحسسة من اندفاع البريطانيين في دعم وإسناد الآثوريين خصوصاً في جو الحماس الوطني المتصاعد لدى العراقيين ضد الإنكليز في ذلك الوقت.

أما عجز البريطانيين عن ضم تلك المناطق والأراضي إلى العراق في ذلك الوقت بعد إعطائهم الوعود بذلك فهو أمر مثير للشك والريبة، فإذا أضفنا هذا الموقف التراجعي إلى المواقف الأخرى اللاحقة التي ظهر فيها بوضوح تقاعس البريطانيين عن نصرة الآثوريين مثل تخصيص طائرة لنقل المارشمعون إلى قبرص بعد إسقاط الحكومة العراقية الجنسية عنه بدلاً من إبلاغ الحكومة العراقية بضرورة الكف عن هذا الإجراء ضد القائد الآثوري الشهير، وكذلك موافقة بريطانيا في عصبة الأمم على قرار الحكومة العراقية طرد الآثوريين من العراق...

نقول إذا أضفنا هذه المواقف فإن ذلك يدفع للاعتقاد بأن أمراً ما قد حصل داخل بريطانيا قلّص من اندفاع الإنكليز في تأييد الآثوريين والعطف عليهم، ولا نستطيع التكهن في تفاصيل ذلك دون بحث موثّق. لكن المعروف أن اليهود والإسرائيليين

---

٩٠. نص البيان موجود في الجزء الثالث من كتاب تاريخ الوزارات العراقية للأستاذ عبد الرزاق الحسني، ص١٤٦ – ١٤٧، مطبعة العرفان، صيدا، سوريا، ١٩٣٩.

يكرهون الآشوريين ويحتفظون عنهم بذكريات عدائية سلبية وفق ما تنطق به نصوص التوراة على الأقل...

١٢- بتاريخ الاول من تشرين الأول ١٩٢٤ قرر مجلس عصبة الأمم أن يتولى المجلس بنفسه تعيين الحدود بين تركيا والعراق ونظراً لأن المنطقة المتنازع عليها ستصبح تابعة إلى دولة إسلامية النزعة فقد طالب القرار بضرورة اتخاذ التدابير لإرضاء رغائب الأقليات ولا سيما المسيحيون واليهود واليزيديون، أما بالنسبة للآثوريين فقد طالب القرار بمنحهم «بعض الحكم الذاتي وأن يعترف بحقوقهم في تعيين موظفين منهم ويكتفي بأخذ جزية منهم تدفع بواسطة بطاركتهم».

١٣- بعد توقيع المعاهدة - العراقية الإنكليزية - التركية في الخامس من حزيران ١٩٢٦ أصدر الأتراك عفواً عاماً في تركيا لكنهم استثنوا الآثوريين من ذلك العفو وأبلغوا الحكومة العراقية بضرورة إبعاد الآثوريين عن الحدود المتاخمة لتركيا، ثم طردوا ما لديهم من الآثوريين فتوجب على الحكومة العراقية والإنكليزية التفكير المشترك بتوزيعهم على الأقضية المتفرقة وتم إسكانهم في المناطق الخالية التابعة للدولة العراقية.

١٤- ويبدو لنا من خلال النصوص والمراسلات والقرارات التي وصلتنا من تلك الأيام أن العراق وتركيا وإنكلترا كانوا حائرين في كيفية إيجاد مكان لإسكان الآثوريين ويحاولون إيجاد مساحات فارغة بين الجبال والأقضية والقرى، لتوزيعهم وإسكانهم فيها...!

إنها سخرية الاقدار حقاً أن لا يجد الآثوريون مكاناً يسكنون فيه في العراق، وهم أحفاد تلك الإمبراطورية العظيمة التي ملكت وحكمت الشرق بتكمله من بلاد مصر وحتى بحر قزوين لعدة قرون.

فكيف يمكن لسهول نينوى وهضابها الواسعة الرحيبة أن تضيق بأحفاد الأشوريين الذين حملوا قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة اسم نينوى العظيمة إلى أقصى بلدان وشعوب الأرض خلال انتصاراتهم العسكرية المدوّية، فهل يعقل أن لا يجد أحفاد سنحاريب وأسرحدون وآشوربانيبال مكاناً يئويهم في العراق؟ فيتم اجتثاثهم ويطردوا إلى أقصى بلدان الأرض؟

إنه الحقد والعنصرية ونزعة الاجتثاث والتسلط العقائدي والكراهية المستحكمة في

النفوس.. فلا يمكن لبلاد أن تضيق بأهلها (ولكن أخلاق الرجال تضيق)[٩١].

ولعل أكثر ما يؤلمنا أننا لم نعثر على رأيٍ واحد نطق به أحد الوزراء أو المسؤولين تلك الحكومة عام ١٩٣٣ نادى بالتسامح وضرورة تكريم الآثوريين وتقديرهم و الضغط عليهم أو مضايقتهم باعتبارهم سكان البلاد الأصليين قبل أن تظهر الديا الكبرى... بل على العكس فإن الاطلاع على المراسلات الكثيرة التي جرت بين ر الوزراء العراقي والملك فيصل الأول الذي كان يزور أوروبا للعلاج ومطالبته المتكررة الوزارة بعدم الضغط على الآثوريين وعدم اعتقال قادتهم، إن الاطلاع على المراسلات المشحونة باللجاجة تثير في النفس الغضب والاشمئزاز من مواقف الو والوزراء حول هذا الموضوع. إن اللغة والألفاظ والأساليب التي كان يستخد المسؤولون في الحكومة في قضية الآثوريين كانت مهينة وتنضح بالاستفزاز والكرا ولا يمكن لأحد اليوم أن ينكر بأن تلك المراسلات والآراء المتشددة قد تحولت إلى . من تاريخ العراق ووثائقه الرسمية صاغها وكتبها رجل تبين فيما بعد بأنه نازي ال هتلري الميول تحول إلى لاجئ في ألمانيا وعند سقوط النازية لجأ إلى السعودية.

بدأت الأمور تتوتر وصارت الحكومة العراقية تستخدم الألفاظ والعبارات القا ضد الآثوريين وصار وصف الأحداث أكثر انحيازاً ولهجة التحريض أكثر وضوحاً.

١٥- إن الأمر الذي رفع وتيرة التأزم بين الحكومة العراقية /حكومة الكيلاني الأو وبين الآثوريين هو تحفّظ الآثوريين على دخول العراق في عضوية عصبة الأمم ذلك الوقت، ومن خلال الوثائق يبدو أن الآثوريين لم يكونوا راغبين بقبول العراق عضوية عصبة الأمم رغم أن بريطانيا هي التي رشحت العراق للدخول في عض عصبة الأمم قبل تنفيذ الوعود التي أعطتها لهم بريطانيا ووافق عليها العراق و الوعود المتعلقة بالإسكان ومنحهم الحكم الذاتي ومراعاة ظروفهم القومية الخا فحرروا الاحتجاجات إلى ممثلي الحكومة البريطانية، خصوصاً بعد نشر ا المعاهدة بين بريطانيا والعراق والتي لا تحتوي على أي تعبير يشير إلى حـ الأقليات أو حمايتهم، كما أن عمليات الإسكان التي وعدوا بها بقيت معلقة يحصل فيها شيء جدي يذكر.

---

٩١. هذا النص هو الشطر الثاني لبيت شعر شهير لعمرو بن الأهتم التميمي والبيت هو:

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها   ولكن أخلاق الرجال تضيق

١٦- طلبت وزارة الداخلية العراقية من المارشمعون الرئيس الروحي للطائفة الآثورية آنذاك القدوم إلى بغداد تحت مبرر المذاكرة في موضوع إسكان الآثوريين الذي سبق الحديث فيه كثيراً وعند وصوله إلى بغداد سلمه وزير الداخلية كتاباً تفصيلياً مطولاً صادراً باسم الحكومة يتضمن مجموعة من التحذيرات والأوامر ومن أهمها: أن الحكومة تعترف به كرئيس روحي للطائفة الآشورية ولا تعترف له بأية سلطة زمنية (ويبدو أن الرئيس الديني عند الآثوريين يجمع السلطة الروحية والزمنية منذ قرون عديدة) كما يتضمن التبليغ أن الحكومة تبحث عن مورد مالي للسيد مارشمعون ولا تنوي قطع المخصصات الشهرية التي تدفع له، كما أشار الكتاب أن مواقف المارشمعون غير إيجابية وغير مساعدة حسب منطوق بعض التقارير، وطلب منه التوقيع على ضمان تحريري بأن لا يقوم بأي عمل يجعل مهمة الحكومة ومهمة مندوب عصبة الأمم صعبة، ويتعهد بأن يكون أحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم وتم تسليمه نسخة مكتوبة من التعهد الذي يتوجب عليه توقيعه.. ونظراً لأهمية هذا التبليغ الاستفزازي الذي كانت له تداعيات خطيرة لاحقة كما سنرى نعرض للقارئ النص الكامل لذلك التبليغ:

(إني المارشمعون قد اطلعت على كتاب معاليكم المرقم س ١١٠٤ والمؤرخ في ٢٨ مايس ٣٢ وقبلت بجميع ما ورد فيه وها أنا اتعهد بأنني سوف لا أقوم بأي عمل من شأنه أن يعرقل مهمة الميجر تومسن والحكومة العراقية وذلك فيما يتعلق بمشروع الإسكان وأن أكون على الدوام وبكل الوسائل كأحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم)[٩٢].

وفي كل الأحوال لم يكن متوقعاً من قائد ديني سياسي يعلن الانتساب إلى آشور بانيبال أن يوقع مثل هذا التعهد المهين.

وبالفعل فقد رفض المارشمعون توقيع ذلك التعهد، وأجاب وزير الداخلية برسالة مطولة شرح فيها كل شيء بلغة راقية وضح فيها موقفه وموقف الشعب الآثوري والبطريكية تضمنت الكثير من الصدق والصراحة وروح الافتخار وقد وردت في الفقرات الأخيرة من رسالته لوزير الداخلية العبارات التالية «فبموجب الظروف المتقدمة إني آسف جداً أن أقول بأنه يستحيل عليّ العمل بأمركم في التوقيع على الوعد

٩٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣، ص١٥٥، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣٩.

التحريري الذي أملاه معاليكم...»[٩٣].

نتيجة لذلك الجواب منعت الحكومة المارشمعون من مغادرة بغداد وفرضت عليه الإقامة الجبرية إلا إذا أعطى التعهد.

١٧- سافر الملك فيصل الأول إلى أوروبا في ذات اليوم الذي اتخذت فيه وزارة الداخلية قرارها بمنع المارشمعون من مغادرة العاصمة وفرض الإقامة عليه في بغداد.

وعند وصوله إلى أوروبا اصطدم بالضجة الإعلامية والصحفية المنددة بحجز المارشمعون ومنعه من مغادرة بغداد فبدأت سلسلة من الرسائل والبرقيات المتبادلة بين الملك ورئيس الوزراء (رشيد عالي الگيلاني) وهي رسائل كثيرة ومملة كان الملك يطلب فيها (كلها تقريباً) الكف عن مضايقة المارشمعون وإطلاق سراحه وانتهاج التعقل والحكمة في حل قضية الآثوريين، ولا يسعنا ذكرها هنا غير أن أبرز ما في تلك الرسائل هو تعنت الحكومة ورفضها الصريح الانصياع لأوامر الملك وتوجيهاته والإصرار على تصعيد الموقف والإجراءات ضد الآثوريين ورفض إطلاق سراح المارشمعون.

استمرت الحكومة العراقية في تصرفاتها التصعيدية المتشددة ولم تستجب لطلبات الملك فيصل الموجود في أوروبا بتهدئة الأمور مع الآثوريين فحدثت مشاكل واضطرابات وتحديات واجتماعات وتهديدات يطول شرحها، وبدأت بوادر التمرد والثورة وعصيان الأوامر بالظهور كما بدأت أخبار ولغة السلاح والصدامات تنتشر في مناطق الآثوريين وسوف نستعرض أبرز الأحداث المؤسفة والدموية التي حصلت في تلك التطورات المتصاعدة باختصار مقتضب شديد:

أ- مجزرة قرية سميّل:

خلال سير العمليات العسكرية التي تولاها الجيش للقضاء على تحرك الآثوريين واحتجاجاتهم حصلت حادثة دموية مفجعة في قرية سميّل، وقد تناقضت الأخبار التي وصفت تلك المجزرة، فتقارير الحكومة، على لسان وزير الداخلية حكمت سليمان الذي تواجد في الموصل تحاول التقليل من أهمية الواقعة وتذكر بأن الجيش لم يشترك في هذه الحادثة لأنه لم يكن موجوداً هناك وأن المعارك جرت بين كتلة الآثوريين والعشائر

---

٩٣. نفس المصدر، ص١٥٦.

المحتشدة الغاضبة من تصرفات الآثوريين كما تذكر رواية الحكومة، ورغم ذلك فإن عدد القتلى الذين ذكرهم تقرير وزير الداخلية هو سقوط ٣٠٥ ثلاثمائة وخمسة قتلى من الآثوريين وقد أكد تقرير مخفر سميّل المرقم ٤٧٠ والمؤرخ ١٩٣٣/٨/١٤ إن المصادمة أسفرت عن قتل ٢٥ من العشائر و ٣٠٥ وثلاثمائة وخمسة أشخاص من العصاة (كما سماهم تقرير الشرطة وأن قوة المخفر طردت العشائر من القرية يساعدها الجيش[٩٤] بينما ذكر وزير الداخلية الوارد آنفاً بأن الجيش لم يتدخل في الحادث لأنه غير موجود، وقد أشار بيان وزير الداخلية «أن العشائر شرعت عقب المصادمة بالنهب والسلب»[٩٥] ويمكننا الاستنتاج من خلال الإشارات العابرة بأن قرية سميل تعرضت إلى مجزرة دموية أعقبها عمليات نهب وسلب للدور والبيوت.

ب- مجزرة قتل الأسرى الآثوريين:

اتهمت الصحف الاوروبية الجيش العراقي بقتل الأسرى من الآثوريين الذي تم اعتقالهم بعد الصدامات العسكرية وقدرت عدد القتلى بأربعة آلاف قتيل بينما قدرت الحكومة بأن عددهم لا يتجاوز الألف في أكثر تقدير أما خسائر الجيش فكانت ثلاثة ضباط و ٢٤ جندياً.

إن المعلومات التي وردت في تقرير وزير الداخلية الموجود في الموصل أنذاك كانت مرتبكة ومتناقضة وفي سطورها غموض مريب تذكر من ذلك النص التالي «عادت بعض دوريات الجيش إلى اتجاهات مختلفة ومن الجملة الملازم عادل نجم الدين الذي كان يصحب بعض الآثوريين لاستجوابهم، وبما أن وصولهم إلى المعسكر صادف يوم ١٢ آب أي خلال مهلة الستين ساعة التي أعلنتها الحكومة للعصاة فإن الجيش لم ير مبرراً للاحتفاظ بهؤلاء العصاة أو إطالة الكلام معهم حذراً من أن يرتابوا من صدق الحكومة فأطلق سراحهم جميعاً ولم يبق لدى الجيش أياً كان منهم، أما فقدانهم إلى اليوم فليس بالدليل على كونهم قد قتلوا من قبل الجيش كما يقال»[٩٦].

ومن خلال هذا النص آنف الذكر يبدو أن الأسرى قد اختفوا ولم يظهر أحد منهم للوجود فكيف يمكن تبرير ذلك بهذه البساطة؟ إن النص يثير الشك والريبة والغموض.

---

٩٤. نفس المصدر، ص١٧٨.

٩٥. نفس المصدر، ص١٧٧.

٩٦. نفس المصدر، ص١٧٨.

ج- عبور مئات المقاتلين الآثوريين إلى سوريا:

بتاريخ ٢١ تموز ١٩٣٣ عبر الحدود العراقية إلى سوريا حوالي ١٣٥٠ ألف وثلاثمائة وخمسوناً آثورياً واتهمت الحكومة العراقية المارشمعون بأنه هو الذي أصدر لهم الأوامر بذلك وأنه أقنعهم بأن السلطات الفرنسية الحاكمة في سوريا ستعيلهم... وبعد مداولات قرر مجلس الوزراء العراقي عدم السماح لأي من النازحين بالعودة إلى العراق.

وجرت مناوشات عسكرية بين المسلحين الآثوريين وقوات الجيش المتواجدة قرب نهر دجلة خلال عبورهم إلى سوريا وقد عاد قسم منهم فواصلت وحدات الجيش تعقبهم...!

د- إسقاط الجنسية العراقية عن المارشمعون

قررت الحكومة العراقية بعد تصاعد الحوادث الدامية إسقاط الجنسية العراقية عن المارشمعون وخمسة آخرين بينهم والده، وقرر وزير الداخلية إبعادهم عن العراق، وكان المذكورون يقيمون في دار جمعية الشباب المسيحيين في الباب الشرقي ببغداد، وخلال نقلهم من الدار جرى إطلاق نار بين الشرطة واثنين من الآثوريين.

جهزت القوة الجوية البريطانية طائرة لنقل المارشمعون وأتباعه الخمسة إلى خارج العراق، وفي ١٨ آب ١٩٣٣ نقلتهم الطائرة إلى قبرص.

هـ- خمسة بيانات حكومية:

منذ بدء العمليات العسكرية القتالية التي تولاها الجيش ضد الآثوريين في منتصف عام ١٩٣٣ صدرت خمسة بيانات حكومية تشرح مجريات الوقائع والأحداث على الأرض وهي مشحونة بالتهديد والتهجم على الآثوريين وتصفهم بالعصاة والمخربين والمتمردين وتعدد انتصارات الجيش ضد أولئك الفقراء المساكين في القرى والبلدان البائسة، كما تتضمن عبارات عدوانية استعلائية مثل /تأديب العصاة المتمردين/ و/لحمل المتمردين على الطاعة/ و /العصاة الآثوريين/...الخ

إن من يطلع على نصوص تلك البيانات يتأكد من وجود نزعة الاستعلاء والرغبة في الاجتثاث، ومن أجل إعطاء القارئ صورة مقربة ودقيقة عن طبيعة تلك البيانات التي صدرت عام ١٩٣٣ ولهجتها وأسلوب الخطاب فيها ننقل مقطعاً من البيان الرابع من تلك البيانات نصاً:

«إلى العصاة الآثوريين تعلن الحكومة بهذا أنها:

١- تمهلكم الحكومة ٦٠ ساعة تبتدئ من الساعة ١٢,٠٠ أي بعد ظهر السبت المصادف ١١ من شهر آب الحالي[٩٧] لتعرضوا خلال هذه المدة دخالتكم بشرط تسليم سلاحكم إلى أقرب مركز حكومي أو المعسكرات العسكرية أو الشرطة.

٢- ستتوقف إجراءات قوات الدولة التأديبية ضدكم خلال الـ ٦٠ ساعة المارة الذكر.

٣- إذا فاتت هذه المدة ولم تعرضوا خلالها الخضوع والطاعة وتسلموا أسلحتكم إلى السلطات المذكورة في الفقرة الأولى فسوف تستأنف قوات الدولة مطاردتكم حتماً وتنكل بكم أشد تنكيل.

٤- فانتهزوا هذه الفرصة الثمينة واقبلوا النصيحة لكي لا يحل بكم الندم.» باسم الحكومة العراقية و. متصرف لواء الموصل ونود أن نلفت انتباه القارئ إلى العبارات المهينة والاستعلائية الواردة في هذا المقطع القصير مثل:

عبارة /لتعرضوا خلال هذه المدة دخالتكم/ وكلمة دخالة هي أن يقول شخص لآخر أنا دخيلك أي تحت رحمتك وحمايتك.

وعبارة: ولم تعرضوا خلالها الخضوع والطاعة.

وعبارة: مطاردتكم

وعبارة: وتنكل بكم أشد تنكيل.

إن تلك البيانات التي صدرت ضد الآثوريين عام ١٩٣٣ تكاد تكون نسخة طبق الأصل عن البيانات التي أصدرتها الحكومة العراقية بعد ثلاثين عاماً بالضبط أي في عام ١٩٦٣ ضد الأكراد هذه المرة ووصفتهم بذات الأوصاف.

وهكذا تمر السنين وتتعاقب الأيام وتتغير الحكومات وتتبدل أسماء المسؤولين في العراق لكن منهج الاجتثاث والتسلط العقائدي والاستعلاء والقسوة يبقى ثابتاً مستمراً، في حين أن هذا المنهج هو الذي يجب أن يتغيّر ويزول ويمحى من بلاد العراق.

و- قرار طرد الآثوريين من العراق:

في نهاية هذه المأساة التي خلفها التعنت والتشدد والرغبة في الاجتثاث والتسلط

٩٧. المقصود عام ١٩٣٣ طبعاً.

العقائدي والهيمنة الدينية والعنصرية التي نفذتها الحكومة العراقية في تلك الأيام، وبعد أن تخضبت المدن والقرى والمناطق الآشورية بالدماء، وبعد قتل الآلاف من الآثوريين (وهم في الأصل الآشوريون الساميون سكان العراق الأصليين) وبعد أن اهتز العالم بالدعاية السيئة ضد العراق. شكلت الحكومة العراقية وفداً رسمياً للتفاوض مع عصبة الأمم بشأن قضية الآثوريين وكان الوفد برئاسة ياسين الهاشمي (وزير المالية) آنذاك وعضوية كل من نوري السعيد (وزير الخارجية) وأحد الضباط كملحق عسكري.

وكان الوفد الحكومي يحمل إلى عصبة الأمم رأياً وقراراً اجتثاثياً فضائحياً مخزياً وغير مسبوق بحق الشعب الآثوري ونعتقد أن هذا الوفد هو الذي وجه الضربة القاضية لمصير الآثوريين في العراق وأنجز اجتثاثهم واقعياً وقانونياً.

ونعتذر من القارئ لأننا سنضطر من أجل أن تكون الأمور واضحة ومفهومة في هذا الموضوع الشائك أن نقتبس نصوصاً مطولة مما كتب في تلك الأيام لعل ذلك يساعدنا على استجلاء صورة الموقف، لننظر في هذا النص «وقد سافر الوفد المذكور إلى جنيف في ٢٢ أيلول ١٩٣٣ وعاد إلى بغداد في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٣ وكانت وجهة نظر الحكومة العراقية التي بسطها الوفد للعصبة أن التياريّين[98] يقسمون إلى قسمين:

الذين بقوا على ولائهم إلى السلطة واحترامهم لقوانينها فهؤلاء يبقون في العراق ويعتبرون كعراقيين لهم ما لهؤلاء من حقوق وعليهم ما على هؤلاء من واجبات. أما الذين أساؤوا إلى البلاد رغم إحساساتها المستمر لهم فلا بد من إيجاد مأوى لهم في خارج العراق، وزاد الوفد على ذلك أن الحكومة العراقية مستعدة لتقديم المساعدات المقتضية لتسفير القسم الثاني بقدر ما تسمح ماليتها»[99].

وهذا يعني أن الآشوري لكي يكون عراقياً فعليه أن يوالي الحكومة أما إذا عارضها فهو غير عراقي..!! وعليه أن يجد له مكاناً يعيش فيه خارج العراق.

إن رائحة الاجتثاث الكريهة تزكم الأنوف في هذه الواقعة التاريخية المتصلة بمصير

---

٩٨. لاحظنا أن كلمة التياريين تستخدمها الحكومة العراقية كثيراً في مراسلاتها بدلاً من الآثوريين وربما ذلك من أجل التقليل من حجمهم لأن التياريين كما يبدو هم جزء من الشعب الآثوري وليسوا كل الآشوريين.

٩٩. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء ٣، ص١٨٠، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٣٩

شعب عريق هو الشعب الآشوري السامي في العراق.

واستكمالاً لذلك الموقف المخزي الذي طرحه الوفد العراقي في عصبة الأمم بشأن الشعب الآشوري فقد خضعت عصبة الأمم لرأي الحكومة العراقية وهنا نضع ألف علامة استفهام على هذا الموقف ونطالب المؤرخين والمفكرين العراقيين البحث في خفاياه وأسبابه.

فبدلاً من رفض أو إدانة ذلك الرأي العنصري المتعصب الذي قدمته الحكومة العراقية فقد قررت تشكيل لجنة دولية لتأمين إسكان الآثوريين الذين سينزحون إلى خارج العراق، لننظر في هذا النص

«وقد قررت العصبة في ١٣ تشرين الأول ١٩٣٣ تأليف لجنة من ممثلي إنكلترا وفرنسا وإيتاليا[١٠٠] والدانمارك والمكسيك لتأمين إسكان الذين سينزحون إلى خارج العراق فتقرر في بادئ الأمر إسكانهم في البرازيل ولكن سرعان ما اعتذرت حكومة البرازيل عن قبولهم ثم صارت الحكومات تعتذر عن قبولهم بالتعاقب...»[١٠١]

ولا نعرف على وجه الدقة الأسباب التي دفعت الدول الغربية في عصبة الأمم لتأييد وتشجيع القرار الدكتاتوري الشوفيني بترحيل الآثوريين من العراق، وهو القرار الذي يعني اجتثاثهم من العراق.

إن الشكوك وعلامات الاستفهام التي تكتنف هذا الموضوع – كما نرى – لا يمكن تغطيتها ببضعة سطور في هذه العجالة العابرة التي وردت عرضاً في بحثنا عن الاجتثاث في العراق بل تحتاج إلى بحث مستقل ودراسة مقارنة موثقة، وإلى تفتيش بين السطور لالتقاط المؤثرات والتدخلات الدينية والسياسية في هذا الموضوع.

وهنا نجد أنفسنا مدفوعين لكي نقول: لقد عوقب أحفاد الآشوريين الذين حاصروا السامرة عاصمة إسرائيل عام ٧٣٢ قبل الميلاد واحتلوها فطردوا من العراق وتم اجتثاثهم من وادي الرافدين بقرار شوفيني أصدرته الحكومة العراقية عام ١٩٣٣[١٠٢].

واليوم وبعد سقوط الدكتاتورية وقيام نظام ديمقراطي برلماني فإنه يتوجب اتخاذ

١٠٠. ايتاليا والمقصود إيطاليا وقد نقلناها كما وردت في النص تماماً.

١٠١. نفس المصدر السابق، ص. ١٨٠

١٠٢. تفيد المعلومات بوجود أكثر من مائتي ألف آشوري في الولايات المتحدة كان آباؤهم قد تم اجتثاثهم وطردهم من العراق.

مجموعة من القرارات والخطوات الجديّة لإعادة إنصاف وتعويض هذا الشعب العريق، وأول تلك الخطوات – كما نعتقد – تشكيل لجنة استراتيجية كبيرة وموسعة تضم سياسيين وإداريين ومؤرخين ومفكرين لإعادة دراسة ما يتوجب اتخاذه لتكريم الشعب الآشوري العظيم في العراق...

١٢

فكرة اجتثاث الجنس الكردي في العراق

- المشروع الافتراضي -

حدثنا السيد ف.ح وهو قيادي بعثي قديم ومن أصدقاء الرئيس صدام حسين المقربين والموثوقين في أعوام السبعينات وكان واحداً من صانعي القرار الأساسيين في النظام بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ (ونمتنع عن إعطاء المزيد من التفاصيل عن شخصيته لأنه ما زال يرفض الإعلان عن الأسرار التي يعرفها في مواضع مختلفة وهي في غاية الأهمية والخطورة) حيث يقول:

طرح صدام حسين في أحد الاجتماعات السرية المغلقة التي تقتصر على عدد محدود جداً من القياديين الأساسيين المخولين في النظام -(وكان المتحدث حاضراً ذلك الاجتماع)-فكرة مخيفة صاغها بأسلوب خاص وكأنه يقصد اختبار رد الفعل الانعكاسي والنفسي لدى المجتمعين عن هذه الفكرة ومدى تقبلهم لمضمونها وشرعيتها ومسوغاتها السياسية أو الأخلاقية أو الدينية أو الإنسانية.

وملخص الفكرة ومضمونها باختصار هو ما يتعلق في كيفية إبادة الأكراد في عموم العراق كجنس بشري وكقوم. وليس القضاء على السياسيين المعارضين الأكراد أو الحزبيين الأكراد المناهضين للنظام ولم يجرِ ذلك الحديث في ظروف عسكرية أو قتالية أو تعبوية معينة أو ضاغطة بل كان الحديث والبحث يتعلق بإحدى المواد الكيماوية التي تسبب العقم الأكيد عند الرجال حتى لو أخذت بصورة تدريجية أو على مديات بطيئة وطويلة آجلة من الزمن، وكان السؤال يدور ماذا يمكن أن يحدث لو وضعت هذه المادة من قبل الدولة وبصورة رسمية وبشكل متواصل وعلى مديات طويلة في جميع خزانات مياه الشرب في كافة مدن كردستان العراق وذلك من خلال خلط هذه المادة - دفعاً للشك والريبة - مع المواد الأخرى الضرورية المفيدة التي تضاف روتينياً إلى مياه

الشرب في المدن لتنقيتها وتعقيمها، ثم كم جيل كردي يجب أن يتعرض لهذه العملية البطيئة لينقطع النسل والذريّة نهائياً وتدريجياً في كردستان وكم يحتاج من السنين ليتم إنجاز هذه العملية البطيئة التدريجية، وكم هو العدد الإجمالي التقريبي للضحايا الذين كان يتوجب أن يسقطوا ليتم تنفيذها على المدى الطويل؟ وما هي العوامل والمعوقات التي يمكن أن تعرقل نجاح أو تطبيق هذه العملية - العيون والينابيع والجداول الجارية التي يشرب منها معظم سكان الريف ولا يشربون من حنفيات المدن... الخ مع حسابات جدولية معقدة في النسبة والتناسب عن نتائج كل مرحلة من مراحل التطبيق.

ولم يخبرنا هذا الشخص عن مصير هذه الفكرة المخيفة أو عن نهايتها وماذا جرى بخصوص تطبيقها بعد ذلك وما هو القرار النهائي بشأنها، ورغم أن هذه الفكرة الجهنمية الشوفينية تثير الرعب حتى عند مجرد التفكير فيها أو تذكرها إلا أنها تمثل في جانب من جوانبها الشكل الأعلى والأخطر والأسوأ من أشكال الاجتثاث القومي والتسلط العقائدي الشوفيني، كما يعطينا فكرة عن الحد والمستوى الذي يمكن أن تسير فيه أو تصل إليه الدكتاتوريات العقائدية في تطبيق منهج الاجتثاث التصفوي.

والسؤال هنا يمكن أن يُطرح كذلك: من هم /القوم/ أو الجنس الآخر من العراقيين الذين فكرت الدكتاتورية بإبادتهم بعد الانتهاء من الأكراد...؟ إذا افترضنا أن النظام باشر فعلاً بتنفيذ ذلك الرعب التصفوي...!!؟

إن عملية الاجتثاث التصفوي هي المتلازمة الإجبارية مع عملية التسلط العقائدي في جميع مراحل التاريخ.

ولم تكن محاولات اجتثاث الأكراد في العراق جديدة على الشعب الكردي فقد سبق أن قامت بعض الحكومات العراقية في العهد الملكي خلال الخمسينيات من القرن العشرين بنقل الآلاف من العوائل الكردية إلى جنوب العراق وإجبارهم قسراً على الإقامة في ريف بعض المحافظات الجنوبية وكانت تلك الإجراءات الاجتثاثية تهدف إلى توزيعهم وتشتيتهم وإذابتهم في الإطار الاجتماعي لشعب الجنوب أو على الأقل (وفق ما يتمنى ويأمل رجال الحكومة آنذاك) أن يحصل التنافر والمنافسة والكراهية والبغضاء بينهم وبين أهل الجنوب بسبب المكان والسكن والمنافسة في أبواب المعيشة والرزق وغيرها من الأمور الحياتية إلا أن النتيجة كانت مفاجئة وغريبة ومدهشة وغير

متوقعة بل كانت صادمة للمسؤولين في تلك الحكومات حيث احتضن أهل الجنوب أخوتهم المبعدين والمهجرين من الأكراد وأحبوهم وخالطوهم وتآلفوا معهم وشاركوهم بساطة العيش كما شاركوهم في المأكل والمشرب وقدموا لهم كل عون ومساعدة حياتية يومية ممكنة ورحبوا بهم بالرضا وطيب الخاطر فقامت بينهم صداقات حميمة وعلاقات من الأخوة والوفاء والمحبة كما حصل انسجام بين الطرفين غير محسوب وغير متوقع لدى رجال الحكم مما أغاظ السلطات الحكومية آنذاك وأفشل خططهم في زرع الفتنة والفرقة بين الطرفين وربما لا يزال البعض من الأكراد وأهل الجنوب من كبار السن الذين عاصروا تلك الأحداث القديمة من التهجير القسري والإقامة الإجبارية يتذكرون ما حصل في تلك الأيام.

١٣

عمليات الاجتثاث في القرن العشرين

وبداية القرن الواحد والعشرين

منعاً للتكرار فإننا نشير إلى القارئ بأن عمليات الاجتثاث التي تواصلت تباعاً في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين سترد مختصرة في الفصل الثاني خلال استعراضنا لأنظمة التسلط العقائدي التي قامت في القرن العشرين بعد سلسلة الانقلابات العسكرية وبالأخص بعد سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨ وسيطلع القارئ على الظروف والأحداث التي رافقت كل من:

- اجتثاث النظام الملكي للشيوعيين ١٩٤٨ - ١٩٥٨
- اجتثاث الشيوعيين لأتباع النظام الملكي وللبعثيين والقوميين والناصريين عام ١٩٥٨ - ١٩٦٣
- اجتثاث البعثيين للشيوعيين عام ١٩٦٣
- اجتثاث الناصريين للبعثيين والحرس القومي نهاية ١٩٦٣
- اجتثاث البعثيين /البكر وصدام/ للإسلاميين وجميع الآخرين من ١٩٦٨ م – ٢٠٠٣م

اجتثاث الإسلاميين للبعثيين عام ٢٠٠٣م

ضحايا الاجتثاث في العراق يشرّعون قانوناً للاجتثاث..!!

إذا أردنا أن نستعرض أسماء وعناوين الأطراف والأحزاب والجهات والطوائف والقوميات التي تعرضت للاجتثاث والتهميش والاضطهاد والعزل السياسي في العراق خلال عقود القرن العشرين على الأقل فإن بإمكاننا أن نعدد أسماء وعناوين الأطراف التالية:

- الشيوعيون العراقيون بكل أجنحتهم وانشقاقاتهم حيث تعرضوا إلى عمليات اجتثاث وسحق منذ أيام العهد الملكي.
- الملكيون – والمقصود هنا أتباع النظام الملكي ومؤيدوه من كل الطبقات – حيث تم اجتثاثهم بقسوة في عام ١٩٥٨ وما بعده.
- القوميون بكل أصنافهم والناصريون بكل فصائلهم، وكذلك البعثيون في جولتهم الأولى قبل أن يتولوا هم إجتثاث الآخرين في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٨.
- الأكراد بكل أحزابهم وتياراتهم وحركاتهم وتسمياتهم وقادتهم حيث تواصلت عمليات اجتثاثهم منذ الأربعينيات وحتى عام ٢٠٠٣م وعلى نحوٍ شبه متواصل.
- الشيعة بكل أجنحتهم تقريباً وبكل مستويات وألوان عمائمهم ابتداءاً من آيات الله إلى العمائم الصغيرة سواءً البيضاء منها أو السوداء، وكذلك الشيعة العلمانيون المدنيون الأفندية... حيث تم عزلهم عن الحكم منذ العشرينيات ثم توالت عمليات اجتثاثهم بأساليب مختلفة انتهت باجتثاثهم دموياً في الربع الأخير من القرن العشرين...
- التركمان واليزيديون والآشوريون والكلدان... الخ بكل وجودهم وفصائلهم عانوا من العزل والتهميش والاجتثاث السياسي أو الجسدي...

لقد تعرض كل أولئك وبالتناوب إلى الإبعاد والاضطهاد والعزل السياسي والإلغاء والتهميش في إطار نظرية الاجتثاث المدمرة في فترات مختلفة، وعلى مستويات مختلفة ولأسباب مختلفة... وهذه حقيقة تاريخية مؤكدة وثابتة ومعروفة في التاريخ العراقي الحديث، لا يمكن إنكارها بل تشكل جزءاً لا يتجزأً من ماضي وتاريخ وكفاح ونضال وتضحيات كل فئة من هذه الفئات والأحزاب آنفة الذكر...

والسؤال هنا..!

أليس ممثلو هذه الفئات جميعاً هم الذين صوتوا في البرلمان العراقي وأقروا قانوناً للاجتثاث في العراق بعد عام ٢٠٠٣م؟.

وبغض النظر عن الدواعي والأسباب، ورغم أن هذا القانون موجه لاجتثاث فئة واحدة وهم البعثيون بسبب دكتاتوريتهم واجتثاثهم للآخرين واضطهادهم للقوى والأحزاب الأخرى... إلا أن إقرار ذلك القانون الذي شرّع نظرية الاجتثاث كان خطوة خاطئة في

المسار الاستراتيجي العقائدي.

وإذا أردنا أن تسجل كلمة للتاريخ في هذا الشأن فبإمكاننا أن نقول:

إن الذين أقروا هذا القانون قد أدّوا التحية والاحترام لنظرية الاجتثاث الجهنمية التي سحقت وقطّعت أوصال رفاقهم وقادتهم ومناضليهم ومجاهديهم القدامى السابقين الذين سقطوا بالتعاقب تحت عجلات هذه النظرية الدكتاتورية الجهنمية خلال عقود القرن العشرين على الأقل...

إننا نؤمن بضرورة معاقبة جميع المجرمين والمرتكبين من أعضاء النظام السابق بكل شدة ودون تهاون عن الجرائم الشنيعة والمخزية التي نفذوها بحق الشعب العراقي على مدى ٣٥ خمسة وثلاثين عاماً من أجل حماية حقوق الشعب ومنع التطاول عليه في المستقبل من قبل أي جهة كانت، غير أن ما حصل يكاد يكون عكس ذلك تماماً فلم يحاسب رسمياً غير نفر قليل من كبار المسؤولين في النظام السابق بينما طمست وغابت آلاف الجرائم الأخرى التي اكتوى بها عشرات آلاف من المواطنين العراقيين البسطاء الأبرياء وجاءت عملية الاجتثاث ضد عموم البعثيين – دون تمييز لتطمس وتغطي جميع تلك الجرائم.

إنْ تشريع قانونٍ للاجتثاث /في الأمس أو اليوم أو غداً/ مهما كان وضد أيٍ كان وفي أي زمان كان/ هو خطأ استراتيجي وعقائدي ومبدأي من الجانب النظري والعلمي..

وحتى إذا كنت مضطراً لإشعال سيجارة لتدخّنها فلا يجوز أن تحرق المدينة كلها لتشعل سيجارتك!!!

إن مثل هذا الخطأ يمكن أن يحسب أو يدرج في إطار المرض السياسي المعروف الذي يمكن أن نسميه /خطأ التعرّف على حقيقة الأشياء/ وهو مرض سبق أن أصيبت به جميع الأطراف والأحزاب العراقية في علاقاتها مع بعضها حيث تندفع كل فئة في فترة من الفترات لمحاربة وتصفية الأطراف والفئات والجهات والأحزاب التي يفترض أن تكون صديقة وحليفة لها دون وعي منها ودون إدراك لتسلسل الأولويات ولمنطق الحقائق وبديهيات الأمور التي يتوجب حسابها ومراعاتها موضوعياً وتاريخياً. وقد لا تتمكن هذه الفئة من إدراك ذلك الخطأ الاستراتيجي (في التعرف على الحقيقة) إلا بعد فوات الأوان...

الفصل الثاني

دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق

محتويات الفصل:

- تعريف تاريخي مختصر
- الظهور المبكر لدكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق
- أثر الأساطير الإلهية في تكوين ثقافة الفرد العراقي
- خمس دكتاتوريات عقائدية في قرن واحد

الدكتاتورية الأولى: النظام الملكي الدستوري البرلماني يقيم نظام التسلط العقائدي عام ١٩٢١ – ١٩٥٨م.

الدكتاتورية الثانية: الشيوعيون وعبدالكريم قاسم يقيمون نظام التسلط العقائدي عام ١٩٥٨ – ١٩٦٣م

الدكتاتورية الثالثة: البعثيون والقوميون يقيمون نظام التسلط العقائدي عام ١٩٦٣م.

الدكتاتورية الرابعة: القوميون والناصريون يقيمون نظام التسلط العقائدي عام ١٩٦٣ – ١٩٦٨

الدكتاتورية الخامسة: البعثيون بقيادة البكر وصدام يقيمون نظام التسلط العقائدي ١٩٦٨م ٢٠٠٣م

- دكتاتوريات العقيدة الواحدة خربت سلوك الشعب العراقي
- نظام الفوضى الخلاقة في العراق بعد ٢٠٠٣م (نظام الطنطل).

الفصل الثاني

دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق

تعريف تاريخي مختصر:

أنظمة التسلط العقائدي أو ما يمكن تسميتها دكتاتوريات العقيدة الواحدة أو الرأي الواحد تعني ببساطة تلك الأنظمة التي تقيم سلطة سياسية استبدادية ترتكز على الإيمان بعقيدة أو نظرية فكرية أو وجهة نظر حياتية، أو دين أو طائفة أو قومية ويكون هدفها الأساسي هو نشر وفرض هذه العقيدة وتطبيقها على المجتمع بكل الوسائل بما في ذلك القوة القاهرة ووسائل الإرغام القهرية المتوفرة والمتاحة وفي مقدمتها الوسائل المادية للدولة والسلطة السياسية، وربما تقوم بتطبيق أو فرض تلك العقيدة بالوسائل العدوانية كالاحتلال أو التهجير الجماعي أو الإبادة الجماعية أو الاستعباد أو الاضطهاد والتنكيل او الاجتثاث أو العزل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ولعل أكثر الأنظمة الاستبدادية التي فرضتها الإمبراطوريات على الشعوب في التاريخ هي من هذا النوع الذي يبدو مسلحاً بعقيدة أو نظرية معينة مهما كانت (بغض النظر عن مضمون تلك العقيدة أو تكاملها أو صحتها أو خطئها).

وفي المظهر العام قد لا يختلف هذا النوع من أنظمة التسلط العقائدي ذات الهدف الفلسفي والنظري والتبشيري عن غيرها من الأنظمة الخالية من الأهداف العقائدية أو الفكرية أو النظرية أو الدينية... إلخ كالأنظمة الهادفة لبناء الدولة الفائقة في القوة العسكرية مثلاً والمعتمدة على إنجاز التوسع الجغرافي وتحقيق الأطماع المادية والاقتصادية والسيطرة على مراكز الثروات الطبيعية والاستراتيجية للدول الأخرى...

ولعل الإمبراطورية التي أنشأها الإسكندر المقدوني في القرن الرابع قبل الميلاد وكذلك الإمبراطورية التي أقامها المغول خلال احتلالهم لمعظم بلدان آسيا هي أقرب الأمثلة لهذا النوع من الأنظمة التي تخلو من النظرية العقائدية أو الفلسفية أو الدينية بل اعتمدت بالدرجة الأساسية على الرغبة في الحرب وقهر الشعوب ونهب خيراتها

وكنوزها، وعدم إصرارها على نشر أية عقيدة أو نظرية أو دين في البلدان التي احتلتها، ولعل الوصف الشخصي الذي يتركه التاريخ لأولئك القادة الأباطرة الذين احتلوا البلدان وأقاموا تلك الإمبراطوريات الدكتاتورية في عصور مختلفة يعطي فكرة عن المستوى الفكري والعقائدي البسيط والسطحي الذي ساد في تلك الإمبراطوريات، فالإسكندر المقدوني كان يوصف بأنه:

«كان شديد البأس شجاعاً كثير الرياضة الجسدية مهذب العقل، مولعاً بالحرب وقد استدعى أرسطوطاليس الفيلسوف الشهير ليعلمه فنشأ قوي العقل وكان راغباً كثيراً في قراءة أشعار هوميروس ولا سيما أخبار حرب طروادة»[١٠٣].

وهذا الوصف لا يكشف لنا عن أي توجه فكري أو عقائدي كان يلتزم به الإسكندر أو يسعى لنشره أو تطبيقه على الشعوب التي اجتاحها وقهرها واحتل بلدانها من اليونان وحتى الهند، والدليل الذي يؤكد ذلك أن إمبراطوريته الواسعة قد تفككت وتجزأت وتلاشت فور وفاته دون أن تترك اية نظرية أو فلسفة أو دين أو أية أهداف عقائدية يجاهد الدعاة أو المبشرين من أجل إنجازها أو نشرها من بعده.

أما جنگيز خان (زعيم قبائل المغول الوثنية)[١٠٤] والقائد المغولي الذي سحق بجيوشه الجرارة معظم بلدان آسيا فقد وصف نفسه في خطبة ألقاها حين فتح بخارى قائلاً «أنا آفة من الله أرسلت للناس قصاصاً على معاصيهم»[١٠٥].

وهذا الوصف لا يعطينا أيضاً أية فكرة عن عقيدة أو فلسفة هذا الإمبراطور ولو كان لديه أية عقيدة أو نظرية لما سمّى نفسه (آفة)...

«ولم يكن المغول والتتار يعتقدون بدين معين وليست لهم ملة واحدة فلكل امرئ منهم دينه وعقيدته ولذلك فقد اعتنقوا دين الإسلام والنصرانية والوثنية وظلت طائفة منهم على دين الآباء، أي لا دين لهم ولم تكن أية طائفة تدخل في الدين والتعصب له وهذا ما ميّزهم عن الأمم الأخرى»[١٠٦].

١٠٣ـ هارفي بورتر، موسوعة مختصر التاريخ القديم، ص٢٩٠، مكتبة مدبولي، مصر.

١٠٤ـ د. فيليب حتي، تاريخ العرب، ص٥٥٩، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت.

١٠٥ـ نفس المصدر السابق، ص٥٦٠.

١٠٦ـ منصور عبد الحكيم – جنگيزخان إمبراطور الشر وقاهر العالم، ص٦٥، دار الكتاب العربي، دمشق، القاهرة.

وعلى العموم فإن المغول قد تركوا الشعوب التي احتلوا بلدانها على ما هي عليه من عقائد وديانات وفلسفات بل أكثر من ذلك فإنهم اعتنقوا وذابوا في ديانات الشعوب التي قهروها واحتلوا بلدانها كما حصل لهم في البلدان الإسلامية حيث اعتنقوا الدين الإسلامي وتحولوا بعد فترات زمنية لاحقة إلى متحمسين أشداء لعقيدة هذا الدين الذي اعتنقوه...!

لذلك فإنه في ظل سيادة النوع الأول من أنظمة التسلط ونعني به دكتاتوريات العقيدة الواحدة خصوصاً في العصور القديمة لا تكون أفكار الإنسان وآراؤه وعقيدته وحريته وقناعاته هي المعرضة للسحق والإبادة والاجتثاث والزوال فحسب بل يكون الإنسان ذاته بوجوده وحياته ومعيشته وسلامته الفردية والجماعية هو المعرّض للتدمير والتلف والأذى والإبادة.

وإذا كان الإنسان في ظل الدكتاتوريات غير العقائدية (أي التي لا تمتلك نظرية أو عقيدة تريد فرضها على المجتمع) يمكنه أن ينجو من الموت والأذى وينقذ حياته من خلال تأييده للنظام المتسلط أو التنازل عن أمواله وممتلكاته أو ثروته ومقتنياته ويوهبها للحاكم أو لرجال الحكم المتسلطين على مصائر الناس بالقوة، فإن الإنسان في ظل الدكتوريات العقائدية (أي ذات العقيدة المفروضة بالأمر الواقع) لا يمكنه النجاة من الموت أو استحصال الأمان إلا عندما يعلن اعتناقه لعقيدة النظام المتسلط وولاءه للدين والمبادئ والشعارات التي يبشر بها هذا النظام، وهذا يتطلب تخليه عن كل ما كان يؤمن به ويعتنقه من دين أو عقيدة أو نظرية.

وفي بعض الأحيان لا يمكنه استحصال النجاة من الموت حتى عندما يتخلى عن معتقداته ويبدي استعداده لاعتناق عقيدة النظام المتسلط بالقوة والمدعوم بالجيش المسلح والقوى الأمنية ومصادر الثروة وهيمنة القوة السياسية.

وفي غير هذه الحالة – أي عدم تقديم الولاء وإعلان الموافقة المطلقة – فإن على الفرد أن يتحمل جميع العواقب التدميرية اللاحقة التي سيقررها النظام بحقه من قتل أو إبادة أو اجتثاث أو تدمير... الخ

أما إذا أخذ التسلط العقائدي شكل الإبادة العنصرية أو القومية فإن خلاص الفرد من الموت أو الفناء يصبح أمراً صعباً للغاية وربما أقرب إلى المستحيل لأن الإنسان قد يستطيع في ظرف من الظروف التخلي عن دينه أو رأيه أو اعتقاده والإعلان عن ذلك

ليكسب حياته ويتجنب الموت لكنه لا يستطيع تغيير قوميته أو انتمائه العنصري الذي اكتسبه عبر تسلسل وراثي يمتد لعشرات القرون دون أن يكون له إرادة فيه.

لذلك فإن هذا النوع من أنظمة التسلط العقائدي هو من أخطر أنواع الدكتاتوريات وأكثرها دموية في التاريخ، ولعل من سوء الحظ أن هذا النوع من الدكتاتوريات العقائدية قد ظهر وشاع وتواصل كثيراً في التاريخ العراقي وتسبب في شيوع وتواصل العنف الدموي في العراق، وأسس لثقافة قامت وما زالت تقوم على منهج الاستعلاء والتسلط والقهر والاستبداد والغلبة وحب الاستئثار والتفرد.

الظهور المبكر لدكتاتوريات العقيدة
الواحدة في العراق

إذا أردنا أن نسأل: ما هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور ونشوء وتواصل دكتاتوريات التسلط العقائدي في بلاد الرافدين بأسبقية زمنية مبكرة؟

أي لماذا سبقت بلاد الرافدين الكثير من بلدان العالم في ظهور هذا النوع من الأنظمة الدكتاتورية العدوانية ذات العقيدة الواحدة التي تقوم على فرض رأيها وتطبيق عقيدتها على المجتمع بقوة الإرغام القسري والحروب والتسلط وفرض الخوف والسيطرة واعتماد أساليب القهر والإبادة والتهجير والاجتثاث الجماعي؟

إننا نجد أن الجواب على ذلك يمكن أن يتحدد بما يلي:

أن السبب الرئيسي في ذلك هو الظهور المبكر للحضارة المدنية والإنسانية وتكوّن المجتمعات البشرية المنظمة والمستقرة والغنية في مراحل مبكرة وقديمة جداً من التاريخ في بلاد الرافدين مما استتبع وأدى إلى ظهور المعتقدات والأديان والفلسفات والنظريات والآراء والاجتهادات المتباينة والتفسيرات المختلفة لظواهر الحياة في أوساط تلك المجتمعات المستقرة وهذا استدعى على نحو ملحٌ قيام العقل البشري في تلك المراحل السحيقة في القدم بمحاولات لإيجاد الإجابة على مجموعة من الأسئلة البديهية والفطرية والابتدائية التي واجهته في شؤون الحياة والكون وظواهر الطبيعة مما اضطره في تلك الظروف الحياتية البدائية والمبهمة من التاريخ إلى ابتدا ع الفكر الأسطوري، وهو الفكر الذي نشأ بالأساس لتفسير وتبرير ظواهر الطبيعة الجبارة والعملاقة التي تحيط بحياة الإنسان وترافقه على نحو لصيق. وهذا بدوره قد أدى إلى ظهور مجموعة من المعتقدات والأديان والنظريات البدائية المتباينة في تلك المجتمعات حيث ظهرت الاساطير القديمة والملاحم الخرافية المطولة التي كتبها الإنسان في وادي الرافدين والتي آمن بها وخضع لتفسيراتها وأحكامها ما يقرب من ألفي عام من الزمان وهي القصص والروايات الخيالية التي وضعت نظريات تعدد الآلهة وفسرت

ظواهر الطبيعة على أنها مظاهر لتصارع الآلهة واختلافاتهم وتصادم الإرادات فيما بينهم كما تحدثت عن الملوك الآلهة والملوك الذين تحولوا إلى آلهة... الخ، لذلك وتبعاً لهذه الوقائع التاريخية المؤكدة بالشواهد الآثارية فإن التناقضات وبالتالي الصراعات ذات الطابع العقائدي والنظري والفكري قد نشأت وبدأت في عصور مبكرة جداً من تاريخ بلاد النهرين خصوصاً عندما حاولت كل حضارة من تلك الحضارات القديمة أن تجتهد على انفراد وبشكل مستقل لإعطاء تفسيرها الفلسفي والديني والفكري والنظري الخاص بها للحياة والوجود والخلق والموت وحركة الكون وظواهر الطبيعة وعلاقة الإنسان بكل ذلك، مما نتج عنه تواصل وتشعّب الخلافات والصراعات بين تلك الأديان والحضارات والممالك التي سعت وعملت على فترات مبكرة من تاريخ هذه البلاد لفرض إرادتها الواحدة وعقيدتها الدينية الواحدة وبالتالي رأيها الواحد على الآخرين وفرض سيطرتها وتسلطها على غيرها بواسطة القوة والإرغام وهو الأمر الذي تطلب لاحقاً إنشاء الممالك والإمبراطوريات والجيوش المنظمة والمسلحة التي فرضت وجودها وعقيدتها الواحدة على شعوب وسكان الممالك الأخرى تحت طائلة الحروب والاحتلال والإبادة والإلغاء والتهجير الجماعي للسكان والتي كانت تنفذ على أنها استجابة وتلبية لإرادة الآلهة ورغبتها وهي حجج وتبريرات وهمية وخيالية بكل تأكيد.

ومن الضروري جداً عدم الاستهانة بالتأثيرات العميقة والمديدة التي تركتها الثقافة الأسطورية في وعي الإنسان العراقي وتكوين شخصيته عبر الأجيال المتعاقبة وعدم المرور على هذا الموضوع الخطير مروراً عابراً بل يتوجب إعطاء الأهمية الفائقة والكافية لما تركته الثقافة الأسطورية في تكوين الشخصية العراقية وتحديد عدد من ملامحها وميزاتها المتفردة وحتى المعاصرة منها، حيث ربما كانت تلك الثقافة الأسطورية هي في مقدمة الأسباب التي أدت إلى تشكل ثقافة التسلط والتمسك بدكتاتورية الرأي الواحد في أعماق العقل العراقي حتى العصر الراهن إضافة إلى الأسباب الهامة الأخرى التي نشأت منذ الحقب الأولى من فجر التاريخ في بلاد الرافدين والتي قدمت وأشاعت وفرضت العدد الهائل من الآلهة التي صورتها وهي تتسلط وتتحكم بمصير الإنسان وحركة الكون والطبيعة تلك الآلهة التي كانت تتصارع بإرادات متناقضة متناحرة وتستخدم السطوة والتفرد ووسائل القوة القاهرة والعنف الفائق والجبروت لحسم خلافاتها التي لا تهدأ ولا تتوقف ولا تنتهي، بينما لم تكن تلك

الأساطير أكثر من وسائل احتيالية ابتكرها الإنسان أو العقل البشري لتبرير نزعته في التفرد والتسلط وميله الغريزي نحو الهيمنة والاستحواذ والتملك والسطوة واستعمال القوة...

إن تلك الثقافة التي اعتمدت الأساطير المتشكلة من القصص والروايات والمشاهد الأسطورية قد سادت واستمرت ما يقرب من ألفي عام من الزمان في وادي الرافدين ابتداءً من عصور فجر السلالات في بداية الألف الثالث قبل الميلاد وقد انتشرت انتشاراً واسعاً على نحو شديد التأثير والفاعلية والتركيز والهيمنة وبشكل قد لا يوجد ما يوازيه في الفعل المؤثر في أي موقع آخر من مواقع حضارات العالم القديم.

أثر الأساطير الإلهية

في تكوين ثقافة الفرد العراقي

ولكي تكون الصورة واضحة ومفهومة لدينا عن حجم التأثير المباشر والعميق الذي خلفته تلك الثقافة الأسطورية في البناء النفسي والسلوكي لشخصية الإنسان في وادي الرافدين وانعكاساتها على تشكيل ثقافة التسلط والعنف والدموية في أعماق عقله وفكره وقيمه السلوكية المتوارثة فإننا سنلجأ لعرض بعض الاستشهادات المختصرة كأمثلة نموذجية من القصص الأسطورية وأسماء الآلهة التي شاعت وسادت وانتشرت وفرضت إرادتها بل وكتبت الكثير من أحداث التاريخ في وادي الرافدين منذ فجر السلالات الأولى وحتى عصور متأخرة لكي نأخذ فكرة واقعية عن المناخات التي تأسست ونشأت فيها البدايات الأولى للثقافة العقلية والحياتية لإنسان وادي الرافدين وهي أمثلة مكثفة ومركزة اقتطعناها من روايات أسطورية طويلة ومتعددة ومن أمثلة ذلك «كان للسومريين عديد من الآلهة لا يجمعهم حصر فكان لكل مدينة إله كما كان لكل أسرة إله ولكل مظهر من مظاهر الحياة إله حتى لقد بلغ تعداد أسمائهم نحواً من خمسة آلاف إله وكانت المعابد لا يكاد يخلو منها ركن يضم إلهاً»[١٠٧] أما البابليون فكان الإله الأعظم لديهم هو أنو أي الهيبة السماوية، أما العواصف فلها إله يسمى - إنليل - اختص بالربوبية ما بين السماء والأرض، والآلهة (نن تو) هي سيدة القوة الكامنة في باطن الأرض والمسببة لإخصاب النبات، والإله - أنكي - هو إله الماء، أما الإله تموز وهو راعي غنم فقد تزوجته عشتار آلهة الحب وعاشا حياة سعيدة إلا أن خنزيراً برياً افترس الإله تموز وغاب في باطن الأرض فحزنت عليه الآلهة عشتار وذهبت إلى (ايرشكينجال) حاكمة الجحيم تسألها أن ترد إليها تموز إلا أن الغيرة والمنافسة اشتعلت بينهما ورفضت مساعدتها.

أما قصة الملك جلجامش ملك أوروك الذي كُتبت ملحمته في أوائل الألف الثاني قبل

---

١٠٧. ثروت عكاشة، الفن العراقي القديم، ص٥٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الميلاد فقد كان حاكماً ظالماً قاسياً على رعيته فاستغاث شعبه بالآلهة التي سلطت عليه أنكيدو الذي يضاهيه بالقوة، وسرعان ما انعقدت صداقة بين جلجامش وانكيدو وذهبا إلى الغابة فظهر لهما الوحش (حواوا) فتعاون الصديقان معاً وقتلا الوحش (حواوا) وكانت الآلهة (إنانا) قد رأت ذلك العمل فمال قلبها إلى جلجامش إلا أنه أعرض عنها فغضبت عليه وأرسلت ثور السماء ليقضي على جلجامش فلقيه الصديقان جلجامش وانكيدو معاً فقتلاه وأغراهما النصر بعد النصر فاستكبرا استعلاءً على الآلهة فقضى الإله إنليل على انكيدو بالموت انتقاماً لقتله الوحش حواوا ولم يُسلِّم جلجامش بموت صديقه وحزن عليه كثيراً وأبى أن يدفنه لكنه بعد أن شاهد الدود يتساقط من أنفه أيقن بأنه مات فهام على وجهه باحثاً عن الخلود والحياة الأبدية وخلال مسيره التقى (اوتانا بشتم) الذي قص عليه قصة الطوفان قائلاً له: إن أحد الآلهة أفشى له بنبأ قرار الآلهة إغراق المدينة بالطوفان ونصحه أن يصنع سفينة يحمل فيها أسرته وحيواناته فينجو من الطوفان.

صنع أوتانا بشتم فلكاً وأدخل فيه من كل حي زوجين، ولأنه كان السبب في الإبقاء على الحياة كافأته الآلهة بالحياة الخالدة، وفي أثناء هذه المقابلة أفشى أوتانا بشتم سر الخلود إلى جلجامش قائلاً له: هناك نبتة تنمو في قاع اليَم ومن يأكل منها يتجدد شبابه ولا يعرف الموت، وقد اكتشف جلجامش هذه النبتة في قاع (الخليج العربي) وهو في طريق عودته إلى وطنه، وفي طريقه توقف عند بركة ماء ليستحم ووضع النبتة عند حافتها فأتت حيةٌ فاختطفت النبتة «وهذا أصل الاعتقاد بأن الحية تجدد حيويتها مرة كل سنة وذلك بانسلاخ جلدها فكأنها تولد من جديد»[١٠٨] ولعل بإمكاننا التلميح للقارئ أن الحية ما زالت تمثل الرمز الطبي الثابت لعلم الصيدلة والأدوية الشافية للأمراض حتى الآن في العالم.

أما أسطورة إنليل ونتليل فتحدثنا عن ثلاثة آلهة هم إنليل ونتليل وأمهما (ننشيبار جونو) أما أسطورة تلمون فتذكر أن الآلهةَ عندما تقاسموا العالم كانت جزيرة تلمون (وهي بلاد البحرين الحالية) من نصيب إلهين اثنين هما آلهة الأرض (ننخورساج) وإله الماء (انكي) وطلبت (ننخورساج) من انكي أن يمد الجزيرة بالماء العذب ففعل، وأرادها أن تكون زوجة له فقبلت وقبل أن تضع ابنتها (ننسار) آلهة النبات هجرها أنكي وبعد

---

١٠٨. خمسة الاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، فيليب حتي ص٨٣، الدار المتحدة للنشر. لبنان.

أن كبرت الآلهة (ننسار) ذهبت إلى النهر وحين رآها (انكي) أعجب بها ولم يعلم أنها ابنته فغشيها فحملت منه بآلهة الألياف.

وتقول الأسطورة إن ما فعله (انكي) الاب بابنته فعله أيضاً ببنت ابنته بعد أن شبّت وإذا هي الأخرى تلد منه (أتو) إله النسيج... إلى آخره[١٠٩].

وإذا تتبعنا مسيرة الأساطير التي شاعت في وادي الرافدين فإننا نستطيع أن نلاحظ بأن مكانة كل إله وشهرته ونفوذه وسيطرته وقوة تأثيره ودوره القيادي والسيادي يتغيّر ويتبدل حسب قوة وسيطرة المملكة أو الدولة التي تتخذه إلهاً لها.

فإذا كانت تلك المملكة أو الدولة قوية ومنتصرة ومتحكمة حظيت آلهتها بالشهرة والاحترام والقوة والمهابة والنفوذ وشاع الالتزام بها والإيمان بقدراتها في نفوس عدد أكبر من البشر في مدن وبلدان متعددة.

ونرجو من القارئ الانتباه هنا إلى مبدأ القوة الذي يحكم العلاقة بين وجود الدولة القوية والآلهة القوية المحترمة المهابة وماذا يمكن أن يزرع في نفس الإنسان من قناعة أو اعتقاد بخصوص سلوك القوة...

كما يمكننا أن نلاحظ أيضاً أن تلك الأساطير السماوية التي كتبها وصاغها إنسان وادي الرافدين في تلك العصور السحيقة في القدم والتي يمكن اعتبارها من أعظم الإبداعات التي اخترعها عقل الإنسان في بدايات تاريخ البشرية، إن تلك الأساطير قد اختارت الحيوانات والضواري والوحوش التي تمتلك القوة الجسدية الهائلة كالأسود والثيران والفهود والنمور... دون غيرها من الحيوانات الصغيرة أو المستضعفة كالحمام والعصافير والأرانب لكي تكون اللاعب الرئيسي والبطل الذي يحسم بالقوة المقتدرة (وليس بالعقل والحكمة والإقناع) الصراعات والاشتباكات والنزاعات والتحديات العظيمة التي كثيراً ما تنشأ في داخل روايات تلك الأساطير نتيجة خلافات وتناقضات ومواقف ومواضيع خلافية تتعلق بالكثير من القضايا الكونية والحياتية.

كما عمد ذلك الإنسان (العراقي) في تلك العصور إلى تعزيز قوة بعض الوحوش والضواري بإضافات افتراضية كما فعل بإضافة الأجنحة القوية والضخمة إلى أجسام

---

١٠٩ جميع هذه المقاطع من القصص الأسطورية قد تم تلخيصها بتركيز واختصار من كتاب الدكتور ثروت عكاشة / الفن العراقي القديم وهي ترد مكرره في كتب ومصادر كثيرة أخرى.

الثيران والوحوش والضواري حيث نجد في المنحوتات الأثرية الحجرية الضخمة ثيراناً ووحوشاً مجنحة وهي مخلوقات غير موجودة فعلياً في الواقع، وذلك ليجعل منها مخلوقات أكثر اقتداراً وهيبة وجبروتاً لتستطيع تنفيذ وإنجاز الأدوار الافتراضية الخارقة التي حددها لها في روايات تلك الأساطير الإلهية.

والآن ألا يمكننا أن نقول بأن ذلك يمكن أن يكون أحد الينابيع الخفية التي كانت وربما ما زالت حتى اليوم تغذي وتقوي نزعة التحكم وحب السيطرة والتفرد لدى الفرد العراقي وإعجابه الحالي بسلطان القوة وتمسكه بمبدأ التسلط والتحكم الانفرادي والهيمنة والجبروت والسطوة النافذة في أكثر مظاهر سلوكه وتصرفاته دون إرادته وبدون وعي منه؟؟

وعلى العموم فإننا نجد أنفسنا أمام سيل لا ينقطع من أسماء الآلهة المتخصصة في كل شيء وهي تتحارب وتتصارع وتتزوج وتتآمر وتحب وتكره وتنتقم وتخضع لمشاعر الغيرة وتتنافس وتقوم بكل الأفعال في حروب وحركة وصراعات لا تتوقف... كان كل هذا يجري في السماء (حسب ما تطرحه وتتحدث به نصوص الأساطير والخيال الديني والأدبي في ثقافة وعقل الإنسان في وادي الرافدين)، أما على الأرض فكانت الحروب والصراعات بين الملوك والمدن والجيوش المسلحة هي الأخرى متواصلة ولا تتوقف وهي انعكاس وامتداد لما هو موجود في الأساطير السماوية حيث أن ابتلاع المدن والممالك الواحدة للأخرى في حروب واحتلالات عسكرية متواصلة هو أمر تاريخي مثبت بالشواهد والأدلة الآثارية في عصور فجر السلالات وما بعدها في بلاد وادي الرافدين، وكانت أكثر تلك الحروب والاحتلالات تستمد مبرراتها ودوافعها أو على الأقل تتعكز في أسبابها على تلك الأساطير مدعية أنها إنما تسعى وتطلب رضا الآلهة وتحقق رغباتها وأوامرها لا أكثر...

وهكذا فإن هذا هو المناخ الذي تأسس ونشأ في إطاره فكر وثقافة شعوب وادي الرافدين الذين هم الأجداد الأوائل للشعب الذي يعيش فوق أرض العراق اليوم والذي نصطلح على تسميته بشعب العراق.

إن هذه الأساطير التي سبقت الديانة المسيحية بما يقرب من ثلاثة آلاف سنة وسبقت الإسلام بأكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة هي التي كانت تشكل الأساس الفكري والعقائدي والديني والإيماني لشعوب وادي الرافدين والتي ربما كانت السبب والمبرر

في الكثير من الغزوات والحروب واضطهاد الناس وتحركات الحكام والملوك والأباطرة والجيوش في التاريخ القديم لبلاد النهرين، وقد استمرت تلك الشعوب والمجتمعات بالتمسك والإيمان والاعتقاد والالتزام بتلك الأساطير ومضامينها مدة تتجاوز الألفي عام من الزمان كما ذكرنا سابقاً وهي مدة زمنية طويلة جداً، إذا تذكرنا أن عمر الديانة المسيحية بأكملها منذ ظهور المسيح وحتى اليوم لا تتجاوز المدة التي سادت وتحكمت فيها ثقافة الأساطير الإلهية على عقل الإنسان في بلاد الرافدين.

لقد كانت تلك الروايات والقصص والملاحم الأسطورية المشحونة بأحداث العنف والجبروت والتسلط والقسوة والانتقام المتبادل التي تتحدث عن صراعات هائلة جبّارة ومخيفة لا تهدأ ولا تتوقف بين عدد هائل من الآلهة ذات القدرات الخارقة من القوة والتسلط والسيطرة والتحكم الانفرادي في جميع مظاهر الحياة، نقول لقد كانت تلك الأساطير وإحداثها ودلالتها الرمزية في عمق التاريخ هي الأساسات الأولى لثقافة الفرد العراقي ووعيه العقلي والاجتماعي المبكر في الاندفاع والانحياز نحو العنف والتسلط ولنا أن نتخيّل كم كان عميقاً وسلبياً ومخرّباً تأثير ذلك النوع من الثقافة الموجهة في تكوين البُنْيَة النفسية والسلوكية لإنسان بلاد الرافدين وتشكيل طبائعه الاجتماعية عبر آلاف السنين.

لذلك يتوجب علينا أن لا نستهين بحجم التأثير العقلي والنفسي والسلوكي العميق والمديد والبطيء وغير المباشر لتلك الثقافة الأسطورية، على التكوين العقلي والسلوكي والنفسي والعقائدي للإنسان العراقي في الحقب والقرون اللاحقة وعلى الإنسان العراقي المعاصر أيضاً وهو الأمر الذي لم يتعرض لتأثيراته إلا القليل من شعوب وأمم العالم...!

وبناءً على ذلك ومهما يكن رأينا الآن في بساطة أو سذاجة تلك المحاولات، الفكرية والعقلية التي صاغت وكتبت تلك الأساطير الإلهية، والعقائدية الأولى، فإن علينا أن ندرك ونقتنع – بصورة علمية – بأهمية وخطورة تلك الثقافة الأسطورية وكذلك الثقافة الخليطة التي قامت بعد ذلك وخلطت بين الواقع والأسطورة والتي انتشرت في قرون لاحقة في تحديد مسارات الثقافة الاجتماعية والإيمانية في وادي الرافدين بل وفي كتابة الكثير من الأحداث الفاصلة في التاريخ الواقعي لبلاد ما بين النهرين، ولذلك فإن إسقاط أو إلغاء تأثير تلك الثقافة الأسطورية من أية دراسة نفسية أو سلوكية أو

اجتماعية تتعلق بالشخصية العراقية المعاصرة هو خطأ علمي وتاريخي وموضوعي جسيم وتقصير في استحضار ودراسة المؤثرات التكوينية الأولى لأساس الوعي ولتشكل الأسباب غير المنظورة في سلوك الشخصية العراقية المعاصرة.

والآن... هل يمكننا ونحن نسعى أن ندرس أو نصف الواقع السلوكي للشخصية العراقية المعاصرة أن نتوقع أو نرى سلوكاً غير ما نراه اليوم من عنف دموي وصراعات فئوية فردية وعلاقات تصفوية خطيرة وسلوك استعلائي انفرادي واعتلالات نفسية وحكّام جبابرة وأنظمة دموية مرعبة في العراق؟؟؟

إن تلك المقدمات المشبعة بالعنف التصادمي والموزعة بين الأسطورة الخيالية وبين الأحداث الحقيقية الواقعية، والتي شاعت وسادت ونفذت على مسرح وادي الرافدين هي التي حددت على نحو غير مباشر ملامح النزعة الدموية المدمرة في سلوك الشخصية العراقية حتى المعاصرة منها.

وسواءٌ كانت تلك المعتقدات الفكرية والدينية والنظرية هي السبب الذي دفع الإنسان لإنشاء الدول والإمبراطوريات ذات الأذرع العسكرية والجيوش الجرارة لتحقيق مآربه في فرض تسلطه وعقائده ونظرياته ومعتقداته الدينية فعلاً أم كانت تلك الممالك والإمبراطوريات المسلحة بالجيوش الجرارة هي التي استخدمت واستغلّت المعتقدات النظرية والفكرية والدينية لتنفيذ خططها العدوانية وأطماعها المادية الدنيوية التوسعية، فإن المحصلة واحدة في كل الأحوال حيث جرى تأسيس عملي وواقعي لما يمكن أن نسميه أنظمة التسلط والاستبداد العقائدي المفروضة بالقوة القاهرة في فترات قديمة من تاريخ بلاد الرافدين والتي تواصل ظهورها الدموي فيما بعد في هذه البلاد بأشكال مختلفة ومتنوعة بدوافع ومبررات وشعارات اكثر تطوراً وتعقيداً نظراً للتطور اللاحق الذي حصل على مستوى العقل والفكر الإنساني.

ومنذ الفتح الإسلامي للعراق عام ٦٣٤ للميلاد وحتى بداية القرن العشرين عند زوال الحكم العثماني واحتلال الإنكليز للعراق عام ١٩١٤ للميلاد تجلى الصراع في فرض أنظمة التسلط العقائدي فوق أرض العراق على نحو واضح وتحت عناوين وشعارات مختلفة وموجات دموية فرضت على المجتمع العراقي ونفذت بالقوة والإرغام خصوصاً في الفترات التي ابتعدت الأنظمة والحكام عن روح الإسلام ومضمونه الحقيقي، حيث يمكننا أن ندرج الصراع التصفوي الدموي الذي جرى بين الأمويين والعباسيين

والصراع التصفوي الذي أعقب ذلك بين العباسيين والهاشميين والحرب التي استهدفت قتل الزنادقة وإبادتهم والحرب التصفوية الدموية الرهيبة التي نفذت في قضية خلق القرآن والتي استهدفت تصفية المئات من المفكرين والكتاب والأدباء والشعراء ورواة الحديث المسلمين الذين رفضوا نظرية خلق القرآن.

وكذلك الصراعات المأساوية التي جرت في الخفاء بين أتباع الفرق الإسلامية المتنازعة والمتناحرة فكرياً وعقائدياً والتي اعتمدت الدسائس والفتن والمكائد المميتة وكذلك الصراع المذهبي بين السنة والشيعة والذي أخذ أطواراً ومستويات من العنف الدموي في الفترات الأخيرة من العصر العباسي.

نقول هذه وغيرها من الظواهر التي استخدمت قوة الدولة وسلطتها القاهرة في تنفيذ غاياتها هي الشكل النمطي المتكرر لدكتاتورية الاستبداد والتسلط العقائدي أو ما يمكن أن نسميه دكتاتورية الرأي الواحد التي ما زال يكتوي بها شعب العراق حتى العصور المتأخرة.

خمس دكتاتوريات عقائدية

في قرن واحد

لقد فضلنا أن يكون بحثنا في هذا الموضوع الواسع والشائك مقتصراً على دراسة الأنظمة التي قامت في العراق خلال القرن العشرين أو بتحديد أدق منذ بداية القرن العشرين وحتى بداية القرن الواحد والعشرين حيث مثلت الأنظمة التي قامت في العراق خلال هذه الفترة الأمثلة النموذجية التطبيقية لدكتاتوريات الاستبداد والتسلط العقائدي التي انتمت في كل مرة إلى جذر فكري مختلف كالفكر الليبرالي المتمثل بالملكية الدستورية /والفكر الشيوعي والاشتراكي المتمثل بالشيوعيين وعبدالكريم قاسم/ والفكر القومي العروبي والمتمثل بالبعث والقوميين والناصريين /والفكر الديني/ وهكذا...

ولذلك من أجل أن تحصل أقصى استفادة توجيهية في هذا الموضوع الخطير والشائك الذي يشكل سبباً لأكثر المشاكل والتصرفات السلوكية السيئة التي لحقت بالشخصية العراقية خلال العقود الماضية، فإننا سوف نتناول بالبحث والاستعراض وقائع الدكتاتوريات الخمس التي ظهرت في العراق على التوالي خلال هذه الفترة المذكورة آنفاً لأنها أقرب في الزمن إلى ذاكرة القارئ والمواطن محاولين تسليط الضوء على أهم وأبرز نشاطاتها التسلطية والدموية والخسارات الوطنية والبشرية والاقتصادية والثقافية التي تسببت بها والآثار السلبية التي خلّفتها على صعيد السلطة السياسية والثقافة الاجتماعية المخرّبة التي ما زالت سائدة وشائعة في صفوف الكثيرين من أفراد الشعب العراقي.

فالقرن العشرون يكاد يكون هو النموذج التطبيقي الواضح والمثالي الذي يؤكد التزام العقل العراقي وتمسكه الثابت بدكتاتورية التسلط العقائدي أو ما يمكن أن نسميه بدكتاتورية العقيدة الواحدة حيث تُظهر جميع الأحداث والانقلابات والأنظمة السياسية المختلفة التي تأسست وقامت في العراق خلال هذا القرن وبداية القرن الواحد

والعشرين ميل الشخصية العراقية ونزوعها شبه الفطري نحو التسلط والتحكم وفرض دكتاتورية الرأي الواحد على كافة المستويات وعلى نحو فاضح ومكشوف رغم المحاولات اليائسة التي قامت بها الأنظمة والأحزاب والقادة السياسيون والبرامج الحكومية خلال هذا القرن من الزمان من محاولات يائسة لتغطية وإخفاء هذا النزوع الدكتاتوري القهري وتبريره برفعهم الشعارات الجبهوية والتحالفية والدستورية والشعبية والجماهيرية والبرلمانية والإعلان عن صيغ القيادات الجماعية لإبعاد الصفة التفردية الفئوية (الدكتاتورية) عن الأنظمة التي قامت بحكم الأمر الواقع منذ بداية القرن العشرين وحتى آخر دكتاتورية سقطت في عام "٢٠٠٣"م.

وسنحاول هنا أن نوضح للقارئ بالأمثلة العملية الصريحة والصادمة كيف جرى تطبيق واستخدام منهج التسلط العقائدي والاجتثاث تباعاً في الدكتاتوريات الخمس التي توالت على الحكم في العراق خلال الفترة آنفة الذكر.

الدكتاتورية الأولى

النظام الملكي الدستوري في العراق

يقيم نظام التسلط العقائدي

١٩٢١ - ١٩٥٨

لعل الكثير من العراقيين ما زالوا يعتقدون أن النظام الملكي الذي أقيم في العراق في عام ١٩٢١ كان نظاماً ديمقراطياً برلمانياً دستورياً أقام الديمقراطية البرلمانية الحرة كما هو شائع وذائع وموصوف في أكثر الكتابات والتحليلات التي صدرت ووصفت ذلك النظام في فترات زمنية مختلفة بينما حقيقة الأمر لم تكن كذلك كما هو متوقع حيث أن الحقائق والوقائع التاريخية تنفي ذلك وتعزز الشكوك بهذا الأمر، وسوف تكشف الأحداث والوقائع وبشكل موضوعي هادئ ومحايد حجم المخالفة المبدئية في هذا الموضوع الحيوي من أجل تصحيح الوهم التاريخي الذي ما زال يغلف مرحلة هامة من تاريخ العراق الحديث.

لقد أقامت الملكية في العراق نظاماً تسلطياً عقائدياً يتناقض كلياً مع طبيعة وتكوين ومقتضيات النظم الملكية في العالم وهو لم يكن يختلف واقعياً عن الأنظمة الدكتاتورية التسلطية ذات الرأي الواحد التي تتابعت بعد إسقاط الملكية عام ١٩٥٨.

أما قصة ذلك فيمكن أن نستعرضها بما يلي:

بعد أن قامت قوات الحلفاء متمثلةً بالقوات البريطانية باحتلال العراق بين أعوام (١٩١٤ - ١٩١٨) وإزالة حكم العثمانيين استقر الرأي بعد جدال طويل وخلافات تناحرية بين الحركات السياسية والقادة السياسيين العراقيين على إقامة النظام الملكي الدستوري وقد أقيم هذا النظام الملكي فعلاً في عام (١٩٢١) بتعيين الملك فيصل الأول ملكاً دستورياً على العراق، وجرى بالتدريج توفير كل المستلزمات الضرورية لإنجاح النظام الملكي الدستوري بخصائصه المفترضة المتعارف عليها في العالم، من علم

وبستور ومجلس أمة ومجلس أعيان وانتخابات عامة وملك يحكم باسم الدستور.. إلى آخره.

ووفق هذه الخارطة كان من المفترض بل من الواجب أن يكون النظام الملكي في العراق دستورياً برلمانياً يوفر الحريات الديمقراطية لكل القوميات والأديان والحركات السياسية ولكل الأفكار والنظريات والعقائد والآراء مهما كانت ويعطيها الفرصة للمنافسة الحرة في الحياة السياسية في إطار الانتخابات الديمقراطية دون أن يمارس أي شكل من أشكال التسلط أو الانحياز أو التدخل أو الضغوط أو الاضطهاد أو الدكتاتورية عليها وخصوصاً عدم فرض الإرهاب الفكري أو العقائدي على الشعب أو بإجباره على اعتناق نظرية عقائدية معينة دون أخرى، وبمعنى أوضح عدم قيام الدولة بفرض الرأي الواحد على المجتمع لأن ذلك سيعني إقامة دكتاتورية التسلط العقائدي في البلاد وهذا مخالف كلياً لأصول ومبادئ وخصائص النظام الملكي الدستوري البرلماني حيث من المفترض – وهذا عرف سائد في جميع أنحاء العالم – أن يقف النظام الملكي الدستوري موقف الحياد ويبقى على مسافة واحدة تجاه الأفكار والعقائد والنظريات السياسية المطروحة في المجتمع ويترك حسم ذلك للرأي العام في البلاد وللانتخابات الديمقراطية الحرة المقيدة بالدستور والقانون وللتفاعل بين آراء الأحزاب والقادة والحركات السياسية والتي تحسم في النهاية داخل البرلمان وليس في داخل مقرات الجيش، دون أن تتدخل السلطة أو تستخدم وسائل القوة المادية للدولة في حسم مثل هذه الخلافات السياسية أو العقائدية في البلاد.

كان هذا هو ما يجب أن يحصل في ظل النظام الملكي الدستوري في العراق تمشياً مع تقاليد وخصائص كل الأنظمة الملكية في العالم!

ولكن ما الذي حدث وما الذي جرى في العراق في ظل النظام الملكي؟

لقد نسيت الملكية الدستورية في العراق دورها التاريخي والاجتماعي والتزاماتها الدستورية وصلاحياتها القانونية وحيادها المفترض وتحولت إلى سلطة منحازة وأصبحت طرفاً متحمساً لفرض رأي سياسي وعقائدي واحد عندما أعلنت شعارها وبرنامجها الأمني والسياسي في القضاء على الشيوعية والشيوعيين في العراق وواصلت تنفيذ سلسلة من الإجراءات القمعية الشرسة والاعتقالات الواسعة في صفوف الشيوعيين والوطنيين المعارضين، كما جرى توجيه التهم الظنية ضد الآلاف من

المواطنين المستقلين من ذلك الجيل بتهمة الشيوعية وقد ترافقت الاعتقالات والمطاردات البوليسية التي تواصلت لسنين طويلة بإجراءات صارمة وشديدة وشنيعة من التعذيب والتنكيل في دوائر الأمن ضد المثقفين السياسيين الديمقراطيين بتهمة الانتماء للأفكار "الهدّامة" التي كانت تعني الشيوعية وفق قاموس السلطة واصطلاحاتها في ذلك الوقت كما جرى في ظل النظام الملكي تنفيذ أحكام الإعدام بعدد من كبار قادة الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٩ بينهم "فهد" الأمين العام للحزب وزكي بسيم وحسين الشبيبي أعضاء المكتب السياسي بسبب انتمائهم العقائدي والسياسي للحزب الشيوعي وليس لأسباب جنائية أو جرمية ارتكبها أولئك الأشخاص والقادة. وقد تم نصب المشانق في أحياء وساحات متفرقة من العاصمة بغداد وبقيت الجثث معلقة لساعات طويلة بصورة متعمدة ومقصودة لإيصال رسالة الرعب التأديبية إلى عموم الشعب العراقي ولتحقيق أقوى صدمة من الخوف في صفوف المواطنين الذين قد تسوّل لهم أنفسهم اعتناق العقيدة الشيوعية أو الاقتراب من أفكارها!! ومهما كان رأينا في العقيدة الشيوعية فإن ما جرى لا ينسجم ولا يتوافق مع طبيعة النظام الملكي الدستوري البرلماني الديمقراطي وخصائصه المعروفة في أي بلد من بلاد العالم.

إن إعدام السياسيين وقادة الأحزاب بسبب عقائدهم وانتماءاتهم السياسية ليس من طبيعة الأنظمة الملكية بل هو من طبيعة الأنظمة الديكتاتورية الشمولية ذات الرأي الواحد في كل الأحوال.

وهكذا كان نظام الملكية الدستورية في العراق متمثلاً بالعرش وبالحكومات العراقية المتعاقبة قد فرض على الشعب دكتاتورية التسلط العقائدي بانحيازه الفاضح ضد من يؤيدون أو يعتنقون رأياً أو عقيدة أو نظرية سياسية لا تنسجم مع الملكية.

كذلك فقد قام النظام الملكي الدستوري البرلماني (كما كانوا يسمونه) في الخمسينيات من القرن العشرين بترحيل آلاف الأكراد مع عوائلهم ونسائهم وأطفالهم من كردستان العراق إلى المحافظات الجنوبية بعد فشل الثورة الأولى للملا مصطفى البارزاني ورحيله للاتحاد السوفيتي حيث تم إسكانهم بالقوة في ريف بعض المحافظات الجنوبية وفرضوا عليهم العيش في مجتمع غير مجتمعهم، ولغة غير لغتهم، وقومية غير قوميتهم وبيئة مناخية غير بيئتهم. وربما كان الهدف غير المعلن الذي فكر فيه النظام الملكي حينذاك أما إذابتهم وسط المجتمع الجديد الذي وضعوا فيه أو إبادتهم

وانقراضهم بالموت التدريجي بسبب الظروف المناخية القاسية والحرارة العالية التي لم يألفوها في كردستان إضافة إلى الأوضاع المعاشية الصعبة في قرى الجنوب النائية والفقيرة والمعزولة.

إن هذا العمل الذي أقدم عليه النظام الملكي (الموصوف بالدستوري الديمقراطي البرلماني) لا يختلف في شيء عما قام به أي نظام دكتاتوري استبدادي استعلائي متسلط ولا يختلف في شيء عما قام به الحكام المستبدون في العصور القديمة من التاريخ الذين كانوا يَسْبُونَ ويُهجِّرون سكان المدن والولايات التي كانوا يجتاحونها في عصور ما قبل الميلاد.

وكذلك الإجراءات الدموية القاسية التي أقدم عليها النظام الملكي ضد الآثوريين في عام ١٩٣٣م.

إن هذه التصرفات التي أقدم عليها النظام الملكي في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين بعد الميلاد، إضافة إلى السبب السابق الذي ذكرناه أنفاً في محاربة العقائد السياسية ومنها العقيدة الشيوعية قد وضعت النظام الملكي - حسب رأينا - في صف الأنظمة الدكتاتورية الاستبدادية وصنّفته ضمن أنظمة التسلط العقائدي ونفت عنه الصفة الديمقراطية والدستورية البرلمانية.

إن شخصية الفرد العراقي التي تتسم بنزعة التسلط والهيمنة، والمنحازة، دائماً نحو فرض الرأي الواحد والموقف الواحد والمبالغة في تطبيق مبدأ التسلط الانفرادي والاستبداد العقائدي هي التي كانت توحي للنظام الملكي ولرجاله بالتزام هذه السياسة الدكتاتورية الخاطئة ودفعه للخروج عن الأصول الديمقراطية والبرلمانية والحريات العامة التي هي من أساسيات ومستلزمات وخصائص النظام الملكي الدستوري البرلماني التعددي في العالم.

ففي الوقت الذي كان النظام الملكي الدستوري البرلماني في العراق يطارد الشيوعيين ويعذب المعتقلين منهم ويعدم قادتهم ويعلقهم على المشانق ولا يسمح لهم بالنشاط السياسي أو إصدار صحيفة أو بيان، كان النظام الملكي الدستوري البرلماني في بريطانيا قد أجاز نشاط الحزب الشيوعي البريطاني الذي تأسس عام ١٩٢٠م وسمح له بإصدار صحيفة كان اسمها ديلي وركر صدرت عام ١٩٣٠ ثم أصبحت جريدة مورنينج ستار أي (نجمة الصباح) هي الجريدة الرسمية للحزب الشيوعي في بريطانيا

العظمى، ولم يتعرض الشيوعيون البريطانيون للاعتقال أو المطاردة الأمنية بسبب اعتناقهم للشيوعية ولم يعدم قادتهم ولم يعلقهم أحد على المشانق في أحياء لندن كما حصل للشيوعيين العراقيين. فبأي حق وبأي قانون أعدم النظام الملكي في العراق سكرتير الحزب الشيوعي العراقي فهد ورفاقه زكي بسيم وحسين الشبيبي أعضاء المكتب السياسي الذين كانوا يقبعون في سجن الكوت وكانت جريمتهم التي أعدموا بسببها هي قيادتهم للحزب الشيوعي من داخل السجن وكتابة الرسائل التوجيهية لفروع الحزب...!! بدون علم السلطة لذلك فهم لم يرتكبوا جرماً يستحق إنزال عقوبة الإعدام.

وكان من المفترض أن يعي القادة السياسيون العراقيون في النظام الملكي في العراق هذه الحقيقة، بل هذه المفارقة، ويفكروا فيها ملياً ويتوقفوا عن متابعة هذه المعركة الدموية مع الحزب الشيوعي العراقي وباقي الأحزاب والشخصيات الوطنية والثورية.

وربما لو سمح النظام الملكي في العراق للحزب الشيوعي العراقي وباقي الأحزاب الممنوعة بالعمل العلني وسمح لهم بإصدار صحفهم الخاصة بهم وأجاز لهم ممارسة نشاطاتهم المدنية السلمية وفق نصوص الدستور والقانون الذي كان سائداً في البلاد في ذلك الوقت لما حصل ذلك الاحتقان السياسي والشعبي الرهيب الذي هيّأ المناخ لقيام ثورة عسكرية دموية في عام ١٩٥٨ أطاحت بالنظام الملكي بأكمله وأنهت الحياة المدنية والدستورية في البلاد وفتحت الباب لسلسلة من الانقلابات العسكرية الدموية وأشاعت دكتاتوريات الرأي الواحد أو العقيدة الواحدة أو بمعنى آخر ظهور دكتاتوريات التسلط العقائدي لاحقاً.

وليس بين أيدينا اليوم ما يمكن أن نستدلَّ به على أن النظام الملكي في العراق كان مُلزماً أو مضطراً أو مجبراً من قبل الدول الأجنبية لتطبيق هذا المنهج ورفع هذا الشعار الدكتاتوري – شعار القضاء على الشيوعية أو أية عقيدة أخرى – ومواصلته سياسة الاعتقالات والتعذيب والإعدامات وهي السياسة التي أساءت كثيراً للنظام الملكي الدستوري وأخرجته عن مواصفاته التقليدية العالمية كنظام ديمقراطي برلماني حر، وتسببت في عزلته المتسارعة داخلياً وسقوطه المروع فيما بعد.

وحتى إذا افترضنا وجود مثل تلك الضغوط أو الأوامر الخارجية في هذا الخصوص – وهو أمر غير مستبعد الحدوث في معايير ذلك الزمان – فقد كان بإمكان النظام

الملكي أن لا يندفع كثيراً في تنفيذ مثل تلك السياسة الدكتاتورية الدموية إذا لم يكن قادراً على الوقوف إلى جانب الحركة الوطنية والشعبية في البلاد، خصوصاً وأن الأنظمة الملكية البرلمانية في أوروبا ومنها بريطانيا لم تورط نفسها في مثل هذه السياسة الدموية التصفوية ضد الشيوعيين داخل بلدانها، إضافةً إلى ذلك فإن سياسة فرض الرأي الواحد القائم على الولاء التام للنظام الملكي ودعمه وتأييده من قبل السلطة هي بحد ذاتها تعني بلا أدنى شك إقامة دكتاتورية التسلط العقائدي في البلاد خصوصاً إذا قابل ذلك سياسة تقوم على محاربة الرأي الآخر بوسائل المطاردة والتعذيب والإعدامات.

وهكذا نرى – لسوء الحظ أن الفرصة التاريخية يمكن أن تضيع بسهولة من يد العراقيين حتى عندما يقام في بلادهم نظام ملكي ديمقراطي دستوري نيابي حر، فبدلاً من الاستفادة من تلك الفرصة لتثبيت الاستقرار والسلم الاجتماعي والتطور الاقتصادي والعمراني والحضاري وإرساء علاقات الهدوء والتآخي بين الأفراد والجماعات، نجد أن النظام الملكي الدستوري الديمقراطي هو ذاته قد وقع أسيراً لسلوك الفرد العراقي ونزعته نحو التسلط وفرض دكتاتورية الرأي الواحد فامتلأت السجون بالسياسيين وأطلقت النار على المظاهرات المدنية السلمية المنادية بشعارات مطلبية وسقط القتلى وسالت الدماء ونصبت المشانق واستشرى الفساد ولم تستطع الديمقراطية من صون الحريات أو حماية المطالبين بالإصلاح من الوطنيين الراغبين بإيقاف التدهور.

ولعل سير الأحداث وتطور الأمور باتجاه خاطئ معاكس لمنطق العقل والتاريخ خلال تلك الحقبة التي كان يمكن أن تكون خاليةً من الدماء والآلام والويلات والأحقاد والتناحر هو الذي يدفعنا اليوم أن نضع تلك السياسة اللامنطقية واللامعقولة التي سار عليها النظام الملكي في إطار النزوع القهري الاستحواذي الذي فرضته شخصية الفرد العراقي تنفيذاً لطبيعتها التسلطية في استخدام وسائل التفرد والجبروت لإخضاع الآخرين بالقوة وتحقيق الغلبة عليهم ذلك النهج الذي وجدناه سابقاً يتكرر على نحو متلاحق لخمسة آلاف سنة فوق أرض العراق.

إن ما يؤكد هذا الرأي وهذا التحليل هو التواصل المثير وغير المفهوم لهذا المنهج التسلطي الدكتاتوري وما عرضته ونطقت به الأحداث اللاحقة بعد إسقاط النظام الملكي

عام "١٩٥٨" وظهور ما سمي فيما بعد بالمد الشيوعي حيث لعلعت دكتاتورية الرأي الواحد والعقيدة الواحدة فوق أرض العراق بأشنع صورها من جديد وعلى نحو فئوي كارثي يثير الرعب والفزع وسرعان ما تحوّل المناضلون الشيوعيون المسجونون من أصحاب الرأي والعقيدة إلى سجانين عتاة والمظلومون إلى ظالمين جبابرة قساة يطاردون ويعتقلون ويرعبون الناس وكل من اختلف معهم في العقيدة أو الرأي أو القناعة أو الموقف السياسي.

وما دمنا في الحديث عن فترة النظام الملكي فقد يكون من المفيد أن نقول بأن تلك السياسة الرعناء من المطاردات والاعتقالات الواسعة والتعذيب والإعدامات والمظالم في ظروف الفقر والتخلف التي كان يعيشها العراق قد ساعدت الحزب الشيوعي على التوسع والانتشار بسرعة كبيرة في الأوساط والأحياء الشعبية والفقيرة والبائسة، كما ساهمت في عزلة النظام بالتدريج وانتشار التذمر والنقمة في أوساط الشعب عكس ما كان متوقعاً لها تماماً.

أليس من سوء طالع العراق بل من غرائب الأحوال فيه ومن مظاهر تحكّم صفة التسلط في شخصية الفرد العراقي أن يتحول حتى النظام الملكي الدستوري الديمقراطي البرلماني المدعوم من بريطانيا الملكية الديمقراطية إلى نظام دكتاتوري ذي أنياب وأظافر دموية؟ ليؤسس بعد ذلك لدكتاتوريات عسكرية دموية ظالمة قامت في مرحلة لاحقة لتدمر جميع معالم الحياة المدنية في البلاد؟

أما الأدوات التي كان يعتمدها ويستخدمها النظام الملكي في البطش والمطاردة ضد الحركة الشيوعية في العراق وضد عموم الحركة الوطنية العراقية فقد كانت تتمثل بالدرجة الرئيسية بجهاز الأمن وشبكة المخبرين المحليين المنتشرين في جميع أنحاء العراق ومدنه ووحداته الإدارية وكذلك الاعتماد على إفادات وإخباريات القياديين الشيوعيين الذين انهاروا تحت التعذيب وراحوا يتعاونون مع السلطة بكل اندفاع لتدمير خلايا وتنظيمات الحزب الشيوعي الذي كانوا ينتمون إليه، إضافةً إلى جهاز الشرطة المدنية، كما جرى اعتماد كبير على ما سمي في ذلك الوقت "بالقوة السيّارة" وهي وحدات خاصة من الشرطة المسلحة والمجهزة جيداً أنشأها النظام لتكون قادرةً على التدخل السريع لقمع التمردات أو الاضطرابات أو العصيانات المدنية التي كان يمكن أن تقودها قوى المعارضة السياسية في تلك الأيام.

ولم يكن من المنطقي أن يتولّى العراق الضعيف والمتخلف والمنهار حضارياً وثقافياً واقتصادياً وعسكرياً وصحياً وعمرانياً والخارج حديثاً من السيطرة العثمانية.. أن يتولى محاربة العقيدة الشيوعية العالمية ويلتزم بمحاربة الاتحاد السوفيتي الدولة النووية العظمى الصاعدة عسكرياً واقتصادياً وعقائدياً في ذلك الوقت وفي تلك الظروف.

إن هذه المهمة التي ألزم النظام الملكي في العراق نفسه بتنفيذها إرضاءً لبريطانيا والغرب لم تكن واجباً ضرورياً أو ملحاً أو مستعجلاً كما أنها بدت مهمة أكبر بكثير من قدرة العراق وطاقته على إنجازها، حيث كان من الأفضل للعراق وللنظام الملكي الناشئ حديثاً أن يلتزم الحياد في الصراع الدولي في ذلك الوقت مع إمكانية الاحتفاظ بصداقة بريطانيا والمعسكر الغربي إذا كان ذلك ضرورياً لكي ينصرف نحو بناء أساسات النهوض التعليمي والصحي والاقتصادي والعمراني والثقافي ويوقف الجائحات المرضية والفيضانات المتكررة ويقضي ولو جزئياً على الأمية الكاسحة في صفوف الشعب في تلك الأيام وهي مهمات كانت ضرورية ومستعجلة للغاية في النصف الأول من القرن العشرين.

لقد حشر النظام الملكي نفسه خارجياً في طاحونة الصراع العقائدي العالمي الناشب والمتصاعد بين محاور الدول العظمى ذات القدرات العسكرية والاقتصادية والصناعية والتسليحية والبشرية الهائلة، وهذا الأمر قد أوجب على النظام الالتزام – خارجياً – بسياسة الأحلاف العسكرية بكل ما يترتب عليها من مخاطر جسيمة على البلاد.

أما في الداخل فقد توجب على النظام نتيجة الانحياز إلى جانب الدول الغربية في محاربتها للشيوعية أن يدخل في معركة طويلة تتميّز بالاجتثاث والقمع والتصفيات السياسية التي لا نهاية لها ضد الشيوعيين المحليين وتنظيماتهم السرية وضد المنظمات الواجهية والمهنية التابعة لهم إضافة إلى محاربة عدد غير محدود من الوطنيين والديمقراطيين العراقيين، وهي معركة غير ضرورية ولا إجبارية كلفت النظام الملكي الكثير من الجهود والخسائر وأساءت إلى سمعته وشعبيته ووسعت إطار النقمة الشعبية التي كانت متفاقمة أساساً بسبب الفقر والجوع والجهل والتخلف والمظالم.

إن من سوء حظ العراق وشعبه أن يندفع الحكام والمسؤولون والقادة السياسيون فيه – دائماً بل وفي أكثر مراحل التاريخ خطورة – لارتكاب الأخطاء المصيرية الجسيمة

التي تدفع الأمور والأحداث والتطورات فيه نحو المسارات الأكثر دموية وكارثية ومأساوية.

إلا أنه من جانب آخر ربما أمكننا القول بأن اندفاع عدد من المسؤولين السياسيين العراقيين المعروفين في ذلك العهد بتأييد السياسة الخاطئة التي التزمها النظام الملكي في الولاء للغرب ولسياسة الدول الاستعمارية قد يعود سببه في جانب من الجوانب إلى وجود النزعة الاعتلالية المعروفة في سلوك الفرد العراقي ونعني بها المبالغة في الولاء والمبالغة في العداء خلال التصرفات اليومية تجاه القضايا الحياتية حيث نجد حتى السياسيين العراقيين الذين خالفوا تلك السياسة التي انتهجها النظام الملكي في تلك الفترة واتخذوا مواقف معادية لبريطانيا والدول الغربية قد تصرفوا أيضاً بشكل مبالغ فيه وراحوا يندفعون في تأييد هتلر وموسوليني ودول المحور والاصطفاف إلى جانبهم، وهو موقف غير واقعي وغير معقول وغير مقبول وطنياً وموضوعياً وهو لا يخدم المصلحة العراقية في كل الأحوال أو على الأقل لم يكن منطلقاً من المصلحة الوطنية العراقية بقدر ما هو رد فعل معاكس مبالغ فيه في الاعتراض على مواقف النظام الداعمة للغرب وسياساته الاستعمارية، رغم أن الشعب العراقي قد أيد هؤلاء القادة الذين عارضوا سياسة بريطانيا والغرب واعتز بهم وأعجب بمواقفهم واعتبرهم مناضلين وطنيين.

وللاستشهاد على مثل تلك المواقف في المبالغة بالولاء والمبالغة في العداء فانه يمكننا أن نذكر على سبيل المثال بعض المواقف السرية والغامضة التي قام بها الملك غازي الأول حيث تشير المعلومات التي ذكرها اللواء المتقاعد فؤاد عارف مرافق الملك غازي بعد مضي ما يقرب من خمسين سنة لاحقة بأن الملك غازي كان قد أرسل برسالتين سريتين إحداهما إلى هتلر والثانية إلى موسوليني وسلم الرسالتين إلى بكر صدقي في الليلة التي سبقت سفر بكر صدقي إلى الموصل متوجهاً إلى تركيا وهي الدولة التي كانت عضوة في دول المحور بقيادة ألمانيا النازية وعندما قتل بكر صدقي في صباح اليوم الثاني في الموصل كانت رسائل الملك غازي في الحقيبة التي كان يحملها في يده وقد أصيب الملك غازي بالذعر والارتباك وحاول استرجاع الحقيبة والرسائل بأي شكل من الأشكال وطلب من آمر موقع الموصل الحفاظ على الحقيبة وعدم فتحها وإرسالها إليه فوراً خوفاً من وقوعها بيد الإنكليز واطلاعهم على الرسائل إلا أن المفاجأة كانت

صاعقة عندما جاء إلى القصر الملكي في الساعة الثالثة فجراً ضابط من الاستخبارات العسكرية ليخبر الملك بأن المستر تومسن من الاستخبارات البريطانية توجه من الموصل إلى بغداد وهو يحمل الحقيبة المطلوبة ليسلمها إلى الملك!!

ويعذرنا القارئ عن هذا الاقتباس المطول الذي نعرضه هنا من المقابلة التي أجراها الدكتور محمد حسين الزبيدي مؤلف كتاب (الملك غازي ومرافقوه) بتاريخ ٨ شباط ١٩٨٤ مع اللواء المتقاعد فؤاد عارف مرافق الملك غازي في ذلك الوقت والتي ورد فيها ما نصه «ومما أذكره بهذا الصدد أن بكر صدقي ومحمد علي جواد حضرا عصراً إلى قصر الزهور لتوديع الملك قبل يوم من سفر بكر صدقي إلى تركيا.

فلما قتل بكر صدقي ومحمد علي جواد في الموصل بعد يوم واحد من لقائهما بالملك غازي في قصر الزهور ارتبك الملك كثيراً وأرسل في طلبي عصر ذلك اليوم وذهبت إلى قصر الزهور فوجدت الملك واقفاً بكامل ملابسه وخلفه الملكة عالية: قال لي أول ما وقعت عينه عليَّ:

إن بكر قد قتل

أجبته الله يرحمه

وهنا تدخلت الملكة وقالت

– فؤاد.. دير بالك على سيدنا

أجبتها.. لا تخشي شيئاً يا سيدتي فهناك حراسة وهناك جيش.

إنني الآن أستطيع أن أصف الملك بأنه كان مذعوراً.

أمرني أن أتصل بأمين العمري آمر حامية الموصل فلما أمّنت الاتصال التلفوني بين الملك والآمر المذكور قلت له سيدنا يكلمك.

أخذ الملك مني سماعة التلفون وقال للآمر: أمين بك.. أريدك أن تحافظ على الحقيبة التي كانت بيد بكر صدقي أثناء مقتله.. يجب أن تحرزها وأن تضعها عندك وتحافظ عليها ولا تفتحها وترسلها إلينا فوراً.

أذكر ذلك أن الملك كرر طلبه ذاك خمس مرات الواحدة تلو الأخرى، والحقيقة أن الملك أوشك أن يجن خوفاً من أن تقع الحقيبة بيد أحد.

في تلك الليلة بقينا سهرانين حتى الصباح وفي الساعة الثالثة صباحاً جاءنا ضابط

من الاستخبارات العسكرية وأخبرنا بأن المستر تومسن من الاستخبارات البريطانية عبر نهر كوير بين الموصل وأربيل ومعه الحقيبة المطلوبة.

سمع الملك الخبر الذي لم يكن يود سماعه من الضابط وبقي واجماً مدة من الزمن ثم التفتَ إليَّ وقال لي:

- أنا رحت يا فؤاد.. سوف أقتل لأن بكر صدقي كان يحمل رسالتين مني واحدة إلى موسوليني والثانية إلى هتلر وقائمة باحتياجات الجيش العراقي من السلاح، وهذا الأمر له علاقة بكره غازي للإنكليز وليس لسبب آخر، فلم يكن يقر الأفكار النازية»[110].

ولعل بإمكاننا اليوم أن نقول بعد مضي أكثر من سبعين عاماً بأن هذه الحادثة الخطيرة ربما شكلت إحدى الدلائل الإضافية في ترجيح الاعتقاد الذي شاع على نطاق واسع في العراق بأن مقتل الملك غازي كان بسبب مؤامرة اشترك فيها الإنكليز أو أحد اتباعهم من العراقيين ولم يكن بسبب القضاء والقدر، رغم أننا نرجح بأن الحادث الذي قتل فيه الملك غازي كان بالفعل نتيجة القضاء والقدر بسبب سلوك الانفعال والتسرع وحب المغامرة الذي كان يتميز به الملك. وهناك مثل إنكليزي يقول ما معناه أن من يصر على ركوب المخاطر ولا يسمع التحذير والنصائح فليس عليك أن تشنقه بل سلِّمهُ الحبل فهو سيشنق نفسه بيده.

أما المثال الثاني الذي يمكننا الاستشهاد به عما ذكرناه عن المبالغة في رد الفعل المعاكس الذي التزم به السياسيون العراقيون في العهد الملكي، فهو السلوك الذي التزم به السيد رشيد عالي الكيلاني رئيس وزراء العراق عام ١٩٤١ فهو حين يئس من الحصول على دعم وتأييد البريطانيين بعد أن أعطاهم المزيد من التنازلات الذليلة توجه نحو مناكفة البريطانيين وإزعاجهم في المواقف السياسية والعمل ضدهم حيث:

«أراد أن يعيد التاريخ في العراق فيعتمد على المحور لطرد الإنكليز من العراق كما طرد هؤلاء العثمانيين، فجمع حوله الموالين له وقرروا عقد معاهدة صداقة وتحالف مع دول المحور ورشحوه لأن يفاوض ألمانيا حول عقد المعاهدة»[111].

ولعل بإمكاننا أن نتخيل كيف كان يمكن أن تؤول الأمور في العراق لو تم إبرام مثل

١١٠. د. محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه، ص٢٦٥ - ٢٦٦، دار الحرية للطباعة، بغداد.

١١١. سليم الحسني، رؤساء العراق دراسة في اتجاهات الحكم، ص٢٣٤، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن.

تلك المعاهدة المفترضة التي كان يفكر بإنجازها رشيد عالي الكيلاني مع ألمانيا النازية ودول المحور؟ فالعراق كان سيرتبط بمعاهدة مع ألمانيا النازية بدلاً من المعاهدات التي وقعها أتباع نوري السعيد مع بريطانيا ودول الحلفاء، وكأن قدر العراق أن يبقى مرتبطاً بالمعاهدات والأحلاف مع هذا المحور أو ذاك ولا يمكنه أن يستقل بذاته في السياسة الدولية.

وهنا يمكننا أن نتذكر المثل العراقي العامي السائر على ألسنة الناس والذي يقول «إن شرّقتْ وإن غرّبَت، خوجة علي ملاّ علي» أي إننا كنا سنبقى في ذات الدائرة وفي نفس الأوضاع مهما جرت من أحداث أو حصلت من تطورات.

كذلك يمكننا أن نستشهد بالاندفاع الذي أظهره الإعلامي العراقي يونس بحري الذي تحوّل إلى مذيع دولي شهير يذيع في القسم العربي من إذاعة برلين النازية في عهد هتلر.

وفي كل الأحوال وحتى إذا أردنا أن نتجاوز فكرة المبالغة في الولاء والمبالغة في العداء في سلوك الفرد العراقي فبإمكاننا أن نقول أننا وجدنا في العراق سياسيين وقادة عراقيين اندفعوا في تأييد بريطانيا والدول الغربية ووجدنا كذلك سياسيين وقادة عراقيين اندفعوا في تأييد ألمانيا النازية ودول المحور، لكننا لم نجد سياسيين عراقيين كثيرين شكلوا كتلة كبيرة واندفعوا في تأييد شيء اسمه العراق، أو على الأقل طالبوا بالبقاء على الحياد في الصراع الدولي آنذاك خدمة لوطنهم العراق دون أي شيء آخر.

ولعل هذا الذي جرى في العهد الملكي خلال النصف الأول من القرن العشرين الماضي هو ما يجري حالياً وفي الظروف الراهنة في العراق في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين الحالي مع تغير الأسماء والاصطلاحات وهو ما يميز سلوك أكثر القادة والسياسيين العراقيين حيث ينشغلون بشكل فاضح بترتيب وتوثيق وتمتين علاقاتهم وارتباطاتهم وولاءاتهم بالجهات الأجنبية الإقليمية والدولية بالدرجة الأولى دون الانشغال أو الانصراف نحو الولاء للعراق وهذا ما يفسر لنا أسباب تواصل الخلافات المستعرة بينهم دون توقف كما يفسر لنا أيضاً الفشل المتكرر لجميع محاولات المصالحة الوطنية الحقيقية في العراق.

والآن في كل الأحوال إذا كانت دكتاتورية العقيدة الواحدة أو ما نسميه دكتاتورية التسلط العقائدي هي النار التي تحتاج على الدوام إلى الوقود والحطب لكي تستعر

وتحرق وتدمر وتحوّل كل الطاقات الوطنية إلى رماد وخراب وتعطل مسيرة البناء والتطور والنمو وتدفع البلاد نحو مزيد من العنف والضغائن والمآسي والثارات والتنافر بين أبناء البلاد، فإن النظام الملكي قد قام بهذا الدور بكل الكفاءة المطلوبة وقدّم الوقود والحطب اللازم لتلك النار الجهنمية المدمرة وساعد في إذكاء لهيبها حتى التهمته هو ذاته فيما التهمت فيما بعد... ولسنا قادرين الآن على التكهن أو الجزم ما إذا كان النظام الملكي أو أحدٌ فيه قد فكّر أو تبصّر على نحوٍ استراتيجي بعيد المدى بالنتائج الكارثية التي كان يمكن أن تترتب على مثل تلك السياسة الدكتاتورية التصفوية التي لم يكن مضطراً للسير فيها خصوصاً وأن هذا النظام قد قام ونشأ أساساً بعد عملية توافقية رضائية بين الأطراف العراقية شاركت فيها أكثر القوى السياسية والاجتماعية في ذلك الوقت فكيف ولماذا اتجه هذا النظام لمحاربة الآراء والعقائد في العراق؟ وهل كان هذا من صلب واجباته؟

وربما لم نكن بحاجة للحديث في هذا الشأن لولا أن النظام الملكي قد ساهم بوعي أو دون وعي في تعزيز منهج السلوك التسلطي والتأسيس لهذه الحالة المأساوية التصفوية من دكتاتوريات الرأي الواحد والتي نشأت لاحقاً في العراق والتي كرست الخراب بأعلى درجاته وعلى كل صعيد وهو ما عانى منه شعب العراق وما زال يعاني منه حتى الآن.

إن الشخصية التسلطية التي أوحت للنظام الملكي في العراق بانتهاج دكتاتورية التسلط العقائدي هي ذاتها التي تسببت في قيام سلسلةٍ من الانقلابات العسكرية ذات العين الواحدة والرأي الواحد والعقيدة الواحدة فيما بعد والتي أنشأت بدورها دكتاتوريات عسكرية شرسة تعاقبت وتواصلت حتى عام "٢٠٠٣" وكان من نتيجتها هذه المرة ضياع الاستقلال الوطني برمته.

وحتى قبل سقوط النظام الملكي بفترة طويلة وبالذات في عام "١٩٤١" عندما حصل الانقلاب العسكري بقيادة العقيد صلاح الدين الصباغ وتشكيل حكومة "الدفاع الوطني" برئاسة رشيد عالي الكيلاني الذي أبدى تعاطفاً مع ألمانيا النازية فإنه ربما استطعنا أن نقول بأن الانقلاب لو قُدِّرَ له النجاح والاستمرار كان يمكن أن يقيم في العراق دكتاتورية الرأي الواحد أيضاً وفق مبادئ النظرية النازية في ذلك الوقت حيث أن مجريات الأحداث التي تتابعت بعد ذلك تؤكد مثل هذا الاحتمال حيث هرب رشيد

عالي الكيلاني إلى ألمانيا بعد فشل الانقلاب وإعدام قادته في العراق، وبعد سقوط برلين وانتحار النازية توجه الكيلاني إلى السعودية طالباً اللجوء السياسي.

وفي الختام لا بد لنا أن نقول – وهذا من سوء حظ النظام الملكي وسوء حظ العراق وشعبه – أننا لم نستطع أن نرصد حتى الأيام الأخيرة من عمر النظام الملكي وجود أية محاولة من قبل ذلك العهد أو من قبل أحد المسؤولين الأساسيين فيه للتوقف عن تلك السياسة الخطيرة التي وضعت العراق في قلب الصراع الدولي الرهيب الذي كان قائماً بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي ولم تظهر أية محاولة للتوجه نحو الالتزام بسياسة الحياد على الأقل، كما لم تظهر أية مبادرة أو خطة من قبل النظام لإجراء الانفتاح أو المصالحة مع القوى والأحزاب الوطنية الثورية العراقية بل أصر النظام على رفض الاعتراف بوجودها أو السماح لها بالعمل السياسي العلني مما أرغمها للتوجه نحو العمل السري وربما الانقلابي، وإضافة إلى ذلك لم يوقف النظام سياسته في اعتقال وتعذيب السياسيين العراقيين.

إن إصرار النظام الملكي الدستوري البرلماني الديمقراطي (كما كان يسمى) على انتهاج تلك السياسة التسلطية المتخلفة القائمة على البطش والعزل السياسي والاعتقالات والتعذيب قد حوّل الديمقراطية البرلمانية في البلاد إلى مهزلة وأفقدها مضمونها الفعلي والعملي، وأبرز بالمقابل دكتاتورية النظام ونزوعه الدائم نحو تطبيق نظرية الاجتثاث والعزل السياسي والتسلط العقائدي.

إن ضياع هذه المضامين واختفائها فعلياً من التطبيق الواقعي قد تسبب في عزلة النظام داخلياً ووفر أسباب سقوطه.

الدكتاتورية الثانية

الشيوعيون وعبد الكريم قاسم يقيمون

نظام التسلط العقائدي ١٩٥٨ - ١٩٦٣

منذ انطلاق ما اصطلح على تسميته بثورة "١٤" تموز "١٩٥٨" - وهنا لا نريد الدخول في الجدل العقيم هل أن ما حدث في "١٤" تموز "١٩٥٨" هو ثورة أم انقلاب عسكري فهو انقلاب عسكري حظي بتأييد شعبي هائل - منذ ذلك التاريخ وبعد خروجهم من السجون ومقرات الاختفاء باشر الشيوعيون بنشاط كثيف ومنظّم وانشغلوا بتهيئة الظروف الكفيلة بفرض سيطرتهم الكاملة والمطلقة على مناصب الدولة العامة ومرافقها ومؤسساتها وهيئاتها الحيوية بغرض الوصول إلى السيطرة الكاملة والمنفردة على السلطة وليس بهدف إقامة العدالة والحريات والديمقراطية لجميع المواطنين في العراق! وكان نشاطهم مركزاً وموجهاً لزرع عناصرهم وأتباعهم الموجودين داخل القوات المسلحة في المناصب الحيوية ذات التأثير المباشر في توجيه تحركات الجيش وفي التعيينات وكان الهدف من تلك النشاطات هو التسلط والسيطرة الأحادية الجانب على الجيش وعلى السلطة في النهاية وإقامة حكم الحزب الواحد والعقيدة الواحدة وبمعنى أخر إقامة دكتاتورية التسلط العقائدي.

لذلك ومن أجل تنفيذ هذا الهدف كان لا بد لهم من إهمال وتهميش دور الجبهة الوطنية التي كانت قد أقيمت قبل سقوط النظام الملكي والتي كانت تضم في صفوفها الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث وأطراف أخرى، وقد أقدم الحزب الشيوعي على تعطيل دور هذه الجبهة بعد انقسام الشارع العراقي على أثر التسابق بين الشيوعيين والقوميين في طرح الشعارات المتناقضة والمتنافرة فالقوميون كانوا ينادون بالوحدة العربية تلبية لشعارات جمال عبد الناصر وتأييداً له بينما واجه الشيوعيون هذا الشعار بشعار مناقض أو بديل عن هذا الشعار يطالب - باتحاد فدرالي وصداقة سوفيتية - وبدلاً من لجوء الحزب الشيوعي لإحياء

الجبهة الوطنية وتنشيط دورها وتوحيد شعاراتها والاتفاق على برنامج موحد لفعالياتها فقد وجّه الشيوعيون أتباعهم لمهاجمة القوميين والبعثيين (حلفائهم بالجبهة الوطنية) وتسفيه شعاراتهم في الوحدة العربية واتهامهم بالرجعية والاستعمار فتحرك الشيوعيون وأنصارهم في جميع المدن العراقية للهتاف بشعار الاتحاد الفدرالي والصداقة السوفيتية ليل نهار وعلى نحو هستيري وذلك في مسعى لتكريس نزعتهم في التسلط الانفرادي وفرض دكتاتورية الرأي الواحد ثم راحوا يلصقون بالقوميين والبعثيين تهم التآمر على الثورة والارتباط بالدوائر الاستعمارية والأجنبية وهي تهم اعتباطية وكيفية وغير مسؤولة، وكان لا بد لهم من إضعاف وعزل "عبد السلام عارف" الذي تحوَّل سريعاً بعد نجاح الثورة إلى بطل وطني وأصبح رمزاً للتيار القومي والعروبي في العراق بعد أن حظي بشعبية هائلة متسارعة بسبب خطبه النارية الارتجالية التي راح يكررها ويجوب بها البلاد طولاً وعرضاً للتبشير بالثورة وبالأهداف الوطنية للنظام الجديد، وبدا واضحاً أن شعبية "عبد السلام عارف" قد طغت على شعبية "عبد الكريم قاسم" رئيس لجنة الضباط الأحرار والقائد الفعلي للتغيير والذي بقي صامتاً ومنطوياً إلى حد ما حتى ذلك الوقت. كما باشر الشيوعيون كذلك بتشويه صورة "عبد الناصر" وتخريب سمعته لدى الجماهير في العراق ومحاولة تحويل ولاء الناس عنه وإضعاف تأثيره في نفوسهم وبدأت حملتهم ضد "عبد الناصر" تتخذ أشكالاً سيئةً ولا أخلاقية حيث ألصقوا صور وجهه على حيوانات وراقصات عارية وعلقوا مئات الآلاف منها على الجدران والأعمدة وواجهات المحلات والدكاكين في جميع مدن العراق بتوجيهات مركزية اعتبروها من نشاطاتهم الثقافية والتوجيهية للجماهير.

ومن أجل إضعاف "عبد السلام عارف" عملياً وعزله فعلياً عن الجماهير في الشارع العراقي وإيقاف تدفق التأييد الشعبي له طرح الحزب الشيوعي الشعار الدكتاتوري - ماكو زعيم إلا كريم - والمقصود هو عبد الكريم قاسم وهي أول محاولة في العراق لتصنيع دكتاتور في البلاد منذ رحيل العثمانيين وقد نجحت هذه المحاولة نجاحاً باهراً حيث راحوا يرددون هذا الشعار على الدوام وفي كل مكان على شكل أهزوجة شعبية تُغنّى بطريقة بسيطة باللهجة العامية الدارجة، كان ذلك في عام ١٩٥٨ وقد رفع هذا الشعار بعد عام ٢٠٠٣ ليصبح /ماكو زعيم إلا الحكيم/ خلال الاستقبال الحاشد للسيد محمد باقر الحكيم المجاهد الإسلامي المعروف الذي استشهد لاحقاً في تفجير

إجرامي استهدف موكبه في مدينة النجف. ولعل أكثر الذين رددوا هذا الشعار لا يعلمون بأنه في الأصل كان شعاراً ردده الشيوعيون كثيراً على مسامع العراقيين في الفترات التناحرية المجنونة قبل خمسين عاماً.

وفي الحقيقة لم يكن "عبدالكريم قاسم" يفكر حتى ذلك الوقت أن يكون الزعيم الأوحد والأعظم في البلاد ولكن عقل الفرد العراقي بل شعبنا العراقي هو الذي يصنّع الدكتاتوريين ويخلق منهم أباطرة وجبابرة عتاة ثم يبدأ بالشكوى والتظلم منهم ومن سلوكهم وتصرفاتهم ثم يقوم بالانقلاب عليهم وقتلهم وإبادتهم. ولتأكيد هذا الرأي الذي نسوقه هنا والذي ربما يراه البعض حاداً وقاسياً فإننا نشرح هذا الموضوع بطريقة أكثر وضوحاً وتبسيطاً:

كان الجميع يجدون في "عبدالكريم قاسم" الإنسان المتواضع والمخلص والمجد الدؤوب على العمل والزاهد وغير القابل للإفساد، إلا أن هذا الرجل بدأ يتغيّر ويصيبه الغرور عندما باشر الحزب الشيوعي عمليته السيئة المتعمدة في تمجيده ومدحه وإطرائه وتأليهه، أي منذ أن بدأ الحزب الشيوعي بتصنيعه دكتاتوراً للعراق.

لقد قال "عبد الكريم قاسم" مخاطباً "محمد حديد" وزير المالية في حكومته بعد أربعة أشهر من قيام الثورة وهو خارج من مؤتمر المحامين الذي عقد في فندق بغداد بعد أن وجهوا إليه داخل المؤتمر كيلاً من المدائح والتعظيم والتمجيد والإطراء المبالغ فيه بكل اللهجات "أبو هيثم أخشى فعلاً أن يصيبني الغرور"[١١٢]. وفي حديث صحفي لوزير الخارجية الأسبق "هاشم جواد" أجري معه بعد سنين تحدث عن "عبدالكريم قاسم" قائلاً: (في البداية كان يسهل الوصول إلى "قاسم" وكان مفتوح الذهن وشديد التوق إلى التعلم ولكن الأحداث وضعت المزيد والمزيد من السلطات في يديه.. وبدأ يتذوق لذة كونه الرجل الوحيد في البلد وبكلمات أخرى لقد صنعنا دكتاتوراً" أن شعبنا في الحقيقة صانع للدكتاتوريين)[١١٣].

ولكي يتخلص من منافس سياسي هو "عبدالسلام عارف" فضّل الحزب الشيوعي في مواجهة ذلك أن يصنّع دكتاتوراً للعراق تحوّل فيما بعد إلى عبء متعب على النظام وعلى العراق وعلى الحزب الشيوعي ذاته والذي تسبب في النهاية إلى قيام الانقلاب

---

١١٢. حنا بطاطو، العراق الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، ص١٤٧، مؤسسة الأبحاث العربية.

١١٣. حنا بطاطو، الكتاب الثالث، ص١٤٧، ترجمة عفيف الرزاز مؤسسة الأبحاث العربية.

الذي سحق "عبد الكريم قاسم" والنظام والحزب الشيوعي في يوم واحد من شباط عام ١٩٦٣".

إن مَثَلَ الحزب الشيوعي العراقي وهو يصنِّع دكتاتوراً ليزيح به سياسياً منافساً كمثل شخص يحرق مدينة كاملة لكي يُشعل سيجارةً يريد أن يدخنها...!!

ولعل من سخرية القدر ومفارقاته الغريبة - وهذا أمر قد لا يعرفه أكثر العراقيين - أن "عبد السلام عارف" شخصياً كان هو الذي طرح شعار "ماكو زعيم إلا كريم" ونادى به لأول مرة، وكان ذلك في إحدى الاجتماعات السرية للضباط الأحرار قبل قيام ثورة "١٤" تموز بفترة قصيرة عندما كان يرد على بعض الضباط الذين اعترضوا في ذلك الاجتماع على طريقة اتخاذ القرارات وعلى موعد تنفيذ الانقلاب بعد أن أبلغهم "عبد السلام عارف" بأنه قرر هو و "عبد الكريم قاسم"، "الذي لم يكن حاضراً ذلك الاجتماع" القيام بالانقلاب يوم السبت التالي فشعروا بالإهانة واعترضوا على هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات فغضب عبد السلام عارف وهتف في الاجتماع قائلاً "أقول لكم أيها الأخوان ماكو زعيم إلا كريم"[١١٤].

وها هم الشيوعيون الآن يرفعون هذا الشعار ذاته بعد بضعة أشهر قليلة من قيام ثورة ١٤ تموز ضد "عبد السلام عارف" لإبعاده وطرده عن السلطة. إنه عقل الفرد العراقي الولوع بقيادة الشخص الواحد ودكتاتورية الرأي الواحد.

ولكي تستكمل حلقات السيطرة الانفرادية التامة على جهاز الدولة بأكمله فقد سعى الشيوعيون للحصول على مجموعة هامة من التعيينات في الوظائف الكبيرة لأتباعهم وأنصارهم وأصدقائهم فتمّ تعيين الرئيس الأول الركن "سليم الفخري" وهو شيوعي مديراً للإذاعة، وعين "كمال عمر نظمي" الشيوعي المعروف نائباً للمدعي العام في محكمة المهداوي المعروفة باسم "محكمة الشعب" وجرى تحويل المحكمة إلى منبر للحزب الشيوعي، والتسلل عبر تعيينات تخلو من الضجة إلى إدارات بعض الصحف في البلاد مثل صحيفة (البلاد) (وصوت الأحرار) (والأيام) النجفية وإحكام سيطرة الحزب الشيوعي على لجان أنصار السلام ونقابات المعلمين والمهندسين والمحامين والأطباء والشبيبة الديمقراطية والدفاع عن حقوق المرأة، وتعيين العقيد الركن "طه الشيخ أحمد" مديراً للاستخبارات العسكرية كما فرض الحزب الشيوعي سيطرته الكاملة أيضاً على

---

١١٤. حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ص١٠٨، مؤسسة الأبحاث العربية.

اتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين والاتحاد العام للطلاب والمنظمة الخطيرة التي سميت منظمة الدفاع عن الجمهورية. ومن خلال سيطرتهم على منصب الاستخبارات العسكرية ومنصب مدير الحركات العسكرية في وزارة الدفاع فقد فرضوا سيطرتهم على جميع التعيينات والتنقلات في الجيش العراقي وجرى إبعاد وتسريح من لا يثق الحزب الشيوعي بهم من الضباط حيث أحيل إلى التقاعد قادة الوحدات من الضباط القوميين من كل المستويات وقد حُوِّلَ معظمهم إلى معسكر اعتقال في فوج الدبابات الثاني برئاسة المقدم الشيوعي "فاضل البياتي" ليقدموا بعد ذلك إلى لجنة تحقيق عسكرية لا تعرف الرحمة برئاسة العقيد الشيوعي "هاشم عبد الجبار".

ومن أجل إيصال رسالة تهديد إلى جميع الضباط القوميين في عموم العراق وإفهامهم بأنهم لا يملكون أية فرصة للسيطرة على أي موقع عسكري هام حتى المواقع البعيدة عن العاصمة والتي يمكن أن تتيح لهم فرصة للتحرك أو الانقلاب ضد هيمنة الحزب الشيوعي المطلقة على الحكم في البلاد فقد أقدم الشيوعيون على قتل وسحل الضابط القومي العقيد عبد الله الشاوي آمر معسكر محمد القاسم في البصرة ثم قاموا بعد سحله بتعليق جثته على باب المعسكر لساعات تماماً كما فعل النظام الملكي بجثث كل من فهد وزكي بسيم والشبيبي من أجل إيصال رسالة الرعب العقائدي إلى كل من لا يريد أن يقتنع بأن الحزب الشيوعي هو وحده صاحب السيادة المطلقة في إقامة نظام التسلط العقائدي في البلاد بلا منازع.

كما سيطروا على لجان الحماية الخاصة بـ "عبد الكريم قاسم" الذي احتفظ بمنصبه كقائد عام للقوات المسلحة العراقية واستطاعوا أن يحيطوه من كل جانب ويحكموا الطوق من حوله إحكاماً تاماً حيث تقول إحدى وثائق الحزب الشيوعي «وهكذا أحكمنا إغلاق حلقات نفوذنا حول "قاسم".. إلى درجة أن أصبحت كل كلمة تصدر عنّا وكل مذكرة سياسية نقدمها له بشكل خاص سياسيةً رسميةً له فوراً»[١١٠] كما سيطر الشيوعيون والموالون لهم على قيادة الفرقة الثانية في كركوك واللواء الخامس للفرقة الثانية في الموصل واللواء العشرين للفرقة الثالثة في جلولاء واللواء الأول للفرقة الأولى في المسيب واللواء المدرع السادس والفوجين الثاني والثالث للدبابات وفوج المثنى

---

١١٠. حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز ص٢٠١ - مؤسسة الأبحاث العربية. (وهي فقرة مقتبسة من تعميم داخلي للحزب الشيوعي العراقي صادر عام ١٩٦٧).

للدبابات في الفرقة الرابعة في أبو غريب والكتيبة الثالثة من اللواء السابع والعشرين للفرقة الثالثة في معسكر الوشاش ولعل هذه التعيينات الخطيرة كانت تتم بإيحاءات هادئة وخفية من الشيوعي الزعيم الركن "طه الشيخ أحمد" الموثوق والمقرب من "عبد الكريم قاسم" وهو الضابط الذي وصف فيما بعد بأنه "القوة المختبئة وراء العرش"[١١٦]، يضاف إلى ذلك كله سيطرتهم القوية على قيادة القوة الجوية من خلال تعيين الضابط الشيوعي المعروف الزعيم الجوي الركن "جلال الأوقاتي" قائداً للقوة الجوية يساعده ويسنده سبعون "٧٠" طياراً شيوعياً من مجموع "٣٠٠" ثلاثمائة طيار في القوة الجوية آنذاك"[١١٧].

وكما أشرنا سابقاً فإن منظمة المقاومة الشعبية وهي منظمة مسلحة ومدربة وصل تعدادها إلى أكثر من "٢٥٠٠٠" خمسة وعشرين ألف رجل كانت تحت السيطرة المطلقة للحزب الشيوعي العراقي، كان ذلك بين عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦١ ولم تستطع هذه المنظمة المسلحة أن تقدّم أية فائدة جديّة لا للحزب الشيوعي ولا للنظام السياسي، بل تحولت إلى عبء على النظام وساهمت في عزلته وإثارة النقمة ضده ورغم ذلك فقد أعادت بعض الأحزاب والأطراف العراقية في السنين اللاحقة ذات التجربة الدكتاتورية الفاشلة، فتجربة الحرس القومي المسلّح في عام ١٩٦٣ وتجربة جيش القدس المسلح في أعوام التسعينيات وغيرها هي إعادة غبيّة لتصنيع الساطور الكفيل بإحكام السيطرة الفئوية التسلطية لدكتاتورية الرأي الواحد في العراق وحتى الأحداث التي أعقبت سقوط نظام صدام في عام ٢٠٠٣ لا تخلو من محاولات لتصنيع مثل هذه المنظمات الفاشستية التي تتمثل بالميليشيات المسلحة لأن عقل الفرد العراقي ما زال يواصل سعيه في فرض دكتاتورية الرأي الواحد وسوف لن يتغيّر هذا النهج ما لم تتغير الثقافة الاجتماعية للشعب العراقي فيما يتعلق بالنزعة التسلطية الفئوية.

وإذا أردنا العودة لذكر منظمة الشبيبة الديمقراطية التي أنشأها الحزب الشيوعي وأحكم سيطرته عليها فقد انتشرت فروعها في كل مدينة وقرية في العراق وأجبر جميع الشباب في العراق من ذلك الجيل تقريباً على الانتماء إليها والمساهمة في نشاطاتها

١١٦. حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص٢٠٢، مؤسسة الأبحاث العربية.

١١٧. نفس المصدر السابق، ص٢٠٢

تحت طائلة العقوبة والاتهام بالتآمر والرجعية والجاسوسية في حال التخلف عن الانتماء لها أو رفض التسجيل في صفوفها.

ومن جانب آخر فقد كان الشيوعيون هم الذين وقفوا وراء الحملة التي سميت عملية تطهير جهاز الدولة بطريقة انتقائية فئوية اتسمت بالتسرع والعنف والقسوة والتي شملت ما لا يقل عن ألفي شخص في معظم إدارات الدولة وخصوصاً في وزارات التعليم والإرشاد والصحة والمواصلات فقد جرى اجتثاثهم وقطع أرزاقهم ومصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة من بيوت وعقارات ومؤسسات شخصية ومزارع... الخ، وقامت لجان الدفاع عن الجمهورية التي شكلها الحزب الشيوعي بعمليات المراسة والمراقبة ورصد تحركات من أسموهم بالمتآمرين في جميع المدن وقد أصبحت هذه المنظمة هي التي تعطي الأوامر بالتسريح وتطرد المسؤولين غير المرغوب فيهم من وظائفهم أو تسوقهم إلى السجون.

وهنا يمكننا أن نسجل للحزب الشيوعي العراقي بأنه كان المؤسس والرائد في تطبيق نظرية الاجتثاث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين وهي نظرية دكتاتورية بامتياز والتي كان الحزب الشيوعي ذاته هو أول ضحاياها كما سنرى، حيث سُحِقَ تحت عجلات هذه النظرية الدكتاتورية التصفوية كلٌ من الحزب الشيوعي وأنصاره ومؤيديه عام ١٩٦٣ على يد البعثيين والحرس القومي كما سُحِقَ الحرس القومي والبعثيون على يد الناصريين والقوميين في عام ١٩٦٤ وما بعده كما سُحِقَ جميع المعارضين بكل أحزابهم وكتلهم وأنصارهم في عام ١٩٦٨ وما بعده على يد البعثيين بقيادة البكر وصدام وفي عام ٢٠٠٣م وما بعده سحقت هذه النظرية البعثيين وجيشهم وأجهزتهم ودولتهم ومؤسساتهم وأتباعهم، ومن سوء حظ العراق والعراقيين بل ومن غرائب الأطوار في هذه البلاد أن هذه النظرية الدكتاتورية (الاجتثاث) قد تم تشريعها بقانون سمي (قانون اجتثاث البعث) في ظل النظام الديمقراطي البرلماني الاتحادي الحر. وما لم يتم إسقاط هذه النظرية التصفوية وإلغاؤها وإيقاف تطبيقها في العراق فإنه ليس معروفاً من سيسقط تحت عجلاتها من العراقيين في الأيام والسنين القادمة.

ولعل من المفيد أن نعرف ونستذكر من خلال عرضنا لبعض الأحداث والوقائع ماذا فعلت نظرية الاجتثاث والعزل السياسي التي هي شكل من أشكال دكتاتورية الرأي

الواحد بمجموعة الضباط الأحرار من أصدقاء عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الذين تحالفوا فيما بينهم بروح وطنية صادقة وأسقطوا النظام الملكي، وكيف انعكست عليهم بالتشتت والتنافر والقتل والإعدام الواحد بعد الآخر حتى قضت عليهم جميعاً على وجه التقريب.

لقد كان الضباط الأحرار مجموعة من الأفراد العراقيين الممتلئين حماسة ووطنية وكانوا متحابين ومتضامنين كالأخوة وتسود بينهم روح الوئام والصداقة الحميمة والتقدير والاحترام والحرص والوطنية وحفظ الأسرار، وهناك بعض الصور التذكارية التي تجمعهم وهم في أسعد حالات الصفاء والأخوة والسعادة والوئام، غير أن كل ذلك قد تبدل وتحول إلى منازعات وخلافات ومشاحنات وضغائن وأحقاد وكراهية، فبعد أن باشر الشيوعيون بتطبيق نظرية التسلط العقائدي والعزل السياسي والإبعاد والتسريح والاجتثاث من أجل السيطرة على الأوضاع في البلاد وبعد أن صنعوا من عبد الكريم قاسم دكتاتوراً أوحداً وأحاطوه من كل جانب بدأوا يشجعون فيه نزعة التسلط والتفرد والهيمنة المنفردة بالسلطة وأطلقوا عليه ألقاباً تعزز في نفسه مشاعر التسلط والتكبر والدكتاتورية وبدأوا بتحريضه ضد زملائه وأصدقائه ورفاقه في السلاح من الضباط الأحرار حتى أوصلوه لمرحلة زيّنوا له فيها إعدام بعض أصدقائه من رفاق السلاح وهكذا وبالتدريج قام عبد الكريم قاسم بعزل صديقه المقرب عبد السلام عارف واعتقاله وإحالته إلى المحكمة العسكرية العليا - محكمة المهداوي - التي كان يديرها الحزب الشيوعي والتي هي أشبه بالمهزلة وحكم عليه بالإعدام بعد أشهر قليلة من انتصار الثورة ثم أقدم على قتل صديقه العقيد عبد الوهاب الشواف بعد أن رفض رجاءه وتوسلاته بتأجيل مهرجان أنصار السلام الذي قرر الشيوعيون إقامته في الموصل خوفاً من انفجار العنف في المدينة مما اضطر الشواف المعروف بالانفعال والتسرع لإعلان التمرد العسكري في موقع الموصل فقام قاسم بقصف مقره بواسطة الطائرات الحربية التي كان يقودها طيارون شيوعيون.

كما قام بإعدام العميد الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية والعقيد رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية بتهمة التعاون مع الشواف وهما أعضاء في حركة الضباط الأحرار قبل ١٩٥٨ وبصورة خاصة العقيد رفعت الحاج سري الذي كان يسمى أبو الضباط الأحرار لأنه هو الذي بدأ بتنظيم أول خلية للضباط الأحرار في

الجيش العراقي قبل التحاق عبد الكريم قاسم بفترة زمنية طويلة، ولا بد أن يكون رفعت الحاج سري قد شعر بالندم الشديد قبل إعدامه وهو في زنزانته المنفردة، وربما تمنّى لو أنه لم يسمح لعبد الكريم قاسم الضابط المجهول بالانتماء إلى خلايا الضباط الأحرار التي كان يديرها ويقودها ويشرف عليها منذ بضع سنوات قبل أن يلتحق قاسم بخلاياها وقبل أن يسيطر على قيادتها بحكم رتبته العسكرية العالية ثم يقوم بعد ذلك بالسيطرة على الحكم وإعدام المختلفين معه ومنهم رفعت الحاج سري نفسه تماماً كما فعل عبد الخالق السامرائي القائد البعثي المعروف عندما أدخل إلى صفوف حزب البعث شاباً مغموراً اسمه صدام حسين ثم قام هذا الشاب بعد سنوات بالسيطرة على الحزب والسلطة ثم أقدم على إعدام عبد الخالق السامرائي شنقاً...

وربما استطعنا أن نعثر على نماذج كثيرة من هذا النوع من السلوك المشحون بالغدر والعقوق في التاريخ العراقي فقصة حياة سرجون الأكدي في الألف الثالث قبل الميلاد وانقلابه على الملك اورزبابا الذي ربّاه طفلاً يتيماً في قصره ثم انقلب عليه وأزاحه وسيطر على مملكته، وكذلك قصة أورنمّو وانقلابه على سيده وانتزاع الحكم منه في نهاية الألف الثالث قبل الميلاد رغم أن هذا الشخص قد كتب واحداً من أقدم القوانين في تاريخ البشرية والمعروف بقانون أورنمو الذي سبق قانون حمورابي بثلاثمائة سنة تقريباً، نقول هذه وغيرها من الحوادث التي يعج بها التاريخ العراقي هي قصص ليست بعيدة عما جرى لرفعت الحاج سري وعبد الخالق السامرائي وغيرهما، أما مبرر الإعدام وأدلته فهي أيسر وأسهل ما يمكن توفيره من الأمور عندما يقرر الحاكم إعدام أحد المحيطين به، ولعل الشاعر المعروف المتنبي قد وصف هذه الحالة من السلوك الإنساني في بيتٍ خالد من الشعر عندما يقول:

ومن يجعل الضرغام بازاً لصيده ... تصيَّده الضرغام فيما تصيّدا[118]

وبالعودة إلى أساس الموضوع فقد قام الزعيم عبد الكريم قاسم بإعدام وتسريح وتصفية عدد من الضباط الذين سبق لهم الانضمام لخلايا الضباط الأحرار قبل الثورة

---

118. الضرغام: الأسد، الباز: طائر من الجوارح يستخدم في الصيد، ومعنى البيت أن الصياد الذي يستعمل الأسد كوسيلة ليصطاد به الطرائد إنما يرتكب خطأ جسيماً في حياته لأن هذا الوحش سيأكل الصياد نفسه في يوم من الأيام، وفي البيت إشارة إلى قلة التدبير والخطأ في تقدير الأمور والظروف مما يمكن أن يقع فيه الإنسان في مسيرة حياته.

كان أكثرهم من القوميين وذلك بتحريض من الشيوعيين حيث تم إعدام كل من المقدم عزيز أحمد شهاب والرائد داوود سيد خليل والعقيد الركن علي توفيق، والرائد هاشم الدبوني والملازم حازم خطاب والمقدم إسماعيل هرمز والرائد محمد الجلبي والرائد زكريا طه إضافة إلى أحكام عديدة بالسجن المؤبد على آخرين...

وكان هؤلاء جميعاً قد تعرضوا خلال التحقيق معهم إلى صنوف من التعذيب الوحشي في معتقل الدبابات الرهيب على يد لجنة التحقيق العسكرية التي كان يسيطر عليها الحزب الشيوعي وكان يرأسها الشيوعي الدموي العقيد هاشم عبد الجبار، وكان آمر معتقل الدبابات هو الضابط الشيوعي فاضل البياتي المعروف بالقسوة والشراسة قد حوّل هذا المعتقل إلى مسلخ بشري يثير الرعب في أنحاء العراق، وقد أطلق عليه فاضل البياتي اسم (معتقل الخونة والمتآمرين)[١١٩] ولم يكن معتقل الدبابات الذي يديره الحزب الشيوعي يختلف كثيراً عن مقرات الحرس القومي التي أقامها البعثيون العراقيون لاحقاً للتحقيق مع المعتقلين الشيوعيين في أكثر مدن العراق بعد سنوات قليلة عندما أسقطوا نظام عبد الكريم قاسم وسحقوا الشيوعيين بلا رحمة كما سنرى في صفحات قادمة... وهكذا فكل فئة في العراق وصلت للحكم سحقت سابقتها سحقاً دموياً لا يعرف الشفقة، ظناً منها أن هذا هو الطريق الصحيح لتحقيق الانتصار العقائدي الدائم.

وكان من الطبيعي أن ينتهي هذا المسار الدموي التصفوي التسلطي الذي انتهجه عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي نهاية مأساوية تعيسة حيث توحدت صفوف القوميين والبعثيين على نحو منظم واتجه الجميع نحو العمل السري الانقلابي وتضاعف عدد المتضررين والمناوئين للسلطة وللحزب الشيوعي وتصاعد الاحتقان والأزمات بين العراق والدول الإقليمية وامتلأت في الداخل قلوب ومشاعر الضباط الأحرار ومعهم الضباط القوميين والبعثيين والناصريين المسرحين والمعاقبين بالأحقاد والضغائن والكراهية ضد أصدقائهم القدامى لذلك حين دارت الأيام وانقلبت الأمور وسقطت سلطة عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ لم يكن قد بقي في قلوب الضباط الحرار المتبقين على قيد الحياة والذين اشتركوا بعملية إسقاط عبد الكريم قاسم أية ذرة من الرحمة أو الشفقة أو الإحساس بالأخوّة والصداقة ورفقة السلاح تجاه أصدقائهم

---

١١٩. حصاد ثورة، عبد الكريم فرحان، ص٣٠، دار البراق.

الذين ساهموا في عزلهم وتسريحهم وإهانتهم وإذلالهم والتحقيق معهم وتعذيبهم في معتقل الدبابات أو غيره تنفيذاً لأوامر الحزب الشيوعي وعبدالكريم قاسم وبسبب ذلك فقد أباد هؤلاء بكل قسوة وشراسة وحقد انتقامي النصف الثاني المتبقي من الضباط الأحرار المحيطين بعبد الكريم قاسم سواءً في القتال الذي جرى للسيطرة على وزارة الدفاع صباح ٨ شباط ١٩٦٣ أو في الإعدامات الفورية التي نفذت في دار الإذاعة بعد استسلام عبدالكريم قاسم والمحيطين به من الضباط وبينهم عدد من الشيوعيين الذين عملوا سابقاً في خلايا الضباط الأحرار أيضاً قبل الثورة ولعلنا نستطيع أن نذكر هنا إضافة لاسم عبدالكريم قاسم أسماء عدد من الضباط المعروفين الذين اغتيلوا أو قتلوا أو أعدموا في تلك المجزرة مثل: الزعيم جلال جعفر الأوقاتي قائد القوة الجوية الذي اغتيل قرب بيته في صباح ٨ شباط ١٩٦٣ قبل إعلان البيان الأول للانقلاب والعميد عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري والعقيد وصفي طاهر مرافق عبدالكريم قاسم اللذان قتلا في معركة وزارة الدفاع، والعميد طه الشيخ أحمد مدير الحركات العسكرية[١٢٠] والعقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا التي سميت محكمة الشعب والعقيد عبد المجيد جليل مدير الأمن العام وآخرين ممن أعدموا بالرصاص في دار الإذاعة كما قتل بعد بضعة أيام العقيد ماجد محمد أمين المدعي العام لمحكمة المهداوي بعد أن اعتقلوه متنكراً بثياب أحد الفلاحين في منطقة النعمانية قرب الكوت...

وهكذا سحقت نظرية الاجتثاث والتسلط العقائدي وسلطة الرأي الواحد جميع الضباط الأحرار على وجه التقريب وهم الضباط الذين سعوا بكل وطنية وإخلاص وبأقصى ما يستطيعون من التضحية لإقامة حكم وطني في العراق يخلص الشعب والوطن من الظلم والتخلف والسيطرة الأجنبية، غير أنهم في النهاية سقطوا جميعاً بكل اتجاهاتهم وميولهم وعقائدهم بالتدريج وبالتتابع تحت عجلات تلك النزعة الدكتاتورية التفرّدية، فقتّلوا بعضهم بعضاً بسبب تمسكهم بالنظرية اللعينة، نظرية

١٢٠ـ ورد في كتاب، أين الحقيقة في مصرع عبدالكريم قاسم، تأليف أحمد فوزي، الصادر عن دار الحرية للطباعة في ص٢٨ ضمن شهادة الزعيم رشيد مصلح الحاكم العسكري العام حول أحداث يوم ٨ و ٩ شباط ١٩٦٣ النص التالي: «ثم التفت عبدالسلام عارف إلى طه الشيخ أحمد وقال له "طه... أنا وكريم خبز وملح.. نزعل ونرضى وبيننا علاقة حميمة ولكن ما الذي بيني وبينك ولماذا أظهرت هذا الحقد عليّ" ثم صفعه على وجهه بقوة وقال له يهودي ابن يهودي».

العزل السياسي والاجتثاث والتسلط العقائدي.

أما مجزرة الموصل التي حدثت عام "١٩٥٩" بكل ما سبقها من مقدمات واتصالات ونشاطات وما رافقها من أحداث مأساوية وما نتج عنها لاحقاً من نتائج كارثية مؤلمة فإنما تمثل نموذجاً عملياً لإصرار عقل الفرد العراقي على السير في منهج العنف التصادمي والتسلط العقائدي ودكتاتورية الرأي الواحد مهما كانت النتائج وإن النجاح في كسر إرادة الآخرين وفرض الرأي الواحد عليهم يمثل في وجدان الفرد العراقي قمة النصر والنشوة والطموح في إظهار مشاعر القوة والغرور والفخر والتحدي الزائف بأي ثمن كان ودون تبصّر بالعواقب.

فالموصل مدينة عربية محافظة يغلب على أهلها وسكانها طابع المشاعر الدينية والقومية ولذلك كان واضحاً أن هذه المدينة لم تكن متحمسةً للمد الشيوعي الذي اكتسح البلاد بعد سقوط النظام الملكي، ويبدو أيضاً أن وجود الحزب الشيوعي في هذه المدينة كان ضعيفاً بالقياس إلى باقي المدن العراقية وربما تركّز وجود الشيوعيين في هذه المحافظة على بعض الأحياء التي تسكنها أقليات غير عربية.

لقد قرر الشيوعيون إقامة مؤتمر أنصار السلام في الموصل وكان معروفاً أن منظمة أنصار السلام هي منظمة شيوعية... في محاولة استفزازية لاستعراض القوة في هذه المدينة. وأعطيت التعليمات لعشرات الآلاف من الشيوعيين ومؤيديهم للتوجه إلى الموصل لإنجاح المهرجان الشيوعي.. وقد بُذلت مساعٍ كثيرة قام بها أطراف وأفراد ووجهاء ومسؤولون لإقناع الحزب الشيوعي بتغيير رأيه وإلغاء هذا المهرجان الاستفزازي إلا أن الجميع قد باؤوا بالفشل ولم يستجب الحزب الشيوعي لأي نداء أو رجاء... وكانت آخر محاولة في هذا الاتجاه هي محاولة العقيد "عبد الوهاب الشواف" القائد العسكري لمنطقة الموصل وهو أحد الضباط الأحرار ومن أصدقاء "عبد الكريم قاسم" الذي غادر لواءه العسكري في الموصل وسافر إلى بغداد والتقى بالزعيم "عبد الكريم قاسم" راجياً منه التدخل لإلغاء أو تأجيل هذا المهرجان الشيوعي الاستفزازي شارحاً له أن وضع المدينة لا يتحمل وأن الاحتقان قد وصل ذروته وهو يخشى من انفجار الوضع إذا أصر الشيوعيون على إقامة المهرجان إلا أن "عبدالكريم قاسم" لم يستجب لهذا الرجاء أيضاً ويبدو أن "قاسم" كان محكوماً بقناعة الحزب الشيوعي وموقفه في هذا الموضوع فعاد "الشواف" إلى الموصل خائباً لأن رأي الحزب الشيوعي الواحد هو السائد وهو الغالب

وأن فرض الأمر الواقع بالإرغام وبالقوة الغالبة هو التقليد والعرف السائد والنافذ في أكثر الشؤون الحياتية في العراق.

لكن "الشوّاف" وهو عائد إلى الموصل بعد لقائه الفاشل مع "عبدالكريم قاسم" كان قد أضمر أمراً خطيراً آخر في نفسه وهو إعلان التمرد والانقلاب العسكري ضد حكم "عبدالكريم قاسم"... ولم تظهر بالمقابل أية مبادرة معتدلة متسامحة من الطرف الآخر المعادي للشيوعية والشيوعيين في المدينة لتهدئة الأوضاع وتمرير احتفالات المهرجان دون ضجة أو اضطرابات أو أعمال صدامية وهنا نرجو من القارئ أن يلاحظ كيف هيأت دكتاتورية العقل العراقي الظروف المناسبة وكيف دفعت الأحداث دفعاً لقيام المجزرة الدموية في الموصل، فلا الحزب الشيوعي ألغى المهرجان أو أجله ولا "عبد الكريم قاسم" فكر بمصير المدينة ومصالح الناس فيها ولا "الشواف" انصاع لأوامر قائده عبد الكريم قاسم ونفذها ولا سمع النصائح المتكررة والصارمة والواضحة التي قدمها له الطبقجلي ورفعت الحاج سري بتجنب الصدام وتمرير المهرجان الشيوعي دون خلق مشكلة ولا أهل الموصل تساهلوا ومرروا المهرجان دون اضطرابات وصدامات دامية.

وهكذا يستطيع القارئ أن يتبين كيف تكاملت اللوحة الدموية في هذا الحدث الخطير المرتقب بأبعادها وألوانها وحركتها واتجاهاتها ومواقف الأطراف فيها وكيف انجذبت الأمور تلقائياً وبمغناطيسية قدرية قهرية غريبة نحو التفجر والعنف والصدام والدماء. وهكذا وعلى هذا المنوال تسير التطورات والأحداث في تاريخ العراق منذ خمسة آلاف سنة وحتى اليوم.

وانسجاماً مع توجه الأحداث وفق ما خطط لها الحزب الشيوعي العراقي لفرض الرأي الواحد فقد كان أمام الموصل إما أن تتحول إلى مدينة شيوعية موالية للحزب الشيوعي أو يُمرّغ أنفها في التراب مهما كانت النتائج.

فزحفت حشود الشيوعيين من كل أنحاء العراق وسارت القطارات ومواكب السيارات إلى مدينة الموصل وهي تحمل بشراً يهتفون بكل ما يكره أهل الموصل سماعه... وحصلت المجزرة المعروفة وسالت الدماء، وانتشرت الجثث في الشوارع وعلق أعداد منها على أعمدة النور، وانقسم الناس وتأججت الثارات والأحقاد وانتهت الكارثة بسلسلة من الإعدامات اللاحقة وتخضبت المدينة المسالمة بالدماء واستسلمت مرغمةً

وهي صامتة لدكتاتورية الرأي الواحد التي فرضها الحزب الشيوعي العراقي على المدينة الجريحة ولكن إلى حين.

ولو أن قيادياً سياسياً واحداً في ذلك الوقت قد كلف نفسه وقرأ شيئاً عن تاريخ هذه المدينة العريقة والعجيبة في صمودها وصلابتها لنصح الشيوعين وكل الذين أرادوا أن يكسروا إرادتها بان لا يفعلوا ذلك لأنهم سيندمون وسيدفعون ثمناً غالياً وهم يتحدونها ويتحدّون عنفوانها وطبيعة الصمود فيها. لقد كانت أول مدينة في العراق تمردت على المغول الذين سحقوا بلدان المنطقة بأكملها وثارت في وجههم عام "٦٥٩ هـ - ١٢٦١م" أي بعد ثلاث سنوات فقط من سقوط بغداد بيد هولاكو عام ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨م، رغم أنها دفعت في ذلك التحدي أغلى الأثمان من أبنائها وعمرانها فقد قتلوا ملكها - الملك الصالح - بعد أن سلخوا وجهه وهو حي وقتلوا ابنه وأخاه وبعد أن أبادوا أكثر سكانها ودمروا أكثر حجارتها وبنيانها ولم تستسلم إلا بعد أن نفذت مؤونتها بعد عام كامل من الحصار والصمود، لكنها بقيت عبر التاريخ الشوكة التي أدمت وجه المغول، وفي تلك القصة القديمة للموصل الباسلة عبرة ودرس لكل الجبابرة والمسلحين الذين لم يتعظوا ولم يقرأوا تاريخ العراق جيداً.

ومهما يكن من أمر وإضافة إلى كل النتائج السيئة والمفجعة لمجزرة الموصل فقد كانت هناك نتيجة سيئة أخرى لتلك المجزرة أكثر ضرراً وإيلاماً وهي تصاعد العداء والكراهية بين العرب والأكراد بصورة عامة في العراق وبين عرب أهل الموصل والأكراد بصورة خاصة حيث حمّلوا الأكراد بسبب احتقان وحزازات سابقة مسؤولية الاشتراك والمساهمة مع الشيوعيين بأعمال العنف الدموية التي حصلت في الموصل.

ولا بد من الإشارة إلى حقيقة تاريخية وهي أن التوتر والتأزم كان قد بدأ بالظهور في ذلك الوقت بين الحركة الكردية بقيادة المرحوم الملا مصطفى البارزاني وبين السلطة في بغداد وإن العلاقة بين الطرفين كانت تتأرجح بين المد والجزر، وأن مؤشرات الاستعداد والتجهيز للحملة العسكرية الواسعة ضد الثورة الكردية كانت قد بدأت تلوح بالأفق في بغداد. إضافة إلى ذلك فإن التيار القومي العربي في تلك الظروف لم يكن قد تخلص من أفكار الاستعلاء والاستخفاف والتعصب القومي ضد الأكراد ولم يكن ينظر للقضية الكردية بالحجم الكافي من الجديّة والفهم التاريخي والموضوعي الصحيح.

أما المجزرة الدموية التي حصلت في كركوك في تموز عام ١٩٥٩ والتي كان الحزب

الشيوعي كذلك بطلها الأساسي فلم تكن تختلف كثيراً عن مجزرة الموصل، رغم أن البعض كان يرى أن جذور الأحداث الدامية في كركوك كانت «تعود إلى العداوة المتأصلة بين الأكراد والتركمان»[١٢١].

وبالعودة لموضوع بحثنا الأساسي في الأساليب المتبعة لفرض دكتاتورية التسلط العقائدي نقول لقد كان الشعب العراقي وبهذه الأساليب التي وصفناها في الصفحات السابقة يُحشر بالتدريج ودون تبصّر بالنتائج خلال أعوام "١٩٥٩" وما بعدها للخضوع لدكتاتورية التسلط العقائدي التي حدد الحزب الشيوعي منفرداً شكلها وإطارها واتجاهها ووقف وراء أحداثها المجنونة والمشحونة بالاضطراب بكل إصرار وتصميم.

وفي تلك الفترة حاول أتباع التيار القومي والبعثي التقاط الإشارات التي كان يطلقها الزعيم "عبد الكريم قاسم" في خطاباته المكتوبة والمرتجلة والتي يعلن فيها بأنه مستقل وأنه فوق الميول والاتجاهات وأنه لا ينحاز لطرف دون آخر... فحاولوا استمالته والتقرب إليه على غرار ما فعله الشيوعيون لعلهم يحظون ببعض الدعم والحماية من قبله أو لعله يردع الشيوعيين عن مواصلة نهجهم العدواني الدموي في قتل وسحل واعتقال أتباعهم من عسكريين ومدنيين، إلا أن الحزب الشيوعي سرعان ما تنبّه لهذا التوجّه فصعّد شعاراته الدموية التي راح الغوغاء يرددونها دون توقف في الشوارع والأحياء مثل "ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة" وهم يلوحون بالحبال في أيديهم ليسحلوا بها كل من يشكّون بولائه ممن يصادفونه في الشارع من القوميين أو البعثيين المعروفين ولإشاعة الخوف والإرهاب الفكري عند الآخرين، كما رفعوا شعار "الزعيم الأوحد والأوحد والأوحد" في محاولة مكشوفة لإظهار المزيد من التملق للزعيم "عبد الكريم قاسم"، وهنا يستطيع القارئ أن يتبين بسهولة كيف تراجع الحزب الشيوعي العراقي صاحب التجربة النضالية العريقة والتضحيات الجسيمة في العراق واستسلم بإرادته للمنهج الدكتاتوري الفردي والشعارات الفئوية الانفرادية التسلطية وأظهر استعداده للتحول إلى تابع مطيع لضابط عسكري متفرد بالحكم لا يحمل أية نظرية سياسية ولا يمتلك أي تنظيم حزبي أو سياسي.

وهكذا فشل التيار القومي في مسعى التقرب من عبد الكريم قاسم، وأغلقت في

---

١٢١. حنا بطاطو، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص٢٢٤، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية.

وجهه كل الطرق والأبواب واستحال عليه إيجاد مخرج من الحصار المميت الذي وضعه الحزب الشيوعي فيه.

وبعد أن نجح الحزب الشيوعي بكفاءة كبيرة بتدمير وإقصاء كل الأحزاب والحركات العراقية المناوئة له وفي مقدمتهم القوميون والبعثيون وتهميش الأحزاب والأطراف الأخرى من أعضاء الجبهة الوطنية بدأ بطرح شعاره الفئوي وهو السيطرة المنفردة على السلطة بصورة كاملة فنشر شعاره المعروف "الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي" وطرح هذا الشعار على شكل أهزوجة تغنّى في الشوارع لتكون مطلب الجماهير الشعبية الواسعة لكنها لم تكن تخلُ من الدجل والكذب والمراوغة واللعب على الألفاظ والالتصاق بشخصية "عبد الكريم قاسم" وقوته الوظيفية فالأهزوجة تقول «عاش زعيمي عبد الكريمي.. الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي..».

وعلى العموم فقد كانت الأجهزة الإرهابية التي استخدمها الحزب الشيوعي كأدوات وكسواطير لتأسيس دكتاتورية التسلط العقائدي في العراق هي منظمة المقاومة الشعبية ومنظمة الشبيبة الديمقراطية ومنظمة الدفاع عن الجمهورية إضافةً إلى التشكيلات الحزبية الأخرى وعدد كبير من النقابات والجمعيات واللجان التي سيطر عليها الحزب سيطرة مطلقة بالإضافة إلى عدد من المناصب الحيوية في الجيش والاستخبارات والجهاز الإداري للدولة.

وبذلك فقد ساهم الحزب الشيوعي في تكريس وتثبيت ثقافة العنف وتزيين السلوك الانفرادي والتسلطي داخل العقل العراقي كما شجع على الالتزام بنظرية التسلط العقائدي لدى الملايين من أفراد الشعب العراقي مما ساعد وساهم في زيادة التخريب في البيئة الثقافية الذاتية للشخصية العراقية وفي ذات الوقت فقد أدت تلك السياسة التي انتهجها الحزب الشيوعي إلى عزل وتهميش جميع الأحزاب والقوى السياسية في البلاد مما دفع تلك الأحزاب نحو التفكير بأسوأ الحلول وأكثرها دموية لإزاحة الشيوعيين وإنهاء دكتاتوريتهم ألا وهي الانقلابات العسكرية الدموية بينما كان بإمكان الحزب الشيوعي أن يقوم بدور إيجابي لتعزيز النهج الديمقراطي والسلم الاجتماعي والثقافة الحوارية وتحمل وجود الرأي الآخر غير أن ما جرى هو خلاف ذلك تماماً. وبالنهاية فقد وصل الحزب الشيوعي نتيجة إصراره على تلك السياسة الدكتاتورية التفردية إلى ما يشبه الانتحار كما سنرى.

لقد توسعنا قليلاً "متعمدين" في وصف هذه الترسانة الضخمة التي أقامها الحزب الشيوعي وتمكّن من بنائها وترسيخها وإحكامها بقوة وانتظام ومركزية شديدة داخل جهاز الدولة في كل مكان من العراق وعلى كل صعيد في أعوام: "١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١" وهو ما نرجو أن يطلع عليه الجيل الجديد ويتعرف على وقائعه ومجرياته بروح حيادية وأخذ العبرة منه، لأن اقتلاع تلك الترسانة المخيفة والقوية وسحقها وتدميرها في يوم واحد ثم سوق الشيوعيين أفواجاً إلى المذبحة في ذلك الحين هو حدث فيه العبرة والموعظة والدروس ما يكفي لإرشاد عشرات الأجيال من العراقيين الذين يتوجب عليهم أن يقرأوا تاريخ بلادهم الحديث بوعي وبدقة ويتعرفوا على ما حصل لهؤلاء ومن جاء بعدهم ممن جمعوا أتباعاً وأقاموا قوة مسلحة جبارة تخيلوا أنها لا تقهر ولا تزول وظنوا أنها تحميهم وتبقيهم في السلطة والحكم.

إن تلك الأحداث وما تبعها لاحقاً يجب أن تعطي الدرس البليغ لكل العراقيين الذين يتخيلون ويظنون أن بإمكانهم أن يحكموا سيطرتهم الأبدية على البلاد ويقيمون دكتاتورية الرأي الواحد مهما كان تعداد المسلحين الموالين لهم ومهما استحكموا وتجبروا وفرضوا أعوانهم وأتباعهم في الوظائف والمناصب والمرافق الحكومية ومهما سخّروا من قوة المال وقوة الدولة لصالحهم ففي العراق هناك لعنة تكاد تشبه لعنة الفراعنة التي تصيب من يتطاول على الفراعنة لكن لعنة العراق على العكس من ذلك تماماً فهي تصيب الفراعنة أنفسهم "عراقيين أم غير عراقيين" ولا تصيب من يتطاول عليهم.

لقد آن الأوان للأجيال الحاضرة أن يتعلموا الدرس من الأجيال الماضية في الأمس القريب وما ارتكبوه من أخطاء واستعلاء في سلوكهم الانفرادي الدكتاتوري وما عانوه بعد ذلك من خسران وخراب واندحار.

إن قادة آخرين وأحزاباً أخرى في العراق ستدفع الثمن باهظاً بعد كارثة الحزب الشيوعي لأنها سارت في ذات الطريق كما سنرى لاحقاً في الأحداث القادمة التي وقعت بعد ذلك.

وفي محاولة جرت في عام ١٩٦٧ أي بعد أربع سنوات لتقييم الأحداث الدموية التي وقعت في ٨ شباط من عام ١٩٦٣ وما بعده ذكر الحزب الشيوعي العراقي في تعميم داخلي ما نصّهُ (لا يمكن تبرئة الشيوعيين من المسؤولية عن إدخال وسائل العنف لحل

الخلافات السياسية)[١٢٢] كما يذكر التعميم أيضاً (لقد خسرنا معركة ٨ شباط ١٩٦٣ منذ العام ١٩٥٩)[١٢٣].

إن هذا الرأي الشجاع الذي يثبته الحزب الشيوعي في تعميمه الداخلي المتأخر آنف الذكر يشكل اعترافاً خطيراً غير مسبوق عن مسؤولية الشيوعيين العراقيين في إدخال وسائل العنف في العمل السياسي في العراق وهذا ما يتطابق تماماً مع رأينا ووجهة نظرنا التي ثبتناها في أكثر من مناسبة وفي أبحاثنا وكتبنا السياسية وبالأخص كتابنا تاريخ العنف الدموي في العراق الصادر عام ١٩٩٩ حيث ما زلنا نرى أن أكثر الأحزاب والأطراف السياسية العراقية بكل انتماءاتها الطبقية والفكرية والثقافية وحتى الأفراد العراقيين، وليس الحزب الشيوعي العراقي وحده قد ساهموا في شيوع وانتشار منهج العنف الدموي في العمل السياسي العراقي لأننا نعتقد أن هذا الميل نحو ممارسة العنف في العمل السياسي في العراق لأسباب ودوافع عديدة مختلفة تاريخية واجتماعية واقتصادية تمتد جذورها لعشرات القرون في التاريخ.

لذلك فإن هذا الرأي الذي يثبته الحزب الشيوعي رسمياً في تعميم داخلي يشكل رداً مقنعاً ضد المندفعين والمتحمسين من الشيوعيين العراقيين البسطاء الذين ما زالوا ينكرون مسؤولية الحزب الشيوعي عن أعمال العنف التي جرت في العراق خلال السنوات الأربع من نهاية عام ١٩٥٨ وحتى بداية عام ١٩٦٣، كما يُنكرون وقوع أية أخطاء في مسيرة الحزب ومواقفه في تلك الفترة، ويرون أن كل ما جرى من إحداث هو عبارة عن تآمر من قبل الرجعيين والإقطاعيين والعملاء والمرتبطين بالاستعمار المعادين للحزب الشيوعي لا أكثر...!

---

١٢٢. حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ص٣٠٦، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، نقلاً عن تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ بعنوان "محاولة لتقييم...".

١٢٣. نفس المصدر ص٣٠٧.

الدكتاتورية الثالثة

البعثيون والقوميون العراقيون

يقيمون نظام التسلط العقائدي عام ١٩٦٣م

عندما أغلق الشيوعيون بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ جميع المنافذ أمام الأحزاب والقوى السياسية العراقية التي لا تدين بالطاعة أو الولاء أو التأييد للحزب الشيوعي العراقي وبالأخص القوميين والبعثيين ولم يتركوا أية فرصة لأحد أن يتوهم بأن في إمكانه أن يحظى بنصيب ولو ضئيل من حرية الحركة والنشاط أو تحقيق أي مكسب سياسي أو مناصبي أو وظيفي في أي مستوى من المستويات، فقد اقتنع القوميون والبعثيون بأنهم أمام نظام تسلطي عقائدي لا يملكون فيه أية فرصة في الحياة السياسية أو الإدارية وأنهم معرضون للإبادة التدريجية أو البقاء خارج التاريخ إذا لم يقوموا بعمل أو إجراء يحفظون به وجودهم وحياتهم السياسية وكيانهم الذاتي، فكانت هذه هي نقطة التحول الرهيبة والمخيفة التي لم يلتقط الشيوعيون أهميتها وخطورتها ودلالاتها المستقبلية على وجودهم وكيانهم وخططهم وربما لم يضعوا أية معالجة لمواجهتها فاستمروا بالسير في ذات السبيل التصفوي الانفرادي لتطبيق دكتاتورية التسلط العقائدي الخاصة بهم وواصلوا الضغط والمطاردات وعمليات السحق الدموي والإعدامات والسحل ضد القوميين والبعثيين في الشوارع والدوائر والثكنات العسكرية، وعندما بالغ الشيوعيون في تنفيذ هذا المنهج الدكتاتوري أخذت شعاراتهم اتجاهاً عدوانياً واستفزازياً وأصبحت مليئة بالشتائم والسباب والكلمات البذيئة ضد المستقلين والحياديين من المواطنين الذين اعتادوا عدم المشاركة في الفعاليات العدوانية في الشارع فانطلق شعارهم الفئوي التحريضي سيء الصيت (والما يصفك عفلقي) أي أن الذي لا يصفق لشعاراتهم هو بعثي من جماعة ميشيل عفلق.

ولم يكن الشيوعيون العراقيون يدركون أنهم بهذه الطريقة قد أوصلوا اسم حزب البعث وميشيل عفلق إلى أقصى قرية عراقية ربما كان يتطلب من البعثيين سنين طويلة

من العمل لإيصال اسم حزبهم إليها ودفعوا الناس للاستفسار والسؤال عنه!! ولم يدركوا كذلك أنهم أثاروا فضول العراقيين المعروفين عبر التاريخ بصعوبة الاقتناع أو الانقياد والميل نحو الاختلاف والجموح والتمرد والعناد واللجاجة في النقاش التناحري الانشقاقي، لقد أثاروا فضولهم لمعرفة حقيقة هذا البعبع السياسي الذي يخيف الشيوعيين ليل نهار والذي ربما لم يكن العراقيون يعرفون عنه شيئاً كثيراً وبذلك فقد أشاع الشيوعيون الخوف بين المواطنين وأجبروهم على المشاركة في فعالياتهم التي لا تتوقف كما سيّروا على مدى الأيام والأشهر مسيرات ومظاهرات متواصلة في جميع المدن تشتم القوميين والبعثيين وتتوعدهم بالموت والإعدام والسحل بالحبال كما أجبروا الناس على إرسال برقيات التأييد التي تحمل مضامين شيوعية إلى الزعيم عبد الكريم قاسم، كذلك فإن قراءة جريدة الحزب الشيوعي اليومية (طريق الشعب) أو على الأقل حملها باليد بصورة ظاهرة هي إحدى الواجبات الثقافية اليومية لإثبات الوطنية والولاء للثورة والزعيم والحزب الشيوعي حتى تحوّل اسم هذه الجريدة (طريق الشعب) وهو بارز من جيوب أو ملابس الشخص العراقي إلى ما يشبه العوذة أو الحرز الذي يبعد شر التهم المميتة كالقومية أو العروبة أو البعثية أو الرجعية أو الذيلية أو الانتهازية أو العمالة للاستعمار أو الولاء لأيتام العهد المباد... الخ..

وإزاء كل ذلك فقد يئس البعثيون والقوميون من إمكانية إصلاح الوضع أو التفاهم معه لذلك قرروا الانصراف الكلي نحو العمل السري ووضعوا لأنفسهم وأتباعهم برامج مشددة من الكتمان والسرية المطلقة في العمل السياسي والتنظيمي وبدأوا بإنشاء الخلايا الحزبية على هيئة وحدات تنظيمية مغلقة ومنفصلة عن بعضها وألزموها بالتمسك الصارم بروح الضبط والانضباط السري المركزي وطاعة الأوامر والانصياع الأعمى للتوجيهات الصادرة من مراكز التنظيم العليا المتسلسلة وعدم السماح إطلاقاً لأي تهاون في الشؤون السرية الخاصة بالتسلسل الهرمي تحت طائلة الإبعاد والطرد والعقوبات التنظيمية التأديبية. وهكذا بدأت التنظيمات السرية للقوميين والبعثيين وبصورة خاصة تنظيمات حزب البعث تأخذ شكلاً عسكرياً ملتزماً بأعلى درجات الانضباط والسرية ولم يهتم أحد في هذه الفترة بالقضايا الفكرية والنقاشات العقائدية والنظرية والتثقيفية التي بدت وكأنها شكلٌ من أشكال البطر والرفاهية في ظروف المخاطر الجدية المتلاحقة كالاعتقالات والمطاردات المميتة والسحل بالحبال التي كان

ينفذها الحزب الشيوعي ضدهم وضد مؤيديهم بناءاً على الوشايات التي كانت تقوم على الشكوك والتهم الظنية الكيفية.

وبالنسبة للعسكريين من الضباط والمراتب فقد جرى اهتمام خاص واستثنائي بتنظيمهم حيث جرى عزل العسكريين عن التنظيم المدني بصورة قاطعة ومطلقة أما الضباط الذين مازالوا في الخدمة ولم يُكشفوا فقد جرى حرص خاص على حمايتهم وإبعاد الأنظار عنهم بتكتيكات مظللة وحيل ذكية من الخداع والتعمية حفاظاً على سلامتهم وعلى المراكز والوظائف العسكرية التي يحتلونها، وخولوا باتخاذ كل تصرف على إخفاء انتمائهم السياسي والعقائدي ومنع تشخيص ميولهم ومواقفهم، كذلك تم الاهتمام بالمسرّحين والمطرودين من الجيش من الموالين لهم أو المتعاطفين مع تيارهم، ورغم ظروف السرية والتكتم الشديد فإن عبارات الإشادة والاعتداد بشجاعة الضباط الموالين وانضباطهم والتي كان يجري التلميح بها بالهمهمات والعبارات الغامضة كانت تملأ صدور المنتمين للتنظيم زهواً وأملاً وترقباً للانتصار المرتقب وصار يمكن للمتتبع أن يدرك بأن كل ما كان يجري من فعاليات وحركة داخل التنظيم السري إنما هو إعداد وتهيئة لمواجهة ساعة الصدام القادمة. وعلى العموم فقد كانت كل الاستعدادات تجري بصورة حثيثة لإطلاق الإعصار الدموي القادم.

وكما خدمت سياسة التسلط والمطاردات الأمنية التي انتهجها النظام الملكي الشيوعيين وساعدتهم على التوسع من حيث لا تعلم ومكّنتهم من الانتشار وكسب المزيد من الأشخاص الراغبين في الانضمام إلى صفوفهم فقد ساعدت دكتاتورية التسلط وسياسة البطش والتنكيل الدموي التي انتهجها الشيوعيون بعد عام ١٩٥٨ ومن حيث لا يعلمون على انتشار حزب البعث وكسب المزيد من المنتسبين إلى صفوفه من مدنيين وعسكريين.

ولابد من الإشارة إلى أن أكثر القياديين المعروفين والمطلوبين من البعثيين والقوميين قد هربوا إلى خارج البلاد وتوجه معظمهم إلى سوريا في تلك السنوات الدموية الحالكة من المد الشيوعي، غير أن القيادة القومية لحزب البعث قد أمرت بعض القياديين بالعودة إلى العراق (وكان من بين هؤلاء السيد علي صالح السعدي الذي تلقى الأمر بالعودة إلى العراق في نيسان ١٩٦٠ ليتولى مسؤولية الحزب في العراق. وكان هذا الشخص يتمتع بمؤهلات ملائمة للنضال السري كالشجاعة والثقة بالنفس والقسوة

والقدرة الكبيرة على التنظيم[١٢٤] فأعاد تشكيل الخلايا وطوّر الانضباط الداخلي في الحزب وبحلول عام ١٩٦٢ استطاع القوميون والبعثيون إقامة (الجبهة القومية) التي ضمّت حزب البعث وبقايا حزب الاستقلال وتكتل من الضباط القوميين والاتحاد الوطني للطلبة واتحاد المعلمين وجمعيات مهنية أخرى وتم إنشاء شبكة من (لجان الإنذار) التي شكلت فيما بعد نواة ما سمي بالحرس القومي الذي كان يتوجب على أعضائه النزول إلى الشوارع برشاشاتهم وأسلحتهم الأخرى متخفين بملابسهم المدنية عند تلقي الأوامر. كما أنجزت الاستعدادات السرية في الجانب العسكري داخل الوحدات والمعسكرات القريبة من بغداد لتنفيذ خطة الانقلاب على الحكم.

إن التدقيق في تفاصيل خطة الانقلاب التي تكشفت فيما بعد والتي أطاحت بحكم عبد الكريم قاسم والشراسة الدموية الصارمة في التنفيذ والحسم يشير إلى ثلاثة أمور هامة:

الأول هو الخوف والحذر الشديد من قوة الشيوعيين الهائلة وانتشارهم الواسع في الجيش وفي القطاع المدني واحتمال تنبههم وكشفهم لحركة الانقلاب وتحركهم السريع لسحقها.

الثاني – هو الحجم الهائل من القهر والآلام والثارات المتجمعة في صدور أولئك القوميين والبعثيين بسبب ما عانوه على أيدي الشيوعيين من تنكيل وإذلال وسحق دموي ومظالم طيلة أربع سنوات من الاضطهاد مشحونة بالاستفزازات والأعمال العدائية والاحتقار المتواصل مما دفعهم خلال التنفيذ إلى اعتماد حجم كبير من أعمال المغامرة التي بدت في بعض تفاصيلها ضرباً من الجنون.

الثالث – الاعتماد المبالغ فيه على شجاعة الشبان المنفذين من صغار السن وإصرارهم المستميت على تطبيق التعليمات المركزية الصادرة إليهم من مراجعهم الحزبية الخاصة حرفياً ودون تردد.. لقد نفذت الخطة الانقلابية بتناسق وانسجام يثير الدهشة والاستغراب ولكن بقسوة دموية مرعبة تحمل كل آلام السنين الأربع الماضية ومصائبها وويلاتها.

وفي فجر يوم ٨ شباط ١٩٦٣ بدأت التشكيلات المبلغة بالتنفيذ تحركها لإسقاط

---

١٢٤. كتاب العراق – حنا بطاطو – الكتاب الثالث، ص(٢٨٢). ترجمة: عفيف الرزاز – مؤسسة الأبحاث العربية.

النظام. ورغم المفارقات المثيرة في أحداث ذلك الصباح إلا أننا سنترك سرد التاريخ وعرض أحداثه المتسلسلة لأن التاريخ مكتوبٌ ومسجل وموثق، بل سنتوجه لتسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بموضوع بحثنا عن الاجتثاث والتسلط العقائدي وحرب الإبادة الدموية المرعبة التي لجأت إليها الأطراف المتنازعة لتأمين البقاء لدكتاتوريتها ذات الرأي الواحد مهما كان الثمن.

لعل من الضروري أن يعرف القارئ ماذا حصل في العلاقة بين القوميين من جهة والبعثيين من جهة أخرى في الفترة التي جرى فيها التحضير لإسقاط نظام عبد الكريم قاسم وإزاحة نفوذ الشيوعيين في ٨ شباط ١٩٦٣، ولماذا انفرد البعثيون بعملية التنفيذ وما هو دور القوميين وحجم هذا الدور من أجل أن يفهم النتائج التي ترتبت على ذلك والتي أسست لانقلاب قومي آخر هو انقلاب القوميين على البعثيين في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ أي بعد تسعة أشهر على إسقاط عبد الكريم قاسم وإزاحة الشيوعيين عن السلطة والحكم.

كان القوميون والبعثيون يتعرضون بصورة متواصلة إلى ضغوط شديدة وعقوبات صارمة تصل إلى حد القتل والسحل في الشوارع كما كانوا يتعرضون إلى المطاردة والمراقبة والإرهاب والتنكيل والطرد من الوظائف والإحالة إلى التقاعد من قبل الشيوعيين على جميع المستويات. وبعد تواصل تلك الضغوط والعقوبات التصفوية على الطرفين بادر هؤلاء لإجراء مشاورات ومداولات وحوارات فيما بينهم وبالأخص فئة الضباط العسكريين منهم الذين كانوا يتعرضون إلى عملية إقصاء وإبعاد وإحالات على التقاعد لإنهاء دورهم ونفوذهم داخل الجيش ونتيجة لذلك فقد شكل الضباط القوميون والبعثيون وبغضّ النظر عن انتمائهم الحزبي لجنة أسموها اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار وكانت تتألف من تسعة ضباط هم:

- العقيد الركن أحمد حسن البكر
- العقيد الركن عبد الكريم فرحان
- المقدم الركن خالد حسن فريد
- المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف
- المقدم الركن صبحي عبد الحميد
- المقدم الركن صالح مهدي عماش

-المقدم الركن جاسم كاظم العزاوي

– المقدم الركن إبراهيم جاسم التكريتي

-- المقدم الركن خالد مكي الهاشمي

ويتوضح من خلال أسماء هذه اللجنة بأن نصفها كان من القوميين أو الناصريين والنصف الآخر من البعثيين بدأت هذه اللجنة اجتماعاتها بصورة منتظمة وفي أحد الاجتماعات أحضر الضابط البعثي صالح مهدي عماش معه إلى الاجتماع الطيار حردان التكريتي الذي كان برتبة رئيس (أي رائد) مما أثار امتعاض الآخرين لأنه لم يبلغهم بذلك مسبقاً ولم يتخذوا قراراً بإضافته إلى اللجنة... وفي اجتماع آخر وزعت اللجنة المناصب الكبرى في الدولة بين أعضائها وجرى التوافق على ذلك وأقرته.

وفي الاجتماع القادم قدم البعثيون اقتراحاً بإجراء تعديلات على المناصب والأشخاص الذين تم الاتفاق عليهم مما أدى إلى حصول ارتباك وتساؤل وخلاف ونقاش ثم اتفقوا أخيراً على التغييرات الجديدة.

في الاجتماع اللاحق تقدم صالح مهدي عماش باقتراح أن يدخل جميع أعضاء اللجنة إلى حزب البعث ويكونوا أعضاء فيه على أن يكون الحزب والحكم القادم تحت قيادة هذه اللجنة، وبعد جدل وخلافات وتفسيرات قرروا الموافقة على الدخول في حزب البعث فأصبح الضباط القوميون في داخل حزب البعث بما فيهم صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان لكنهم انسحبوا واستقالوا من الحزب بعد وقت قصير بسبب خلافات في الآراء ووجهات نظر وعدم قدرتهم على الالتزام أو الانصياع للأوامر الحزبية.

ويستطيع القارئ أن يتلمس بين السطور تلك الروح العراقية في السيطرة والهيمنة والرغبة في التسلط الفئوي العقائدي التي كانت تخيّم على أسلوب العمل حتى في تلك اللقاءات السرية المحفوفة بمخاطر الفشل والانكشاف والموت المؤكد.

ورغم انسحابهم من الحزب والخلافات إلا أنهم قرروا العمل سوية كالسابق للتخلص من الحكم الدكتاتوري لعبد الكريم قاسم إلا أن العلاقة فيما بين الطرفين شهدت نفوراً وبروداً واضحاً... وبعد ذلك انقسمت اللجنة إلى لجنتين – لجنة قومية وأخرى بعثية.. وجرت بين اللجنتين مناوشات وتصرفات تشير إلى حالة من المنافسة والتهم وانتشار روح التشهير والتسقيط بين أعضاء اللجنتين وهي حالة معروفة وشائعة بين العراقيين

ترافق سلوك الشخصية العراقية في جميع العصور والدهور.. وتصاعدت حالة التهم والتشكيك والنفور بين الطرفين وبدأوا يبتعدون عن بعض بكيانين منفصلين تماماً ومنفردتين عن بعضهما رغم أن الأخطار والتهديدات التي تحيط بالطرفين كانت جسيمة في ظل السيطرة الشيوعية على أكثر وحدات الجيش ورقابة الاستخبارات العسكرية التابعة للنظام.

وبدأت كل كتلة تخطط منفردة للقضاء على نظام عبد الكريم قاسم بكل الأساليب بما في ذلك اغتيال عبد الكريم قاسم شخصياً، ورغم وشائج العلاقات الشخصية بين ضباط الكتلتين إلا أن التباين والاختلاف في المزاج وفي وجهات النظر بين الطرفين كان قد فرض نفسه بديلاً عن كل نقاط الاتفاق والتشابه، فراح كل طرف يخطط على طريقته الخاصة لتنفيذ خطته في إسقاط النظام.

وقد بادر البعثيون ولأسباب وظروف خاصة بهم للاستعجال في تنفيذ خطتهم في إسقاط النظام وكانت الخطة – كما تكشّفت لاحقاً –تعتمد على حجم كبير من المجازفة والمغامرة والاعتماد على شجاعة الشباب البعثيين صغار السن حيث أحال عبد الكريم قاسم إلى التقاعد المزيد من الضباط وصدرت قوائم جديدة بالتسريح «وقبض على علي صالح السعدي أمين القيادة القطرية للبعث والمقدم صالح مهدي عماش عضو المكتب العسكري البعثي لذلك وخوفاً من مزيد من الاعتقالات قرر القادة الذين ما زالوا طلقاء تنفيذ ضربتهم يوم الجمعة في ٨ شباط»[١٢٥] لذلك فقد كان استعجالهم وتنفيذهم لتلك الضربة المشحونة بالمخاطر الكبيرة هي أشبه ما يكون بالهروب إلى الإمام...!

وشاءت مجموعة من الصدف والمفارقات النادرة أن تنجح الخطة ويسقط النظام وتبدأ العملية لإبادة الشيوعيين وسحقهم.

ولعل من المفيد أن نذكر إحدى الصدف والمفارقات المثيرة التي رافقت عملية إسقاط نظام عبد الكريم قاسم القوي المدعوم بقوة الحزب الشيوعي المدنية والعسكرية إضافة إلى ما يحظى به عبد الكريم قاسم شخصياً من دعم شعبي كبير.

كان من أولى فصول خطة البعثيين للانقضاض على السلطة هو اغتيال العميد الجوي

١٢٥- حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، موسوعة الأبحاث، ص٢٨٧

الركن جلال الدين الاوقاتي قائد القوة الجوية، وهو قائد شيوعي ملتزم وكفوء وكان يمثل القوة الحقيقية الضاربة بيد السلطة وبيد الحزب الشيوعي العراقي حيث كان يمتلك ٧٠ سبعين طياراً شيوعياً من بين ٣٠٠ ثلاثمائة طيار يمثلون مجموع ملاك القوة الجوية العراقية أنذاك وقد حشد الاوقاتي أولئك الطيارين الشيوعيين في قاعدة الرشيد الجوية المتاخمة للعاصمة بغداد ووضع تحت تصرفهم أحدث الطائرات الحربية العراقية في ذلك الوقت، لذلك فقد كان الاوقاتي يستطيع أن يضمن سحق أية حركة عسكرية انقلابية على الأرض تتوجه لإسقاط النظام.

كلف حزب البعث أربعة من الشباب الصغار بالعمر حينذاك لاغتيال جلال الاوقاتي[١٢٦] وزودهم بمسدسات شخصية.. وكانت التوجيهات التي أعطيت لهم أن اغتيال الاوقاتي يعني نجاح الثورة وأن فشلهم في اغتياله يعني فشل الثورة وسقوطها ولم يكن هذا التقدير للموقف خاطئاً على الإطلاق بل كان صحيحاً تماماً، ولكن لم يكن هؤلاء الشباب ولا قادة الحزب المخططين للانقلاب يعلمون ماذا كان يجري في الطرف الآخر.

كان أحد الضباط المبلغين بالانقلاب وبساعة الصفر قد تحدث إلى إحدى المومسات في بغداد – ربما من باب التباهي أو المنفخة – بأنهم سيقومون باغتيال جلال الاوقاتي يوم ٨ شباط فأبلغت تلك المومس الحزب الشيوعي عن طريق شخص تعرفه وقد وصل الخبر إلى قيادة الحزب الشيوعي في مساء يوم ٧ شباط وقام سلام عادل سكرتير الحزب بإبلاغ مسؤول المكتب العسكري جورج تلو وطلب منه تحذير جلال الاوقاتي وإبلاغه بضرورة ترك منزله ليلة ٧ شباط والمبيت في مكان آخر لأنه سيتعرض للاغتيال وحاول جورج تلو الذهاب إلى منزل جلال الاوقاتي إلا أن سيارته لم تشتغل بسبب شدة البرد في تلك الليلة فقرر تأجيل التبليغ إلى الصباح وفي الصباح قتل جلال الاوقاتي في الساعة الثامنة والنصف وتتابعت الأحداث الكارثية ضد الشيوعيين وضد النظام...

لقد كان من المفترض أن ينجو جلال الاوقاتي من الاغتيال بكل تأكيد لولا تلك الصدفة والمفارقة الغريبة والمثيرة التي روتها فيما بعد السيدة ثمينة ناجي يوسف زوجة سلام عادل سكرتير الحزب الشيوعي في كتابها – سلام عادل – سيرة مناضل ننقل

---

١٢٦. الشباب الذين كلفوا بتلك المهمة هم كل من: مجيد الحمداني وماهر إسماعيل الجعفري وغسان عبد القادر.

منه النص التالي:

«عندما علمت إحدى غانيات بغداد – من صديقها العسكري – وهو ضابط من الضالعين في عملية الانقلاب بأن اليوم التالي ٨ شباط هو موعد الانقلاب بادرت إلى إخبار الحزب عن طريق أحد معارفها من الشيوعيين... وعند منتصف الليل فقط وصل الخبر إلى سلام عادل الذي ذهب إلى دار جورج تلو – مسؤول الخط العسكري آنذاك – طالباً منه اتخاذ الإجراءات الضرورية الممكنة وإبلاغ جلال الاوقاتي بمغادرة الدار التي يسكن فيها والمبيت بمكان آخر – وبسبب عدم اشتغال سيارة جورج تلو – بسبب البرد الشديد في تلك الليلة أجل التبليغ إلى الصباح وكانت تلك غلطة العمر.

لقد اغتيل جلال الاوقاتي في الثامنة صباحاً وهو خارج من الدار وعند ذلك فقط بدأ الانقلابيون بإذاعة بيانات الانقلاب وبإغتياله تهدم ركن أساسي من أركان المقاومة»[١٢٧].

إن تلك الصدفة الغريبة والنادرة بتعطل سيارة جورج تلو في تلك الليلة هي التي أنجحت مهمة أولئك الشباب المسلحين الذين كانوا ينتظرون منذ الصباح الباكر أمام دار جلال الاوقاتي واستطاعوا اغتياله ولولا تلك المفارقة لكان من المفترض أن ينام الاوقاتي في دار أخرى حسب تحذير الحزب الشيوعي ذلك التحذير الذي لم يصل إلى الاوقاتي فكانت تلك الغلطة التي ارتكبها مسؤول المكتب العسكري هي بالفعل كما وصفها الشيوعيون فيما بعد غلطة العمر.

لقد نجح الانقلاب وسقط نظام عبدالكريم قاسم رغم ذلك الاستعجال الذي أقدم عليه البعثيون في توقيت التنفيذ وهو الأمر الذي دفع اللواء عبد الكريم فرحان زعيم كتلة الضباط القوميين في اللجنة العسكرية التي تحدثنا عنها سابقاً أن يقول في مذكراته:

«وشاء القدر أن يسبقنا البعث بأسبوعين فقط فقام بحركة ١٤ رمضان للقضاء على الطغيان»[١٢٨] وقد استلم القوميون مناصب هامة في النظام الجديد لكنهم عادوا للاختلاف مع البعثيين بعد ذلك، لقد اختلف القوميون والبعثيون قبل إسقاط النظام وبعد إسقاط النظام وكان ذلك بسبب النزعة العراقية المسيطرة على العقل العراقي وهي الرغبة في فرض التسلط العقائدي والانفراد بالرأي التي نراها موجودة في جميع أحداث التاريخ العراقي، إن القواسم المشتركة بين القوميين والبعثيين في العراق كانت

١٢٧. سلام عادل، سيرة مناضل، ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ص١٥٢، دار الرواد للطباعة.

١٢٨. عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة، مذكرات. الطبعة الثانية، ص٦٦، دار البراق، لندن.

كافية أن تدفعهم للعمل معاً ودون أي خلاف مدة طويلة إذا كانت الغاية والهدف فعلياً هو تنفيذ وتطبيق برنامج وطني لتخليص البلاد من الفقر والجوع والجهل والأمية والأمراض والتردي الاقتصادي والفساد والتخلف العمراني والتعليمي والصحي... لكن نزعة التسلط والاستئثار والتفرد تدفع الجميع لتناسي كل تلك المهمات الوطنية الملحة والضرورية جانباً والتوجه نحو الخلافات السياسية والشخصية والحزبية والفئوية والانشغال بالنزاعات المظهرية والشعارات الدعائية الرنانة ثم التحول نحو الاجتثاث والتصارع التصفوي بين أصحاب الهدف الواحد.

لقد سقطت وزارة الدفاع بعد مقاومة شرسة واقتيد عبد الكريم قاسم وكبار مساعديه من الضباط الشيوعيين إلى دار الإذاعة وتم إعدامهم هناك بالرصاص بعد مناقشات صاخبة انفعالية حادة.

لقد تخضبت البلاد بالدم بعد أن توقف منطق العقل والرحمة لدى جميع المتخاصمين من أصدقاء الأمس وأسدل الستار على تلك المرحلة الهوجاء من التصادم والصراعات المحزنة والمؤسفة وهي المرحلة التي كان يمكن أن تؤسس لنهوض وطني عظيم في العراق، لقد قتّل الوطنيون بعضهم البعض - القوميون والبعثيون والشيوعيون - لأسباب كان يمكن تأجيلها عشرات السنين القادمة...!

ورغم مأساوية الأحداث في تلك الدقائق التي جرى فيها الصراخ والتهديد والنقاشات المتوترة والمثيرة في دار الإذاعة بين المنتصرين والمنهزمين وكان أكثرهم من الضباط العسكريين الذين كانوا أصدقاء وودودين مع بعضهم في يوم من الأيام نقول في ذلك الجو المأساوي حدثت مفارقة مضحكة وهي: أن علي صالح السعدي الذي تم إخراجه فوراً من المعتقل ليلتحق بمركز القيادة في دار الإذاعة شاهد المهداوي بين الواقفين مع عبدالسلام عارف فصرخ به "لكْ شسوّيت؟" أي ماذا فعلت؟ ويبدو أن المهداوي لم يعرف علي صالح السعدي الأمين القطري لحزب البعث الذي كان قد أدار كل تلك الأحداث وحرك ذلك الزلزال المدوّي:

فرد عليه المهداوي "لك إنجب (أي اخرس) أني اتكلم مع عبدالسلام"...!! فرد عليه السعدي "انتظر سوف أقتلك"[١٢٩].

١٢٩. أحمد فوزي، أين الحقيقة في مصرع عبدالكريم قاسم، ص١٧٢، مطبعة الديواني.

وبالعودة إلى بعض تفاصيل أحداث يوم ٨ شباط عام ١٩٦٣ وبعد إذاعة البيان الأول في الساعة ٩:٤٠ في ذلك الصباح ودون تأخير أصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانه الدموي التصفوي المستعجل والمنفعل والذي كتبه سكرتير الحزب الشيوعي (حسين الرضي) – سلام عادل – ومما جاء فيه دون مقدمات:

إلى السلاح! اسحقوا المؤامرة الرجعية الإمبريالية.. أيها المواطنون يا جماهير شعبنا العظيم المناضل.. أيها العمال والفلاحون والمثقفون وكل الوطنيين والديمقراطيين الآخرين.. قامت عصابة حقيرة من الضباط الرجعيين والمتآمرين بمحاولة يائسة للاستيلاء على السلطة استعداداً لإعادة بلدنا إلى قبضة الإمبريالية والرجعية.. يا جماهير شعبنا المناضل الفخور.. إلى الشوارع طهروا بلدنا من الخونة.. إلى السلاح دفاعاً عن استقلال شعبنا ومكتسباته.. شكلوا لجان دفاع في كل ثكنة عسكرية وكل مؤسسة وكل حي وكل قرية إننا نطالب الحكومة بالسلاح.. إلى الأمام.. إلى الشوارع.. اسحقوا المؤامرة والمتآمرين..

وبعد ساعة واحدة أو أكثر بقليل أصدر الحزب الشيوعي بياناً نارياً دموياً ثانياً تضمن ذات المعاني والنداءات التحريضية لحمل السلاح وسحق المتآمرين وإبادتهم وعلى أثر ذلك خرجت المظاهرات الكثيفة الغاضبة التي يقودها الشيوعيون في أكثر من مكان من العاصمة وهي تزحف لسحق الانقلابيين وكانت هناك وحدات من الدبابات تزحف لتطويق وزارة الدفاع بقيادة العقيد (عبدالكريم مصطفى نصرت) وهو الضابط الذي اغتاله صدام حسين فيما بعد عام ١٩٧٢ بطريقة خسيسة بسبب انتمائه إلى التنظيم العسكري الخاص بالبعثيين اليساريين والموالين لسوريا وقد اضطر العقيد مصطفى نصرت أن يضع صور الزعيم عبد الكريم قاسم فوق دباباته ليتجنب الاصطدام بآلاف الشيوعيين المنتشرين في الشوارع خلال توجه الدبابات نحو وزارة الدفاع لدك مقر عبد الكريم قاسم. وكان عبد الكريم قاسم قد تحصّن بوزارة الدفاع هو وكبار المسؤولين من أركان حكمه وبينهم كبار الضباط الشيوعيين. وكانت وحدات الحرس القومي وهي مجاميع صغيرة من الحزبيين المسلحين بالرشاشات قد نزلت منذ الفجر إلى الشوارع بملابسها المدنية وقد تلقّت تعليمات بصد المظاهرات الشيوعية بأي ثمن وإبعادها عن وزارة الدفاع وفتح الطريق أمام الآليات العسكرية لإحكام الطوق حول مقر (عبدالكريم قاسم) لإنجاز عملية إسقاط النظام.

ولو قدّر لتلك المظاهرات والحشود الهائلة من الشيوعيين المؤيدين لـ عبدالكريم قاسم الوصول إلى وزارة الدفاع لأصبح إسقاط النظام أمراً أشبه بالمستحيل.

وللقارئ أن يتخيل هول الأحداث في الصدام الدموي الذي جرى في تلك الساعات المصيرية المرعبة.

لقد كان الصدام يجري بين دكتاتورية اعتمدت التسلط العقائدي الفئوي بناها وأسّس لها ورسّخ قواها وركائزها الحزب الشيوعي العراقي بصورة مستميتة ووفق برنامج منهجي خلال أربع سنوات متواصلة كما شرحنا ذلك في صفحات سابقة وهو يريد حمايتها والدفاع عنها حتى الموت، وبين دكتاتورية جديدة من ذات النوع تريد الانتصار والنهوض لإقامة نظام التسلط العقائدي القومي مشحونة بالأحقاد والثارات التي تجمعت في صدور عشرات الآلاف من القوميين والبعثيين المضطهدين والمعزولين سياسياً خلال تلك السنوات الأربع ومدفوعة برغبة الانتقام للضحايا والشهداء القوميين الذين سقطوا تحت ضربات الشيوعيين ودكتاتوريتهم الدموية.

لقد حدّثنا أحد البعثيين المشاركين بتنفيذ الخطة وكان مكلفاً مع مسلحين آخرين بالنزول إلى الشارع لصد مظاهرات الشيوعيين ومنعهم من الوصول إلى وزارة الدفاع حيث قال:

كان معي كمية كافية جداً من الرصاص الذي كان يملأ جيوبي إضافة إلى المخازن (الشواجير) الاحتياطية الإضافية الجاهزة والمعبأة بالرصاص الخاصة بالرشاش الذي كنت أحمله ولكن حشود المتظاهرين الشيوعيين وكثافة أعدادهم المتراصة والزاحفة نحونا لم تكن تسمح لهم بالتراجع حتى عندما أفرغنا كل الرصاص في صدورهم. لقد باشروا بالهجوم نحونا بعد أن بدأنا بإطلاق النار عليهم وجهاً لوجه.

لقد انتابتنا الحيرة ماذا سنفعل لو أنهم استمروا في الهجوم والتقدم نحونا إلا أن الرصاص المتواصل الذي تلقوه بأجسامهم قد أوقف تقدمهم وصارت الأزقة والشوارع الصغيرة المتفرعة من شارع الرشيد تبتلع بالتدريج تحشداتهم الهائجة شيئاً فشيئاً...!

ومن خلال هذا الوصف المرعب يتبين بوضوح أن تلك الحرب كانت حرب الإبادة المصيرية التي ستحدد من سيحكم بغداد في الأيام القادمة (وفي تقديرات الشيوعيين أن لا أقل من /٥٠٠٠/ مواطن قتلوا في القتال الذي جرى في ٨ إلى ١٠ شباط

(فبراير) وخلال الاصطياد الشرس للشيوعيين من بيت إلى بيت في الايام التي تلت)[130].

وكما في كل الأحداث الفاصلة في التاريخ العراقي فإنك لا يمكن أن تسمع صوتاً للرحمة أو الشفقة أو التسامح حيث يلعلع صوت العنف الدموي والثارات والأحقاد والضغائن والصراع على السلطة.

وفي الساعة الثامنة من مساء ٨ شباط وبعد صدور بياني الحزب الشيوعي المشحونين بالتحريض الدموي وتوسع دائرة القتال في أكثر من حي في العاصمة بغداد، أصدر مجلس قيادة الثورة البيان رقم ١٣ الذي شكّل إحدى محطات الرعب التي لا تُنسى ولا تمحى من ذاكرة الشيوعيين العراقيين على مر الأجيال والذي جاء فيه:

«نظراً للمحاولات اليائسة للعملاء الشيوعيين – شركاء عدو الكريم[131] في الجريمة لزرع الفوضى في صفوف الشعب وتجاهلهم للأوامر والتعليمات الرسمية فقد كُلّف قادة الوحدات العسكرية والشرطة والحرس القومي بالقضاء على كل من يعكّر صفو السلام وإننا ندعو أبناء الشعب المخلصين إلى التعاون مع السلطات بالإعلام عن هؤلاء المجرمين وإبادتهم». وهنا نسترعي انتباه القارئ بضرورة الانتباه إلى كلمة (وإبادتهم).

إن أخطر ما في هذا البيان الرسمي الصادر عن السلطة الجديدة أنه أوعز إلى قادة الوحدات العسكرية والشرطة والحرس القومي وأبناء الشعب المخلصين بإبادة الشيوعيين العملاء كما سمّاهم البيان.

وهكذا تبادل الطرفان بيانات الإبادة الدموية إلا أن الشيوعيين كانوا هم الذين تعرضوا للإبادة الفعلية بعد ذلك في الأيام والأشهر اللاحقة وهنا نود أن نشير بأن

١٣٠. حنا بطاطو – العراق – الكتاب الثالث، ص٢٩٨، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية. وقد نقلنا النص كما هو رغم الضعف في التعبير.

١٣١. عدو الكريم المقصود عبدالكريم واستخدم هذا التعبير للشتيمة، وقد اعتاد العراقيون في زحمة الأحقاد السياسية والكراهية المتأججة بينهم دائماً، على استخدام حتى التصريفات اللغوية في شتائمهم المتبادلة حيث أطلق الجواهري على عبدالسلام عارف شتيمة مشابهة بعد سقوط عبدالكريم قاسم عندما سمّاه عبدَ حرب، وعدو السلام بدلاً من عبدالسلام في بيتٍ شعري شهير صاعق عندما قال فيه:

يا عبدَ حربٍ يا عدو السلامْ   يا خِزْيَ منْ صلى وزكّى وصامْ

بياناً مشابهاً لهذا البيان الدموي المرعب قد صدر سابقاً في التاريخ العراقي في عام ١٨٣١ عندما تم إبادة المماليك في بغداد في المنبحة المعروفة التي أدار أحداثها الدموية الوالي علي رضا بأوامر من السلطان العثماني وقد صدرت الأوامر إلى العامة من الناس وإلى الجنود بقتل جميع المماليك أينما وجدوا في العراق... ولعلنا نستطيع أن نقول بأن التاريخ العراقي مشحون بهذه التحف الدموية.

وبعد أن سقطت وزارة الدفاع نقل عبدالكريم قاسم وعدد من كبار مساعديه وبينهم قادة عسكريون شيوعيون إلى دار الإذاعة حيث تم إعدامهم فوراً في ما يشبه المحاكمة الميدانية السريعة ثم تواصلت بعد ذلك عمليات القتل والإبادة ومداهمة المقرات السرية وتقطيع الأوصال ضد الشيوعيين ما يقرب من عام كامل ودفع الحزب الشيوعي خسائر بشرية مريعة من قياداته وأعضائه ومناصريه، فبالإضافة إلى الشيوعيين الذين قتلوا في المواجهات المباشرة مات عدد كبير آخر منهم أثناء التحقيق معهم في مقرات الحرس القومي التي تحولت إلى مسالخ بشرية مخيفة في عموم المحافظات حيث مات أكثر القياديين الشيوعيين ومن بينهم سكرتير الحزب حسين الرضي الملقب سلام عادل، كما سقط آخرون في المداهمات المسلحة التي نفذها عناصر الأمن والحرس القومي للأوكار والمقرات الحزبية السرية للحزب الشيوعي والتي تم الكشف عنها والتعرف عليها تباعاً من خلال الاعترافات السريعة التي أدلى بها أعضاء شيوعيون بارزون متقدمون في الحزب خلال التحقيق معهم وربما قبل موتهم تحت التعذيب حيث لم يستطع أحد من المعتقلين حتى ذلك الوقت أن يصمد أو يستمر في إخفاء المعلومات التي لديه وهو يواجه ذلك النوع من التحقيق الذي هو أشبه شيء بتقطيع الأوصال إلا الذين صمدوا حتى الموت في التحقيق قبل أن يستطيعوا استنكار التفاصيل.

وتسنّى لعدد آخر من الشيوعيين المحظوظين البقاء على قيد الحياة عندما نجحوا في الهرب إلى خارج العراق أو الاختفاء في جبال كردستان العراق. أما الأنساق الأخرى من الشيوعيين في عموم المحافظات خصوصاً الذين اعتقلهم الحرس القومي ثم أطلق سراحهم بسرعة فائقة فقد تحوّل أكثرهم إلى مخبرين متعاونين بإندفاع في تقديم المعلومات الضرورية لتدمير حزبهم ورفاقهم، كما أبقت الأجهزة الأمنية بصورة متعمدة ومقصودة عدداً من الخلايا والكوادر وخطوط التنظيم الشيوعية في مناطق متفرقة من العراق وفي بغداد دون أن تمسها أو تدمرها أو تعتقل أفرادها لأنها استطاعت أن

تسيطر على قيادتها وتوجهها من خلال مسؤوليها وقادتها الحزبيين ذاتهم بعد أن تعاونوا سراً مع المخابرات لقاء وعود بالحفاظ على حياتهم والتي كلفتهم بالاستمرار في إدارة هذه الخلايا والخطوط التي تحولت إلى مصائد وكمائن بيد الأجهزة الأمنية لتجتذب إليها بصورة طوعية الشيوعيين القياديين الهاربين والمختفين والغائبين عن أعين رجال المخابرات ورقابتهم والراغبين بالعودة سراً لمزاولة النشاط الحزبي والارتباط بالحزب.

ونتيجة لتلك الأساليب وغيرها فقد حققت الأجهزة السرية التابعة للحرس القومي التي سبق لها أن اكتسبت خبرة كبيرة في العمل السري نجاحات حاسمة وخطيرة في هذا المجال مما زرع الشكوك وأشاع الاتهامات المتبادلة في صفوف التنظيمات السرية الجديدة للحزب الشيوعي التي بقيت تعمل خارج السجون دون أن يطالها الاعتقال وكأنها خارج علم الأجهزة الأمنية بينما كانت تحت الرصد الكامل لرقابة المخابرات التي تقوم بإعتقالهم أو قتلهم تباعاً...!! مما أدى إلى انهيار عام في المعنويات وانتشار الشكوك داخل التنظيم الشيوعي في تلك الفترة حيث كان المعتقلون يواجهون بأدق الأسرار والتفاصيل الحديثة عن سير الاجتماعات والأحاديث الجارية داخل الخلايا السرية التي أعيد ارتباطها حديثاً.

لقد تعرّض الحزب الشيوعي العراقي إلى عملية سحق منهجية منظمة بعد أن قام هو بسحق الآخرين سحقاً منهجياً منظماً لأربع سنوات متواصلة ومازالت القوى والأحزاب والمنظمات السياسية العراقية منذ العهد الملكي وحتى اليوم تدور في دوامات السحق المنهجي المنظم في متوالية جهنمية متصاعدة لا يعرف أحد حدودها ولا مدياتها بعد أن تجاوزت حدود الحرب الأهلية إلى حرب الإبادة العبثية التي لا طائل تحتها!!.

وهكذا فإن محنة الشيوعيين على يد الحرس القومي عام ١٩٦٣ ومحنة الملكيين على يد الشيوعيين قبل ذلك في عام ١٩٥٨ ومحنة الحرس القومي على يد الناصريين بعد ذلك ومحنة الإسلاميين على يد البكر وصدام ومحنة البعثيين على يد الإسلاميين بعد ٢٠٠٣م هي في حقيقة الأمر محنة العراق الدائمة أمام نزعة التسلط والاستئثار والتفرّد الفئوي في كل الازمان والعصور...

وفور التأكد من تحقيق الانتصار الحاسم على سلطة عبدالكريم قاسم وتوجيه الضربة القاصمة لنفوذ الشيوعيين بدأت عوامل الشقاق والنفاق والفرقة والاختلاف

بالظهور بين القوميين والناصريين من جهة وبين البعثيين ومؤيديهم من جهة أخرى، لقد تحمل البعثيون الدور الأكبر والأخطر في الأحداث التي قادت إلى إسقاط السلطة سواء في الإعداد أو التخطيط أو التنفيذ ولذلك كانوا يعتقدون وفق ما يوحي به العقل العراقي الولوع بالتسلط والهيمنة الانفرادية أن من حقهم الاستيلاء على الحكم والسلطة دون منازع بينما يرى القوميون والناصريون أنهم شركاء أساسيون في كل ما حدث في تلك المرحلة من مقدمات ونتائج ومن مظالم وخسائر أدبية ومادية تعرضوا لها كما تعرض لها غيرهم.

ودون أن ندخل في التفاصيل فقد وجد الجميع أنفسهم بعد فترة قصيرة أمام نزاعات تنافسية تصادمية حادة مفروضة عليهم بحكم الواقع تسبب في وجودها وبروزها ذلك النزوع الفئوي التفردي الذي يقوده العقل العراقي ذو المواصفات التي ذكرناها والتي لا نجد حاجة لتكرارها.

وخلال الأشهر التسعة الممتدة من ٨ شباط ١٩٦٣ إلى ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ التي أعقبت سقوط دكتاتورية التسلط العقائدي التي أقامها وأسسها الشيوعيون بدا واضحاً أن النزوع الفئوي للسيطرة المتفردة على مفاصل الدولة هو الذي يتحكم في سلوك ونشاط أكثر القادة والكتل التي تشكل كيان النظام الجديد.

وربما تبدو رؤية الأحداث الآن وبعد مرور ما يقرب من نصف قرن من الزمان وكأن اللاعبين الكبار في داخل النظام في تلك الفترة قد استخدموا بسالة الشباب البعثيين صغار السن واستفادوا من شجاعتهم الأسطورية وجرأتهم الفائقة والاستثنائية لتحقيق أغراض لم يكن للبعث فيها أي نصيب، حيث سرعان ما عزلوهم وفتحوا السجون لهم من جديد بعد أن استخدموهم أداةً صارمة لتقطيع أوصال تلك الدكتاتورية الشيوعية المرعبة ونظامها المتماسك الذي لم يكن لأحد أن يتخيل إمكانية إسقاطها أو زعزعتها بأي حال من الأحوال.

ومنذ الأسابيع الأولى لإسقاط نظام عبد الكريم قاسم بدأت معالم الجبهة القومية التي أنشأها البعثيون والقوميون بالتفكك وجرى تناسيها بصورة كاملة تماماً كما حصل للجبهة السابقة جبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت عام ١٩٥٦ قبل انتصار ثورة تموز ١٩٥٨ والتي تناساها الشيوعيون بعد ذلك، كما بدا واضحاً الدور المتعاظم الذي كانت منظمة الحرس القومي تسعى لتحقيقه من أجل فرض سيطرتها المنفردة والتي

كانت تعني سيطرة حزب البعث على شؤون البلاد والحياة اليومية فيها دون أن يعرف أحد ما هي نوع الصلاحيات الممنوحة لمنظمة الحرس القومي وبقية المنظمات الأخرى ذات التسميات المختلفة.

وبسبب آلاف الحوادث اليومية التنازعية المسيئة للاستقرار التي كانت تجري في كل مكان من العراق وعلى كل صعيد بين أفراد الحرس القومي المنتشرين في كل مكان والذين لم يعوبوا يعرفون ماذا يفعلون ولا حدود واجباتهم ولا حدود صلاحياتهم، وبين جميع التابعين للقطاعات المختلفة في الدولة من مدنيين أو عسكريين... بسبب ذلك وغيره من الأسباب فقد اتسع نطاق الأزمة والانقسام بل الانشقاق في كيان السلطة الجديدة وتصاعد تذمر القوميين والناصريين وقسم من العسكريين البعثيين أيضاً بسبب ما يعانونه على يد أفراد الحرس القومي من إهانات وعمليات تدقيق وتفتيش صارمة ذات طابع استفزازي شملت كل تنقلاتهم ومركباتهم الحكومية والخاصة وبدا الانقسام في كيان السلطة واضحاً وجرى تجسيم الأخطاء والأحاديث المتواصلة عن تحكم البعثيين وسيطرتهم المنفردة على شؤون البلاد كما لم يعد خافياً تذمر القوميين والناصريين من العزلة والتهميش وانعدام الصلاحيات وفي المقابل بدأ البعثيون والموالون لهم بتسفيه أفكار وقناعات القوميين والناصريين والتعريض بنظرية الاتحاد الاشتراكي. تماماً كما سفّه الشيوعيون آراء وأفكار البعثيين قبل ذلك بأربع سنوات. ويبدو أن منهج تسفيه آراء الآخرين ونظرياتهم الفكرية هو من مستلزمات تطبيق دكتاتورية التسلط العقائدي أي دكتاتورية الرأي الواحد حيث سنرى أن هذا المنهج قد جرى تنفيذه وتطبيقه في جميع التغييرات السياسية الانقلابية التي شهدها العراق.

لقد كانت الأداة الضاربة التي استخدمها البعثيون في عام ١٩٦٣ ضد القوى المناهضة لنظامهم هي منظمة الحرس القومي التي ذاع صيتها وتحولت إلى شبح مرعب يدخل الخوف في قلوب المعارضين والمعادين للحزب والسلطة تماماً كما فعلت منظمة المقاومة الشعبية ومنظمة الدفاع عن الجمهورية ومنظمة الشبيبة الديمقراطية التي أدار نشاطها الحزب الشيوعي في عام ١٩٥٩.

وبعد بضعة أشهر قليلة من إسقاط عبدالكريم قاسم ظهر تيار سياسي في داخل صفوف حزب البعث في العراق يطالب بضرورة تغيير سياسة الحكم والانفتاح على القوى الأخرى وإيقاف عملية إبادة الشيوعيين ومطارداتهم وزيادة التعاون والتنسيق

مع التيار القومي والناصري ولا يرى ضرورة لسياسة التشدد وفرض الرأي الواحد تجاه الأطراف الأخرى.

وقد نشأت من جراء ذلك أزمة سياسية داخلية في صفوف حزب البعث ربما كانت هي المقدمات الأولى للتعجيل بالانقلاب العسكري الذي قاده عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وكمحاولة أخيرة لإنقاذ الوضع المتدهور عقد على نحو عاجل مؤتمر قطري لحزب البعث في العراق في ١٩٦٣/١١/١٢ أي قبل خمسة أيام من انقلاب عبد السلام عارف لمناقشة الأزمة وإيجاد الحلول لها ولانتخاب قيادة قطرية جديدة للحزب، وخلال انعقاد المؤتمر هجم مجموعة من الضباط البعثيين غير القياديين بسلاحهم ودخلوا إلى المؤتمر بالقوة وفرضوا قائمة من الأسماء كانت بأيديهم لتكون قيادة قطرية وطلبوا طرد علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وعدد أخر من أعضاء القيادة وبعد أن فرضوا القائمة التي كانت معهم بقوة السلاح طلبوا ترحيل عدد من أعضاء القيادة المعروفين وبينهم علي صالح السعدي الأمين القطري للحزب والذي كان له الفضل في تهيئة الظروف التي قادت إلى إسقاط نظام عبد الكريم قاسم المدعوم من الشيوعيين. وتم بالفعل ترحيلهم بطائرة إلى خارج العراق وقد أدى هذا الحادث إلى تفكك الوضع بصورة ظاهرة وبذلك أصبحت الظروف ملائمة للانقضاض على النظام وتنفيذ الانقلاب العسكري الذي ذكرناه آنفاً والذي نفذ فعلاً بعد خمسة أيام. وربما بقيت ذكرى هجوم العسكريين على مؤتمر الحزب راسخة في ذاكرة صدام حسين لسنين طويلة لاحقة - وهو العضو غير البارز حتى ذلك الحين - والخطر الذي يمكن أن يشكله العسكريون الحزبيون غير المنضبطين على القيادة الحزبية المدنية وعلى الحزب عموماً وكيفية التصدي التصفوي الصارم والحازم وبدون تردد لظاهرة التكتل التي يمكن أن تنشأ أو تتبلور داخل الحزب وضربها دون رحمة.

وبتنفيذ الانقلاب في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ أسدل الستار على مرحلة هوجاء تميزت بهيمنة الحرس القومي على مراكز القرار وتحملها مسؤولية النهج التفردي في السلطة والحكم والذي وصف بأنه سلطة الحزب الواحد أو بمعنى آخر دكتاتورية الرأي الواحد.

أما الانقلاب الجديد فقد تولاه عبد السلام عارف الذي كان للبعثيين الفضل الكبير في إعادته إلى الواجهة عندما عينوه رئيساً للجمهورية في النظام الذي أقاموه

بسواعدهم الجريئة وشجاعتهم الفائقة.

إن ضلوع عبدالسلام عارف في تدبير الانقلاب ضد البعثيين لم يكن مؤشراً على وجود سجية التقلب والغدر والتسرع لدى هذا الشخص فحسب، بل هو مؤشر أيضاً على تنامي الصفات الاعتلالية في البنية النفسية للفرد العراقي وطبيعته السلوكية التفردية الشرسة التي زادتها عمقاً ورسوخاً الانقسامات السياسية الحادة وغير المبررة بين الأطراف السياسية العراقية.

إن كل الخلافات التي حدثت بين عبدالسلام عارف وأعضاء في قيادة حزب البعث لم تكن تكفي أو تقتضي أو تبرر إدارته لانقلاب عسكري ضدهم وإقدامه على فتح السجون من جديد للآلاف من شبابهم الذين جاهدوا وبذلوا التضحيات لإنقاذه شخصياً وإخراجه من السجن وإعادة الاعتبار إليه... إن هذا العقوق ونكران الجميل حتى على الصعيد الشخصي يشكل لغزاً محيراً في تكوين الشخصية العراقية، وبالتأكيد فإن الرغبة القهرية في التسلط والسيطرة وإقامة دكتاتورية الرأي الواحد والتسلط العقائدي هو العامل الأقوى والسبب الفاصل والأهم الذي دفع عبدالسلام عارف للانقضاض على حلفائه وتنفيذ الانقلاب ضدهم.

واليوم وبعد مرور ما يقرب من خمسين عاماً على تلك الأحداث المأساوية نقول:

إذا كان بقاء الشيوعي البارز جلال الاوقاتي (قائد القوة الجوية) في داره صباح ٨ شباط ١٩٦٣ هي غلطة العمر التي تسببت بكارثة حلت بالحزب الشيوعي كما مرّ بنا سابقاً، فإن خروج عبدالسلام عارف من داره في ٨ شباط هي غلطة العمر التي تسببت بكارثة للبعثيين أضاعت منهم الحكم والسلطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م كما رأينا...

الدكتاتورية الرابعة

الناصريون والقوميون يقيمون

نظام التسلط العقائدي (١٩٦٤ - ١٩٦٨)

بعد نجاح الانقلاب الذي قاده عبد السلام عارف ضد البعثيين وحرسهم القومي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ بالتنسيق مع مجموعة من الضباط القوميين والناصريين جرى إبعاد جميع البعثيين الذين كانوا يحتلون مراكز ومناصب مختلفة في الدولة، وأعيد عدد كبير منهم إلى السجون ولم يعد بإمكان البعثيين المتبقين مع الانقلاب الجديد الاعتراض على أي قرار تصدره سلطة الانقلاب لأنهم قد خسروا نفوذهم الآن ولم يعد لهم هيمنة أو تأثير هام في الوضع الجديد ومهما يكن من أمر فإن الفترة التي حكم فيها الناصريون تكاد تكون فترة نموذجية لنزعة التسلط في الشخصية العراقية ولدكتاتورية الرأي الواحد في ذات الوقت حيث يظهر فيها بجلاء ووضوح تحكم المنهج الدكتاتوري في فرض الرأي الواحد إذ لم يستطع القوميون والناصريون الحفاظ على وحدتهم السياسية الداخلية أو وحدة السلطة والنظام الذي أقاموه منفردين ودون أن ينافسهم منافس. فلم تمض إلا بضعة أشهر حتى انقسم الصف الناصري والقومي إلى تيارات وكتل متنافرة متناحرة ولم يستطع المؤتمر الذي عقدوه في بغداد عام ١٩٦٤ أن يحافظ على الحد الأدنى من وحدة التيار القومي الناصري.

كذلك عجزت حتى التيارات القومية الثورية التي كانت تتمتع بتنظيم مركزي متماسك مثل حركة القوميين العرب والحركة الاشتراكية العربية عن جمع الصف الناصري والقومي وتحويله إلى قوة ضاربة مؤثرة، ويبدو أن عوامل النخر والخلاف والتنافر والاستنثار تنتظم بتماسك أقوى وأشد في نفوس السياسيين العراقيين أكثر من كل المساعي الهادفة لجمع الأطراف وتوحيد استراتيجية العمل القومي المشترك وبالأخص العوامل السلبية المتوالدة من النزوع القهري المستقر في أعماق العقل العراقي الذي يسعى على الدوام لتحقيق السيطرة الفئوية الانفرادية وإقامة

دكتاتورية التسلط العقائدي.

وخلال سفر الرئيس الناصري عبد السلام عارف إلى المغرب لحضور مؤتمر القمة في الدار البيضاء تحركت مجموعة ناصرية بقيادة عارف عبد الرزاق رئيس الوزراء ومجموعة من الضباط الناصريين لتنفيذ انقلاب عسكري في ١٩٦٥/٩/١٥ وقد استطاع الضابط سعيد صليبي وهو أحد أقارب عبد السلام عارف ومعه عدد من الضباط الموالين للرئيس من القضاء على الانقلاب مما أدى إلى هرب عارف عبد الرزاق، ومجموعة الضباط الانقلابيين المؤيدين له إلى القاهرة.

وقد بدت المفارقة مضحكة بل أشبه بالمسخرة عندما هرب قائد الانقلاب الناصري إلى القاهرة بعد أن فشل انقلابه الناصري ضد الحكم الناصري القائم في بغداد، فهل هناك سبب غير الرغبة في التسلط وفرض دكتاتورية الرأي الواحد، هو ما دفع هؤلاء الانقلابيين الناصريين للتآمر والانقلاب على النظام الناصري القائم فعلاً في العراق والموالي للقاهرة وعبد الناصر؟.

وقبل أن يستطيع عبد السلام عارف أن يقوم بأي دور هام في توحيد صفوف التيارات الناصرية والقومية التي مزقتها الخلافات التناحرية غير المفهومة وافته المنية بصورة مفاجئة بسقوط طائرته في شمال البصرة وهو يقوم بزيارة تفقدية للبصرة في ١٣ نيسان ١٩٦٦ وقد لعب مناخ التنافس والتصارع التناحري بين كتل التيار القومي بانتشار الشكوك حول طبيعة الحادث واحتمال إسقاط الطائرة بعمل تخريبي مقصود...!!

لقد اتسمت الدكتاتورية التي أقامها التيار القومي والناصري بالاضطراب المتواصل والتبدلات الكثيرة في مواقع السلطة ومناصب الدولة حيث اتسمت العلاقة بين الأطراف والكتل التي كانت كلها تدعي الانتماء للتيار القومي الناصري بالتنافس والشكوك والتوتر والاضطراب وتبدل المواقف مما أضعف السلطة والنظام بأكمله، ولا بد من الإشارة أن هذه التيارات بمجموعها وربما بسبب التناحر الداخلي بين صفوفها لم تستطع أن تحظى بشعبية واسعة على مستوى البلاد خصوصاً المحافظات البعيدة عن بغداد مما تسبب في إضعاف شعبية النظام وجماهيريته.

وقد قيل أن عبد الناصر كان يعرف منذ البداية حقيقة العزلة التي كان يعاني منها نظام عبد السلام عارف الموالي له في العراق مما دعاه لإرسال قوة عسكرية ربما كانت

تضم ستة آلاف رجل عسكروا خارج بغداد في معسكر التاجي[١٣٢].

وفي آخر أيامه وبعد أن اختلف معه ما يقرب من نصف الناصريين والقوميين فإن عبد السلام عارف لم يكن معزولاً فحسب بل ربما كان مكروهاً من جميع الأطراف في العراق فهو في البداية قد نال كراهية الملكيين وأتباعهم جميعاً وفي وقت لاحق كرهه القاسميون والشيوعيون ثم كرهه البعثيون ومؤيدوهم بعد أن انقلب عليهم وقبل وفاته كان أكثر من نصف القوميين والناصريين قد اختلفوا معه اختلافاً حاداً لذلك حين وجدت جثته محترقة بعد سقوط طائرته في شمال البصرة تناقل الناس بشماتة ظاهرة النكتة المشهورة التي كانت تحكى على شكل حزّورة عراقية (شنو شنو طار لحم.. نزل فحم؟) وهي كلمات لئيمة تخلو من أية مشاعر إنسانية وسط تلك المأساة المدوية.

وفور إعلان وفاته نُصِّب أخوه عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية، وهو ضابط عسكري لا يتمتع بأية مؤهلات سوى قرابته من عبدالسلام عارف وعلى العموم كان عبد الرحمن عارف أكثر بساطة وأقل عدوانية من عبد السلام كذلك فإنه كان بلا إحساس سياسي ولا يجيد المناورة بين المجموعات المتنافسة من الضباط.

ودون أن يتعظوا بغيرهم أو يأخذوا العبرة ممن سبقوهم في المصير كما هو الحال مع جميع الأجيال من السياسيين العراقيين فقد دخل القوميون والناصريون وبدافع من الرغبة في إقامة نظام التسلط العقائدي بخلافات مع أكثر الأطراف السياسية الأخرى ولم يقيموا تحالفاً جدياً يمكن أن يعضد ويوسع قاعدة حكمهم بل حاولوا أيضاً التحكم المنفرد بجميع مرافق السلطة والدولة إلا أن الأوضاع لم تكن مواتية لهم تماماً فلم يستطيعوا إشهار الساطور الذي كانوا يحضرونه لتقطيع أوصال معارضيهم وتعني بذلك عدم تمكنهم من تسليح التنظيم الخاص بالاتحاد الاشتراكي وتحويله إلى منظمة شبيهة بالحرس القومي أو بمنظمة الجيش الشعبي الشيوعية التي سبقتها، حيث أن تصاعد الخلافات بين الأجنحة المختلفة في التيار القومي والناصري وخصوصاً بين الضباط والانشغال بكثرة التنقلات والتعيينات والتغييرات في المناصب الحكومية والوزارية وعدم ميل الضباط الكبار من قادة الجيش لهذا الإجراء الثوري قد حال دون إنجاز مثل تلك المهمة الدموية فكفاهم الله سيئةً كان يمكن أن تلحق بتاريخهم إلى الأبد

---

١٣٢. حنا بطاطو العراق – الكتاب الثالث نقلاً عن صحيفة نيويورك تايمز الصادرة في (١٥) إبريل (١٩٦٦).

كما لحقت بالآخرين. وبذلك لم يستطيعوا تصنيع الأداة المسلحة (الميليشيا) التي يستطيعون بواسطتها أحكام سيطرتهم الدكتاتورية على جميع النشاطات في البلاد وقد سبب ضعف شخصية عبد الرحمن عارف أن أصبحت الحكومة في عهده ألعوبة أكثر مما كانت في السابق في أيدي مجموعات الضباط ونظراً لأن هذه المجموعات لم تكن تختلف فيما بينها بالأفكار إلا شكلياً، وكانت تلتف عملياً حول أشخاص لهم مصالحهم الشخصية أو أنهم يستمدون منافعهم من ولاءات إقليمية ضيّقة. فقد انحطت السياسية على أعلى المستويات إلى صراعات أجنحة بلا موضوعات[١٢٣]. إلا أن الأمر الأخطر هو أن المناخ السياسي والأمني قد أصبح مناسباً ومهيئاً تماماً لتحركات أحمد حسن البكر ومجموعته من الضباط، حيث أصبحت نشاطاتهم أكثر تنسيقاً وتنظيماً دون أية رقابة واعية أو متابعة دقيقة كافية، من قبل المخابرات.. وبذلك فقد تهيأ المسرح لاستقبال أعتى دكتاتورية دموية من دكتاتوريات الرأي الواحد في تاريخ العراق بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين بعد ذلك.

إن أكثر التصرفات سذاجة وسطحية وإثارة للخجل وربما أكثر التصريحات والمواقف المثيرة للدهشة والفجيعة قد ظهرت خلال تلك الفترة الممتدة من ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وحتى تموز ١٩٦٨ والمحسوبة على التيار القومي الناصري.

ولعل ما ورد في كتاب اللواء عبدالكريم فرحان /حصاد ثورة/ من حقائق ووقائع في وصف صريح وشجاع وموضوعي ومنصف للأحداث والأسرار، إنما يمثل الصورة الحقيقية الصادمة الخارجة من قلب النظام الناصري الحاكم في تلك الأيام بل ومن داخله. لقد تسنى للسيد عبد الكريم فرحان الضابط الناصري القيادي الأكثر عقلانية ورحمانية وموضوعية والذي شغل مناصب هامة وحيوية في ذلك النظام - قائد فرقة - ووزير لأكثر من مرة - وأخيراً الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في العراق ١٩٦٤، لقد تسنى لهذا الرجل الاطلاع عن قرب على مواقف جميع الأشخاص والقادة في التيار القومي الناصري، كما شخص وواجه وعاني من النزعات والأطماع الذاتية والشخصية التي كانت تحرك مواقف الفئات والتيارات الناصرية وتدفعها نحو الاختلاف والانشقاق والتمرد فيما بينها دون دوافع مبدئية.

وسوف نقتطع بعض الفقرات من مذكرات عبد الكريم فرحان التي نشرها في كتابه

---

١٢٣. حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ص٢٨٧، مؤسسة الأبحاث العربية، ترجمة عفيف الرزاز.

/حصاد ثورة/ لأنها تعطي صورة دقيقة عن مستوى الخلافات التافهة وحالة التمزق والنفور والمناكفات المخزية والأساليب السطحية التي كانت تتحكم بتفكير ومواقف عدد من الأشخاص الذين ساقهم القدر والصدفة ليكونوا قادة أو مسؤولين في إدارة حكم العراق في تلك الفترة الزمنية الضائعة من ستّينات القرن العشرين.

يقول عبدالكريم فرحان في وصف تلك الفترة منذ انقلاب عبدالسلام عارف ضد البعثيين في ١٨/١١/١٩٦٣ وحتى ٢٣ حزيران عام ١٩٦٥:

(كانت فترة صعبة حافلة بالمناورات والمساومات والدسائس والمكر والخداع على حساب الأهداف الكبرى والمبادئ والقيم. قدِّر لي أن أشارك فيها ابتداءً من ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حتى ٢٣ حزيران ١٩٦٥ حيث استقلت من وزارة الثقافة والإرشاد وأمانة الاتحاد الاشتراكي وعضوية مجلس قيادة الثورة والقيادة السياسية الموحدة بعد أن تاكد لي عدم جدوى البقاء لتعذر تقديم ما ينفع الناس والوطن والأمة واستقال في أثري إخوان أربعة علماً أني لم أستشرهم أو أتداول معهم وهم:

صبحي عبد الحميد وزير الداخلية

فؤاد الركابي وزير الشؤون البلدية

عبدالستار علي الحسين وزير العدل

عزيز الحافظ وزير الاقتصاد

لقد أصبحت الوحدة العربية مجرد شعار ولافتة ترفع في الاحتفالات والمهرجانات والأعياد القومية، وأصاب الشلل مجلس قيادة الثورة الذي شكل في الأسابيع الأولى بسبب نظامه الذي انفرد رئيس الجمهورية بوضعه حيث منح نفسه صلاحيات استثنائية وزاد عدد أعضائه لترجيح كفته عند التصويت ناهيك عن فقدان التجانس والانسجام والتباين الشديد في وجهات النظر. أما الاتحاد الاشتراكي والذي لم يكد يشب عن الطوق حتى تعرض لحملة ظالمة بدءاً من رئيس الجمهورية ومروراً برئاسة أركان الجيش وانتهاءً برئيس الجمعيات الفلاحية إبراهيم الشلال كان الهدف منها الحط من مكانته وتشويه سمعته بغية تنفير الناس منه ولم تستطع القيادة السياسية الموحدة بين مصر والعراق من تحقيق أي نجاح يذكر وظلت تراوح في مكانها بسبب حرص رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف على البقاء في منصبه ما دام حياً)[١٣٤].

---

١٣٤. عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة، الطبعة الثانية، ص١٣٢، دار البراق.

(ثم شكلت لجنة عامة من ٤٧ عضواً لمناقشة الميثاق وارتُؤيَ في الأيام الأخيرة إعلان الاتحاد الاشتراكي العربي بدلاً من الحركة العربية الواحدة، وقدم الميثاق المقترح لرئيس الجمهورية للوقوف على وجهة نظره وآرائه قبل مناقشته في اللجنة العامة وتم انتخاب اللجنة التنفيذية التي اختارت عبد الكريم فرحان أميناً عاماً للاتحاد يعاونه السيدان فؤاد الركابي وعبداللطيف الكمالي كما وافقت الأحزاب والتنظيمات على حل نفسها وأخيراً تقرر عقد مؤتمر عام في قاعة الخلد أكبر قاعات بغداد بعد التغلب على معظم المشاكل والأزمات.

انعقد المؤتمر صباح ١٤ تموز في قاعة الخلد في كرادة مريم التي غصت بالحاضرين وحضر الافتتاح رئيس الجمهورية، وما أن خرج حتى دبت الفوضى واختل النظام وساد القاعة هرج وصَخَب بسبب المشادات والهتافات الاستفزازية وتبودلت الاتهامات، وكان بعض الحاضرين مسلحاً بالمسدسات والمدي، واقترح الأخ صبحي عبدالحميد أحد أعضاء اللجنة التنفيذية دعوة الأستاذ عبد الرزاق شبيب رئيس الحزب الاشتراكي العربي إلى المنصّة للتدخل في إعادة النظام إلى القاعة بعد أن اتضح أن أعضاء حزبه هم مصدر الشغَب والضجيج... لقد أدركت أن الفوضى مقصودة وأن الأمر دبر بليل لإظهار قوة الأحزاب والتنظيمات وعجز اللجنة التنفيذية.. وعاد الهدوء إلى القاعة وبدأت قراءة الميثاق ثم أعطيت الكلمة لرؤساء الأحزاب والتنظيمات القومية ليعلنوا حل تنظيماتهم لكن المهاترات بدأت من جديد واتسمت الكلمات بالخشونة والتحدي والاستفزاز...)[١٣٥].

ويبدو أن هذه هي مواصفات الحكم البديل الذي قدمه القوميون والناصريون بعد انقلابهم على البعثيين حلفائهم بالأمس، وحتى عندما استطاعوا تشكيل الاتحاد الاشتراكي بعد معاناة مريرة (بدأ الرئيس عبدالسلام عارف يهاجم الاتحاد الاشتراكي كلما التقى بوفد فلاحي ولم يكتف بذلك بل هاجم الوحدة وسفّه آراء الوحدويين، ولقد راجعه وفد فلاحي فقال لهم ما معناه / انظروا إلى مصر: الفقر والجوع والتفسّخ الأخلاقي كل شيء بالبطاقات اللحم والخبز، لماذا لا يكف عبدالكريم فرحان وصبحي عبد الحميد عن الركض وراء عبد الناصر. كما بدأ وكيل رئيس أركان الجيش عبدالرحمن عارف يهاجم الاتحاد الاشتراكي ويشتمه عند زيارته للوحدات العسكرية

---

١٣٥. نفس المصدر ص١٣٩

فقد قال في إحدى الزيارات "الاتحاد والقندرة"[١٣٦].

ورغم التنافر والتمزق الذي كان يعيشه القوميون والناصريون ويعانونه في علاقاتهم ببعضهم فقد تعمد عبدالسلام عارف زيادة تمزيق صفوفهم مستغلاً بساطتهم وحسن نواياهم. يقول عبدالكريم فرحان:

(نجح الرئيس عبدالسلام عارف بتمزيق الصف نتيجة لطيبة القوميين وحسن ظنهم وقلة تجربتهم وإغراء بعضهم، ومضى بعيداً في تعصبه الطائفي والعشائري)[١٣٧] وقبل إعلان أي خبر من الإذاعة الرسمية فقد (انتشر بسرعة – نبأ وفاة رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف إثر سقوط طائرة الهليكوبتر التي تقله محترقة يوم ١٤/٤/١٩٦٦)[١٣٨].

وحتى في الظروف الصعبة والاستثنائية والطارئة فإن القوميين والناصريين لم يستطيعوا تحقيق الحد الأدنى من الوئام والوحدة الداخلية وبعد وفاة عبدالسلام عارف كان من الطبيعي أن تبدأ سلسلة من المحاولات الانقلابية (... أدركت قرب قيام الضباط القوميين بحركة للإطاحة بالنظام وخشيت من عواقب هذه الحركة ونتائجها... ثم اتصل بي العقيد الركن محمد مجيد ليخبرني أن اجتماعاً سيعقد في محلة نجيب باشا في الأعظمية... ذهبت إلى الاجتماع وما أن بدأت الجلسة حتى انفعل بعض المتحدثين فاتهموا غيرهم بالجبن والتخاذل فسادت الفوضى وتحول الاجتماع إلى حلبة للمبارزة الكلامية والتجريح الشخصي والانتقاد المر....)[١٣٩].

أما طائفية عبدالسلام عارف فتظهر بوضوح من خلال النص التالي:

(في إحدى الجلسات أحاط الرئيس عبد السلام عارف الأعضاء علماً بقرب إيفاد (٤٢) طالباً من الكلية العسكرية العراقية إلى الكلية الفنية في الإسكندرية... ثم استطرد قائلاً ولكن الرئيس جمال عبد الناصر يفضل أن يكون هؤلاء من (السنّة). استغربنا قوله ونظر بعضنا إلى بعض... وأخيراً اتضح أن هذا الزعم من بنات أفكار رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف دفعه إليه تعصبه الطائفي وارتيابه في ولاء أبناء

١٣٦. نفس المصدر، ص١٤١

١٣٧. نفس المصدر ص١٧٦

١٣٨. نفس المصدر ص١٨٢

١٣٩. نفس المصدر ص١٨٩

الشيعة وإخلاصهم)[١٤٠].

إن من يتتبّع تفاصيل الأحداث والتطورات العجائبية والغريبة التي جرت في العراق تحت حكم تلك الدكتاتورية المحسوبة - بالاسم على جمال عبد الناصر - سيتأكد تماماً أن أكثر الذين كانوا حائرين في كيفية التعامل معها وكيفية فهم سلوك المسؤولين فيها هو الرئيس جمال عبد الناصر ذاته.

ورغم إقصاء الشيوعيين والبعثيين وإبعادهم واقتصار النشاط والحركة على الناصريين والقوميين إلا أنهم فشلوا في تشكيل جبهة وطنية تتولى قيادة المرحلة: (وتم الاتفاق على قيام الجبهة لتضم حزب الاستقلال والحزب العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب وحركة الوحدويين الاشتراكيين والرابطة القومية والمستقلين الذين يلتقون مع أهداف الجبهة بعد استبعاد الشيوعيين والبعثيين لكن الجبهة تعثرت وأخفقت في الاتفاق على صيغة ميثاق العمل الوطني)[١٤١].

وعلى العموم فقد كانت تلك الدكتاتورية العسكرية التي أقامها الناصريون والقوميون في العراق والتي ظهرت للوجود وفرضت تسلطها العقائدي بعد الانقلاب الذي نفذه الناصريون ضد حلفائهم البعثيين هي من أكثر دكتاتوريات القرن العشرين تخلفاً وتفككاً وتفاهة، وربما كان الوقت والزمن الذي ضاع من حياة البلاد هو من أكثر القيم أهمية في معيار الخسارة المهدورة بلا جدوى حتى أن المرء قد لا يستطيع أن يتذكر أي أمر ذي شأن قد تحقق أو جرى خلال تلك السنوات الخمس الضائعة بين تشرين الثاني ١٩٦٣م وتموز ١٩٦٨م.

---

١٤٠. نفس المصدر ص١٣٧

١٤١. نفس المصدر ص١٣٧

الدكتاتورية الخامسة
البعثيون العراقيون بقيادة البكر وصدام
يقيمون نظام التسلط العقائدي
١٩٦٨م - ٢٠٠٣م

بعد الضعف والتفكك الظاهر الذي ارتسم على تكوين سلطة عبد الرحمن عارف في مراحلها الأخيرة بدأت التحضيرات العملية للانقضاض على السلطة من قبل التيار البعثي الذي كان يقوده أحمد حسن البكر والمجموعة المؤيدة له من عسكريين ومدنيين رغم كثرة الطامعين بالاستيلاء على ذلك الحكم الضعيف وكان بين صفوف الموالين للبكر الشاب صدام حسين الذي سيلعب دوراً استثنائياً ليس في تكوين النظام الجديد، بل في تاريخ العراق والعلاقات السياسية بين دول العالم.

وكان حزب البعث في العراق قد تعرض إلى انشقاق بعد قيام حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ في سوريا والتي أزاحت ميشيل عفلق وعدداً من الموالين له عن قيادة الحزب القومية وقد رفض أحمد حسن البكر، وصدام حسين وعدد آخر من القياديين الاعتراف بتلك الحركة وواصلوا تأييد ميشيل عفلق مما حدا بعدد كبير من البعثيين في العراق للالتزام بالقيادة الحزبية اليسارية الجديدة التي تشكلت في العراق والتي كانت موالية لحركة ٢٣ شباط اليسارية في دمشق حتى أصبح يُطلق على هذا التنظيم باليساريين بينما أصر جناح أحمد حسن البكر على تسميتهم بالمنشقين وهو الاسم الذي أصبح يتردد كثيراً في دوائر وبيانات الأجهزة الأمنية العراقية بسبب المطاردات الشرسة والاعتقالات التي تواصلت ضدهم من قبل أجهزة النظام التي اعتبرتهم العدو رقم واحد منذ عام ١٩٦٨ وما بعدها.

وعلى العموم فقد كان لدى البكر وصدام وأعضاء حزبهم هاجس واحد أساسي يشغل أفكارهم على الدوام ويسعون بلا توقف لإستذكاره وأخذ الاحتياطات بشأنه ومعالجته بكل الوسائل وعدم السماح لأي تهاون أو تساهل أو أخطاء فيه يمكن أن

تعـيـدهم من جـديد إلى دائرة الخطر والخـســارة والاندحـار ذلك هو هاجس الأمن والسقوط من السلطة وهو ما تكرس في أذهانهم على الدوام بسبب التجربة المأسوية الماضية وضيـا ع السلطة والحكم من أيديهم في عـام ١٩٦٣ في الانقلاب الذي نفذه الناصريون بقيادة عبد السلام عارف ضدهم وما تبع ذلك من متاعب وإذلال واعتقالات شملت جميع البعثيين دون تمييز.

وبدلاً من التوجه الصحيح في أخذ العبرة المفيدة من تلك التجربة الدكتاتورية الماضية التي اتسمت بالتفرد وتنحية الآخرين وإبعادهم وتهميشهم عن مواقع السلطة وممارسة السطوة والاستعلاء والجبروت في إدارة الحكم فإن أحمد حسن البكر وصدام حسين والآخرين الذين معهم رأوا أنهم كانوا مقصرين في المرة الماضيـة عندما لم يحكموا سيطرتهم الفولاذية الكاملة على الأوضا ع وأنهم كانوا متساهلين جداً وغير حازمين في فرض القبضة الحديدية على الأوضا ع في البلاد بل وماثعين في التعامل مع الأحزاب والأطراف والأشـخـاص والحركات السيـاسـيـة العراقيـة الأخرى التي لم تستسلم لإرادتهم.

كان أحمد حسن البكر يعتقد "أن الوصول إلى الحكم أمر سهل لكنه لم يكن مقتنعاً بوجـود رجـال من أتبـاعـه قـادرين على الاحـتـفـاظ بالسلطة أو إدارة الدولة بطريقـة كفـوءة"[١٤٢]. أمـا صـدام حسين فقد كانت أكثر مطالعاته خلال سجنه عن الفترة الستالينية بكل ما تعنيه كنظرية وكتطبيق[١٤٣]، كذلك فإنه أظهر ميلاً للإعجاب بالخليفة

---

١٤٢. حديث شـخـصـي جرى بين (الكاتب) وبين السيد (أحـمـد حسن البكر) عام (١٩٦٦) خلال اللقاءات السرية للكوادر القيادية التي كانت تتم في بيته الشخصي ببغداد قبل حصول الانشقاق في الحزب وانقسامه إلى تيارين أحدهمـا أيد حركة (٢٣) شباط في سوريا والآخر أيد قيادة (ميشيل عفلق). وكان البكر يرد في هذا الحديث على طلبي منه ضرورة التسريع باستلام السلطة لأن حكم (عبد الرحمن عارف) أصبح مزعزعاً وفي مهب الريح وهناك مخاطر غير منظورة ستظهر في حال حصول مفاجئات انقلابية من إحدى القوى العسكرية في الجيش.

١٤٣. حديث شـخـصـي جرى بين الكاتب وبين (صدام حسين) عام (١٩٦٦) وفي بيت أحمد حسن البكر حيث طلب من الكاتب الانتقال إلى بغداد للمساعدة في القضايا الكتابية والفكرية وقال خلال الحديث: لقد تركت ورائي في السجن مكتبة كاملة... وعند الاستفسار من صديق مشترك آخر كان مقرباً منه في ذلك الوقت عن طبيعة الكتب التي كان يهتم بها، فقال: أكثر الكتب التي قرأها خلال سجنه تتعلق بمرحلة ستالين.

أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي الدموي الذي كانت نظريته في الحكم تعتمد بالدرجة الأولى على أخذ المبادرة والمباغتة بالاغتيالات السياسية للخصوم الأقوياء باعتبارها ضربات استباقية لدرء الخطر عن الحكم وسحق التآمر قبل أن يتحول إلى قوة متمردة ضاربة تهدد الخلافة وهذا ما نفذه أبو جعفر المنصور فعلاً في العديد من خصومه السياسيين وضد كل من شك بإخلاصه وولائه له شخصياً حيث اغتال أبو سلمة الخلال قائد الدعوة العباسية في الكوفة ووزير آل البيت في الحكم العباسي بعد انتصار العباسيين واغتال عمه عبدالله بن علي القائد العسكري العباسي الذي أسقط الدولة الأموية بعد أن دحر الجيش الأموي في معركة الزاب... وقتل أبو مسلم الخراساني قائد الدعوة العباسية في خراسان... الخ، وحتى تسمية القائد المنصور التي ألحقت بألقاب صدام العديدة تشير إلى معاني الإعجاب والتشبه بالخليفة أبو جعفر المنصور...

وعلى كل حال لم يكن لأحد أن يتوقع في ذلك الوقت وما بعده أيضاً أن تكون هذه القناعات القائمة على الهواجس والخوف ومرارة الفشل والصدمة والاندحار والفجيعة والخوف من السقوط هي التي ستحدد معالم النظام القائم على هذا النحو المرعب، وأن تكون السبب في ظهور دكتاتورية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الدكتاتوريات العقائدية ذات الرأي الواحد في العراق.

وفور وصول البكر وصدام إلى السلطة ودون أي تأخير بدأ تنفيذ هذه الهواجس وفق خطة تصفوية حازمة لا تعرف التراجع أو التردد ولم تتوقف فصولها الجهنمية خلال خمسة وثلاثين عاماً حتى سقوط النظام واحتلال البلاد وضياع الاستقلال الوطني في عام ٢٠٠٣م.

والخطة بسيطة وواضحة وبلا مبالغة هي القضاء وفق برنامج متتابع على جميع الآخرين غير المنتمين أو الموالين إلى الحزب الحاكم دون تمييز ودون رحمة أو تهاون ومهما كان الثمن ودون إبطاء ولا يجوز إجراء أية تغييرات أو استثناءات على القرار الصادر في عمليات الإبادة المرسومة كما لا تسمح تلك الخطة بالوقوع تحت تأثير الآراء والقناعات الخاطئة التي ربما تخلقها وتبلورها المعلومات المغشوشة أو المضللة الموجهة أو الشفاعات الشخصية.

إن وقوع الأخطاء في عمليات الإعدام أو الاغتيال أو حصول الاشتباه في توجيه

العقوبات الشديدة ضد بعض الأفراد والجماعات بسبب السهو أو الاستعجال أو التشابه بالأسماء أو المبالغة في تقدير الخطر وسقوط عدد من الأبرياء نتيجة لذلك هو أفضل ألف مرة (حسب مفهوم تلك الخطة) من الاطمئنان والاستكانة إلى الأمان الكاذب أو المغشوش وأفضل من وقوع الغفلة أو السهو عن التحركات التآمرية حتى إذا كانت في بداياتها الأولى أو حتى إن كانت في مرحلة النوايا... تماماً كما فعل ستالين بالذين شك بولائهم.

كما ولا يوجد هناك من لديه حصانة من أي نوع كان يمكن أن تحميه مهما كان موقعه ورتبته ومنصبه في هرم الدولة أو الحزب أو خارج هرم الدولة إذا زلّت قدمه ودخل في إطار الشبهات والشكوك.

إن الخوف من تمرير أية خديعة حتى على مستوى الإطراء والمديح قد فرض نوعاً من التشدد والروتين المعقد في آلية تقديم الولاء وفروض الطاعة والتأييد خوفاً من تمرير مؤامرة غير محسوبة بحيث صار يصعب حتى على من أراد تقديم الولاء أن يتحاشى الوقوع في الأخطاء المثيرة للشكوك والظنون التي قد تقوده إلى الموت الخاطف وهو في موقع الولاء.

وفي أحيان أخرى كان حتى تقديم الولاء لا يكفي لاستحصال الأمان التام. وإزاء التنفيذ المتعجّل والسريع والصارم لهذا التوجه سرعان ما وجد حتى الجهاز الحزبي التابع للسلطة نفسه عاجزاً عن مسايرة هذه النظرية المخيفة التي صعب عليه التأقلم مع متطلباتها وطقوسها فسقط لهذا السبب عدد من الحزبيين الأبرياء الذين لم يخطر في بالهم أن يكونوا متآمرين في يوم من الأيام بسبب كلمة أو تعليق أو نكتة نطقوا بها دون تحفّظ وأصبحوا عبرةً لغيرهم.

إن سياسة ترويع الأعداء الحقيقيين الموجودين في الواقع فعلاً... أو الأعداء المفترضين المحتملين على النوايا والظنون والذين لم يتحولوا بعد إلى أعداء حقيقيين. إن سياسة ترويع هؤلاء قد طبقت فعلياً على نحو متواصل تجاه جميع الأطراف وبصورة لا تردد فيها طيلة الفترة الممتدة من ١٩٦٨م وحتى ٢٠٠٣م.

ونعود مرة أخرى لنؤكد بأننا لا نسعى لكتابة التاريخ أو استعراض أحداثه فالتاريخ مسجل ومكتوب وموثق لكننا سنحاول تفسير وربط بعض الأحداث والمفاصل ذات الدلالات الاستثنائية التي تؤكد رأينا في وجود وتطبيق هذه النظرية التصفوية نظرية

دكتاتورية التسلط العقائدي المفروضة بالقوة.

لقد قرر ضباط القصر الجمهوري وهي القوة الرئيسية التي تحمي النظام أن ينقلبوا على رئيسهم عبد الرحمن عارف ويتآمروا عليه ويغيروه لخلافات وتناحرات بين الضباط لا ترقى أن تكون خلافاً على عقيدة أو برنامج سياسي، وراحوا يتفاوضون سراً مع بعض القوى والشخصيات التي يعتقدون بأن لديها امتدادات تنظيمية أو جماهيرية أو شعبية أو من يعتقدون بأن التحالف معها يمكن أن يبقي سلطتهم قوية في ظل نظام سياسي قوي بديل ويبدو أن موضوع الانقلاب قد عرض على أكثر من جهة عراقية[١٤٤].

ولكي يتوضح للجميع حقيقة ما جرى وحقيقة القوى والعناصر التي لعبت دوراً في السيطرة على حكم العراق في الفترة الممتدة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٨ وبالتحديد بعد إزالة سلطة الحرس القومي فإننا نود أن نوضح ببساطة أسماء الأشخاص الذين كانوا يقفون وراء الأحداث وحقيقة العلاقات بينهم ودورهم في التطورات السياسية العلنية التي كانت تذاع وتعلن للمواطن العراقي وكأنها تطورات عقائدية وسياسية ومبدئية بينما لم تكن هي كذلك على الإطلاق.

لقد كانت القطعة العسكرية التي شكلت العمود الفقري لقوة النظام في عهد العارفين عبد السلام وعبد الرحمن عارف هي لواء الحرس الجمهوري الموجود في بغداد وهذا اللواء في الأصل وقبل تسميته بهذا الاسم هو اللواء العشرون الذي كان يقوده عبدالسلام عارف في العهد الملكي والذي زحف به نحو بغداد صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ واحتل مواقع هامة في العاصمة بما في ذلك دار الإذاعة وتسبب في الإطاحة بالنظام الملكي، وكان عبد السلام عارف قد حرص في وقت سابق قبل قيام ثورة ١٤ تموز على

---

١٤٤. في أحد اجتماعات القيادة القطرية لحزب البعث (الجناح اليساري) في بغداد قبل قيام انقلاب النايف والداوود ببضعة أيام وكان كاتب هذه السطور حاضراً ذلك الاجتماع بصفته عضواً في تلك القيادة، ذكر الدكتور فؤاد شاكر عضو القيادة، بأن أحد ضباط القصر قد عرض عليه فكرة التعاون لإجراء التغيير السياسي في البلاد وأنهم طلبوا منه جواباً على هذا الموضوع، وقد أجرت القيادة القطرية استمزاجاً لرأي المكتب العسكري والذي كان تنظيمه منفصلاً عن التنظيم المدني حول هذا الموضوع وقد رفض المكتب العسكري هذا الموضوع رفضاً قاطعاً تحت مبرر ضرورة استكمال بناء الحركة الثورية القادرة على إدارة الحكم قبل القفز إلى السلطة، ولعل سبباً آخر كان وراء هذا الرفض وهو وجود أزمة ثقة آنذاك بين المكتب العسكري وبعض أعضاء القيادة القطرية في حينه.

تغذية هذا اللواء بأعداد من أبناء عشيرته الجُميلات وكان يساعده في السيطرة على هذا اللواء أحد أقاربه من العشيرة ذاتها وهو الضابط عبد اللطيف الدراجي وهو من الجُميلات أيضاً وكان قائداً لإحدى الكتائب في اللواء العشرين وقد دخل الدراجي مع عبد السلام عارف إلى بغداد في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨.

كما حرص عبد السلام عارف أكثر من السابق على تغذية هذا اللواء بأبناء عشيرته الجُميلات بعد الثورة وتم تقوية اللواء وتجهيزه بأحدث المعدات والأسلحة كما جرى تطويره ليكون هو نواة الحرس الجمهوري فيما بعد رغم ما قام به عبد الكريم قاسم بعد اعتقال عبد السلام عارف ومحاكمته بإبعاد اللواء عن بغداد وتعيين ضابط شيوعي لقيادته وخلال حكم عبد السلام عارف بعد ذلك أعيد الاهتمام بهذا اللواء فأصبح يشكل القوة الفعالة لحماية النظام ومن جانب آخر كان عارف قد عين العميد سعيد صليبي آمراً لموقع بغداد وهو من عشيرة الجُميلات كما عين العقيد عبد الرزاق النايف وهو من الجُميلات كذلك مديراً للاستخبارات العسكرية وفي فترة لاحقة تم تعيين إبراهيم الداوود وهو من الجُميلات أيضاً قائداً للحرس الجمهوري وإذا أضفنا إليهم الضابط سعدون غيدان وهو آمر كتيبة الدبابات المستقلة الملحقة بالحرس الجمهوري وهو بالأصل من الرمادي محافظة الأخوين عارف أدركنا أن قوة النظام بأكمله ترتكز على عدد محدود من الضباط الأقارب الذين ينتمون إلى عشيرة واحدة ومن محافظة واحدة وكان هذا الأمر شائعاً ومعروفاً لدى المواطنين حتى أن بعض الناس كانوا قد أطلقوا في وقت سابق على حكومة طاهر يحيى اسم حكومة العفترة لأن أكثر وزرائها من محافظة الرمادي وهي محافظة الأنبار الحالية. وهذه الكلمة (عفترة) تعني باللغة العامية العراقية الدارجة التمرد والتحدي والقوة والخروج على القانون و(الصلبطة) والاستهتار بالأصول والقوانين وفرض الأمر الواقع بالقوة حيث أن كل حرف من هذه الكلمة يدل على اسم مدينة أو قضاء في محافظة الرمادي فالعين تدل على مدينة عانة والفاء فلوجة والتاء تكريت والراء رواة والهاء هيت. وعندما تجمع تصبح كلمة (عفترة) فصار الناس يطلقون على الحكومة حكومة عفترة.

أما اللواء بشير الطالب وهو ضابط سني من الموصل فإن وجوده بينهم كان من أجل استرضاء كتلة الضباط المصلاويين من مدينة الموصل وهي كتلة كبيرة داخل الجيش العراقي وفي وقت سابق كان يحسب لها حساب ويتم استرضاءها على الدوام.

وبعد مقتل عبدالسلام عارف وتعيين عبد الرحمن عارف بدلاً عنه وجد هذا الرئيس الجديد نفسه محاطاً بمجموعة من أقاربه الضباط الجُميليين المسيطرين على بغداد بشكل محكم.

لذلك فعندما قرر هؤلاء الضباط أن ينقلبوا ضد سيدهم الرئيس عبدالرحمن عارف أصبح سقوط النظام أو تغيره أمراً سهلاً ومؤكداً.

أما لماذا اختلف هؤلاء الضباط مع سيدهم ورئيسهم وقريبهم عبدالرحمن عارف؟ ولماذا خرجوا عن وفائهم وإخلاصهم له؟ وما الذي دفعهم للانقلاب عليه؟!

تشير الوقائع أن هؤلاء الضباط وبالذات النايف والداوود قد ساهموا مساهمة فعّالة في القضاء على الانقلاب الذي قاده الضابط الناصري عارف عبد الرزاق رئيس الوزراء والقائد السابق للقوة الجوية وهو من محافظة الرمادي أيضاً مع مجموعة من الضباط الناصريين فجرى اعتقال وسجن وتسريح المشتركين بهذا الانقلاب بينما هرب عدد آخر منهم وبينهم قائد الانقلاب نفسه.

إلا أن عبدالرحمن عارف وبعد حرب حزيران مع إسرائيل عام ١٩٦٧ قام بإطلاق سراحهم وتقريبهم وأعاد بعضهم إلى المراكز السابقة التي كانوا فيها، ولذلك خشي كل من إبراهيم الداوود قائد الحرس الجمهوري وعبدالرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية على حياتهم وطلبوا من الرئيس عبدالرحمن عارف عدم إعادة هؤلاء وعدم الثقة بهم، وأبدى إبراهيم الداوود وهو قائد الحرس الجمهوري تخوفه الشديد من هذا الموضوع عدة مرات قائلاً لعارف: إنهم يستفيدون من طيبة قلبك ليتسللوا أكثر فأكثر في أعماق الجيش وذات يوم سيستولون على السلطة ويرسلوننا إلى المشانق[١٤٥]. وكانت المخاوف ذاتها تدور عند اللواء بشير الطالب، وعبد الرزاق النايف، غير أن عبدالرحمن عارف لم يستمع إلى تلك التخوفات ولم يهتم بتلك الاعتراضات من أركان حكمه فكان هذا هو السبب الذي دفع الضباط المحيطين بـ عبد الرحمن عارف القيام بالانقلاب عليه والتفتيش عن سيد آخر يقودهم وتلك كانت الفرصة التاريخية الذهبية لأحمد حسن البكر الذي لم يكن يتوقعها عندما فاتحوه وعرضوا عليه فكرة تغيير

---

١٤٥. حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ص٢٩٠، مؤسسة الأبحاث العربية. كذلك ذكر الفريق إبراهيم الداوود هذا الموضوع بالتفصيل في حديث خاص ومطول مع الكاتب جرى في بيت الفريق الداوود في الرياض.

النظام حيث وافقهم على ذلك فوراً بعد أن رفض التيار اليساري للبعث التعاون معهم بهذا الخصوص.

ولم يكن أحمد حسن البكر، كما ادعى ذلك فيما بعد يعلم بجميع التفاصيل والنوايا التي كان ضباط عبد الرحمن عارف الاربعة، النايف، والداوود، وبشير الطالب، وسعدون غيدان قد اتفقوا فيما بينهم على القيام بها بعد نجاح الانقلاب ومن أهمها اتفاق الداوود والنايف على أن يكون النايف رئيساً للوزراء، الأمر الذي فاجأ البكر وجماعته كما قيل لاحقاً، فلم يكن أمامه سوى الموافقة على مطاليبهم لكن موافقته هذه المرّة كما ستظهر الأحداث لاحقاً كانت موافقة ملغومة حيث أضمر لهم خطة جهنمية لتصفيتهم بأقرب وقت ممكن بعد نجاح الانقلاب وبالاتفاق مع بعض أعضاء قيادته الحزبية رغم أنهم جميعاً قد أقسموا على القرآن كما كانت العادة جارية بين الانقلابيين في تلك الفترة، وهذا ما حصل فعلاً وهو ما سنذكر بعض تفاصيله المثيرة بعد قليل.

أما رواية عبد الرحمن عارف وتفسيره لأسباب الانقلاب الذي نفذه ضده ضباطه المقربون من أهله وأقاربه وأقرب الموثوقين لديه فقد وردت تفاصيلها على لسانه بعد عامين تقريباً من حصول الانقلاب في مقابلة أجراها في اسطنبول في ١٨ شباط عام ١٩٧٠ ونحن هنا نحاول أن نذكر بعض جوانب تلك الرواية باختصار مقتضب جداً دون التوسع بالتفاصيل والأسماء والمبالغ المدفوعة حيث ذكر:

بأنه يعتقد أن شركات النفط الرئيسية في البلد والقوى التي تقف خلفها قد عملت على تدمير حكمه بعد قيامه بإعطاء عقد النفط لشركة إيراب الفرنسية وبعد موافقته على توقيع عقد المساعدة الفنية مع الاتحاد السوفيتي لتطوير حقل الرميلة الشمالي، وبعد إبعاده شركة بان أميركان عن أخذ امتياز الكبريت في العراق فاستطاعوا (والحديث لعارف) أن يشتروا عبد الرزاق النايف[١٤٦] عن طريق الوسيط بشير الطالب[١٤٧] الملحق العسكري العراقي في بيروت وناصر الحاني[١٤٨] السفير العراقي في

١٤٦. عبد الرزاق النايف، قتل لاحقاً في لندن وقامت السلطات العراقية بمساومة زوجته على استرجاع وثائق قيل أنها هامة للغاية كان النايف قد وضعها في صندوق أمانات في أحد البنوك السويسرية وبالفعل سلمت زوجته تلك الوثائق لقاء مبلغ من المال.

١٤٧. بشير الطالب: أعدمه صدام في وقت لاحق في منتصف التسعينيات مع كل من جاسم مولود مخلص وراجي التكريتي والغريري وآخرين.

١٤٨. ناصر الحاني، قتل في أحد شوارع بغداد بطعنات خنجر من شخص مجهول...!

بيروت وأشار بأن هذه الامور التي ينكرها هي وقائع وحقائق مؤكدة وليست ظنوناً وشكوكاً، ومما يلفت النظر في هذا الموضوع الحيوي الهام والمصيري في تاريخ العراق، إن بعض الصحف اللبنانية ذات الاتجاه اليميني قد أبدت فعلاً تعاطفاً ظاهراً في حينه مع النايف ومع الداوود في الايام الأولى للانقلاب وتحدثت عن إلغاء عقد إيراب النفطي وإعادة حقل الرميلة الشمالي إلى شركة النفط الوطنية أي سحبه من يد الشركات الروسية وتوقعت أن تحصل شركة بان أميركان على امتياز الكبريت[١٤٩] ولا ندري على وجه الدقة إن كان عبد الرحمن عارف قد تأثر بما نشرته الصحف من تحليلات في ذلك الوقت أم كانت لديه فعلاً وقائع ومبررات حقيقية في هذا الشأن...!

وفي كل الأحوال فإن أياً من التفسيرين السابقين كان صحيحاً فإن الانقلاب لم يكن له علاقة بالأهداف والمبادئ التي أعلنت على الناس، فأسباب الانقلاب لا علاقة لها لا بالأمة العربية ولا بأهدافها ومبادئها على الإطلاق، لذلك يمكن للقارئ وبالذات المواطن العراقي أن يتبين من خلال هذه الوقائع الحقيقية الصارخة أن كل ما قيل بعد ذلك على مدى خمسة وثلاثين عاماً عن المبادئ القومية والوحدوية لثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ العظيمة ودورها التاريخي المجيد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى للشعب العراقي وجماهيره الكادحة... الخ ما هي إلا عبارات إنشائية فارغة في موضوع وهمي خيالي لا علاقة له بالواقع.

وبالعودة للأحداث منذ بدايتها فقد كان الضباط المحيطون بعبدالرحمن عارف يعرضون القصر الجمهوري في المفاوضات كسلعة ثمينة يسيل لها لعاب كل الأطراف المفاوضة، وكان أبرع من التقط هذا العرض هو السيد أحمد حسن البكر الداهية الهادئ والكتوم الذي وافق دون تردد على مطالبهم واعداً إياهم بمراتب عسكرية كبيرة ومناصب حكومية هامة. وإذا أردنا أن نتحدث بما حصل لاحقاً فإن ضباط القصر الجمهوري والمحيطين بـ عبدالرحمن عارف قد وقعوا في الكمين المحكم عندما قبلوا بتلك الوعود.. فسقط القصر الجمهوري بيد أحمد حسن البكر وتم ترحيل رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف إلى خارج العراق وهو من الحكام القلائل الذين بقوا على قيد الحياة بعد خروجهم من الحكم حيث أن العرف السائد في العراق منذ أيام السومريين أن يذهب الحاكم إلى القبر عند تنحيته عن السلطة.

---

١٤٩. جريدة النهار الصادرة بتاريخ ٢٠ و ٢١ تموز (١٩٦٨).

وقد نعيد بعض أطراف الحديث حول الأسلوب الذي خطط له ونفذه أحمد حسن البكر وصدام وبعض القياديين الآخرين في التعامل مع الضباط الذين كانوا يحيطون بـ عبد الرحمن عارف والذين نفذوا الانقلاب فعلياً بحكم مواقعهم ومراكزهم العسكرية الحساسة التي كانوا يشغلونها في النظام.

وقد نجد لزاماً أن نعيد ما ذكرناه سابقاً من أن مجموعة من العوامل والاعتبارات هي التي سببت وحددت شكل ومستوى السلوك الذي تم التعامل به مع أولئك الضباط وفي مقدمة تلك الأسباب الهواجس والمخاوف المستحكمة في ذاكرة البكر وصدام وبقية القياديين فيما يتعلق بمرارة التجربة السابقة وضياع الحكم من أيديهم في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، وربما شكّل هذا الموضوع أساس النظرية التي سار عليها الحكم فيما بعد في تعامله مع الآخرين دون استثناء منذ البداية وحتى النهاية وهي النظرية القائمة على الحزم الشديد والحذر الشديد والقسوة وهذا التفسير سيعيننا أيضاً على تحليل مئات المواقف والأحداث اللاحقة التي تصرّف فيها النظام على النحو الذي بدا لنا ولجميع الآخرين غريباً ودموياً وصاعقاً وغير مبرر ورغم كثرة المحاور والمواضيع التي يمكن أن نتحدث فيها في هذا البحث إلا أننا سوف نحصر حديثنا في الأسلوب والشكل والنظرية التي اعتمدها النظام الجديد في إدارة الحكم في العراق وبالذات تطبيقه لنظرية التسلط العقائدي.

وإذا عدنا للبدايات فقد صدرت بضعة قرارات هامة فور الإطاحة بالرئيس عبدالرحمن عارف وتسفيره إلى خارج العراق فصدر قرار بترفيع المقدم إبراهيم الداوود إلى رتبة فريق ركن وتعيينه وزيراً للدفاع، كما صدر قرار آخر بتعيين عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية رئيساً للوزراء غير أن خطة إبعادهما كما يبدو قد بدأت بالتنفيذ هي الأخرى مع صدور هذه القرارات.

وتكاد تكون خطة تصفية كل واحد منهما، شريطاً سينمائياً مسلياً من أفلام الرسوم المتحركة المشحونة بالإثارة والمفاجئات.. وسوف نسرد إحدى هاتين القصتين بشيء من الاختصار تجنباً للإطالة وتسليطاً للضوء على المنهج الذي أسس لنا في النهاية دكتاتورية التسلط العقائدي لأكثر من ثلاثة عقود، فقد حدثنا أحد الأخوة المطلعين والمتابعين عن قرب لكل تفاصيل القرارات الداخلية التي كان يتم اتخاذها في القيادة الحزبية وكان متابعاً للقرار المتعلق بهذا الموضوع بالذات حيث قال:

لقد اتفقنا في اجتماع منفصل للقيادة القطرية أن يقوم أحدنا في أول اجتماع يعقد لجلس قيادة الثورة الذي يضم النايف والداوود بتقديم اقتراح يطرحه على الاجتماع يطلب فيه إرسال وفد رسمي لزيارة القوات العراقية الموجودة في الأردن على خط الجبهة مع إسرائيل ليشرح للقوات العراقية وللضباط هناك التطورات التي حصلت في العراق وأسبابها ويوضح للقطعات العسكرية هناك أهداف الثورة وخططها في المستقبل على كل صعيد، ويقترح في ذات الوقت أن يكون الوفد برئاسة حردان التكريتي قائد القوة الجوية المعين حديثاً، وتوقعنا أن يعترض إبراهيم الداوود حتماً على هذا الاقتراح وسيطالب أن يكون هو على رأس الوفد باعتباره وزيراً للدفاع وأن زيارة القوات وتفقدها هي من صلب واجباته وصلاحياته، واتفقنا أن يقف البكر ضد الاقتراح الذي سيتقدم به أحد رفاقنا ويدعم رأي إبراهيم الداوود لزيارة القوات ويؤيد اقتراحه ويوافق على رئاسته للوفد فيشعر إبراهيم الداوود وكأنه قد انتصر على حردان في هذا القرار ويكون بذلك قد سار بقدميه وبإرادته إلى نهايته المرسومة.. وأضاف يقول: وبالفعل فقد جرى كل شيء في مجلس قيادة الثورة وفق ما خططنا له وما توقعناه حرفياً.. وعندما كانت طائرة إبراهيم الداوود وزير الدفاع ورئيس الوفد العسكري في الجو متجهة إلى الأردن اتصل أحمد حسن البكر بقائد القوات العراقية في الجبهة الأردنية اللواء حسن النقيب طالباً منه اعتقال إبراهيم الداوود فور وصوله إلى مقر القيادة هناك[150]... وبقية القصة معروفة حيث عين الداوود سفيراً للعراق في إسبانيا وبقي هناك فترة قصيرة ثم لجأ إلى السعودية وأقام في الرياض.

أما خطة تصفية عبدالرزاق النايف التي نفذت بعد ١٣ يوماً من تعيينه رئيساً للوزراء

---

١٥٠. إنني مدين بهذه المعلومات إلى الأخ صلاح عمر العلي عضو القيادة القطرية – ووزير الثقافة في تلك الفترة وكان حاضراً ذلك الاجتماع وأطلع شخصياً على كل التفاصيل المتعلقة بهذه الخطة وقد أضاف أن أحمد حسن البكر قد استشاط غضباً عندما تظاهر حسن النقيب بأنه لا يفهم ما يقوله البكر بالهاتف وادعى بأن خط الهاتف غير واضح عندما أصبح يكرر (نعم؟.. ما اسمع..) ولم يقتنع البكر بذلك وفهم أن حسن النقيب لا يريد تنفيذ الأمر واتهمه بالتردد والجبن بكلمات قاسية وهو يغلق التلفون مع حسن النقيب حيث بادر على الفور لإرسال وفد من بعض الحزبيين الذين تولوا اعتقال الداوود وعزله لحين صدور قرار بتعيينه سفيراً للعراق في إسبانيا.. ولا يستبعد أن يكون اللواء حسن النقيب بالفعل رافضاً للفكرة أساساً لأنه رجل متديّن وربما رأى في ذلك الإجراء عملية من الغدر لا يسمح لنفسه الاشتراك بها.

فهي تكاد تكون جزءاً من أحد الأفلام البوليسية نظراً لما تخللها من قرقعة سلاح ومشاهد متوترة ومثيرة حيث كاد يفقد حياته خلال عملية ترحيله التي نفذها كل من صدام حسين وصلاح عمر العلي شخصياً ولا نجد وقتاً لتفصيلها هنا وربما تحدث بها آخرون وأصبحت معروفة.

والمهم في الموضوع الذي يتعلق ببحثنا هو ذلك الإصرار الذي لا يعرف التباطؤ أو التردد أو التساهل لتصفية الآخرين بمن فيهم الحلفاء والمتعاونين. ولكي نكون موضوعيين ومنصفين في وصفنا لما جرى فلا بد أن نذكر بأن هؤلاء الذين تم إزاحتهم من مناصبهم بعد أن نفذوا الانقلاب كانت لديهم بالمقابل خططهم التصفوية لإزاحة الطرف الآخر أي أحمد حسن البكر وأتباعه... ووفق ما سُمع في حينه فإن جزءاً مما كانوا يخططون له كان يصل فوراً وتباعاً... إلى أسماع البكر مما دعاه للإسراع بتصفيتهم.

وفي كل الأحوال فإن هذا التخطيط التآمري التصفوي المتبادل بين الطرفين يعطينا صورة عن الحالة السائدة بين الحلفاء الذين يريدون إقامة نظام سياسي جديد في البلاد وهو ما يؤكد وجهة نظرنا عن وجود النزعة الثابتة والقهرية في باطن العقل العراقي لإقامة الرأي الواحد أي نظام التسلط العقائدي وعدم تحمل وجود حتى الحلفاء المتعاونين. وهو ما يعطينا فكرة واضحة منذ البداية عن الاتجاه العام الذي ستسير فيه الأحداث لاحقاً.

إن استعراض أحداث الإعدامات والاغتيالات والتصفيات الدموية الفردية والجماعية التي نفذها النظام يكاد يكون أمراً مستحيلاً يستعصي على أي كاتب أو باحث ليس بسبب كثرتها الهائلة غير المعقولة وليس بسبب توزعها الزمني الممتد لأكثر من ثلاثة عقود بل بسبب الغموض المطبق الذي أحاط بالمئات من الحالات التي بقيت غير معروفة حتى بعد سقوط النظام.

لقد فوجئ الآلاف من العراقيين الذين كانوا ينتظرون خروج أبنائهم وأقاربهم من السجن بأن هؤلاء قد أعدموا ودفنوا منذ سنين مضت ولم يتصدق النظام على أهلهم حتى بخبر موتهم واختفى معهم بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣ كل الذين كان يمكن أن يعرفوا شيئاً عن ظروف إعدامهم والكيفية التي تمت بها تلك الإعدامات.

لذلك سنحاول استعراض ما نستطيع تذكره من حالات الإعدام والاغتيال السياسي

وهي حالات ليست حصرية أو استقصائية بل هي رمزية وانتقائية لتؤكد بأن جميع الأطراف قد نالوا حصتهم من العنف الذي مارسته دكتاتورية الرأي الواحد التي قامت في العراق في الفترة الممتدة من تموز ١٩٦٨ وحتى نيسان ٢٠٠٣ ولعل هاجس الأمن والسقوط الذي سيطر على عقل وتفكير أكثر رجال النظام هو الذي كان يقف وراء تلك الإعدامات والاغتيالات المتواصلة كما ذكرنا سابقاً.

ففي وقت مبكر جرى اغتيال عبد الرزاق النايف رئيس الوزراء بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ في مدينة لندن والفريق الطيار حردان التكريتي عضو مجلس قيادة الثورة وقائد القوة الجوية في ٣٠ آذار ١٩٧١ على يد لجنة من المنفذين اغتالته في الكويت وعادت عن طريق البر إلى البصرة، كما اغتيل ناصر الحاني وزير الخارجية الأسبق في أحد شوارع بغداد كما تم اغتيال السياسي البارز فؤاد الركابي مسؤول الحركة الاشتراكية العربية اغتاله في السجن شخص مكلف من ناظم كزار مدير الأمن كما تم اغتيال عدد من أعضاء الحركة الاشتراكية العربية تباعاً وفي مراحل مختلفة حيث اغتيل محمد صالح الجبوري عضو اللجنة المركزية للحركة في قصر النهاية، وقد تم إذابته في حوض للأسيد، كما تم اغتيال حامد عبد صالح بالسم في قصر النهاية، كما قتل في قصر النهاية عدد آخر من أعضاء الحركة الاشتراكية العربية منهم: علي حسين محسن وآخرين.

وفي داخل السجن كذلك تم اغتيال الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء في زمن عبدالسلام عارف واللواء عبدالعزيز العقيلي وزير دفاع سابق بعد أن تعرضوا إلى عمليات تعذيب فظيعة وإهانات لا توصف كما جرى اغتيال مرتضى الحديثي وزير الخارجية العراقية الأسبق.

وجرى اغتيال العميد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت المسؤول العسكري للجناح اليساري لحزب البعث التابع لسوريا في عام ١٩٧٢ كما جرى في وقت لاحق اغتيال المناضل البارز والقيادي السياسي المعروف أحمد العزاوي عضو القيادة القومية في سوريا وسحقت بلا رحمة التنظيمات التابعة لهذا الجناح اليساري والذي أصر النظام على تسميته بجناح المنشقين حيث أعدم من هذا التنظيم في كركوك علي عبدالله كنون ومجموعة من الناشطين، كما أعدم كل من عبد الخالق عبد الكريم وعبدالجبار عيسى وقاسم حيدر حسين الأعضاء النشطين لهذا التنظيم في البصرة كذلك اغتال النظام

مجدي جهاد العضو القيادي في هذا التنظيم بواسطة سم (الثاليوم) بعد أن أجبروه على شرب كأس من العصير المسموم قبل إطلاق سراحه، وأعدم في فترة لاحقة محمد عبد الطائي ومحمد أيوب ومحمد قاسم حمودي ومعهم خمسة عشر من المنتمين لنفس التنظيم وفي وقت متأخر أعدم الضابط الطيار عبد الحسين عبد الأمير والمحامي كاظم جابر وآخرين.

وجرت المحاولة المثيرة لاغتيال الملا مصطفى البارزاني في ٢٩ أيلول ١٩٧١ حيث نجا من الموت بأعجوبة وقد جرت محاولة الاغتيال بعد وقت قصير من توقيع الاتفاق بين الحكومة والأكراد في ١١ آذار ١٩٧٠.

وجرى إعدام عبدالخالق السامرائي عضو القيادة القطرية والقومية للحزب الحاكم كما تم إعدام محمد محجوب عضو القيادة القطرية ووزير التربية أيضاً ومحمد عايش رئيس اتحاد نقابات العمال وأعدم عدنان الحمداني عضو القيادة القطرية ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في الحزب الحاكم وأعدم محمد فاضل مسؤول المكتب العسكري لحزب السلطة وهو من أقدم بعثيي العراق وأعدم ناظم كزار مدير الأمن العام وعدد من ضباط المخابرات التابعين للسلطة كما أعدم محيي عبد الحسين الشمري الموظف في شؤون الرئاسة مع عدد من الحزبيين وكانت قبل ذلك قد نفذت أحكام بالإعدام شملت جميع الذين تم إلقاء القبض عليهم من جماعة عبدالغني الراوي، القومي الإسلامي الذين استدرجهم النظام إلى كمين مكشوف حيث كانت مخابرات النظام تتابعهم منذ البداية.

وتوفي في ظروف غامضة البعثي المعروف الفريق الركن صالح مهدي عماش نائب رئيس الجمهورية السابق وسفير العراق في فنلندا وقيل جرى اغتياله بالسم، كما تم اغتيال عبدالكريم الشيخلي عضو القيادة القطرية ووزير خارجية النظام لفترة طويلة. كما اغتيل الفريق حماد شهاب وزير الدفاع على يد رفيقه في الحزب والسلطة ناظم كزار مدير المخابرات الذي أُعدم هو الآخر كما أشرنا سابقاً.

كما أعدم عدد من البعثيين الذين كانوا يتولون مناصب حكومية منهم وليد الأعظمي محافظ الأنبار وخالد عبد عثمان الكبيسي وطاهر أحمد أمين مدير المؤسسة العامة للسياحة وماجد السامرائي محافظ البصرة وإسماعيل النجار مدير المؤسسة العامة للأسمدة ونافع الكبيسي أمين سر التنظيم العسكري في البصرة.

كذلك أعدم وزير الصحة الأسبق رياض إبراهيم عضو القيادة القطرية في حزب السلطة أما الإعدامات الميدانية في الوحدات العسكرية المقاتلة وسرايا الجيش الشعبي فلا يمكن حصرها لكثرتها وربما ذكرنا منها حالتين شنيعتين هما إعدام اللواء بارق عبدالله حنطة قائد لواء صواريخ الذي أعدمه الرئيس صدام كما قيل بمسدسه الشخصي وإعدام جابر مطشر عضو قيادة فرع الحزب وقائد الجيش الشعبي في محافظة العمارة أعدمه الرئيس صدام بمسدسه الشخصي كما ذكرت الروايات بعد أن حاول هذا المسكين أن يناقش صدام (بروح رفاقية) كان قد تعلمها في كراريس ومنشورات الحزب!

كما أعدم العميد يحيى الامارة مع عدد آخر من الضباط القادة الذين ينتمون لعشيرة الامارة في البصرة.

ونفذت المذبحة الدموية ضد موكب ديني للشيعة في خان النص عام ١٩٧٥ شارك فيها الطيران إضافة إلى جهاز المخابرات.

كما جرى إعدام الإمام محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى في دائرة المخابرات، كما أعدم في فترة سابقة محمد عارف البصري المجاهد الإسلامي المعروف ومجموعة من الناشطين الإسلاميين وتم اغتيال الإمام سيد مهدي الحكيم في السودان على يد زمرة تنفيذ من مخابرات النظام. كما تم إبادة أكثر من عشرين ناشطاً إسلامياً من بيت الحكيم بين الإعدام والاغتيال.

وجرى اغتيال الإمام محمد صادق الصدر وابنه الأكبر خلال الصلاة المليونية التي كان يقيمها كل يوم جمعة، وفي وقت مبكر سابق تم إعدام الداعية الإسلامي المعروف الشيخ البدري.

وأعدم من العسكريين البارزين الفريق كامل ساجت والعقيد محمد مظلوم الدليمي كما تم اغتيال الشيخ كنعان التميمي شيخ قبيلة بني تميم في البصرة.

وفي فترات متفاوتة جرت عمليات متواصلة من الإعدامات والاغتيالات في صفوف الحزب الشيوعي حيث أعدم في وقت مبكر عدد من العسكريين الشيوعيين بينهم المسؤول العسكري للحزب الشيوعي بتهمة قيامهم بإنشاء تنظيم شيوعي داخل الجيش وهو أمر غير مسموح به لأي حزب سوى حزب السلطة، ومات أكثر من عشرين شيوعياً من أنصار عزيز الحاج تحت التعذيب في قصر النهاية بينهم عضوا المكتب السياسي

متي هندي هندو، وأحمد محمود الحلاق أما عزيز الحاج فقد انهار واعترف ودعا أتباعه على شاشة التلفزيون إلى نبذ العنف والتخلي عن الكفاح المسلح والتعاون مع سلطة حزب البعث في بغداد، كما اغتيل الشيوعي القيادي محمد أحمد الخضري عضو لجنة بغداد الذي وجد مقتولاً في الشارع وقد أصيب بثماني عشرة رصاصة في جسمه، ومات تحت التعذيب الشيوعيان كاظم الجاسم العضو البارز في لجنة الفرات الأوسط وعزيز حميد الحزبي المتفرغ.

إن الإنسان ليجزع وهو يستعرض هذه الإعدامات والاغتيالات التي تواصلت على العراقيين دون رحمة أو شفقة فلا النظام يكف عن الإعدامات والقتل ولا العراقيون يتوقفون عن تحديهم لنظام لا يعرف الرحمة ولا يتردد عن سلب الأرواح.

وأعدم الفنان عزيز علي وهو كبير بالسن، كما أعدم عدد من التجار غير السياسيين لأسباب تتعلق بتصريف العملة ولمبالغ تافهة.

وأعدم الطبيب الشهير راجي التكريتي مدير الخدمات الطبية وقد سلّم إلى الكلاب البوليسية حيث نهشته حتى الموت كما أعدم معه اللواء بشير الطالب قائد الحرس الجمهوري الأسبق وأعدم جاسم مولود مخلص والده من مؤسسي الجيش العراقي كما اغتيل الشيخ طالب السهيل من كبار شيوخ بني تميم المعروفين وذلك بأوامر من المخابرات العراقية في بيروت.

ويؤكد الأكراد بأنهم فقدوا أكثر من ١٧٠٠٠٠ مائة وسبعين ألف شهيد على يد السلطة والنظام. أما التصفيات الدموية المرعبة التي شملت أعداداً غير قليلة من كوادر الحزب الحاكم وقيادييه والتي نفذت بأشكال مختلفة بحق مجموعة كبيرة من حزب السلطة من مختلف المناطق العراقية فقد كانت مظهراً أكيداً من مظاهر الدموية الفائقة فلم يفلت شخص واحد في الحزب قد تحدث برأي أو اجتهاد مخالف للرأي الواحد السائد المطلوب والمحدد والمفروض بقوة الرعب والارتياب وطائلة الفزع والعقوبات المنتظرة.

وإذا أردنا أن نصدّق كل ما قيل من روايات عن الكيفية التي أزيح بها أحمد حسن البكر عن منصب الرئاسة فإن بإمكاننا القول أن أحمد حسن البكر - وهو صاحب الفضل الأكبر في وصول كل المجموعة إلى الحكم - كان هو ذاته أحد ضحايا هذا المنهج التصفوي الذي ساهم هو في تأسيسه وتصميمه والتخطيط له والمباشرة في تنفيذه.

ولعل سؤالاً حائراً وملحاً يبقى معلقاً في خواطر الجميع دون استثناء وبالأخص من كانوا محسوبين على النظام بشكل أو آخر: ما هو هذا المشروع السياسي أو العقائدي الذي يقتضي قتل كل أولئك العراقيين من كل الملل والنحل والأديان والأجناس والقوميات والطوائف والطبقات والعقائد والأفكار والأحزاب بما فيهم أعضاء حزب السلطة ومن كل الأعمار والأعمال والمهن والحرف والرتب والمراتب والمناطق؟

ثم أية قضية أو مشروع ذاك الذي لا يستثني من القتل والإعدام والاغتيال ولا شريحة واحدة من المجتمع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار؟

إن نظام دكتاتورية التسلط العقائدي هو المشروع الوحيد الذي يقتضي ويحتّم قتل كل أصناف البشر بلا تردد وبدون استثناء حين يقفون عائقاً أمام تنفيذ هيمنته المطلقة في تسيير مصائر البلاد والعباد.

إن سلوك التسلط العقائدي هو الصفة البارزة التي رافقت هذا النظام منذ قيامه وحتى سقوطه.

أما العمل الذي أظهر ذلك السلوك في التسلط العقائدي على نحو فاضح فهو القانون الذي شرعه النظام تحت اسم قانون السلامة الفكرية، وهذا القانون يحتم على الجميع تطبيق آلية خاصة لتحديد مدى تطابق أو انسجام أو توافق أي بحث أو مؤلف أو دراسة أو رسالة دكتوراه أو أطروحة علمية أو محاضرة أو ندوة فكرية أو ثقافية أو مقال أو كتاب أو صحيفة أو مجلة أو دوريات أدبية أو علمية أو صناعية أو أية أعمال إبداعية... مع أفكار الحزب وآراء الرئيس القائد ومقولاته.. ولا يجوز طبع أو نشر أو ترويج ما يخالف ذلك.

إن تجربة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وما تعلمناه فيها عن جبروت الرأي الواحد للحاكم الفرد الواحد وما نتج عن دكتاتورية الرأي الواحد المطلقة التي سادت وطبقت في العراق وما رافقها من إرهاب فكري ومجازر دموية وموت قسري فردي وجماعي غير مبرر، ربما تجعل الإنسان يتذكر ويقارن الظروف التي قادت وشجعت وأقنعت عدداً من الملوك والأباطرة والحكام المستبدين في بلاد الرافدين في قرون ما قبل الميلاد للإعلان عن تحولهم إلى آلهة يتحكمون بإرادة البشر ويفرضون على الناس وجوب عبادتهم والتسليم لهم بالطاعة المطلقة.

ولم يقتصر هذا السلوك الدكتاتوري الاستعلائي والتصرفات المتّسمة بالعنجهية

والاستبداد والاستهتار بمصائر الناس والمواطنين علي الرئيس وحده أو على أعضاء القيادة التي تدير الحكم في البلاد بل انتشر ذلك السلوك في التعالي والقسوة والجبروت إلى الكثيرين من أعضاء الحزب الحاكم والموظفين ومختلف المسؤولين في مرافق الدولة ولتأكيد ذلك نذكر القصة التالية وهي واحدة من آلاف القصص المكررة المتشابهة التي كانت تحدث كل يوم في العراق في ذلك العهد:

كان السيد مهدي صالح محاسب بلدية مدينة البصرة هو المسؤول عن لجنة المبايعات التي أنيط بها صلاحية طرح المشاريع التي تتقدم بها البلدية سواء المناقصات أو المزايدات وهو يتصرف بحدود الصلاحيات الممنوحة للبلدية.

في أحد عروض المناقصات كان بعض المسؤولين في السلطة قد أوعزوا إلى رئيس البلدية بأن يعطي المناقصة لشخص من بيت السعدون كان موالياً للحزب الحاكم إلا أن المناقصة رسَتْ على مقاولين آخرين من أهل البصرة كانت أسعارهم هي الأفضل والأنسب بين باقي العروض... ألقي القبض على محاسب البلدية المسكين وأرسل إلى بغداد لمواجهة وزير الداخلية - محمد زمام عبدالرزاق السعدون - أمر الوزير - وفق ما ذكرته الروايات - بحجز محمد صالح رئيس بلدية البصرة...

غير أن الأمر المثير والمستغرب في الموضوع - إذا صحّ ما نقله الرواة إن هامش الوزير الذي أصدر بموجبه أمر الحجز على ذلك الموظف (العراقي) المسكين قد تضمن عبارة غريبة غير مسبوقة حيث كتب الوزير عبارة (يحجز حتى ظهور المهدي...) وبالتأكيد فإن الأباطرة المستبدين في أنظمة الرق العبودي هم وحدهم كان يمكن أن يصدروا مثل هذا القرار المشحون بالحقد والكراهية والاستهتار بمصير الإنسان، هذا إذا أردنا أن نسقط من الحساب المعنى الاستفزازي الطائفي غير المبرر الذي تضمنته عبارة ذلك الوزير المتسلط...

إن مدة الحجز الفعلية بحق ذلك الموظف لم تدم أكثر من بضعة أشهر ثم أُطلق سراحه، ولا نعلم الأسباب التي منعت الوزير عن تنفيذ ذلك الهامش العدواني...

وإذا أردنا الانتقال إلى جانب آخر من سلوك السلطة تجاه القوى والأحزاب والأطراف السياسية الموجودة في البلاد فبإمكاننا أن نتحدث عن الخطة التكتيكية التصفوية التي نفذها النظام تجاه الحزب الشيوعي العراقي في بداية السبعينيات وهي خطة معقدة استغرقت وقتاً طويلاً ونفذت خلالها تكتيكات بارعة حققت نجاحات مؤكدة

كان من نتيجتها إضعاف دور الحزب الشيوعي وتدمير وجوده السياسي الفعلي بصورة شبه كاملة في العراق.

فكما هو معروف فقد سبق أن تعرض الحزب الشيوعي العراقي في فترة سابقة إلى عملية إبادة دموية قاسية في عام ١٩٦٣ على يد الحرس القومي والبعثيين لذلك فإن الثقة تكاد تكون معدومة ومخربة بين الجانبين. وكانت سمعة النظام معزولة ومتدهورة بسبب أشخاصه المعروفين منذ السابق بمواقفهم العدائية والدموية تجاه الشيوعيين وباقي القوى السياسية مما أدى إلى عزلة النظام وقطيعته مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يحظى بثقل عالمي على الصعيد العسكري والاقتصادي والسياسي، في السبعينيات من القرن الماضي لذلك أراد البكر وصدام التقرب من الاتحاد السوفيتي الذي كانت تجمعه مع العراق مصالح اقتصادية وعسكرية كبيرة جداً كان قد تم تأسيسها بعد سقوط الملكية عام ١٩٥٨ غير أن تلك المصالح مجمدة ومخربة إلى حد كبير ربما بسبب العلاقة السيئة مع الحزب الشيوعي العراقي كما يعتقد قادة النظام، لذلك كان تقدير البكر وصدام أن الطريق لإصلاح العلاقة وتطويرها مع الاتحاد السوفيتي يقتضي إقامة علاقة وديّة وتوافقية مع الحزب الشيوعي العراقي في داخل البلاد، وما دام الأمر كذلك وبسبب السيطرة الدائمة لنظرية العقيدة الواحدة على عقول المسؤولين في العراق فإنه يتحتم أن لا يستفيد الحزب الشيوعي العراقي من ذلك الامتياز الذي سيكون مفروضاً على النظام بحكم الأمر الواقع. ومن هنا بدأ النظام التخطيط لسياسته المزدوجة مع الحزب الشيوعي العراقي والتي يمكن أن نلخصها بكلمتين (تقريبه وتخريبه) فمن جهة جرى تقريب بعض القياديين الشيوعيين وأعطي الحزب بعض الامتيازات الشكلية والمظهرية ومن بينها السماح له بإصدار دوريته الشهيرة الثقافة الجديدة والتعاون بين الشيوعيين والبعثيين في داخل جمعية الصداقة العراقية – السوفيتية والتعاون في إطار اللجنة العراقية للتضامن مع الشعوب الأفرو – آسيوية، وأرسل الحزبان وفداً مشتركاً إلى اجتماع مجلس السلم العالمي عام ١٩٦٩، ونزلوا بقائمة موحدة في انتخابات نقابة المحامين عام ١٩٧٠، وتم تعيين عزيز شريف وزيراً للعدل... الخ، ومن جهة أخرى جرى إفراغ الحزب الشيوعي من المثقفين والمبدعين في جميع المجالات فقدمت إغراءات جدية لاستقطاب الكتاب والصحفيين والملحنين والمطربين والمسرحيين والرسامين والنحاتين الشيوعيين من خلال تعيينهم بوظائف أمنت لهم لقمة العيش وأشعرتهم بنعمة الأمان ولكن أكثر هؤلاء تم إلزامهم بالتوقيع على

تعهد شخصي يفرض عليهم الإخلاص للثورة والحزب الحاكم تحت طائلة الإعدام عند الإخلال بشروط التعهد، كما جرى إقناع أعداد أخرى من الشيوعيين للدخول بتنظيم حزب السلطة تحت نفس الشروط وتحت طائلة العقوبات ذاتها وعلى العموم فقد جرت عملية منهجية طويلة المدى لإمتصاص معظم كوادر الحزب الشيوعي المبدعين والمثقفين وغصت وزارة الثقافة والإرشاد ووزارة الإعلام بهذا النوع من الشيوعيين المدجنين وأبدعوا في إصدار الاغاني والألحان والمسرحيات التعبيرية واللوحات العملاقة والمصنفات والرسوم التشكيلية والمنحوتات والجداريات التي اتجه أكثرها نحو تمجيد الحاكم والحكم والحزب القائد والقيادة... وقد عبّر أحد الشيوعيين الخارجين من تنظيم الحزب عن امتعاضه واستهزائه بتلك الحالة قائلاً: (شغّلونا دنبكجية) بينما في الجانب الآخر – المخفي وغير الظاهر للعيان ونعني به الجانب الأمني والاستخباراتي، فإن أعمال الاغتيالات والإعدامات والتعذيب الشرس لم تتوقف ضد الشيوعيين في السجون وأقبية المخابرات لكنها استمرت بصورة أخف وبوقائع متباعدة وغير متسارعة زمنياً بل ومنفصلة ودون ضجيج وكانت تنفذ في إطار جنائي غير سياسي في بعض الأحيان ولا تشمل الشيوعيين الكبار المعروفين ومن الأمثلة على ذلك العثور على جثة الشيوعي محمد أحمد الخضري عضو لجنة بغداد مقتولاً في الشارع وقد أصيب بثماني عشرة رصاصة واستنكرت السلطة الحادث.

واعتقل المئات من الشيوعيين في أنحاء متفرقة من العراق دون ضجة وهو الأمر الذي سماه الحزب الشيوعي في حينه بالهجمة الواسعة النطاق على حزبهم، وعندما أضرب عمال معمل الزيوت النباتية في بغداد وكان الشيوعيون وراء الإضراب أطلقت النار عليهم فقتل شيوعيان وجرح آخرون وبعد يومين قتل ثلاثة شيوعيين في المسيرة السلمية التي انطلقت في بغداد بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للثورة البلشفية وفي وقت لاحق مات شيوعيان تحت التعذيب في سجن بغداد هما: كاظم الجاسم وعزيز حميد، وتم إلقاء القبض على ثابت حبيب العاني عضو اللجنة المركزية من قبل رجال الأمن وسيق إلى مكان مجهول كذلك مات في غرفة التعذيب في قصر النهاية الشيوعي القيادي علي البرزنجي... الخ.

ومن أجل تقمّص الدور الكامل في تنفيذ تلك الخطة التكتيكية اللعينة تجاه الحزب الشيوعي فقد تظاهر صدام بأنه شغوف للاستماع إلى تحليلات القادة الشيوعيين العراقيين والإصغاء لآرائهم ونصائحهم العقائدية والسياسية ويسعى لفهمها بعمق

واستيعابها وربما الالتزام بها وحرص على مواصلة استقبال أولئك القادة الشيوعيين والاستماع إلى شروحهم ودروسهم في اجتماعات مطولة داخل القصر الجمهوري في أجواء الأبهة والعظمة ومظاهر الرفاهية الأسطورية حتى جعل أولئك القادة من طيّبي القلب أو (القشامر) كما يطلق عليهم بعض الشيوعيين المتذمرين يعتقدون أنهم ربما سيستطيعون تطوير صدام حسين ويجعلوا منه ماركسياً لينينياً أو ربما شيوعياً غير منتظم... بينما كان صدام ينتظر نضوج الظروف لتمرير اتفاقية التعاون الاقتصادي والعسكري مع الاتحاد السوفيتي لتقوية دعائم نظامه الفئوي وإخراجه من العزلة.

وعلى العموم فإن تلك الخطة التي احتاج النظام من أجل تنفيذها إلى نفس طويل وحجم كبير من المداهنة والمناورة وتمرير الوقت إنما كانت تستهدف إنهاء حزب عراقي عريق طالما تباهى بشعبيته الواسعة وعقيدته العلمية وأمجاده النضالية هو الحزب الشيوعي العراقي.

وبعد توقيع معاهدة التعاون العسكري والاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي لم يعد النظام بحاجة ماسة لمراعاة الحزب الشيوعي العراقي واستحصال رضاه، وربما لمس النظام خلال التفاوض والتعاطي المباشر مع السوفييت أن الشيوعيين العراقيين لم يكونوا يشكلون أية ورقة ضاغطة يمكن أن يلوّح بها السوفييت فلم يكونوا محملين على خارطة التحركات السوفيتية تجاه البلدان العربية بل ودول العالم الثالث بصورة أشمل وربما اكتشف النظام أن الشيوعيين العراقيين لم يشكلوا شرطاً من أي نوع كان في العلاقة مع الاتحاد السوفيتي..

وكان من الطبيعي أن يتدهور الوضع بين الحزب الشيوعي وحزب السلطة ولم يكن هنالك أمر أسهل من خلق أسباب للقطيعة.

وحتى عندما ساءت الأمور بعد ذلك بفترة من الزمن وقام النظام بتصنيع حزب شيوعي عراقي بقيادة داوود الصايغ وفق القياسات التي يرغبها الحزب الحاكم فإن فرض دكتاتورية الرأي الواحد هي النظرية التي بقيت سائدة وصالحة للتنفيذ دون منازع وحتى النكتة الشهيرة التي تداولها العراقيون على نطاق واسع والتي تتحدث عن أشخاص تجرأوا ليلاً وأضافوا إلى لافتة الحزب الشيوعي العراقي المرفوعة على مقر الحزب في بغداد عبارة (لصاحبه حزب البعث العربي الاشتراكي) كما هو الأمر الشائع في أسماء المطاعم والمحلات التجارية، إنما تدل وتشير في جميع معانيها ودلالتها إلى

تحكّم نظرية الرأي الواحد في كافة أنماط النشاطات التي كانت تقوم بها السلطة على جميع المستويات. إن العقل العراقي لا يمكنه أن يترك فرصة للابتعاد ولو قليلاً عن تطبيق هذه النظرية الجهنمية نظرية التسلط العقائدي في كل الظروف والأوقات. ولعل تداول تلك النكتة السياسية اللاذعة كان تعبيراً عن الفجيعة والمرارة السياسية التي استشعرها الشارع العراقي تجاه الإصرار على إقامة دكتاتورية التسلط العقائدي ذات الرأي الواحد في البلاد.

إن قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٠ بإنزال عقوبة الإعدام بكل عسكري يمارس نشاطاً سياسياً، باستثناء النشاط السياسي لحزب البعث.. وكذلك قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٦١ تاريخ ١٩٨٠/٣/٣١ القاضي بإعدام كل من يثبت انتماؤه لحزب الدعوة هي الصورة الفاضحة لنهج الاجتثاث والتسلط العقائدي الذي التزم به النظام في إدارة الحكم في العراق.

وعلى العموم فإن عودة الصراع التصفوي بين النظام والحزب الشيوعي العراقي إنما يحمل دلالات في غاية الأهمية بالنسبة لموضوع بحثنا حول دكتاتورية الرأي الواحد في العقل العراقي وهي الظاهرة التي رافقتنا في جميع مراحل التاريخ العراقي الحديث.

فالبعثيون العراقيون سبق أن استولوا على السلطة عام ١٩٦٣ وحاولوا التفرد بالحكم وبالغوا في شن الحرب الدموية ضد الشيوعيين وحاولوا إبادتهم واعتبر انفرادهم في الحكم وتهميشهم للأطراف الأخرى من أولى الأسباب التي أدت إلى ضياع السلطة منهم في ذلك الوقت وبعد ما يقرب من خمس سنوات مليئة بالإحباط والمرارة والفشل عادوا إلى السلطة وكان الأجدى بهم أن يتعظوا بما حصل في التجربة الدموية الماضية إلا أنهم عادوا للسير في ذات الطريق وبأسلوب أكثر قسوة ووحشية ودموية وأكثر تمسكاً بحكم الحزب الواحد والرأي الواحد والعقيدة الواحدة ولم يكونوا معذورين هذه المرة في ارتكاب وتكرار مثل تلك الأخطاء المتشابهة في المنهج والاتجاه، وهذا يؤكد على أن الأمر بكامله هو منهج سلوكي قهري لا يجد الفرد العراقي عنه فكاكاً، إذ لو لم يكن كذلك لكان اتعظ ذات النظام بما جرى له في المرة السابقة وتجنب تكرار هذا الحل الكارثي.

وكذلك فإن ما يؤكد صحة هذا التحليل في الجانب الآخر أن الاعتقاد ربما كان

شائعاً لدى الكثير من السياسيين والمحللين بأن الشيوعيين كانوا قد أخطئوا عندما أصدروا بياناتهم النارية الدموية ودعوتهم المواطنين لحمل السلاح لسحق الانقلاب في شباط ١٩٦٣ كما ذكرنا تفاصيل ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب حيث كان الظن سائداً أنهم لو لم يحملوا السلاح ولم يعادوا القائمين بالانقلاب لتغيرت الأمور ولفتحت صفحة جديدة من التعاون والألفة الوطنية والحياة الديمقراطية المستقرة.. وهاهم الشيوعيون في عام ١٩٦٨ وما بعده لم يتحرشوا بقوى الانقلاب ولم يواجهوا أو يعادوا السلطة ولم يقوموا بأي أعمال عدائية لا مسلحة ولا غير مسلحة بل أكثر من ذلك فقد أخذ الحزب الشيوعي دور الناصح والواعظ والموجه للنظام وهو أقرب للإيجابية في التعامل مع السلطة ورغم ذلك فقد رسم القائمون على الحكم الجديد خطة طويلة المدى لإفراغ الحزب الشيوعي وإفنائه وإنهاء دوره، كما رأينا فلم يسلم من الأذى ووضع على لائحة الإبادة ولم تكن الأحزاب العراقية الأخرى التي أبيدت أو تم تفكيكها بأحسن حال من الشيوعيين.

أما الأحزاب الإسلامية التي بزغ نجمها في فترة متأخرة فقد تم ضربها بقسوة مرعبة وتم تشريع قتل أعضائها وإعدامهم تلقائياً وفق القانون الذي أجاز إعدام كل من يثبت انتماؤه إلى حزب الدعوة بل ومعاقبة حتى أقاربه... هذه المادة القانونية[١٥١] يمكن اعتبارها من أسوأ الخروقات المخزية لحقوق الإنسان وحريته في الحياة المدنية بينما يتباهى العراق على الدوام بأنه موطن أولى القوانين التي ظهرت في تاريخ البشرية...!!

وفي النهاية بدت قصة الخطة التصفوية ضد الحزب الشيوعي واضحة المعالم فقد هربت قيادة الحزب الشيوعي العراقي إلى كردستان العراق في بادئ الأمر وبعد ذلك اضطر القادة الشيوعيون العراقيون للفرار إلى خارج العراق تباعاً ليلتحقوا فيما بعد بالمعارضة العراقية في الخارج ليضيفوا رقماً جديداً للقوى المصطفة منذ سنين في طابور كئيب اسمه المعارضة العراقية بينما واصل النظام سعيه لإنجاز المهمة المستحيلة وهي تحقيق الاستقرار في ظل دكتاتورية الرأي الواحد وهو الأمر الذي

---

١٥١. تمثلت المادة التي أجازت إعدام كل من يثبت انتماؤه لحزب الدعوة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٦١ تاريخ ٣١/اذار/١٩٨٠ الذي نص على إعدام كل من انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية مع النص صراحة على جعل القرار يطبق بأثر رجعي ويسري على الحالات السابقة لصدور القرار خلافاً للمبدأ القانوني الذي يقضي بعدم رجعية القوانين في القضايا الجزائية إلا إذا كانت لصالح المتهم.

يستحيل تحقيقه مع شعب عنيد لا يهاب الخسارة ولا يتبصر بالعواقب وربما يستميت ويتلذذ في مواجهة الخطر والتحدي... فتصاعدت الاضطرابات وتصاعدت معها وسائل النظام في الفتك والإبادة وأصر النظام كما في كل مرة على عدم التبصّر في حساب المخاطر، ومواصلة السير في طريق التصعيد والتحدي والاستهانة بالمعارضة والجيوش الجرارة التي بدأت تتجمع لغزو العراق، دون أن تكون لديه خطة منهجية حقيقية بديلة - كما تبيّن لاحقاً - تضمن إنقاذ الشعب والبلاد من الأخطار الجديدة التي كان يلمّح بها بعض المسؤولين الغربيين وبالذات الأمريكان فكبرت الأخطاء تباعاً ودولت قضية العراق... وحين اقتربت ساعة النهاية لم يجد أصحاب الرأي الواحد رأياً واحداً يصطف معهم أو يدافع عنهم واكتفى الجميع بالتفرج على النار التي كانت تلتهم الحزب الحاكم وتلتهم الشعب وتلتهم العراق موضعاً بعد موضع حتى النهاية...

وعلى الرغم من أننا لا نريد ولا نرغب في تبرير جرائم القتل والتعذيب والاغتيال والإعدامات الكيفية المتسرعة والمظالم الشنيعة التي نفذها النظام السابق وقيادته الحزبية منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٣ إلا أن الحقيقة تقتضي منّا أن نقول: بأن هذه الأعمال الظالمة غير المبررة وجميع الجرائم والارتكابات الدموية العدوانية اللاقانونية التي نفذت بحق الآلاف من المواطنين العراقيين خلال حكم الرئيس البكر وصدام حسين وقيادتهما الحزبية هي أعمال غريبة عن مبادئ وأفكار وعقيدة حزب البعث - على الأقل في الجانب النظري والإعلامي والنشريات الثقافية الشائعة عن الحزب لذلك فإن البعض يرى أن ما نُفّذ وطبّق من تلك الجرائم والارتكابات إنما هي قرارات ومواقف ونزعات ذاتية وتصرفات فردية وشخصية أقدم عليها عدد من القياديين البعثيين العراقيين المسيطرين على قيادة الحزب الحاكم آنذاك ونفذوها على مسؤوليتهم الشخصية والفردية بعد أن استطاعوا التسلط على قيادة حزب البعث والسيطرة على قراراته واختطاف الحزب أسيراً بأيديهم لأكثر من ثلاثين عاماً لينفذوا باسمه تلك الأعمال الإجرامية الدموية المدانة.

ودليلهم في ذلك أن عدداً غير قليل من البعثيين العراقيين في الحزب الحاكم آنذاك كانوا قد حاولوا إنقاذ الحزب وإبعاده عن هذا المنهج الدموي وتخليصه من النزعة الدكتاتورية التصفوية إلا أنهم فشلوا وفقدوا حياتهم وتم إعدامهم فسقطوا وصاروا ضحايا لتلك السياسة الدموية التسلطية المفروضة على الشعب العراقي رغم أنف الجميع.

وعلى العموم لم يستطع أي قائد في الحزب ولا أية مجموعة من القياديين في الحزب إيقاف تلك المسيرة الجهنمية التي أسفرت في النهاية عن سقوط حكم الحزب وقتل المئات من أعضائه وكوادره وتشريد الآلاف من أفراد عوائلهم وتدمير الدولة العراقية وقتل عشرات الآلاف من الشعب العراقي والأدهى من كل ذلك احتلال العراق وضياع الاستقلال الوطني وهي مسؤولية تاريخية لا تغتفر بأي حال من الأحوال.

والآن وبعد مرور كل هذه السنوات التي مرت على سقوط النظام في عام ٢٠٠٣م فإن ما يثير الدهشة والاستغراب والتساؤل أن يعجز حزب البعث في العراق حتى الآن عن تقييم ونقد تلك المرحلة المشحونة بالأحداث المأساوية تقييماً صحيحاً وشجاعاً وواقعياً ومفهوماً، ويقوم بالاعتذار للشعب العراقي عن الجرائم التي نفذت بإسمه خلال سنوات حكمه.

ولعل التبرير الوحيد الذي يمكن أن يلجأ إليه المؤرخ والباحث في تفسير ذلك العجز هو أن هذا الحزب بكل مستوياته القيادية ما زال يعيش حالة الخوف والشك والاستسلام لسطوة الإرهاب الفكري الداخلي ومركزية العقوبات الصارمة والتنكيلية التي زرعتها هيمنة الرأي الواحد في داخل وعيه وسلوكه وثقافته وتقاليده الداخلية.

إن الطريق الوحيد الذي يمكن أن يمنع خروج هذا الحزب من التاريخ إلى الأبد هو:

– الابتعاد عن منهج العنف أو استخدام السلاح في العمل السياسي بكل المستويات والتحول / جدياً وحقيقة / إلى حزب مدني وطني ديمقراطي والكف عن المحاولات الانقلابية التي تكلف في كل مرة خسارة المزيد من الأرواح من المواطنين ومن أعضاء الحزب دون جدوى.

– إسقاط نظرية الحزب القائد من برنامجه واستراتيجيته السياسية والتحول إلى نظرية الديمقراطية الحرة والتعددية السياسية.

– إعادة النظر بأطروحته العقائدية المرتكزة على تبني المشروع القومي بمفاهيم القرن الماضي وهو المشروع الذي يبدو في الظروف التاريخية والموضوعية الراهنة أقرب إلى الخيال والتحول بشجاعة إلى تبني أطروحات مطلبية واقعية تلامس هموم الناس الحقيقية.

دكتاتوريات العقيدة الواحدة

خرّبت سلوك الفرد العراقي

على ضوء هذه المسيرة المأساوية لأنظمة التسلط العقائدي التي استعرضنا بعض الصفحات من تاريخها الاستبدادي الطويل الممتد منذ الألف الثالث قبل الميلاد وحتى البدايات الأولى للألف الثالث بعد الميلاد فإنه أصبح بإمكاننا القول أن أنظمة التسلط العقائدي التي تعاقبت على إدارة الحكم والسلطة في العراق وعلى نحو متواصل تقريباً قد ساهمت بتخريب سلوك الشعب والفرد العراقي وربما أمكننا القول بأنها هي التي شجعته على سلوك التقلب والتبدّل في الكثير من القضايا الحياتية واليومية خصوصاً تلك الدكتاتوريات العقائدية والاستبدادية التي قامت في القرن العشرين.

إن القيود والشروط التي تفرضها تلك الأنظمة الفئوية المنحازة والمتسلطة على مصير البلاد وعلى شؤون الناس والمواطنين والتي حصرت بيدها جميع القضايا المتعلقة بمصير العباد ومعيشتهم وحياتهم قد دفعت الفرد العراقي بصورة قسرية وإجبارية على انتهاج صفات الكذب والتملق والمداهنة والانتهازية واتباع السلوك الباطني وازدواج الشخصية وعززت لديه سلوك التقلب في الالتزام بالمواقف السياسية.

فما دامت التعيينات في المناصب والوظائف المختلفة، وكذلك الترفيعات والتقدم في السلم الوظيفي والانتداب للمهمات وللمناصب والحصول على الامتيازات وفرص تحقيق المكاسب المادية والوجاهة والثروة والشهرة على الصعيد الرسمي في جميع المراكز والمناصب في الدولة نقول ما دامت الأمور كذلك فإن ظاهرة ازدواج الشخصية لا بد وأن تبرز وتنتشر وتجلجل. وإذا كانت كل تلك الامتيازات وجميع فرص تحقيق المكاسب لا تستحصل إلا عند إعلان الولاء للفئة الحاكمة أو المتسلطة على الحكم ومرافق السلطة فليس أمام الفرد العراقي غير أن يهادن تلك الفئة أو يواليها أو يسايرها ويتظاهر بالولاء لها (صدقاً أو رياءً أو كذباً) وحتى إذا كان أكثر العراقيين على استعداد للسير في سلوك التحدي ومقاومة الضغوط إلا أن نسبة غير قليلة من المواطنين المضطرين إلى

ذلك سوف يسايرون الموجة الجارفة، ومرة بعد مرة يضطر عدد آخر من المواطنين للخضوع ومسايرة الاستحكام النافذ من قبل رجال السلطة وهذا الامر ينفذ في الغالب على حساب الإخلال بتقاليد الالتزام بالشرف المسلكي والكفاءة.

إن مسايرة الحكام المتسلطين في جميع الشؤون الحياتية والإدارية عبر فترات زمنية طويلة قد أفقدت الشخصية العراقية استقلاليتها واعتزازها بمقومات كرامتها الذاتية ودفعتها اضطراراً إلى ازدواجية السلوك، وبسبب ذلك فقد وجدنا منذ بداية القرن العشرين أن الكثير من العراقيين قد أصبحوا عثمانيي الولاء والهوى متحمسين إلى كل ما يقوم به العثمانيون إلى الحد الذي مدح بعضهم الوالي العثماني عندما قصف بالمدفعية مرقد الإمام العباس في كربلاء وأقام منبحة مروّعة في ذلك المرقد.

ولذات السبب أيضاً اندفع العراقيون في نحر آلاف الذبائح أمام موكب الملك في الأربعينيات والخمسينيات وحملوا سيارة الملك فيصل الثاني بسواعدهم وأيديهم.

وبسبب ذلك تحولوا كلهم إلى وحدويين يصفقون لعبد السلام عارف ويطلبون منه تحقيق الوحدة الفورية عندما هتف مئات الآلاف منهم في كل المحافظات (الوحدة الوحدة يا سلام)

وبسبب ذلك تحولوا بمئات الآلاف إلى شيوعيين يهتفون للاتحاد الفدرالي والصداقة السوفييتية ويصفقون للزعيم عبدالكريم قاسم ويطالبون بإعدام عبدالسلام عارف، وأخيراً ولنفس السبب صفقوا أكثر من ثلاثين عاماً وبالملايين لصدام حسين القائد الضرورة بعد عام ١٩٦٨ وتغنّوا بطوله وشكله وكلماته وأقواله وحتى إعداماته السياسية التي نفذها ضد المعارضين...

إن شيوع نظرية التسلط العقائدي وتحكّم دكتاتورية العقيدة الواحدة تمسح وتسطّح ذاكرة الشعب بالتدريج وتحول البشر في البلاد إلى مجاميع من الإمعات والمصفقين والانتهازيين الذين ينعقون مع كل ناعق ويدوس بعضهم فوق بعض وهم يتنافسون ويتسابقون في كسب رضا الحاكم وتقديم ولاء الخنوع للسلطة ويتبارزون في تقديم صنوف المديح والإطراء الانتهازي من قصائد وأغاني ودبكات وكلمات ومقالات وشعر شعبي وجداريات بينما تغيب الحقيقة وتعمى العيون عن الخراب الحاصل في البلاد إلى حين حصول الكارثة ووقوع الصدمة فإذا كل ذاك سراب.

إن هذا السلوك الانتهازي المتذبذب والمتقلب وغير الصادق وجميع الظواهر السلبية

الأخرى التي نشكو منها في سلوكنا كعراقيين في الوقت الحاضر إنما تعود إلى الخراب الذي فرضته على الشعب العراقي دكتاتوريات التسلط العقائدي الخمس التي حكمت وسيطرت على السلطة السياسية في العراق خلال القرن العشرين لذلك فإن هذا الشعب هو أحوج ما يكون اليوم إلى برنامج منهجي تثقيفي وتربوي يتولى إعادة بناء ثقافة الفرد العراقي وإعادة تشكيل وعيه الاجتماعي ويحصّنه ضد جميع نماذج الاعتلالات النفسية والسلوكية التي يعاني منها في الظروف التاريخية الراهنة.

نظام الفوضى الخلاقة في العراق
بعد عام ٢٠٠٣م
[نظام الطنطل]

كانت المعارضة العراقية قد شارفت على الاستسلام واقتربت من اليأس الكامل من إمكانية إسقاط نظام الرئيس صدام حسين قبل عام ٢٠٠٣ عندما لاح في الأفق فجأة إمكانية اشتراك أو تورط الولايات المتحدة الأمريكية في عملية مباشرة لإسقاط النظام في بغداد لحسابات لا علاقة لها بأهداف المعارضة العراقية أو بمعاناة الشعب العراقي وكان سقوط النظام أمراً مستبعداً وغير منظور في حسابات المعارضة التي كانت تعاني من الضعف والتمزق وصراع الأضداد، وحين بدا أن الولايات المتحدة جادة في السير باتجاه إسقاط النظام في العراق تمسكت المعارضة بهذا الموضوع وشجعت المسؤولين في أمريكا على إنجاز هذا الهدف بأي ثمن.

وحين تأكد للمعارضة العراقية أن الولايات المتحدة بحاجة إلى أدلة تثبت أو تؤكد وجود الأسلحة الذرية أو الكيمياوية أو أي نوع من أسلحة الدمار الشامل لدى النظام في العراق، وأنها (أي أمريكا) مستعدة لإعطاء مكافآت مالية سخيّة عن هذا الموضوع بدأ يصل إلى الولايات المتحدة من المعارضة العراقية سيلٌ لا ينقطع من المعلومات المذهلة مشفوعة بإفادات لأشخاص عراقيين يُستقدمون من داخل العراق ويتم تنظيم وترتيب وتصنيع إفاداتهم بشكل ملائم قبل السماح لهم بمقابلة الأمريكان.. والتي تبيّن فيما بعد أن معظمها إفادات كاذبة.

وقد اعتمدت الإدارة الأمريكية الكثير من تلك المعلومات والإفادات الكاذبة والموجهة والمصنّعة التي كان يقدمها بعض العراقيين الذين تولى تنظيم إفاداتهم عدد من قادة المعارضة حتى كادت تنشأ أزمة فيما بعد داخل الإدارة الأمريكية بسبب هذه المعلومات الكاذبة والتي ربما كان من بين نتائجها استقالة كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق. الذي اكتشف لاحقاً بأنه كان مستغفلاً وهو يحاول إقناع العالم بمعلومات

كاذبة ومصنعة ووهمية في جلسة رسمية لمجلس الأمن.

إن هذه السجيّة لدى العراقيين في المبالغة والتهويل والادعاء والجزم بوعود غير مؤكدة والتبدل في القناعات ومسايرة ذوي السلطان بالموالاة الضعيفة المهزوزة هي صفة قديمة عانى منها معهم علي بن أبي طالب والحسن والحسين وأكثر آل البيت والأمويون والعثمانيون والإنكليز عبر قرون وقرون، فكيف يمكن للعراقيين أن يوفروا الأمريكان من هذه اللعبة الأبدية التي ما زالوا يلعبونها حتى اليوم وإن كان ثمنها كبيراً ومأساوياً ومفجعاً في كل مرة؟

وفي إطار هذا الواقع كان من السهل على المعارضة العراقية أن تضع نفسها تحت تصرف الولايات المتحدة التي بدت أكثر جديّة في تقديم العون المالي والإداري لمن يساعدها خصوصاً بعد الحادي عشر من سبتمبر – للضلوع بمشروع إسقاط النظام العراقي الذي بدا هو الآخر متعباً ومنهكاً بفعل الحصار الاقتصادي الطويل والمحكم بعد إقدامه على غزو الكويت عسكرياً وبعد نجاته بصعوبة من السقوط في الحرب السابقة مع دولة إيران الإسلامية.

وبعيداً عن التحليلات السياسية والإعلامية الوهمية الافتراضية التي كانت تحاول أن تصور لنا بأن الدول الكبرى والعظمى في العالم لم يكن لديها شغل يشغلها إطلاقاً غير التآمر على العراق العظيم ونظامه الجماهيري القومي الثوري الصامد بوجه المؤامرات الدولية الاستعمارية إلى آخر الأسطوانة المكررة المعادة، نقول بعيداً عن مثل هذه التحليلات السطحية الموجهة فإن النظام في العراق بتصرفاته الخاطئة والاستعراضية وغير المحسوبة كان قد استجلب الشكوك ضده ووضع نفسه متعمداً في موضع التهمة دون تقدير منه للنتائج الخطيرة المترتبة على ذلك عندما تظاهر بامتلاكه القوة العسكرية العظيمة والأسلحة المتطورة بما فيها أسلحة الدمار الشامل أو اقترابه من الحصول عليها، والتهديد العلني بحرق نصف إسرائيل...الخ وبيدو – كما ظهر لاحقاً – أنه كان يلعب لعبة التخويف ضد الدول الكبرى ذات الأنياب الذرية في عملية تحدٍّ غير مدروسة والتظاهر بالقوة والعنجهية واللامبالاة وعدم الاكتراث بالتحذيرات الدولية ونصائح الدول الصديقة ولم يكن يدرك بأنه كان يلعب لعبة مميتة لا يمتلك فيها واقعياً وعلمياً وعسكرياً أي وسيلة من وسائل الانتصار أو الخلاص أو الإفلات كما لم يكن لديه تقدير حقيقي وواقعي لميزان القوى العسكرية.. أو ربما – إضافة إلى كل ذلك – انخداعه

بهوسات العراقيين المؤيدة وبرقياتهم النارية ومظاهراتهم المليونية، ودبكاتهم التي تهز الأرض وهم يحملون البنادق الشخصية تعبيراً عن تصميمهم على الموت حتى آخر فرد فيهم وهي ذات الوعود التي فُجِعَ بها قادة آخرون في تاريخ العراق...!!! والتي تبين لاحقاً – عدا بعض الاستثناءات النادرة – إنها هواء في شبك وسراب يحسبه الظمآن ماءاً...

ولسنا بحاجة للحديث كيف وقع النظام تحت رحمة المعلومات الخادعة الوهمية الكاذبة والموجهة من قبل المخابرات الدولية وخطط الخداع والكمائن للمافيات وشركات السلاح الدولية والسبب هو غياب المؤسسات التي تقود وتحكم البلاد.

كذلك لم يكن النظام يعرف على وجه الدقة حساب الحدود والمديات التي يمكن أن تذهب إليها تلك الدول الغربية في مواجهة نظام شمولي يصر كل يوم على إقناع العالم بأنه يستطيع أن يفعل الأعاجيب من خلال قوته العسكرية الجبارة بما في ذلك تهديد وجود إسرائيل.

وهكذا فإن «من يضع نفسه موضع التهمة فلا يلومن غير نفسه».

وحتى هذا اليوم لم يتمكن أحد أن يفسر لنا على وجه الدقة الأسباب الحقيقية التي دفعت النظام للدخول حتى النهاية في تلك المواجهة الانتحارية التي لم يكن لديه الوسائل حتى للخروج منها سالماً.

ومن خلال ما ينقل عن السيد سامان عبدالمجيد الذي ترجم آخر مقابلة جرت بين صدام حسين وكبير مراسلي شبكة (S.B.C) الأمريكية السيد (دان راذر)، يتبيّن أن صدام حسين لم يكن مقتنعاً بوجود قرار أمريكي بشن الحرب أو إسقاط النظام فعلياً وربما كان يسخر من أية إشارة تقدم له في هذا الشأن: لننظر في هذه المعلومة:

«ومن غرائب الصدف أن آخر صحفي قابل الرئيس صدام قبل الغزو الأمريكي للعراق في بداية شهر آذار ٢٠٠٣ كان هو نفسه أول صحفي تلفزيوني يقابله في بداية الأزمة في آب ١٩٩٠م، ألا وهو (دان راذر) كبير مراسلي شبكة (CBS) الأمريكية والذي ودّع الرئيس صدام حسين ودار بينهما الحوار التالي:

دان راذر: قد يكون هذا آخر لقاء بيننا.

صدام حسين: أتتذكر أنك قلت لي الكلام نفسه عام ١٩٩٠م، ولكن رغم العدوان علينا

إني هنا مرة أخرى وسنلتقي بك بعد هذا العدوان إن شاء الله، لأننا واثقون من أنفسنا ومن عدالة قضيتنا.

دان راذر: لكن يا سيدي الموقف يختلف هذه المرة وإن بوش الابن ليس مثل أبيه. كما أن القوة والجيوش المعدة لكم هذه المرة تفوق بكثير ما كانت عليه..

صدام حسين: (بابتسامة وشيء من السخرية) اطمئن سوف نلتقي هنا وسوف نتحدث عن كل هذا لاحقاً.

ويقول المترجم الخاص للرئيس صدام حسين الدكتور سامان عبدالمجيد: بعد انتهاء اللقاء وعند مرافقة الضيف إلى سيارته كان هناك السكرتير الشخصي للرئيس صدام الفريق عبد حمود، وقد كرر عليه (دان راذر) التحذير بأن هذه المرة سيكون الأمر أقوى وأقسى: تجنبوا الحرب فأجابه الفريق عبد حمود: بابتسامة كبيرة: كلا سترى أننا سنلتقي هنا بعد انتهاء الأمر»[١٥٢].

ويبدو رغم كل الدلائل والإشارات الواضحة كالشمس أن النظام لم يكن مقتنعاً بأن الولايات المتحدة سوف تشن الحرب على العراق أو أن لديها قراراً فعلياً بإسقاط النظام وحين بدأ يقتنع بإحتمال حصول ذلك فعلياً كان الوقت قد فات وفرصة النجاة أو الإفلات من السقوط قد انتهت[١٥٣].

---

١٥٢. سعدون الجنابي، تحت لهيب الحرب، مذكرات صحفي عراقي، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص٥٦ – ٥٧، دار الأديب، عمان، الأردن.

١٥٣. في حديث شخصي مع الأستاذ صلاح عمر العلي – عضو مجلس قيادة الثورة الأسبق ووزير الثقافة العراقي السابق – ذكر أن الرئيس صدام حسين قد اتصل به بالهاتف قبل أيام قليلة جداً من الهجوم – رغم سنين طويلة من القطيعة بين الرجلين بعد انتقال الأستاذ صلاح عمر العلي للعمل في صفوف المعارضة – وفي تلك المكالمة الهاتفية سأله الرئيس صدام عن الوسائل والإجراءات وأشكال التحرك التي يتوجب اتخاذها لحماية البلاد والوطن إذا أصر هؤلاء على تنفيذ الهجوم.... الخ، وهذا يعني أنه لم يكن مقتنعاً حتى ذلك اليوم بأنهم سيقومون بالهجوم على العراق'

وربما أجرى صدام حسين هذا الاتصال مع صلاح عمر العلي لاعتقاده (حسب ما لديه من معلومات أمنية موهومة ومغشوشة) بأن العلي قد يستطيع أن يؤثر على قرار الأمريكان في موضوع إسقاط النظام وشن الحرب، ولم يكن يعرف أن كل المعارضة العراقية مجتمعة لم تكن تملك آنذاك أي وزن أو تأثير في القرار الأمريكي.

لقد اقتنع صدام بعد فوات الأوان وعندها لم يكن لذلك أية فائدة أو جدوى...

وبعد استهانة النظام بالتحذيرات الدولية وبالذات الروسية التي لم يعرها الرئيس صدام أي اهتمام، اعتقد الكثيرون أن النظام في العراق، أما أن يكون قد أعدّ للمواجهة مفاجآت عسكرية سرية خطيرة للغاية وغير متوقعة على الإطلاق ستقلب موازين الحرب وتذهل العالم.. أو يكون مبحراً نحو جهنم بحركة انتحارية ستقوده إلى حتفه النهائي بكل تأكيد...

وبناءً على النتائج التي تكشفت بعد الحرب فقد تبيّن أن صدام حسين لم يكن يملك أية مفاجأة، وأنه كان ينوي فقط ردع الدول الغربية عن طريق التخويف والأوهام وزرع الهواجس الجدية التي تمنعهم من توجيه ضربة لنظامه.. فصدقوا تلك المخاوف والهواجس – أو هكذا أرادوا التظاهر بتصديقها – فزادوا له عيارات الضربة التدميرية الكفيلة بكسر ظهر العراق وظهر الجيش العراقي، ففي الجو لم يسمحوا للنظام أن يرفع رأسه إلى أعلى ولا دقيقة واحدة طيلة أسابيع الحرب حتى النهاية، أما في الأرض فقد كانت الموجة الأولى من الدبابات التي دخلت العراق هي من النوع الذي يستخدم في الحروب الذرية خوفاً من أية مفاجأة يكون النظام قد أخفاها عنهم، لذلك فقد عُجن لحم الجنود العراقيين وعظامهم داخل دباباتهم التي ذابت وتبخّرت بفعل قذائف الدبابات الذرية المشحونة باليورانيوم.

لقد كانت نيّات النظام وآماله تحقيق الردع من خلال التخويف والترهيب والإيهام فكانت هي السبب في زيادة عيار الضربات التدميرية المهلكة ضد الجيش العراقي وضد العراق عموماً، وهكذا (فعلى نيّاتكم ترزقون)...

ومن جانب آخر فقد كان من المفترض أن التجارب السياسية الفاشلة والمريرة الماضية التي عانت منها وعاشتها الحركة الوطنية العراقية خلال عقود القرن العشرين قد أعطت الدروس الكافية للمعارضة العراقية وحصّنتها بما يكفي لكي تمتنع عن الوقوع مرة أخرى في الأخطاء الجسيمة وتتجنب تكرار الأخطاء الماضية والارتكابات الخطيرة السابقة التي كانت سبباً في تدمير وهلاك عدد من الحكام والأحزاب والأنظمة السياسية السابقة في العراق منذ انبثاق الحكم الوطني في العشرينات من القرن العشرين وحتى سقوط النظام عام (٢٠٠٣) وبالأخص قضية التفرد بالسلطة وإقامة دكتاتورية الرأي الواحد في البلاد غير أن هذا لم يحصل وتبيّن أن المعارضة العراقية لم تتعلم أي درس من الدروس الماضية ولم تتخذ أي عبرة من التجارب والأحداث

السابقة كما لم تتعظ بأخطاء الآخرين وبدت أسيرة لذات التوجهات والنزعات والأمراض التي لحقت بالأنظمة الدكتاتورية ذات الرأي الواحد التي قامت في العراق منذ بداية القرن العشرين، ولعل أبرز الأخطاء التي وقعت فيها المعارضة بعد الاحتلال وبعد إسقاط النظام هو إصرارها على تنفيذ المنهج التصفوي في الانتقام والثارات والعزل السياسي والاجتثاث ضد البعثيين عموماً دون تمييز وضد أتباع النظام السابق بصورة عامة في الوقت الذي كان أكثر البعثيون في الحزب الحاكم متذمرين ناقمين محبطين مما يجري في الحزب والسلطة وهي ذات السياسة التصفوية التي اتبعها النظام السابق ذاته بقيادة صدام حسين ضد المعارضين السياسيين والتي انتهت بتدمير النظام وتدمير العراق بأكمله.

ولعل هذا الأمر غير مستغرب فليس هناك في أكثر الأحيان أي طرف سياسي في العراق لديه استعداد للاتعاظ بالماضي أو أخذ العبرة من التجارب الفاشلة السابقة كما لا يوجد على الإطلاق - إذا استثنينا الطرف الكردي - أي تبصّر هادئ أو استراتيجي لأحداث الماضي ولا لحسابات المستقبل وكل طرف من الأطراف يتصرف وكأن التاريخ يبدأ به وسينتهي عنده وليس هناك في الكون حقيقة مؤكدة غير قناعته وأفكاره واجتهاداته هو...

وبسبب الفوضى التي عمّت العراق نتيجة الاحتلال ووجود القوات الأجنبية وحل الجيش العراقي وانهيار الدولة بكل مرتكزاتها ومؤسساتها ومرافقها الرئيسية فقد سادت موجة واسعة من التصفيات الدموية والاغتيالات الفردية شملت البعثيين وجميع المسؤولين في النظام السابق دون تمييز، وتسابق المنتصرون في طرح شعار التشدد لإبادة أو اجتثاث أتباع النظام السابق تماماً كما في الانقلابات السابقة وهي ذات السياسة التي كان النظام السابق هو أبرع من أدارها ونفذها وتمسك بها منذ مجيئه للسلطة عام (١٩٦٨) والتي لم يتخل عنها حتى أوصلته إلى العزلة والسقوط والدمار، وبدت الرغبة عارمة ومتصاعدة لدى أطراف الحكم الجديد وأحزابه لإقامة دكتاتورية الرأي الواحد أيضاً أو ما يسمى نظام التسلط العقائدي خصوصاً لدى الأطراف الإسلامية التي تعرضت أكثر من غيرها لعملية سحق قاسية على يد النظام السابق وكانت الأدوات المطلوبة لتنفيذ تلك الدكتاتورية المطلوب إقامتها جاهزة وحاضرة وهي الميليشيات والتنظيمات الدينية المسلحة الشيعية والسنية كما حصل أيام المقاومة

الشعبية عام (١٩٥٩) والحرس القومي عام (١٩٦٣) والاتحاد الاشتراكي عام (١٩٦٤) وخط حنين عام (١٩٦٨) وما بعدها وكشّرت الأحزاب والأطراف العراقية أنيابها لاستغلال الفرصة وإقامة دكتاتورية دموية تسلطية عقائدية جديدة على أنقاض دكتاتورية صدام غير أن وجود القوات الأجنبية المسيطرة على الوضع عسكرياً وبالأخص القوات الأمريكية قد حال دون ذلك ومنع قيام دكتاتورية فئوية عقائدية تستقوي على الآخرين والسبب في ذلك ليس الرغبة في إقامة الديمقراطية في العراق وليس الرغبة في حماية الشعب العراقي بل بسبب قرار غير معلن اتخذته الإدارة الأمريكية لإقامة نظام الفوضى الخلاقة وفق النظرية الأمريكية التي تتبنّاها وتبشّر بها وتسعى لتطبيقها في العالم والتي تبيح وتسمح بتدمير كل شيء في البلاد وتحطيم كل الحقائق السائدة على جميع المستويات بانتظار أن يفرز المجتمع حقائق جديدة تخلق من خلال الفوضى ومن خلال الانفلات وتطبيق الحريات على أوسع نطاق وتحطيم القيم القديمة المعروفة فيقوم المجتمع وسط الفوضى بإعادة صياغة ذاته وفق قيم ومفاهيم جديدة وطرح مفاهيم وتقاليد جديدة متطورة- حسب ما تدعيه النظرية -.

إن التنفيذ الفعلي لإقامة نظام الفوضى الخلاقة في العراق وفق النظرية الأمريكية والصهيونية والذي باشرت به الولايات المتحدة دون قرار علني هو الذي خلق وما زال يخلق حتى الآن سلسلة المشاكل والأزمات المتواصلة والاستعصاءات التي تتوالد تباعاً والتي حالت دون تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي ومنعت إنجاز أي برنامج استراتيجي عملي لإعادة بناء الدولة على جميع الأصعدة حتى على صعيد تقديم الخدمات للمواطنين.

ولعل العراقيين ما زالوا غافلين عن إدراك حقيقة ما جرى وما خطط لهم دون أن يستطيعوا حتى الآن اكتشاف الأسباب التي تمنعهم وتشل أيديهم عن التوافق حتى على الحد الأدنى من التفاهم لإقامة الدولة البسيطة بمعناها المتداول والمفهوم والشائع.

وربما ما زالوا لا يعرفون الأسباب التي تدفعهم قهرياً رغم إرادتهم نحو التنافر والتناحر وافتعال الأزمات المتفجرة والاندفاع في الخلافات والانشقاقات وممارسة الفوضى وعدم الالتزام والمناكفة السياسية والإدارية والأمنية والاقتصادية لتدمير بعضهم البعض والتمسك بالنزعة الفئوية المتعصبة التي تكفل ظهور المزيد من الفوضى الإضافية في البلاد، وتلك هي إحدى معالم ومواصفات نظام الفوضى الخلاقة التي

أسست له وأقامته الولايات المتحدة منذ احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣م وهو المنهج المقرر تنفيذه على العراقيين خلال هذه المرحلة التاريخية وبالذات في ظل الصراع العربي الإسرائيلي.. ولا يبدو أن الولايات المتحدة قد فاتحت أحداً من العراقيين أو أية فئة عراقية سياسية أو دينية أو اجتماعية، بقرارها أو رغبتها أو نواياها بتطبيق هذه النظرية الخطيرة في العراق، ولم تصدر سوى تصريحات جانبية مبهمة وغامضة من هذا المسؤول الأمريكي أو ذاك حول هذا الموضوع، ويبدو أنهم تركوا ذلك للتجريب أو اختبار النجاح والفشل!

كما لم يتيسر للكثيرين منا - نحن العراقيين - أن نعرف أو ندرك بأن هذه النظرية المثيرة قد وضعت موضع التنفيذ الفعلي في بلادنا إلا بعد أن تكشفت أمام أعيننا وبالتدريج وبالتطبيق العملي نتائج الأحداث الفوضوية المضطربة والأزمات المتنوعة المتلاحقة غير المألوفة التي لا تتوقف والاختراقات الأمنية المدمرة والتصرفات السلوكية والأخلاقية غير المعقولة الغريبة عن أخلاق أهل البلاد والتي غرقت فيها المدن من أقصاها إلى أقصاها تحت تأثير الإفساد والإغراءات الكبيرة وعلى نحو غير مسبوق دون أن يستطيع أحد التحكم بمسارها أو إيقافها.

وإذا كان لا يستدل على حقيقة وجود الخالق - عز وجل - وإدراك صفاته إلا من خلال عظمة قدراته وتجليات معجزاته الخارقة في تكوين الخلق والكون والحياة، فإن التعرّف على نظام الفوضى الخلاقة لا يمكن الاستدلال عليه والتعرف على حقيقته إلا من خلال تطبيقاته العملية ومظاهره ووقائعه وقيمه وأخلاقياته النافذة والسائدة والمشاهدة وردود الأفعال التي تنعكس عنه في الحياة اليومية.

فإذا صادفنا نظاماً لا يعاقب فيه المسيء ولا يحاسب فيه السارق حتى لو سرق كل أموال البلاد والعباد وحين تتجه النيّة لمحاسبته فإنه يفلت من العقاب ليسافر خارج البلاد مبرزاً جنسيته الثانية كمواطن لدولة عظمى فيكون في مأمن تام...

وإذا وجدنا نظاماً لا يمكن محاكمة القاتل فيه حتى لو قتل المئات من أبناء البلاد علناً وإذا حوكم وصدر عليه الحكم بالإعدام فإن الأيدي الخفية تمتد إليه وتخرجه من السجن بسهولة ليسافر خارج البلاد.

وإذا صادفنا نظاماً يقولون لك فيه أن الضابط العميد الركن الفلاني يقرأ ويكتب - ربما ليميزوه لك عن عميد آخر قد لا يقرأ ولا يكتب...!

وإذا صادفنا محافظاً أو مديراً عاماً يؤشر على عرائض المواطنين وطلباتهم بعبارة (يجيني باجر) وهو يقصد - يقابلني غداً - ...!

وإذا وجدنا نظاماً أقدم وزيرٌ فيه على رفع جميع المقاعد من جسم إحدى الطائرات المدنية الكبيرة ليملأها من أولها إلى آخرها بمليارات من العملة الوطنية، وتحط الطائرة في عاصمة أخرى ويستعصي إعادة المليارات حتى بعد اكتشاف الفضيحة، إلا بشق الأنفس...!

وإذا وجدنا نظاماً يتولى بعض النواب في برلمانه تصنيع القنابل والمتفجرات وتلغيم السيارات في مقراتهم وبيوتهم الشخصية المحروسة من قبل الدولة ليقتلوا ويغتالوا بها المواطنين المختلفين معهم في الرأي أو الطائفة.. بينما يشارك نواب آخرون في عمليات إرهابية مباشرة ضد مؤسسات الدولة!!

وإذا وجدنا نظاماً يُتَّهَمُ فيه نائبُ رئيس الجمهورية من قبل أعلى هيئة قضائية في البلاد بتنظيم عمليات الاغتيال والتفجير وقتل المواطنين بواسطة حرسه وعناصر حماياته المدججين بالسلاح والمحصنين بالبطاقة الأمنية القسقورية الخطيرة وحين يطلبُ القضاء حضوره يرفض الحضور ويشكك بنزاهة كل القضاء في البلاد.

وإذا وجدنا نظاماً يعتمد في إعاشة المواطنين على نظام البطاقة التموينية ويعجزُ عن تقديم الإعاشة المطلوبة لأبناء الشعب لأكثر من ثلاثة أشهر رغم وجود المليارات المخصصة لذلك.

وإذا وجدنا نظاماً يُكتب فيه دستور البلاد على عجل تحت سياط سلطة الاحتلال وإلحاحها فتُسلق مضامين الدستور ومواضيعه سلقاً ليُكتَشَف بعد ذلك وجود النواقص والتناقضات الكبيرة التي تتعارض مع مواد أخرى فتحصل الحيرة في إيجاد المخرج.

وإذا وجدنا نظاماً تتحارب فيه الطوائف والأديان والأحزاب بالسر وتسعى جاهدة لتسقيط بعضها البعض وتحقيق الغَلَبَة بكسر الآخرين والتشنيع بهم، بينما تعلن على الناس ليل نهار بأنها تعمل على تحقيق التوافق والتحالف والتعاون والوئام والانسجام والتوحد وتدين الفرقة والتعصّب.

وإذا وجدنا نظاماً يصوِّت الناس فيه بالموافقة على دستور لم يقرأوه ولم يتبصروا فيه ولم يفهموا دلالات بنوده بل وافقوا عليه بسبب بعض العبارات التي ترضي النزوع

الديني أو الطائفي.

وإذا وجدنا نظاماً تنظر فيه كل فئة سياسية في البلاد إلى الجانب الذي يرضيها من الدستور وتكاد لا تعترف ولا ترى الجوانب والمواد الأخرى التي لا ترضيها.

وإذا وجدنا نظاماً يقر الفدرالية في الدستور ويقوم قادته السياسيون والمسؤولون الذين شاركوا بكتابة الدستور بمهاجمة الفدرالية وإدانتها وتخوين كل من ينادي بها.

وإذا وجدنا نظاماً يعمل رئيس الجمهورية فيه إطفائياً يواصل دون كلل إطفاء الحرائق السياسية التي تشتعل وتتجدد وتتواصل دون توقف بين الأطراف والكتل والتيارات.

وإذا وجدنا نظاماً توزع فيه جميع الوظائف في البلاد من منصب رئيس الجمهورية وحتى وظيفة آذن مدرسة ابتدائية عن طريق المحاصصة الطائفية والحزبية حيث يضطر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والشعب للتعامل مع وزراء ومدراء وموظفين أميين أو أشباه الأميين رشحتهم وفرضتهم الأحزاب والطوائف والكتل السياسية التي لا تمتلك عدداً كافياً من المؤهلين أو الكفوئين أو المتعلمين فاعتمدت على غير المؤهلين وغير الكفوئين وغير المتعلمين، فأدى ذلك إلى تدني مستوى الجهاز الإداري في البلاد وظهور فئة من مزوري الشهادات الدراسية رغم وجود الآلاف من المستقلين الكفوئين من أهل البلاد من ذوي الاختصاص والخبرة والشهادات العالية.

وإذا وجدنا نظاماً كلما حصلت مشكلة أو أزمة بين الحكومة وبين إحدى الدول المجاورة أو غير المجاورة تطافَر السياسيون فيه مسرعين ليظهروا في عاصمة الدولة المختلفة مع بلادهم وليقدموا لها النصح والمشورة والمناصرة ضد بلادهم وضد حكومتهم دون حياء ودون أن يحاسبهم أحد.

وإذا وجدنا نظاماً يشمئز فيه المواطنون ويرفضون أكل السمك من أنهار بلادهم لكثرة ما أُغرِقَ في الأنهار من جثث القتلى المربوطة والمثقلة بالحديد والأحجار بعد قتلها لأسباب طائفية فتحولت طعاماً للأسماك.

وإذا وجدنا نظاماً تناثرت ملايين القطع النقدية الورقية من أموال البنوك فيه وتطايرت على الأرصفة والشوارع ليجمعها اللصوص والمشاة والمستطرقين.

وإذا وجدنا نظاماً توقَفُ فيه توابيت الجنائز المنقولة إلى المقبرة لتفتح ويقطع رأس

الميت لكي يؤخذ ويباع في مكان آخر تنكيلاً بطائفته.

وإذا وجدنا نظاماً تنهب فيه دور العجزة ومصحات المجانين والمستشفيات المتخصصة بالأوبئة المعدية والجذام ويلقى الراقدون بالأسرة على الأرض ليسرق اللصوص الأسرّة والأغطية والموجودات أمام مرأى ومسمع الجميع دون أن يستطيع أحد إيقاف ذلك المشهد اللاإنساني المروّع.

وإذا وجدنا نظاماً يُقْتَلُ فيه العلماء والخبراء والأخصائيون والطيارون ويتم اغتيال خيرة الأطباء والاقتصاديين والمفكرين ويفر الباقون إلى كل دول العالم طلباً للنجاة.

وإذا وجدنا نظاماً يَنْهبُ الشعب فيه جميع موجودات بلاده في جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر والمرافق العامة وتشتعل فيه الحرائق المتعمدة في كل مكان.

وإذا وجدنا نظاماً يعمل الوزراء والمدراء ضد الحكومة وينحازون ضد رئيسها ويحرضون الناس بالفضائيات ضد حكومتهم التي يعملون بها ويستمرون في التمتع بالامتيازات والمخصصات ولا يقدمون استقالاتهم، ولا يستطيع رئيس الوزراء محاسبتهم أو إيقاف تخريبهم لكي لا تغضب كتلهم أو تنسحب من الحكم.

وإذا وجدنا نظاماً تظهر فيه إلى العلن بترخيص أو دون ترخيص وفي كل المحافظات - آلاف المنظمات بعنوان ما يسمى منظمات المجتمع المدني - ولا يعلم غير الله - من هو الذي يموّلها ويوجهها ويقف في الخفاء وراءها وما هي حقيقة أهدافها وبأية جهات أجنبية ترتبط وما هي حقيقة المهمات (السرية) المكلفة بها... ثم يتبيّن بعد سنوات من ظهورها أن بضعة آلاف من تلك المنظمات وهمية ولا أساس لها ولا قيود تضبطها.

وإذا وجدنا نظاماً تُجرى تحت إشرافه الانتخابات النيابية في البلاد وبعد ظهور النتائج وانعقاد البرلمان ترفض الأطراف السياسية تشكيل الحكومة وفق حسابات الأكثرية والأقلية النيابية كما هو الحال في كل بلدان الدنيا ويصر الجميع على ضرورة تشكيل الحكومة وفق حسابات التوافق والمحاصصة بينما يعلم الجميع أن التوافق مفقود ولا يمكن تحقيقه أو تنفيذه، وتبقى الأمور معلقة والحكومة مشلولة تسترضي هذا ولا تحاسب ذاك لكي لا يغضب ذلك.

وإذا وجدنا نظاماً يشتري فيه وزير الدفاع صفقة طائرات وتصرف الأموال للصفقة وتدخل في الجيوب ويتبيّن بعد ذلك أن الطائرات منسقة بسبب تقادم السنين ولا تصلح

للاستعمال، ثم تعجز الدولة عن استرجاع الأموال... بينما وزير الدفاع المقصود يتنقل بين البلدان بعد أن أصبح من الأثرياء وقيل يمتلك طائرة خاصة ولا تستطيع الدولة محاسبته.

وإذا وجدنا نظاماً يُسرق فيه أحد البنوك المعروفة في العاصمة، ويقتل اللصوص جميع حراس البنك وتُكشف الجريمة ويعترف اللصوص وتُعرف الجهة التي كانت وراء السرقة، وتحدث فضيحة في الدولة وينتظر الناس المحاسبة، ثم يتم التعتيم والصمت، فتسود الهمهمات بين الناس ولم يعلن شيء رسمي من قبل القضاء...

وإذا وجدنا نظاماً تتسابق فيه الشركات والمقاولون على استلام مبالغ طائلة من الدولة بصفة سلف كبيرة على حساب المناقصات وعقود التعهدات ثم يتبيّن بعد ذلك أن بعض الشركات وهمية وأن المقاولين نصابون هربوا إلى خارج البلاد.

وإذا وجدنا نظاماً يستباح فيه المتحف الوطني وتنهب موجوداته وتحطم القطع الأثرية النفيسة والنادرة فيه وينقل اللصوص الآثار إلى جميع دول العالم، ويسرق منه نصب حجري يزن أربعة أطنان[١٥٤] دون أن يعرف أحد مكانه أو مصيره ودون أن يتجرأ أحد حتى الآن بالحديث عنه أو كشف التفاصيل الحقيقية بشأنه.

وإذا وجدنا نظاماً استلم السلطة من قوات أجنبية محتلة استعملت القذائف والأسلحة المشبعة باليورانيوم القاتل فتسببت في تلويث الأرض والمياه والموجودات مما نتج عنه آلاف الإصابات السرطانية الغريبة دون أن تدفع لأهل البلاد أية تعويضات طبية أو مالية تساعدهم في المعالجة وتخفيف المعاناة.

نقول إذا وجدنا نظاماً فيه كل تلك الغرائب والعجائب والتناقضات الفوضوية والمفارقات المثيرة والصادمة والارتكابات الخيانية المفزعة.. ويتواصل فيه العبث الجهنمي بمصير البلاد والشعب والوطن.. ولا يستطيع المخلصون في النظام إيقاف التدهور المخيف، فإننا نكون قد وضعنا أيدينا على – نظام الفوضى الخلّاقة – وهو النظام الذي فرضته وأقامته أمريكا في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

فهل نكون قد تجنينا على الحقيقة إذا أطلقنا على هذا النظام العجائبي ذي

---

١٥٤. المقصود هو نصب السبي البابلي: المحفور على قطعة من الحجر تزن أربعة أطنان والذي اختفى دون أن يعرف أحد عنه شيئاً ولم يصدر بشأنه أي تفسير مؤكد أو مقنع، وما زال الغموض يلف هذا الموضوع الهام.

المواصفات الغريبة المذكورة آنفاً القائم على نظرية الفوضى الخلاّقة اسم نظام الطنطل؟! وهو الاسم المشتق من الخرافة الشعبية القديمة التي كانت شائعة في العراق في أوائل القرن العشرين والتي اعتمدت على الأوهام والتخيلات الذهنية التي تظهر للإنسان الخائف في ظروف العتمة والظلام والأماكن المعزولة حيث يشاهد الشخص مرئيات وهمية غامضة الملامح كانوا يسمونها الطنطل ويعتقد الشخص الموهوم بمشاهدة الطنطل بأنه يظهر أمامه بأشكال مختلفة ويتحول بسرعة من حالة إلى أخرى... ولا يستطيع الشخص المبتلى بهذا التأثير تحديد شكل الطنطل أو وصف هيئته بدقة فهو تارة يراه بهيئة شخص مخيف غامض الملامح وتارة بهيئة حيوان أو وحش أو دابّة أو فانوس أو حصان أو طائر أسود كبير أو كومة من السواد تتحرك في عتمة الظلام وتنتقل بلا أقدام ولا أيدي ولا صوت ثم تختفي وسط السكون لتعود على شكل جثة ميت أو هيكل عظمي أو صندوق أو أي شكل من الأشكال والناس الذين كانوا يعتقدون بوجود الطنطل كانوا يخافون ويتذمرون منه ويتناقلون عنه قصصاً وأوصافاً وروايات غريبة مخيفة تدل على خوفهم من شروره وأذاه – فهو يظهر فجأة في الظلام ليقف في آخر القنطرة أو الجسر ويسد الطريق الإجباري أو يظهر فوق حائط أو شجرة أو في الحقل أو بين البيوت وهو لا يزول من أمامك مهما انتظرت وصبرت عليه ثم يبدأ بالتحول إلى أشكال غير معقولة وغير مألوفة تثير المخاوف والحيرة فيسبب للشخص الموهوم شعوراً بالتهديد والرعب والارتباك والتشتت.

لقد كان الطنطل بطل الروايات الشعبية الخيالية والأوهام الشائعة التخيلية الذي سيطر لعقود عديدة على عقل الناس البسطاء وحياتهم وحركتهم في عهود الجهل والأمية والظلام والتخلف وبقيت قصصه والأحاديث عنه هي الروايات التي يتردد صداها في المجالس والدواوين التي يرتادها الناس في تلك الأيام في الكثير من مدن العراق قبل وصول نور الحضارة والمدنية ووسائل الحياة الحديثة.

والتفسير العلمي لحالة الطنطل وفق مفهوم علم النفس بأنه إحدى حالات الوهم التي تصيب الإنسان الخائف والمنفعل والمتوتر بشدة والتي تؤدي إلى خداع بصيب الحواس ويدفعها نحو إدراك زائف للأشياء حيث يقوم العقل عند استحكام الوهم وسيطرته على الحواس بإسقاطات تضيف على المرئيات الغامضة أو على الأشكال الوهمية المتخيلة التي لا وجود لها بعض الحركة والألوان والأصوات، وتوصف تلك الحالة أحياناً بأنها

استجابة وسواسية قهرية أو تخيلات استحوانية سببها الخوف والانفعال، وفي الطب النفسي توصف هذه الحالة من الوهم بأنها «ما يقع في الذهن من خواطر مغلوطة سببها الخداع الحسي أو الإدراك الزائف أو سوء التأويل»[155].

وعلى العموم لا يرتجي من الطنطل غير الأذى والارتباك والخوف والاضطراب والتشتت وتهديد نسق الحياة اليومية فهو موجود وغير موجود، حاضر وغائب يتقلب في كل الأحيان ويظهر بكل الأشكال.

لقد استحكم الطنطل في بدايات القرن العشرين في العراق على فكر الناس وخيالهم وخواطرهم ومشاعرهم وتفكيرهم وأثر في حياتهم وحركتهم وانتشرت رواياته في صفوفهم وصاروا مقيدين بنشاطه خائفين من بطشه.

وها هو يعود في بدايات القرن الواحد والعشرين بهيئة جديدة تسمى (الفوضى الخلاقة) التي أنتجت لنا كل هذا الدمار والخراب الذي ينتشر في كل مكان وفي كل المستويات في بلادنا بأشكال مختلفة وبهيئات متنوعة ليس في المرئيات الخيالية التي تحرك بها الطنطل القديم بل في الواقع المادي الملموس، إنه الطنطل الجديد الذي جاء به الأمريكان إلى بلادنا في عام ٢٠٠٣م ثم تركوه عندنا ورحلوا لكي يستنزف أرواحنا وأموالنا ويدمر مرافق بلادنا ونسق حياتنا...

ولعلهُ كان من الصعب علينا أن نتعرف على نظرية الفوضى الخلاقة أو نحدد معالمها ونفهم دلالاتها ومواصفاتها لولا أن نستدل عليها من النتائج والوقائع والمظاهر والحوادث المشاهدة والملموسة والمتحققة في الحياة اليومية العراقية ولولا الاستشهاد بتلك الوقائع والشواهد الصحيحة والفعلية التي وصفناها دون تحيّز أو مبالغة.

والآن بعد أن جرّبنا وعشنا وعرفنا المصائب والويلات والمهازل والدمار والخراب والقتل ونزيف الدماء والأرواح وشاهدنا الفساد والسرقات الكبرى والفلتان الأمني والانفجارات الإجرامية العشوائية المتواصلة وغيرها مما قدمته لنا الفوضى الخلاقة، نقول بعد أن شاهدنا كل ذلك وخبرناه يكون من الضروري أن نطلع على بعض ما قيل وكتب عن نظرية الفوضى الخلاقة التي أصرت أمريكا على تطبيقها في بلادنا لنأخذ

---

١٥٥. د. عبد المنعم الحفني، موسوعة الطب النفسي، المجلد الثاني، ص١٤٢٦، مكتبة مدبولي، القاهرة.

فكرة أولية عن طبيعة هذه النظرية ومفهومها ومنهجها وأهدافها وأساليب تنفيذها وطبيعة قوانينها وتطبيقاتها لكي نجري المطابقة بين ما عشناه فعلاً من جحيم وما سمعنا عنه من عقيدة جهنمية وقبل أن نكون مندفعين في الانحياز ضد هذه النظرية الغامضة الشرسة لا بد أن نتعرف على بعض الأساسات الفكرية العقائدية التي تستند عليها رغم أن الغموض ما زال يغلّف أكثر وصوفاتها ونشاطاتها، وهو غموض نعتقد بأنه مقصود ومتعمّد حتى الآن بسبب الإشكالية الأخلاقية الاستعمارية التي تقوم عليها أهداف هذه النظرية وتطبيقاتها العدوانية.

إن اصطلاح الفوضى الخلاقة هو الاختراع المتطور الذي يأتينا من الغرب بعد أكثر من ستين عاماً على ظهور الشعار الاستعماري المقيت "فرِّق تسد" والشعار الجديد هذه المرة يقدمه لنا العقل الأمريكي الاستراتيجي على شكل نظرية عقائدية وهو خلاصة ما توصل إليه من استنتاجات بعد تعامله ومعالجاته ومواجهاته للأزمات والظروف المتجددة في ساحة الوطن العربي وخلال حرب الصراع مع الحركات الثورية والشعبية في هذه المنطقة والتي ظهرت في السنوات الأخيرة وكأنها تستعد أو تفكر في تطوير مناهجها وأساليبها الكفاحية في صراعها مع التدخل الأجنبي الاستعماري ومع إسرائيل خصوصاً بعد النتائج السيئة والمخيبة للآمال التي آلت إليها الانقلابات العسكرية في البلدان العربية وما قدمته لشعوبها من أنظمة دكتاتورية كسيحة عاجزة متهالكة، ومن تجميد ذليل لقضية فلسطين وإيقاف مشبوه للصراع العربي الإسرائيلي، وبالأخص بعد الانتشار الواسع لحالة التذمر والاحتقان المخيف وصمت اليأس المريب في صفوف الجماهير الغاضبة الجائعة لشعوب بلدان الوطن العربي والذي أخذ يطرح ضرورة إيجاد الأساليب الجديدة لإجراء التغيير الثوري الحقيقي المطلوب والمنتظر، والذي صار ينذر باحتمال حصول انفجار هائل لا يبقي ولا يذر وقد يخرج من السيطرة كلياً في منطقة استراتيجية من العالم تطفو كلها على بحر هائل من البترول والغاز تمتد تحت مئات الآلاف من الكيلومترات في بلدان المنطقة.

لقد كان ضرورياً إيجاد الحل البديل دون تأخير لقطع الطريق أمام التغيير الثوري الحقيقي المرتقب الذي تنتظره الجماهير...

لذلك فقد قدمت النخب العلمية الأكاديمية الأمريكية - وربما بإيعاز من المخابرات الأمريكية أو من السياسيين في الولايات المتحدة حلاً يتمثل باعتماد استراتيجية جديدة

ذات طابع عقائدي فكري باسم - نظرية الفوضى الخلاقة - وكما هو واضح فإن التناقض ظاهر وصارخ في هذه التسمية حيث لا يمكن للفوضى أن تكون خلاّقة بأي حال من الأحوال، وإذا سلّمنا بأنها خلاّقة فماذا يمكن أن تخلق غير الدمار والخراب والفلتان والإرهاب والصراعات وعدم الاستقرار والخسائر على كل صعيد؟!

ومن هنا بدأ الشك يتسرب إلى الكثيرين بأن هذه النظرية الغربية - الفوضى الخلاّقة - إنما تخفي أهدافاً كامنة ومقاصد تضليلية غير ظاهرة من أجل التمويه وخداع الجماهير والرأي العام وحرفهما عن أهدافهما ومقاصدهما الحقيقية وبالأخص على صعيد الوطن العربي.

وقد برز الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن كواحد من المتحمسين لطرح نظرية الفوضى الخلاقة والتبشير بها وتطبيقها في العالم، ويبدو أنه متأثر كثيراً بعدد من الكتاب الموالين لإسرائيل من صنّاع هذه النظرية من أمثال شارانسكي وهو وزير سابق في حكومة شارون كان قد انشق عن الاتحاد السوفييتي في وقت سابق ولجأ لإسرائيل «وتمثل الأطروحة الرئيسية لنظرية الفوضى الخلاّقة على اعتبار الاستقرار في العالم العربي عائقاً أساسياً أمام تقدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ولذلك لا بد من اعتماد سلسلة من التدابير والإجراءات تضمن تحقيق رؤيتها التي تطمح إلى السيطرة والهيمنة على العالم العربي الذي يمتاز - بحسب النظرية - بأنه عالم عقائدي وغني بالنفط، الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة»[١٥٦].

«لقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المنهج وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي تتيح لها أن لا تضطر إلى اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلاّ مضطرةً خاصة بعد التجربة الفيتنامية فكانت نظرية الفوضى الخلاّقة.

إن نظرية الفوضى الخلاقة تستهدف إحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لصالحها وهي من أجل تحقيق هذا الهدف تسخّر مجموع آليات الإمكانيات الأمريكية المتفوقة تقنياً وثقافياً وسياسياً، مستندة إلى أكبر حجم ممكن من المعلومات عن مواقع، وأطراف الصراع المحلي...

---

١٥٦. هذا النص منقول من مقال كتبه الأستاذ حسن هنية تحت عنوان / نظرية الفوضى الخلاقة واستراتيجيات الهيمنة في العالم العربي / الإنترنت /.

إن الأدوات الجديدة التي تخدم هذا الموضوع هي:

- تقنية الاتصال الحديثة.
- وقوى الشباب.
- والمظلة الإعلامية.

ويبقى من هذا الثالوث قوة الشباب التي تتمتع بالبراءة والطهر والنبالة على صعيد الحركة الإرادية غير أنه لا يمكن إغفال: أنه جرى مسبقاً تحديد اتجاه حركتها موضوعياً بالفكر والثقافة المطلبية الليبرالية، فبرنامج واستراتيجية الفوضى الخلاقة لا تطلب من قوة الشباب هذه، سوى إيصال المجتمع إلى حالة الانتفاض وخلق مواجهة شعبية مع النظام في حين تتولى قوى الاستعمار استكمال المشروع اعتماداً على الغفلة السياسية الموجودة»[١٥٧].

«ولعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث. ويذكر أن هذا المصطلح وجد في أدبيات الماسونية القديمة حيث ورد في أكثر من مرجع. كما أشار إليه الباحث الأمريكي دان براون - وينسب إليه الأب ديف فليمنج بكنيسة المجتمع المسيحي بمدينة بتسبرج - بينسلفانيا قوله: إن الإنجيل يؤكد لنا أن الكون خلق من فوضى وأن الرب قد اختار الفوضى ليخلق منها الكون، وعلى الرغم من عدم معرفتنا لكيفية هذا الأمر إلا أننا متيقنون أن الفوضى كانت خطوة مهمة في عملية الخلق.

لم تنسَ أمريكا أن صواريخ صدام أقضّت مضاجع تل أبيب ذات يوم وما أن فرغت من حربها المعلنة على الإرهاب في أفغانستان حتى توجهت نحو العراق دفاعاً عن حقوق الإنسان والحد من أسلحة الدمار الشامل. وبعد سقوط بغداد في إبريل ٢٠٠٣م احتج العراقيون ضد صمت الإدارة الأمريكية تجاه عمليات النهب والسلب والحرق والتخريب في العراق فعلّق السيد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي على تلك العمليات قائلاً: إنها إيجابية وخلّاقة وواعدة بعراق جديد»[١٥٨].

---

١٥٧. دراسة نشرها بالإنترنت السيد خالد عبد القادر أحمد، تحت عنوان كيف يجري تنفيذ نظرية الفوضى الخلاقة.

١٥٨. مقاطع منقولة من بحث نشره على الإنترنت السيد ياسر تامر تحت عنوان - الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة.

وإذا أردنا أن ندّعي الآن بعد مرور هذه السنين منذ ٢٠٠٣م بأننا قد بدأنا ندرك ونعي الحجم الهائل للمخطط الشمولي العدواني الذي نفذته الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة بأكملها من أجل تطبيق نظريتها في الفوضى الخلاقة والتي كان احتلال العراق الفقرة الأولى من الجزء الأول فيها، إذا كنا ندعي ذلك فعلينا أن نعترف بأننا كنا مستغفلين بل غافلين ومغيبين عما يجري حولنا تماماً وعاجزين عن تفسير الأحداث وربطها وإدراك حجمها الحقيقي ومخاطرها الجدية وحقيقة أهدافها.

فبناءً على ما ظهر لاحقاً وما تبيّن بعد سنوات من احتلال العراق وما كشفت عنه الأحداث من أجزاء مخفية من ذلك المخطط المتمثل بتطبيق نظرية الفوضى الخلاقة فإن إسقاط نظام صدام حسين لم يكن سوى هدف ثانوي صغير في خطة تدمير العراق.

إن التدمير الشامل والساحق والمرعب الذي تعرض له كيان العراق – البلاد والدولة والمؤسسات والمشاريع والبنية الصناعية وعشرات الاف المعامل والمصانع وآلاف الجسور وسدود الري والأبنية الحكومية والوزارات والجامعات والمجمعات المدنية والمراكز الثقافية والمطارات وطرق المواصلات وسكك الحديد والموانئ والإدارات المحلية والبلديات والقصف المتواصل ليل نهار على مئات المدن والاقضية والبلدات والقرى في طول البلاد وعرضها إلى الحد الذي أتعب مئات الطيارين الأمريكان ودفعهم للاعتذار عن الإطالة في الفترة التي استغرقوها في تدمير العراق قائلين أننا لم نتردد عن توجيه آلاف الطلعات والغارات الجوية المدمرة يومياً، إلا أن ضخامة المؤسسات العمرانية وكثرة عدد المنشآت العراقية المطلوب تدميرها والمنتشرة في العراق الذي تبلغ مساحته ما يقرب من مساحة فرنسا يتطلب وقتاً أطول رغم كثرة الطائرات التي تتوجه لتدمير الأهداف المحددة داخل العراق كل يوم وعلى مدار الساعة.

إن هذا الحجم الهائل والشامل من التدمير كان أكبر بكثير مما يقتضيه إسقاط النظام وهذا ما يجعلنا نشكّ بأن إسقاط النظام السياسي لم يكن وسط هذه المأساة الكبرى سوى هدف ثانوي صغير في هذا العمل العدواني الشمولي المرعب والكاسح وحتى عندما كانت تظهر أمام أعيننا بعض الأعمال والظواهر الشاذة غير المألوفة وغير المقبولة على صعيد الواقع في السنوات الأولى بعد الاحتلال وإسقاط النظام مثل حرق الوزارات والمؤسسات وكسر المحلات والأسواق ونهب المتحف الوطني وتدمير موجوداته وكسر البنوك ونهبها وانتشار عمليات الخطف والسطو المسلح وتخريب وسرقة شبكات

الكهرباء العملاقة في طول البلاد وعرضها... دون أن تحرك قوات الاحتلال ساكناً ودون أن توقف أو تمنع عمليات النهب والسلب، فإنه لم يتيسر لأحد من العراقيين أن يفسر ذلك سوى أنها أخطاء يمكن أن تحصل خلال عملية تغيير النظام وأن القوات الأجنبية الموجودة في العراق هي قوات قتالية لا تستطيع أن تهتم بتولي حفظ الأمن أو تأمين الاستقرار إضافة إلى أنها لا تعرف إدارة هذا الموضوع...!

وربما لم نكن نعلم كم كان المخططون لتلك الفوضى المتعمدة المقصودة يسخرون ويستهزئون من العراقيين الذين كانوا يقتنعون بتلك التبريرات والتفسيرات السخيفة بعدم قدرة القوات المحتلة حفظ الأمن والحفاظ على سلامة الممتلكات والمرافق العامة في البلاد، وكم كانوا يسخرون من العراقيين الذين كانوا يتحمسون وهم يقدمون الاقتراحات والحلول والخطط المتلاحقة لإيقاف التدهور والفلتان والفوضى التي راحت تنتشر في كل مكان، ظناً منهم أن ذلك التدهور والفلتان والفوضى هي أخطاء وقعت صدفة ورغماً عن إرادة المحتلين ودون رغبة منهم، ولم يكن أحد يعلم أن ذلك كان هو المقدر وهو المقرر وهو المكتوب في لوح القرار الامريكي السري المحفوظ الذي ظنه العراقيون هبة السماء من أجل الخلاص من تلك الدكتاتورية المحلية العاتية المقيتة...

واليوم ربما أمكن لبعضنا ممن عاصر تلك الأحداث أن يفهم لماذا عجز الجميع عن إنقاذ او حماية أي أمر هام ذي جدوى أو فائدة عامة من الموجودات في العراق – عدا وزارة النفط وآبار النفط – فقط لا غير والتي حرصت قوات الاحتلال على حمايتها بدقة وإصرار وكفاءة واقتدار...!!

وإذا أردنا العودة إلى الجانب العقائدي في هذا الموضوع الإشكالي الغريب والمخيف ونعني به الإصرار على تنفيذ الفوضى الخلاقة فربما أمكننا أن نقول:

قد يكون من المنطقي أن نتوصل إلى القناعة القائلة بأن الديمقراطية يمكن أن تقود إلى الفوضى والصراع والإرهاب.

ولكن من غير المنطقي أن تكون الفوضى هي الطريق إلى الاستقرار، ومن المستغرب أن يكون هذا الحل غير المنطقي هو ما طرحته والتزمت به وزيرة خارجية أمريكا كونداليزا رايس في حينه حيث ورد على لسانها:

(إن أمريكا على مدى ستين عاماً سعت إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية ولم تحقق أياً منهما، والآن أمريكا تتبنى نهجاً مختلفاً، إن

الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع الفوضى الخلاّقة التي قد تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً).

وهنا لا يسعنا غير أن نقول: إن من أعجب المفاهيم في هذا الزمان أن نسمع بأن الفوضى هي التي يمكن أن تحقق الديمقراطية والاستقرار والسؤال الذي يمكن أن نسأله نحن هنا:

ماذا لو لم يتحقق ذلك أو كان هذا التوقع خاطئاً أو وهمياً؟ وظهر في النهاية أن الفوضى لا تولد غير الفوضى؟

إن الرد على ذلك سيكون واضحاً تمام الوضوح:

إن الخراب والدمار والفوضى ستصبح حقائق قائمة بحكم الأمر الواقع ويكون قد سبق السيف العذل وتم تدمير كل شيء بشكل لا يمكن إصلاحه - فالفأس قد وقعت في الرأس - ومن ضرب ضرب ومن هرب هرب، ورغم ذلك فلا ضرر يمكن أن يلحق بأي أجنبي ينتظر العودة إلى بلاده، فليس هناك من خاسر غير أهل البلاد وحدهم... وهذا ما حصل في العراق بعد ٢٠٠٣م...

لقد انسحب الأمريكان بعد أن تأكدوا أن عملية تخريب العراق وتدميره قد أنجزت بالكامل وأن نظرية الفوضى الخلاقة قد وضعت موضع التنفيذ واستحكمت تلك الفوضى في عقول ونفوس أكثر العراقيين وأفعالهم بوعي منهم أو دون وعي، حيث الجميع يشتكون ويتذمرون ولا فرق بين الغالب منهم والمغلوب - الناهب والمنهوب - القاتل والمقتول - الظالم والمظلوم... ولا يستطيع أحد أن يعرف إن كانوا كاذبين أو صادقين فيما يظهرون وما يدّعون، فالفوضى الخلاقة قد شملت كل شيء ومن قوانينها أنها لا تبقي على أية قيمة أو حقيقة ثابتة معروفة...

وعلى ضوء التجربة المفجعة في العراق فإن بإمكاننا أن ندّعي بأن نظام الفوضى الخلاّقة هو التطوير الجهنمي لنظرية - فرّق تسد - سيئة الصيت التي لا تخدم سوى أعداء الشعب العراقي.

إن من سوء حظ العراق أن يكون نظام الفوضى الخلاقة هو البديل العملي عن الدكتاتورية البغيضة التي أذاقت الشعب العراقي أسوأ أنواع الاضطهاد والتسلط والقهر والإذلال والفقر والمقابر الجماعية لخمسة وثلاثين عاماً، وقبل أن يفرح العراقيون

بخلاصهم من تلك الدكتاتورية المقيتة وجدوا أنفسهم تحت رحمة نظام الفوضى الخلاقة الذي لا يتوقف عن تدمير كل شيء حتى القيم والمفاهيم الجيدة السائدة في البلاد، وهو النظام الذي قد لا يملك العراقيون وسيلة للخلاص منه أو تغييره.

وإذا قدِّر لنظرية الفوضى الخلاقة أن تُطبَّق وتسود لسنوات قادمة في العراق فإنها ستحيل المجتمع العراقي إلى كومة من الرماد والموت وإلى كيان سديمي يفتقد إلى أية قيمة إيجابية معروفة.

إن إقامة نظام الفوضى الخلاقة في العراق منذ عام ٢٠٠٣م كان أكبر عملية دفاع منهجية منظمة غير مباشرة لتبرير وتمرير وطمس جرائم النظام الدموي الدكتاتوري التسلطي الذي أقامه صدام حسين في العراق لأكثر من ثلاثين عاماً.

لقد أصبحت المقارنة بين الوقائع والجرائم والارتكابات السيئة والمخزية التي أفرزها نظام الفوضى الخلاّقة الذي نشأ وتأسس بعد عام ٢٠٠٣م، وبين مظالم وجرائم النظام السابق أمراً مقبولاً وذائعاً يُسمع كل يوم على ألسنة الناس ويتكرر في تعليقاتهم وهم يتذمرون منفعلين مما يتفاجأون به من ممارسات وأعمال وفضائح مخجلة يصطدمون بها دائماً في حياتهم اليومية، بينما لم تكن تلك المقارنة مقبولة أو موجودة أو ممكنة قبل تطبيق نظام الفوضى الخلاقة وقبل ظهور انعكاساته التخريبية المدمرة لكل مظاهر الحياة في البلاد.

إن القصص المتواترة التي تروى وتسمع على لسان الآلاف من العراقيين المفجوعين بالنظام الجديد وردود أفعالهم الانعكاسية الغريبة المشحونة بالخيبة والتوتر والإحباط...، إن تلك القصص تصل إلى حدود يصعب تصديقها رغم صحتها وواقعيتها بسبب غرابتها المثيرة ولا معقوليتها ولعل ذلك لا يعدو أن يكون انعكاساً انفعالياً لما يعانونه ويواجهونه في حياتهم اليومية بسبب الفلتان والتسيب والفوضى الذي تعيشه البلاد على كل صعيد في نظام الفوضى الخلاقة الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وفرضته بالتدريج على أهل البلاد.

حدثنا شخص من أهل النجف يعمل في فندق في أربيل عن امرأة من أهل النجف (ذكر اسمها وعرض استعداده لإيصالنا إليها ومقابلتها) كان نظام صدام حسين قد أعدم ولدين من أولادها تقوم حالياً بتوزيع الطعام على الناس والجيران مساء كل يوم خميس على روح صدام حسين... ويضيف هذا الشخص قائلاً: تصوروا ماذا فعل

أتباع النظام الحالي بهذه المرأة المسكينة حتى تقوم بمثل هذا العمل الغريب؟؟!!

ولا يستبعد أن يكون في هذه القصة شيء من المبالغة غير أن وجود الآلاف من أمثال هذه القصص الغريبة المروية على لسان الناس يؤكد بحد ذاته على وجود حجم كبير من الخراب والفجيعة والتذمر والإحباط في حياة الناس بعد الآمال الكبيرة التي انتظروها طويلاً ليفرحوا بزوال الدكتاتورية.

وعلى الرغم من وجود المخاطر الجديّة التي تهدد الوضع السياسي العراقي في ظل شيوع أساليب العنف الدموي ووسائل الفوضى والفلتان والاختراقات الأمنية التي نمت وانتشرت بسبب التشجيع الذي حظي به (نظام الفوضى الخلاقة) على كافة المستويات في البلاد إلاّ أننا نعتقد بوجود ضمانتين جيدتين في الوضع العراقي على الصعيد المستقبلي والاستراتيجي هما:

أولاً: وجود الدستور الدائم الذي تم إقراره بالاستفتاء العام رغم وجود العيوب والنواقص الكثيرة في صياغته ومضامينه والتي تتطلب إجراء تعديلات هامة وضرورية فيه بشرط أن تجرى تلك التعديلات بروح محايدة وموضوعية وعلمية وغير فئوية مع الحفاظ على الجانب القانوني والدستوري.

ثانياً: وجود البرلمان العراقي، وهو برلمان حقيقي غير مصنّع لا أمنياً ولا حكومياً رغم وجود العيوب والنواقص الجسيمة فيه خصوصاً منها ما يتعلق باعتماد القائمة المغلقة أو القائمة نصف المغلقة أو القائمة المفتوحة وهو الأسلوب الذي كان يعتمد ويوجه ويطبق من قبل المتنفذين في السلطة وأحزاب الحكم لأسباب فئوية ومصلحية وحزبية خاصة بالكتل صاحبة النفوذ في الوضع السياسي في ظل القوات الأجنبيّة.

إن وجود برلمان غير مصنّع أو موجه من دوائر الأمن والمخابرات أو الحكومة يشكّل في كل الأحوال ضمانة جيدة لحماية القوانين، ومراقبة عمل الدولة، والمحاسبة عن الفساد المنتشر في المؤسسات الحكومية ويعطي للديمقراطية المطبقة روحاً حقيقية يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية في البلاد إذا طبقت الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور ومن الممكن أن يتطور هذا البرلمان ليتحول فعلياً إلى مؤسسة حقيقية تحاسب المسؤولين عن أعمالهم أو تسحب الثقة منهم مهما كانت درجاتهم ومستوياتهم، وهذا البرلمان في كل الأحوال سيكون أشبه بالمدرسة التي يتعلم فيها العراقيون قواعد وأصول الديمقراطية وثقافة الحوار وحق الاختلاف في الرأي

والموقف والاعتراف بوجود الطرف الآخر والتعايش بين الفئات المختلفة.. وهي ثقافة بحاجة إلى صقل وتشذيب داخل العقل العراقي الذي توارث ثقافة دكتاتورية عمرها خمسة آلاف سنة.

وعلى العموم فإن التجاذبات والنقاشات الحقيقية الحية، وكذلك الاعتراضات المناقضة الحادة والصعبة والمدعومة بالحيثيات المقنعة التي ترافق جميع النقاشات المطروحة في البرلمان قد أقنعت الجميع بأن الحكم في العراق لا يمكن أن تقوده أو تديره أو تتفرّد به فئة واحدة حزبية أو دينية أو قومية أو طائفية مهما بلغت من القوة والاتساع.

وإذا قُدِّر للعملية السياسية والديمقراطية في العراق أن تسلم وتنجو من مغامرة انقلابية دموية مجنونة تعيد البلاد إلى الدكتاتورية، فإن الاستمرار في السير بهذا الاتجاه من التطور الديمقراطي داخل العقل العراقي ولو ببطء وتدرّج، سوف يضع الشعب العراقي بأكمله في المستقبل على درجة مرموقة من الثقافة العصرية المدنية المتطورة والمتحضرة، ويؤسس لثقافة اجتماعية ديمقراطية راقية تستند إلى الحرية وتبتعد عن مناهج القسوة والعنف الدموي والسلوك البدائي الهمجي المتخلف.

إضافة إلى ذلك فإننا نلاحظ بأن الأقليات القومية والدينية والمذهبية في المجتمع العراقي تعيش الآن عصراً جيداً من الحرية السياسية والاجتماعية قياساً للعهود السياسية السابقة، ومن الممكن أن تتطور مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية إذا جرى التمسك الجدي بالنصوص الدستورية وبالسلوك والمنهج الديمقراطي.

مسك الختام

بإنجازنا هذا الكتاب نكون قد أكملنا تنفيذ البرنامج الذي ألزمنا أنفسنا بإتمامه والهادف إحداث خرق جدي في منهج الثقافة التقليدية العامة السائدة وفي أساليب الثقافة التعليمية الرسمية الفاسدة والخاطئة والموجهة التي وضع أسسها وطريقتها تربويون وسياسيون تقليديون استسلاميون ربما كانوا على الأرجح من وعّاظ السلاطين السابقين ومن متملقي الحكام في نهاية الفترة المظلمة المتخلفة والتي ترافقت مع رحيل العثمانيين عن العراق وهي الثقافة العامة والتعليمية التقليدية المحنطة التي اعتمدت على المحاباة والتستر على الأخطاء وإخفاء فضائح التاريخ والحكام والأنظمة والطبقات الحاكمة، وتعليم الأجيال ضرورة تمجيد كل ما هو قائم وكل ما هو سائد وشائع ومتوارث، وتثبيت الآراء والأفكار التي كانت تريد أن كل شيء على ما يرام ونحن أمة عظيمة يكفي أن نتغنى بأمجادها العريقة التي غالباً ما نضيف عليها من أكاذيبنا وادعاءاتنا المرتبة الكثير من الأساطير والخوارق وعجائب الزمان الوهمية ونقنع أنفسنا بصحتها لنمتلئ فخراً وعجرفة فارغة وهمية لا تستند إلى حقيقة ولا تركن إلى واقع ملموس أو محسوس يمكن أن يفيدنا أو يصمد أمام الأزمات، فالوقت ربيع والطقس بديع ولا حاجة لنا أن نركض مسرعين كما تسرع باقي الأمم والشعوب وهي تسابق الزمن في بناء الحضارة المدنية الحديثة والسير في طريق التقدم والرقي والإبداع والاختراعات.

تلك الثقافة العامة وبرامجها الرسمية كانت تريد أن تبقينا في /داحس والغبراء/ /وارضوا بما قسم الإله لكم به/ /وليس بالإمكان أفضل مما كان/ /ولا تفكر فلها مدبّر/ /ولا تنشروا غسيلنا الوسخ فذاك يسيء لتاريخنا وحضارتنا وأمجادنا العظيمة/ و /دع الأمور وشأنها/ و /أطيعوا أولي الأمر/ و /لا جديد تحت الشمس/!

لذلك فإن اختراق مثل تلك الثقافة السائدة والبرامج التعليمية الرسمية الجامدة المحنطة كان يتطلب إحداث الصدمة وتحمل نتائجها، كما كان يتطلب جرأة ودقة علمية وموضوعية في طرح حقائق التاريخ وإسقاط الأوهام الكبرى المعشعشة في عقول

الكثيرين منا والتي رسختها واعتمدتها وثبّتت مرتكزاتها مجموعة من المؤسسات السلطوية الحكومية المدعومة بالمال والقرار الرسمي ومستندة إلى الحق المكتسب في فرض الاستبداد والتكفير والإرهاب الفكري والتخويف ومصادرة العقول باعتبارها تمثل القوة المادية للدولة المتلحفة بالدين وبالفتاوى المصنّعة سرياً في دوائر الأمن والمخابرات والقادرة على إخراس كل الأصوات المنادية بالتغيير والإصلاح ولا بد من الاعتراف بأن وجودنا خارج قبضة النظام ومطرقته قد ساعد كثيراً في إنجاز الخطوة الأولى في ذلك التحدي التي تمثلت بصدور كتاب تاريخ العنف الدموي في العراق عام ١٩٩٩.

لقد استندنا إلى المصادر المؤكدة في طرح حقائق التاريخ لكي يكون الموقف العلمي والتاريخي الذي نريد زرعه في قناعة القارئ صلباً وقوياً وصحيحاً يمكن أن يصمد بقوة أمام نزعة التكذيب والإنكار والتبرير والمكابرة والعناد والعزة بالإثم التي ما زال يتمسك بها البعض ويرفض الانفتاح على الحقائق الجديدة.

لقد أخبرتنا الثقافة المقررة ومناهج التعليم المُنْزَلّة من الحكومات والدوائر الرسمية عن أجمل وأطرف ما قاله وأنشده وكتبه الشعراء والكتّاب والفقهاء والمؤلفون في مدح الخلفاء واسترضائهم وطرائف مجالسهم وأنسهم، لكنها لم تقترب ولو قليلاً من خفايا أولئك الحكام ومفاسدهم وحياتهم السرية ولم تكشف لنا عن دلائل ازدواج شخصياتهم وسلوكهم المتناقض فهم في النهار مؤمنون متدينون ورعون أتقياء يخافون الله ويحكمون باسم الإسلام والقرآن وفي الليل يرتكبون كل ما يغضب الله والرسول ويخالف القرآن، وإضافة إلى ذلك فإن تلك البرامج لم تعلمنا لماذا تقاتلت دول فجر السلالات في وادي الرافدين ولماذا أبادت بعضها رغم عراقة تاريخها.

ولماذا تواصل القتل والعنف على أوسع نطاق في بلادنا مع وجود الخيرات والشعب الخلاّق والمبتكر ولم تذكر لنا ولو تلميحاً كيف أثرت الملاحم والأساطير الإلهية في تكوين طباعنا وشخصيّاتنا الحاضرة.

كما لم تعلمنا كيف نستنكر ونرفض أعمال الاستبداد التي حصدت أرواح الآلاف من الأبرياء. ولم تعلمنا تلك البرامج الملتزمة للثقافة والتعليم والتربية حقيقة ما جرى من انقسامات في كيان الإسلام بعد وفاة الرسول ولا طبيعة تلك الانقسامات.

كذلك لم تعلمنا شيئاً عن أسباب تناقض موقف أهل العراق وانقلابهم على الإمام الحسين ولم يخبرنا أحد عن القسوة التي أبيد بها كل الذين أرادوا تصحيح مسار

الدولة ومظالم الحكم في تاريخ العراق.

ولم يعلمنا أحد أن ندين ونرفض إبادة الأمويين في مجزرة أبي العباس السفاح حيث لا يجوز القتل على الهوية ولم يذكروا لنا شيئاً عن غدر الخليفة المنصور بأهله وأعمامه وقتله قادة الهاشميين والعباسيين الذين أقاموا صرح الدولة العباسية بل ينصحوننا للتشبه بأخلاقه الفريدة.

ولم يعلمنا أحد كيف طبقت دكتاتورية الرأي الواحد ومصادرة الحريات في إطار الإسلام بعد أن تطاولوا على الإسلام وشوّهوا مفاهيمه وأحكامه وحكموا باسمه واستخدموه آلة للتنكيل بالخصوم وهو دين الرحمة والحرية والتسامح والعلم والمنطق العقلي. ولم تخبرنا برامج الثقافة الحكومية المقررة كيف ولماذا أعدم الفيلسوف والشاعر الحسين بن منصور الحلاج وكيف ولماذا أعدم بشار بن برد وصالح ابن عبد القدوس وابن السكيت ومحمد بن عبد الملك الزيات وأبو نخيله ودعبل الخزاعي وحماد عجرد وابن المقفع وغيرهم... وفي أي سجن توفي الإمام أبو حنيفة النعمان ومن الذي سجنه حتى الموت؟! ولماذا قُطِعَ رأس الإمام أحمد بن نصر الخزاعي كبير رواة الحديث النبوي في العصر العباسي ولم تذكر تلك البرامج أي شيء عن مسلسل الموت والاغتيال والسم والقتل الذي تعرض لها مجموعة الأئمة من سلالة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في العراق ابتداءً من علي بن أبي طالب وحتى محمد باقر ومحمد صادق الصدر.

كما لم يذكر لنا أحد أسماء السجون المظلمة التي ليس لها باب في المدن العراقية خلال العهود المختلفة.

كما لم يحدثنا أحد عن الحركات العسكرية والثورات العديدة التي أبيدت هي وأصحابها بالكامل دون أن تتحدث الدولة معهم كلمة واحدة بل أدرجوها بالخروج عن الطاعة والتمردات والفتن والعصيان.

ولم تذكر لنا تلك البرامج عدد الحكام العراقيين وأسماءهم ممن ماتوا قتلاً بيد أولادهم وإخوانهم وأعوانهم وأتباعهم وأولياء عهدهم، وهو الموضوع الاستثنائي الغريب المثير للتساؤل في التاريخ العراقي.

ولم يعلمنا أحد أن جنود الجيش العباسي كانوا أيام الخليفة المستعصم يستجدون في الشوارع ويستعطون الناس على أبواب الجوامع بعد أن سرّح الخليفة أكثرية ذلك الجيش العباسي وقطع رواتب المتبقين في الخدمة منهم بسبب بخله وتقتيره ولهوه

وفساده فسقطت بغداد بيد المغول وذبح أهلها، ولم يخبرنا أحد على الإطلاق أن الجنود المغول عندما دخلوا بغداد ووصلوا إلى قصر الخلافة وجدوا المستعصم يلهو مع إحدى الراقصات التي كانت تلاعبه وتسليه كما يذكر المؤرخ ابن كثير.. بينما الأمة بأكملها كانت تنهار وتواجه مصيراً جديداً من الاحتلال والموت والإذلال.

كذلك لم تعلمنا برامج التربية والتعليم الحكومية كيف تناوب الفرس والعثمانيون على احتلال العراق أربعمائة سنة وفي كل مرة يقوم أحد الطرفين المتصارعين فوق أرض العراق بذبح السنة مرة والشيعة مرة... لم يجرؤ أحد أن يقول لنا ذلك بل تستروا عليه ووجدوا له المبررات...

لم يعلمنا أحد كيف خرّبت الدكتاتوريات العقائدية المتعاقبة أخلاق الناس وسجايا البشر في العراق وكيف شوهت طباع الشعب على مدى القرون الطويلة وكيف ابتلى العراقيون بسبب ذلك بطباع التناقض والتقلب والتسلط والدموية.

ولم تعلمنا تلك البرامج الثقافية والتعليمية لماذا واصل الجيش العراقي مطاردة الأكراد لأكثر من خمسين عاماً دمر خلالها آلاف القرى ومئات الجسور وردم بالإسمنت آلاف الآبار وعيون الماء الصافية وقتل عشرات الآلاف من أبناء البلاد الأكراد الأبرياء ولم تقدم لنا أي تبرير لتلك الأعمال الوحشية.

ولم تخبرنا تلك البرامج والمناهج الثقافية والتعليمية أيضاً لماذا اجتثت الحكومات العراقية المتعاقبة عشرات الآلاف من العراقيين الآشوريين والعراقيين الشيعة وطردتهم إلى خارج العراق في فترات زمنية مختلفة...

وأخيراً لم تعلمنا تلك البرامج التثقيفية والمناهج التربوية أن ندين تدخل الجيش في الحياة السياسية بل مجّدت كل الانقلابات العسكرية التي قضت على الحياة المدنية في البلاد خلال النصف الثاني من القرن العشرين الماضي وأشادت بأهدافها ومدحت قادتها.

إن الثقافة التي ارتكبت كل ذلك التقصير وحجبت كل تلك الحقائق والوقائع عن الشعب يجب أن تزول وتنتهي لأنها أساءت للشعب والبلاد إساءات بالغة وساهمت في النتائج الكارثية التي حصلت في العراق على مستوى الحكم والسلطة وتسببت في تدمير حياة الآلاف من العراقيين.

لذلك ومن أجل إحداث التغيير المطلوب في النهج الثقافي وأساليب التربية وأشكال

التعليم كان لا بد من زرع الثقة في البداية وإيصال القارئ للاقتناع بأن ما نقوله في كتاباتنا يمثل الحقيقة العلمية والتاريخية الصحيحة والموثوقة وكان يتوجب علينا أن نكون فعلاً عند حسن ظن تلك القناعة الوطنية الصافية التي بدأت تتطور في خواطر وروح القارئ العراقي لذلك فقد حرصنا بقوة على أن نقول الحقيقة مهما كلف الأمر وبدون الالتفات إلى من يرضى ومن يغضب من أولي الأمر، وأن نبتعد بإصرار عن الهدم والإساءة لتاريخ وشعب هذه البلاد العظيمة، ولذلك أيضاً ألزمنا أنفسنا في كل سطر كتبناه أن تكون الغاية هي النهوض بشعبنا وبلادنا من حالة السبات والجمود والموت التي خلفتها البرامج الثقافية والتعليمية الحكومية الجامدة المحنطة والانطلاق نحو الإصلاح والبناء والتجديد والتطور.

لقد كان الأمر يتطلب في البداية أن نستعرض التاريخ العراقي بطريقة مبسّطة عارضين أحداثه ووقائعه عرضاً جديداً لا يتردد عن كشف كل النواقص والأخطاء وحتى العورات والمخازي التي أخفاها وتستر عليها وعّاظ السلاطين من واضعي مناهج التعليم والثقافة وطرح كل الأمور أمام القارئ بجرأة ووضوح وكما حصلت بالواقع من أجل إسقاط كل الأوهام والخرافات التي ورثناها عن برامج التعليم الحكومية.

وهذا هو ما تم إنجازه من خلال الكتاب الأول الذي صدر في عام ١٩٩٩م بعنوان /تاريخ العنف الدموي في العراق/ الذي طرح شكلاً جديداً في أسلوب تناول وعرض التاريخ العراقي فهو يعرض كل الحقائق بجرأة ودون خوف ولا يخفي شيئاً، وقد لاقى قبولاً واسعاً في داخل العراق وخارجه وتم إدخال أعداد كبيرة من النسخ إلى داخل العراق بواسطة القراءة والمهتمين أيام النظام السابق كما جرى استنساخه بعشرات الآلاف من النسخ وتم تداوله بالسر والخفية رغم المخاطرة في ذلك الزمان كما جرى ترجمته وتوزيعه على نطاق واسع في كردستان العراق وما زال حتى اليوم متداولاً ومطلوباً في أوساط المثقفين والمتعلمين في عموم العراق وهذا قد يدل على أن الكتاب قد استجاب ولبّى حاجة كانت موجودة في نفوس الكثير من العراقيين التواقين لقراءة تاريخ بلادهم بطريقة جديدة خالية من الأكاذيب والتعتيم ورغبتهم في الإطلاع على ما غيّبته المناهج الحكومية من ذلك التاريخ والنفور من المقولات الموجهة المشحونة بالكراهية الطائفية والتجهيل الديني وشعارات الاستعلاء العنصري والأحقاد القومية.

ثم انتقلنا بعد ذلك في الكتاب الثاني الذي صدر بعنوان /شخصية الفرد العراقي، بدراسة طبائع ومميزات هذه الشخصية ومواصفاتها وما تعانيه من نواقص واعتلالات

نفسية وسلوكية بهدف التعرف على الأشكال البغيضة في سلوك الفرد العراقي التي نصطدم بها كل يوم ونرفضها ونتذمر منها، والبحث من خلال آراء علم النفس عن أسباب التناقض والتسلط والدموية في سلوك الفرد العراقي وقد نفذت الطبعة الأولى من هذا الكتاب خلال أقل من عام وتم إنزال الطبعة الثانية منه.

أما هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ فربما يكون قد غطى أهم الممارسات الجماعية في الاجتثاث والعزل السياسي في التاريخ العراقي وتطبيق دكتاتورية العقيدة الواحدة عن طريق التسلط العقائدي وقد اقتضى إنجازه أن نستعرض أبرز عمليات الاجتثاث الجماعي التي حدثت في التاريخ العراقي إضافة إلى عرض التطبيقات العملية لدكتاتوريات الرأي الواحد المتعاقبة في العراق.

ولعلنا نستطيع الادعاء الآن بعد إنجاز هذا البرنامج الشامل الذي قدمته الكتب الثلاث بأن وعياً عاماً عراقياً جديداً هو الآن في طور التشكل التدريجي، فيما يتعلق بحقائق التاريخ الاجتماعي في العراق مع انتشار القناعة بوجود النواقص والاعتلالات في تكوين وسلوك الفرد العراقي مع الإحساس بضرورة تصحيح ذلك السلوك والقضاء على تلك الاعتلالات بجهود فردية أو جماعية أو رسمية بعيداً عما زرعته في عقولنا برامج التعليم الحكومية من مسلمات محنطة وخرافات مضحكة ومخجلة.

إن الكتب الثلاث /تاريخ العنف الدموي/ و /شخصية الفرد العراقي/ وهذا الكتاب /الاجتثاث ودكتاتوريات العقيدة الواحدة/ ستحتل في المستقبل كما نعتقد ونأمل مكانها في ذاكرة الإنسان العراقي المعاصر بإعتبارها قد شكلت الصدمات الأولى الضرورية والملحة لإعادة حالة الوعي والنهوض في الثقافة الاجتماعية والسياسية والسلوكية للشعب العراقي التي غيّبتها وحنطتها تلك الثقافة والبرامج التعليمية المصنعة في دوائر الحكومات الدكتاتورية...

لقد فقد العراق بعد سقوط بغداد بيد المغول عام ١٢٥٨م دوره القيادي والريادي في كافة المجالات وسادت فيه منذ ذلك التاريخ صنوف متعددة من مظاهر الانهيار والتردي والتخلف ومن بينها الانحطاط الثقافي والعلمي والمعرفي وأساليب التفكير والتعليم والتربية خصوصاً بعد أن خيمت فوق أرجائه قرون الفترة المظلمة التي امتدت حتى بداية القرن العشرين وكان من بين مظاهرها التخلف والانحطاط الثقافي وشيوع الأميّة وانتشار أساليب وطرق التفكير الخرافي والغيبي والاستسلامي المتخلفة التي أطبقت على نمط التفكير وسيطرت على مناهج الثقافة والتعليم وجميع أشكال النشاطات

العقلية، لذلك لم يكن غريباً أن يشهد الوضع في العراق خلال القرن العشرين عدداً من مظاهر التخلف كان من بينها توالي خمس دكتاتوريات سياسية اتسمت بصفة التسلط العقائدي وفرضت الرأي الواحد عن طريق الاستبداد والهيمنة المنفردة والاجتثاث والقوة القاهرة ومصادرة الحريات وكان أمراً متوقعاً والحالة هذه أن يدخل الشعب العراقي إلى القرن العشرين وهو مكبّل بقيود العبودية وأثقال الإقطاع والرجعية والأميّة والثقافة البدائية الكسيحة، فلم يستطع طيلة عقود القرن العشرين أن يخطوا خطوات نوعية كبيرة على مستوى التطور والحضارة المدنية الحديثة كما فعلت بقية الشعوب والبلدان في القرن العشرين، بل بقي مكبلاً تحت رحمة الدكتاتوريات الخمس العقائدية ذات الرأي الواحد التي فصّلنا وقائع يومياتها وتاريخها وفضائحها الحزبية والتي توالت على سحق الشعب العراقي بأشنع الأساليب الدكتاتورية وأكثرها تخلفاً ودموية...

ولذلك حين انقضى القرن العشرون ودخلت الألفية الثالثة بعد الميلاد كانت آخر الدكتاتوريات الخمس ذات العقيدة الواحدة والحزب الواحد ما زالت تواصل سحق عظام العراقيين وتقتلع أرواحهم بوسائلها القمعية الجهنمية التي تنتمي للقرون الوسطى وأساليبها الثقافية القمعية المتخلفة التي تنتمي إلى الفترة المظلمة، فدخل الألف الثالث للميلاد[١٥٩] والعراقيون مثخنون بالجراح وقد سقط منهم عشرات الآلاف من القتلى بيد السلطة ومئات الآلاف في الحروب العبثية غير الضرورية، ومتعبون نفسياً ومفجوعون وكانت أجهزة الدكتاتورية قد زرعت في نفوسهم الخوف من الحاضر والمستقبل وشجعتهم أن يستقوي بعضهم على بعض بالدسائس والوشايات والتقارير والمشاغبات التسقيطية ودفعتهم أن يتفاخر بعضهم على بعض في إظهار القسوة والشراسة والعنجهية ويتسابقون في مدح الحاكم الدكتاتور المستبد وتمجيد اسمه بصنوف من الفنون الانتهازية، فترك العراقيون التواصل مع اختراعاتهم العظيمة الشهيرة، في الكتابة والأبجدية والشرائع القانونية والعجلة والبرونز والفخار والأبراج السماوية وعلم النجوم والجبر والرياضيات والزراعة وملاحم الفكر الإبداعي وجلجامش وطب الرازي وابن سينا ونهج البلاغ وبدائع الأحكام القضائية عند أبي حنيفة النعمان وتراث العلماء العظام، تركوا التواصل مع كل ذلك وراحوا يبنون جداريات اسمنتية غبيّة تحمل صور القائد الرمز ويدجّلون قصائد عاميّة تمدحه وهوسات حماسية عن التضحية الكاذبة بالروح والدم، وأغاني الجوبي والدبكة للقائد الضرورة المنتصر الذي

١٥٩. بدأ الألف الثالث للميلاد منذ العام ٢٠٠٠م مباشرة وقد مضى منه حتى الآن اثني عشر عاماً.

تحول إلى معجزة (معجزة انت وداعتك يا سيدي)...

وحتى حين جاءت نهاية تلك الدكتاتورية القمعية وحانت ساعة سقوطها بأيدي الأجانب رفضت أن تطلق سراح العراقيين أو تخلي سبيلهم وتتركهم بل سلمتهم يداً بيد إلى الفوضى الخلاقة الأمريكية التي لا يعرف إلاّ الله كيف سيمكنهم الخروج من شبكتها العنكبوتية المدمرة...

وأخيراً لا بد لنا أن نقول:

لقد تجاوزتنا الأمم والشعوب والبلدان التي كانت خلفنا لأنها نفضت عن نفسها ركام التخلف وانطلقت صاعدة في طريق الحضارة المدنية الحديثة والتطور والبناء والتقدم المتسارع بعد أن أسقطت خرافات ماضيها وأساطير تاريخها وحزازات أديانها وطوائفها وحولتها إلى لوحات فولكلورية جميلة موحية لا أكثر وانصرفت واضعة كل شيء تحت تصرف وسيطرة العقل العلمي المستقبلي، وترفّعت جدياً وحقيقةً عن المنازعات الذاتية والشخصية والفئوية وتركتها جانباً، وتوجهت بشجاعة ودون أثقال خرافية لإنجاز وتنفيذ الاستراتيجيات الكبرى والمشاريع الكبرى التي تهم مصالح الشعب ومعيشته وحياته بالسرعة اللازمة، والاهتمام بالقواسم المشتركة التي لا يختلف فيها اثنان لبناء الحضارة العصرية الجديدة.

لذلك لا بد لنا أن نسير في الطريق الذي سلكته تلك الأمم والشعوب والبلدان الموحدة والمتسارعة في سيرها ونعتمد ذات الأساليب، ونسقط من حسابنا كل المعوقات من أثقال الفترة المظلمة لنتمكن فعلاً من بناء العراق الجديد العظيم...

هذا الكتاب

هذا كتاب لم يكتب من قبل مثله في البلاد، لا في الصراحة ولا في المنهج ولا في المواد، فقد تتبع واستقصى أحداث الاجتثاث والعزل والاضطهاد منذ الألف الثالث قبل الميلاد، كما استعرض دكتاتوريات العقيدة الواحدة بالتتابع وكشف أوصافها وسيئاتها وتطبيقاتها التنفيذية في العراق وبالأخص الدكتاتوريات الخمس التي سحقت العراقيين خلال عقود القرن العشرين الماضي، وما خلفته من خراب في سلوك الشعب العراقي ما زال يعاني منه حتى هذا اليوم.

ويستعرض جميع ظواهر الفساد التي رافقت نظام الفوضى الخلّاقة - الذي سَماه الكتّاب - نظام الطنطل - المطبق على العراقيين منذ عام ٢٠٠٣ للميلاد، وهو النظام الذي أسس وأنتج وافرز الأزمات المتجددة المتوالدة المتواصلة التي لا تتوقف على كل صعيد...

والكتاب محاولة جريئة لتجاوز مناهج التعليم والتثقيف الحكومية التقليدية المحنطة، فهو يكشف أمام الجميع كل الحقائق التاريخية الصادمة التي أخفتها وعتمت عليها الأنظمة السياسية المستبدة المتعاقبة.


مطبعة
آراس
أربيل - كردستان
Aras Press
Kurdistan - Erbil

